جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المنظمة العالمية للتجارة والحوكمة الرشيدة

- دراسة حالة الجزائر -

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه نظام ل.م.د في العلوم السياسية

تخصص: منظمات دولية وإقليمية وحكم راشد

إعداد الطالبة :

دهينة رقية

إشراف الأستاذ:

أ.د أسعيد مصطفى

أعضاء لجنة المنـــــــاقشة :

الاسم واللقب	الرتبـــة	الصفـــة	المؤسســـة
مدوني علي	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة بسكرة
أسعيد مصطفى	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة بسكرة
لموشي طلال	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة باتنة 01
خالد تلعيش	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة الجلفة
قط سمير	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2021/2020

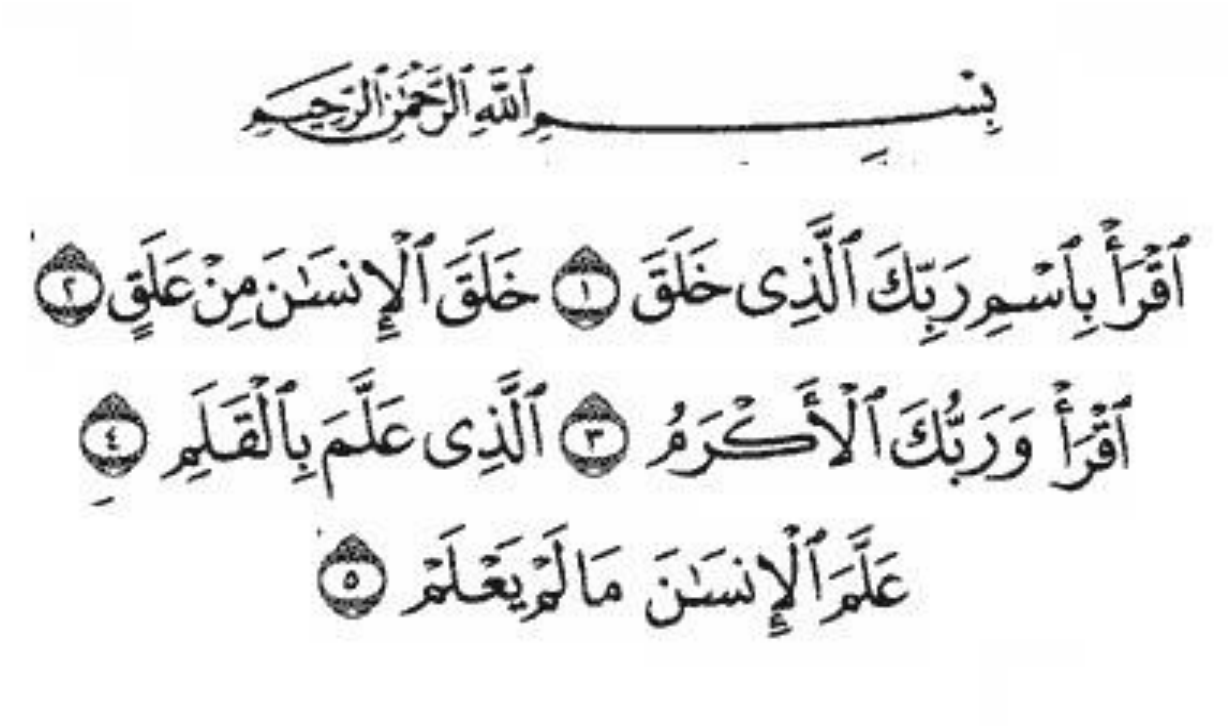

صَدَقَ اللهُ العَظِيـمْ

﴿سورة العلق الآية 01-05﴾

إهـداء

إلى والـدي الحبيبـــان...

والـــــدتي.. مثال العطاء الذي لا ينضب، حبيبتي الغالية التي دفعتني قدما لمواجهة مصاعب الحياة.

والـــدي.. حبيب قلبي.. الرجل العظيـــم، فخري وقوتـــي وجبلـــي الشامخ الذي يحميني في دنيـــــــاي.

...

إلى رفيق الروح وسندي.. زوجي الغالي حفظه الله ورعاه

...

إلى أخـــــواتي العزيزات.. حبيبـات قلبـــي..

...

إلى روح جدي العربي، جدتي جمعة، جدتي خيرة .. رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته

شكر وعرفـــــان

الشكر لله أشكره وأحمده وأثني عليه، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

ويطيب لي أن أخص بالشكر والامتنان والتقدير إلى أستاذي الفاضل " الأستاذ الدكتور أسعيد مصطفى".

ولا يفوتني أن أشكر كل من قدم لي يد المساعدة .

مقدمة

أنهى قيام المنظمة العالمية للتجارة في مطلع عام 1995م تعددية القوى والأقطاب والايديولوجيات التي شهدتها مرحلة ما بين الحربين العالميتين، بعد أن تأخر ميلادها عن أشقائها من مؤسستي بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، مشكلةً في مجموعها الركائز الثلاث الرئيسية للنظام العالمي الراهن. وصارت شأنها شأن الركيزتين الثانيتين تتبنى الموقف الداعي إلى تحرير شامل وكامل للتجارة العالمية تحت زعم أن هذا التحرير من شأنه أن يحقق التنمية الشاملة للدول الأعضاء ويحسن مستويات المعيشة ويساعد على الحد من الفقر المدقع ويدفع إلى تحسين الحوكمة.

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال سياسات الإنفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة، تترتب عنه العديد من الآثار والانعكاسات اقتصادية كانت أو سياسية، والتي تستدعي المفاضلة بين المنافع المتوقعة والتكاليف الممكنة الناتجة عنها. تستدعي هذه الآثار إحداث تغييرات في البنية الاقتصادية والسياسية والتشريعية للدول الأعضاء بغية توفير أرضية مناسبة من خلال الالتزامات والشروط التي تفرضها المنظمة خلال مراحل الانضمام المختلفة. وتمتد بذلك جهود المنظمة العالمية للتجارة لتعزيز التجارة المفتوحة (حرية التجارة) إلى ترشيد الحوكمة المحلية.

ويخص هذا المصطلح– الحوكمة الرشيدة – في الأساس لحظة تمازج بين الحاضر والمستقبل؛ لأن أي طرف معني بالحوكمة الرشيدة يطمح لرفع سقف الأداء التنموي بما يضمن المهارة في تلبية حاجيات الأجيال الحالية بما يتماشى وتأمين حاجيات الأجيال المستقبلية. وحقها في مقومات الإستدامة –السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية– ما يبرز العلاقة العضوية بين الحوكمة الرشيدة ومردودية أي اقتصاد واعد فيما يخص توفير هذه الشروط .

تتواجد الجزائر اليوم ضمن محيط وطني ودولي يتميز بتغير وآليات جديدة تحتم عليها التكيف والمواكبة وليس الانعزال. والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس إجباريا على الدول، بل هو خيار تختاره الدولة، وذلك حسب وضعيتها الاقتصادية والسياسية، وطلب الجزائر

لعضوية هذه المنظمة، كان قناعة منها بأن الانضمام إليها قد يتيح لها فرصا أفضل لانعاش اقتصادها وتطويره، مما لو بقيت خارج المنظمة.

في هذا الصدد، سارعت الجزائر إلى القيام بجملة من الإصلاحات الضخمة – الاقتصادية والسياسية– لإدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي وذلك بعد قناعتها بأن الانضمام سيتيح لها فرصا أفضل في إنعاش الاقتصادي الوطني وتحسين مستوى المعيشة وتعزيز الحوكمة الرشيدة .

إشكالية الموضوع:

فيما تتمثل الدوافع الرئيسية للمنظمة العالمية للتجارة في تعزيز الحوكمة الرشيدة على النظم السياسية للدول بشكل عام والجزائر بشكل خاص ؟

الأسئلة الفرعية:

1- هل تطبق المنظمة العالمية للتجارة معايير الحوكمة الرشيدة المتعارف عليها على المستوى الدولي ؟

2- فيم تتمثل الالتزامات والشروط التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الأعضاء والدول الراغبة في الانضمام ؟

3- كيف يمكن لعضوية المنظمة العالمية للتجارة أن تغير السلوك السياسي للدول ؟

4- ماهي الآثار السياسية المترتبة على سياسات تحرير التجارة والتحول نحو الديموقراطية في ظل انضمام الجزائر المرتقب لمنظمة التجارة العالمية ؟

فرضيات الدراسة:

1- كلما إلتزمت الدول بشروط العضوية في المنظمة العالمية للتجارة كلما وفرت بيئة محلية تتسم بالحوكمة الرشيدة تتوافق تشريعاتها وممارساتها المحلية مع قواعد المنظمة.

2- يتوجب على الجزائر عند الانضمام الفعلي للمنظمة العالمية للتجارة أن تتوفر على بيئة محلية محوكمة واقتصاد متنوع بعيدا عن اقتصاد الريع.

منهج الدراسة:

إن دراسة موضوع المنظمة العالمية للتجارة والحوكمة الرشيدة –دراسة حالة الجزائر– تم وفق تحليل إلتزامات وشروط العضوية المدرجة في اتفاقية مراكش المنشأة للمنظمة العالمية للتجارة، لذلك فقد اعتمدنا على منهجين أساسيين: المنهج التحليلي وهو المنهج المناسب لتحليل النصوص القانونية الواردة في الاتفاقية. إضافة إلى التعرض بالمناقشة والتحليل لدور اتفاقيات التجارة والالتزامات التي تفرضها المنظمة على الدول الأعضاء أو الراغبة في الانضمام بغرض تحسين الحكم . ومنهج دراسة الحالة من خلال محاولة إسقاط الجزء التطبيقي في الدراسة على حالة الجزائر.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في محاولة تبيان مدى نجاعة بروتوكولات انضمام الأعضاء إلى المنظمة العالمية للتجارة في الدفع إلى تحسين الحوكمة الرشيدة للدول. إذ أن هذه البروتوكولات توضح شروط عضويتهم والتزاماتهم تجاه المنظمة ليس فقط لتعزيز قواعد التجارة متعددة الأطراف ولكن أيضًا لمساعدة الحكومات المنضمة والراغبة في الانضمام –على غرار الجزائر– على إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية محلية أثناء وبعد مفاوضات العضوية فيها.

أهداف الموضوع:

إن التغيرات والتطورات المتسارعة دوليا في المجال الاقتصادي، وبروز الدور الحاسم والمؤثر لمنظمة التجارة العالمية فيها، تجعلنا نسلم أنه لا مجال لأية دولة أن تعزل نفسها عن هذه التطورات. ولعل تفشي سوء الحوكمة في الدول النامية خاصة، دفع المنظمة العالمية للتجارة لفرض مجموعة من الشروط والالتزامات تدفع بتحسن الحوكمة قبل وبعد الانضمام إليها،

لضمان سوق تجارية نزيهة وبيئة محلية شفافة. ما يعكس رغبة كل الدول وخاصة الجزائر في الانضمام إلى هذا الواقع الاقتصادي العالمي ومحاولة الملاءمة مع شروطه ومتطلباته لتجنب البقاء خارج إطار المنظومة الاقتصادية العالمية.

يهدف هذا الموضوع إلى البحث في الدور الذي تلعبه المنظمة العالمية للتجارة في تعزيز الحوكمة الرشيدة ما يجعلنا نحاول:

- إبراز مكانة هذه المنظمة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتحديد أهميتها، باعتبار أن اتفاقيات المنظمة التي ناقشتها ووقعت عليها أغلب دول العالم، و أقرتها برلماناتها، تعد الأسس القواعد القانونية التي تحكم التجارة العالمية.
- معرفة أهم الآثار السياسية المترتبة على انضمام الدول لمنظمة التجارة العالمية، والتي تؤدي إلى إحداث تغيير جذري في بنية النظام السياسي للدولة وعلاقاتها الخارجية .
- إبراز شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية التي تدفع الدول إلى إجراء سلسلة من التغييرات التي تشمل الخطاب السياسي والبنية التشريعية والسياسات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تعزيز التطور الديموقراطي والاستقرار السياسي .
- معرفة هل ارتبط انضمام الجزائر المرتقب لمنظمة التجارة العالمية بمشروطية سياسية أم لا، بمعنى هل ارتبط مسار هذا الانضمام بتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة .
- معرفة مستقبل المؤسسات السياسية الجزائرية في حالة انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة .

أسباب إختيار الموضوع:

1-الأسباب الذاتية:

من أهم الأسباب التي دفعتني لدراسة هذا الموضوع، هو الميل الشخصي لمسألة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، خاصة وأن الجزائر تسجل تأخرا ملحوظا في الانضمام

مقارنة مع دول العالم الأخرى. وكذلك محاولة الدمج ومزج الجانب الاقتصادي بالجانب السياسي في هذه الدراسة فتبتعد بذلك عن الدراسات التقليدية السابقة، خاصة وأن الموضوع ذو طابع اقتصادي في الأساس.

2-الأسباب الموضوعية:

تشكل سياسات تحرير التجارة الهدف الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية، وهي نوع من التدخلات التي يفرضها النظام الاقتصادي الدولي الجديد على الدول الأعضاء. وعلى مدار عشرين عاما الماضية، أثبت الاندماج في الاقتصاد العالمي أنه وسيلة قوية للدول لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية والحد من الفقر.

ركزت المنظمة العالمية للتجارة بشكل غير مباشر على الحوكمة الرشيدة كمحرك للتنمية، واعتبرتها إطارا فعالا لمواجهة التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات في ظل عجز مختلف أساليب الحكم وفشل الانماط التقليدية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع ،كون الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة يزيد من حجم المنافسة مما يؤدي لحكم أفضل. ولهذا السبب تقوم الجزائر بإجراء سلسلة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية بغية الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف تحت رئاسة المنظمة العالمية للتجارة .

كل هذه الأسباب دفعتني إلى اختيار موضوع المنظمة العالمية للتجارة والحوكمة الرشيدة دراسة حالة الجزائر، لأنه موضوع جدير بالدراسة الاهتمام.

الدراسات السابقة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على مراجعة الأدبيات السابقة المتصلة بموضوع الدراسة بشكل مباشر، أو التي تعالج بعض الجوانب المتصلة بها، و تتمثل في:

- دراسة الباحث رضوان محمود المجالي: (الآثار السياسية المترتبة على انضمام الدول لمنظمة التجارة العالمية(2000-2008))، يدرس هذا الكتاب ظهور مفاهيم جديدة في

الخطاب السياسي الاردني بعد الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة تتمثل هذه المفاهيم في الحكم الراشد والتحول الديموقراطي ، كما يشير إلى الآثار السياسية التي أصابت النظام السياسي في ظل هذا الانضمام والتي تشمل تغييرات في البنية التشريعية والسياسية والاقتصادي للدولة .

- دراسة الباحث جهاد عودة: (علم الادارة الدولية البناء التحتي للعلاقات الدولية)، يقدم هذا الكتاب مفهوم البناء التحتي للعلاقات الدولية كمدخل لدراسة الإدارة الدولية ويشير إلى أن علم الادارة العامة منقسم في الفهم والتحليل بين منهجيات علم إدارة الأعمال ومنهجيات علم العلوم السياسية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في سردها لمجموعة من التأثيرات السياسية التي تصيب النظام السياسي جراء تأثره بالبيئة الخارجية الدولية متمثلة في المنظمة العالمية للتجارة والتي تدفعه بالضرورة للقيام بجملة من التغييرات الاقتصادية والسياسية والتشريعية تماشيا مع متطلبات هذه البيئة.
- دراسة للباحثين سوزان أرييل أرونسون «**Susan Ariel Aaronson**» ورضوان أبو حرب «**Rodwan Abouharb**»: (**Does the WTO help member states to improve governance ?**)، تدرس هذه المقالة كيفية إستخدام منظمة العالمية للتجارة لمجموعة من المقاييس والمعايير لحث الدول الاعضاء على ترشيد الحكم المحلي، واعتمدت هذه الدراسة مجموعة من البيانات لا تقتصر على الحوكمة في نظام التجارة فقط، بل تغطي نظام الحكم ككل .
- دراسة للباحثين مارك باكيتا «**Marc Bacchetta**» وزدينك درابيك «**Zdenek Drabek**»: (**Effects of WTO accession on policy-making in sovereign states: preliminary lessons from the recent experience of transition countries**)، يناقش هذا التقرير آثار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على صنع السياسات والإصلاحات المؤسسية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ويتم ذلك من خلال النظر في تجربة البلدان الأعضاء في المنظمة التي تمر بمرحلة انتقالية، وتبدأ بدراسة تأثير الانضمام على السياسة التجارية والتمييز ثم تأثير مفاوضات الانضمام

على المجالات الأخرى لصنع السياسات المحلية التي تم تناولها في هذا التحليل وصولا إلى الأسواق المفتوحة، والحوكمة، والميزانية الحكومية، والإصلاحات الهيكلية.

- دراسة الباحث دانيال إيستي «**Daniel C. Esty**»: (**Good Governance at the World Trade Organization: Building a Foundation of Administrative Law**) ، يجادل الكاتب في هذا المقال بأنه إذا أريد للمنظمة العالمية للتجارة أن تنجح في دورها المعين لتعزيز تحرير التجارة والمساعدة في إدارة الترابط الاقتصادي الدولي ، فإنها تحتاج إلى التزام أعمق بالحوكمة الرشيدة ، والمضي قدمًا من خلال المزيد هيكل مصقول للقواعد والإجراءات الإدارية. وقد حدد أربعة عشر عنصرًا أساسيًا للحكم الرشيد وتتبع كيف يمكن للقانون الإداري أن يعزز كل عنصر في سياق منظمة التجارة العالمية.
- دراسة الباحث محي الدين توق: (الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ؛منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)، يتناول هذا الكتاب بالدراسة والتحليل مفهوم الحوكمة الرشيدة. ويعالج بالتفصيل موضوع الفساد والآثار التدميرية له على الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية وعلى التنمية بشكل خاص.

حدود الدراسة:

1-المجال الزمني للدراسة :

يغطي المجال الزمني لهذه الدراسة الفترة الممتدة من (1995-2020). فقد كان اختيارنا لهذه الفترة من الدراسة ما يبرره؛ حيث شهدت بداية فترة هذه الدراسة بداية انضمام الدول إلى المنظمة العالمية العالمية بشكلها الرسمي وبداية فرض المنظمة لإلتزامات وشروط للعضوية ملزمة ذات آثار اقتصادية وسياسية على الدول الأعضاء والدول الراغبة في الانضمام على حد سواء. إضافة إلى تحليل تأثير العضوية خلال مسار انضمام الجزائر المرتقب المطول وصولا إلى نهاية فترة الدراسة.

2-المجال المكاني للدراسة:

يتمثل المجال المكاني للدراسة في الجزائر، وعلاقتها مع المنظمة العالمية للتجارة ضمن تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية.

التقسيم العام للدراسة:

للوصول إلى نتائج موضوعية وبناء دراسة أكاديمية، تم تقسيم الدراسة على النحو الآتي:

فصل أول بعنوان، المنظمة العالمية للتجارة منتدى دوليا لتعزيز الحوكمة الرشيدة، يرتكز هذا الفصل على ثلاث مباحث؛ شمل المبحث الأول مفاهيم ونظريات التجارة الدولية بين مؤيدي الحرية ورافضي الحماية. أما المبحث الثاني فشمل الإطار القانوني والتنظيمي لنشأة المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى خطوات الأساسية ومحددات العضوية إليها ومبحث ثالث يبين العلاقة المباشرة للمنظمة العالمية للتجارة بالحوكمة الرشيدة .ثم أتينا إلى مقاربة الحوكمة الرشيدة وتبيين أهم مبادئها التي تبنتها المنظمة العالمية للتجارة.

فصل ثاني بعنوان، جهود المنظمة العالمية للتجارة وآلياتها للدفع بالحوكمة الرشيدة، مقسم إلى ثلاث مباحث؛ يتضمن المبحث الأول أثر إلتزامات وشروط العضوية للمنظمة العالمية للتجارة على ترشيد الحوكمة للدول. ويحلل المبحث الثاني إسهامات اتفاقيات التعاون بين المنظمة العالمية للتجارة والبنك وصندوق النقد الدوليين في تصميم استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي والسياسي للدول الراغبة في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ثم المبحث الثالث الذي يبحث في دور المنظمة في إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة كوسيلة لدعم الأهداف الإنمائية للألفية.

فصل ثالث تحت عنوان، الآثار السياسية المترتبة على انضمام الجزائر المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث؛ يدرس المبحث الأول بنية النظام السياسي الجزائري ثم يليه مبحث ثاني يسرد الاجراءات المتبعة لانضمام الجزائر المرتقبة

للمنظمة العالمية للتجارة، وأخيرا مبحث ثالث يحلل أثر الالتزامات الخاصة بالانضمام إلى المنظمة على تطبيق الحوكمة الرشيدة في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه الأطروحة هو المحاولة المستمرة خلال كل فترات البحث، في تحديد العلاقة بين المفاهيم الاقتصادية والمفاهيم السياسية، ذلك لأن طبيعة الموضوع لها صلة وثيقة بالدراسات الاقتصادية. إضافة الى أن معظم المراجع الموفرة ربطت آثار انضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة بالجانب الاقتصادي والتجاري فقط .

الفصل الأول: المنظمة العالمية للتجارة منتدى دوليا لتعزيز الحوكمة الرشيدة

- **المبحث الأول: التجارة الدولية: بين الحرية والحماية.**
- **المبحث الثاني: النظام التجاري متعدد الأطراف: من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة.**
- **المبحث الثالث: الحوكمة الرشيدة في بروتوكولات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.**

شهد عام 1995م قيام المنظمة العالمية للتجارة، بعد أن تأخر ميلادها عن أشقائها من المنظمات الأخرى، وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مشكلة في مجموعها الركائز الثلاث الرئيسية للنظام العالمي الراهن، وصارت شأنها شأن الركيزتين الثانيتين تتبنى الموقف الداعي إلى تحرير شامل وكامل للتجارة العالمية تحت زعم أن هذا التحرير من شأنه أن يحقق التنمية الشاملة للدول الأعضاء ويحسن مستويات المعيشة ويساعد على الحد من الفقر المدقع وتحسين الحوكمة من خلال الالتزامات التي تفرضها على الدول والتي تتطلب آليات تنسيق محلية قوية في البلد المنضم، وإعادة التفكير في سياساته الاقتصادية والتجارية والقيام بإصلاحات هيكلية محلية سياسية واقتصادية، شكل رقم: (01).

شكل رقم (01): شبكة المنظمة العالمية للتجارة .

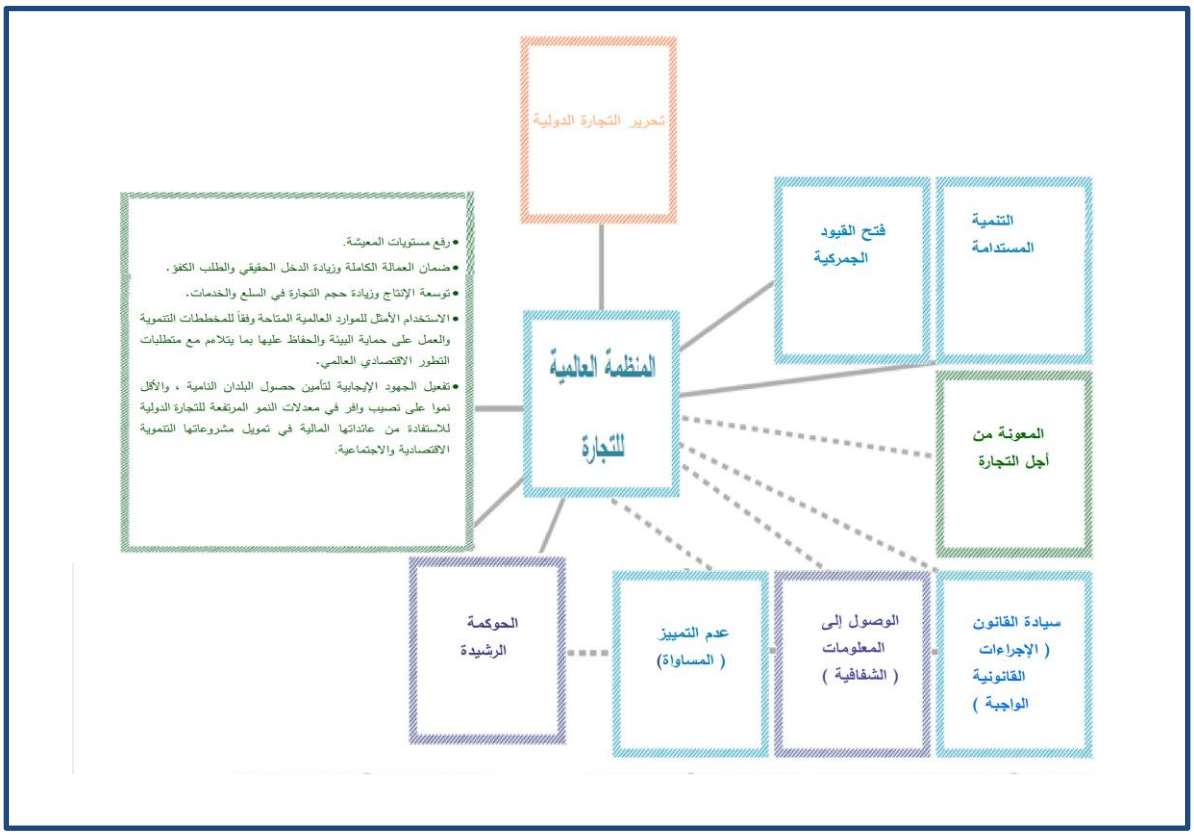

المصدر : من إعداد الطالبة .

المبحث الأول: التجارة الدولية: بين الحرية والحماية

تعتبر التجارة الدولية أحد المكونات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية وهي العمود الفقري لعالمنا التجاري اليوم، حيث يحاول المنتجون في مختلف الدول الاستفادة من سوق موسعة، بدلاً من أن يقتصروا على البيع داخل حدودهم ولا يمكن لأي بلد اليوم أن يظل منعزلاً عن العولمة وعدم المشاركة فيها. بينما تفتح البلدان اقتصاداتها للمنافسة العالمية، فإنها بحاجة إلى أن تخطو بحذر شديد حتى لا تزعج اقتصادها المحلي وصناعاتها المحمية. غالبًا ما تتم إدارة هذا التوازن من خلال سياسة التجارة والتعريفات الخاصة بكل دولة على حده، والتي تشكل جزءًا من سياسة التجارة الخارجية لكل دولة والتي تحكم نهجها في التجارة الدولية والتجارة. وهذا سيتم التعرض إليه في العناصر الآتية:

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية.

المطلب الثاني: خيارات السياسات التجارية بين الحماية والتحرير.

المطلب الثالث: نظريات التجارة الدولية.

المطلب الأول : مفهوم التجارة الدولية

تلعب التجارة الدولية دورا هاما ورئيسيا في تنمية اقتصاد الدول، وتعد التجارة الخارجية قطاعا حيويا لأي مجتمع، سواء كان المجتمع ناميا أو متقدما. وربط الدول مع بعضها بعضا نتيجة حتمية لتفعيل التجارة الخارجية، فضلا عن أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية لما تتيحه من فتح أسواق جديدة، والتي تؤثر في ارتفاع مستوى الدخل القومي[1].

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية الدولية مؤشرا من مؤشرات التقدم الاقتصادي الوطني والرفاهية لأي بلد من البلدان، فكلما كانت الدولة تتمتع بتجارة خارجية كبيرة وانفتاح على الدول كلما كانت قادرة على النهوض بمستوى المعيشة لمواطنيها، وعملت على توفير وسائل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لديها، ناهيك عن ارتفاع معدلات الدخل القومي وانخفاض البطالة إلى

[1] بن أحمد الحاج، قانون التجارة الدولية، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص 07.

غير ذلك من المؤشرات الايجابية لدى الدولة[1]، للتجارة الخارجية طبيعة خاصة بها تختلف عن طبيعة التجارة الداخلية في الدولة الواحدة، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض وتساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، والتجارة الداخلية تتم داخل الحدود الجغرافية للدولة، وكل من التجارة الداخلية والخارجية تكون نتيجة للتخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل التجاري، إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض الاختلافات بين التاجرتين تكمن فيما يلي [2]:

- ✓ التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية والسياسية في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.
- ✓ اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة في حالة التجارة الخارجية عنها في حالة التجارة الداخلية .
- ✓ سهولة نقل عوامل الإنتاج داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة وصعوبة نقلها في حالة التجارة الخارجية.
- ✓ اختلاف الأنظمة القانونية والتشريعات الاقتصادية والضرائبية والاجتماعية التي تنظم التجارة الداخلية والتجارة الخارجية .

إن المفهوم العام للتجارة الدولية، هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في (انتقال السلع والأفراد، ورؤوس الأموال)، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[3]، وتنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية كذلك من علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد*

[1] عطا الله الزبون ، التجارة الخارجية ، عمان: دار اليازوري ، 2016 ص 10

[2] نوال عبد الكريم الأشهب، التجارة الخارجية، عمان: دار أمجد للنشر و التوزيع، 2015، ص 121

[3] بن أحمد الحاج، مرجع سابق ، ص11

*ان المنتج الذي يتم نقله أو بيعه من طرف دولة ما إلى دولة أخرى هو **التصدير** من البلد الأصلي ، **والاستيراد** إلى البلد وبعبارة أخرى فإن : (الواردات تعني عملية تدفق المنتجات إلى داخل الدولة من مصدر خارجي و الصادرات تعني مجموعة البضائع و الخدمات المنتجة في دولة واحدة و التي تتدفق منها و تباع في دولة أخرى).

وما إلى ذلك[1]، فكل من عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بين الدول، وتختلف عن التجارة المحلية التي تتم داخل البلد الواحد.

يتيح التداول على الصعيد الدولي للمستهلكين (الأفراد والدول) الفرصة للتعرض لأسواق ومنتجات جديدة، إذ يمكن العثور على جميع أنواع المنتجات في السوق الدولية مثل(الطعام ،الملابس، قطع الغيار، النفط، المجوهرات، الأسهم، العملات، والمياه)،كما يتم تداول مختلف الخدمات (السياحة، والخدمات المصرفية، والاستشارات، والنقل).

تمتاز التجارة الخارجية بأنها عملية تبادلية للسلع والخدمات بين الدول، ولربما تكون تلك المبادلات بين الدول التي تسعى إلى تحقيق الهدف الاقتصادي أو ربما بهدف السيطرة والاستحواذ على الأسواق الخارجية[2]. وتقوم التجارة الخارجية على التخصص في الإنتاج، بحيث تبذل كل دولة طاقتها وتسخر مواردها في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها وتوريدها للدول الأخرى دون غيرها من الدول.

وتعتمد التجارة الخارجية الدولية على الأسعار الدولية المعلومة والمعلنة للسلع المتبادلة بين الدول والتي حددت عن طريق العرض والطلب والسياسات الدولية إذ يتم الاتفاق على تسعير السلع والخدمات من قبل قانون العرض والطلب مما يعمل على إحداث توازن في الكميات المعروضة و الكميات المطلوبة .

هناك عدة تعاريف للتجارة الدولية الخارجية منها ما يلي[3]:

- كل من الصادرات والواردات المنظورة (السلع) والصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات) .
- المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة .

[1] عطا الله الزبون ، مرجع سابق ،ص03

[2] المرجع نفسه ،ص09

[3] نوال عبد الكريم الأشهب ، مرجع سابق ، ص120

- أنها عبارة عن تبسيط وتوحيد إجراءات التجارة الدولية، وتعرف إجراءات التجارة الدولية بأنها "أنشطة وممارسات وإجراءات رسمية تشارك في جمع وعرض وتوصيل ومعالجة البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية".

ومن هنا يمكن القول إن التجارة الدولية الخارجية تعبر عن: " تبادل السلع والخدمات بين الدول، وينتج عن هذا النوع من التبادل اقتصادا عالميا، تؤثر الأسعار أو العرض والطلب على الأحداث العالمية وتتأثر بها، على سبيل المثال: يمكن أن يؤدي التغيير السياسي في آسيا إلى زيادة تكلفة العمالة، وبالتالي زيادة تكاليف التصنيع لشركة أحذية رياضية أمريكية مقرها في ماليزيا، مما يؤدي إلى زيادة في السعر الذي يتعين على الفرد دفعه لشراء أحذية التنس في مركز التجاري المحلي الخاص به،من ناحية أخرى، فإن انخفاض تكلفة العمالة قد يؤدي بالفرد إلى دفع مبلغ أقل مقابل الأحذية الجديدة الخاصة به[1].

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية

لا توجد دولة تعيش منعزلة عن بقية العالم. فكل دولة هي اقتصاد مفتوح، تتبادل سلع وخدمات مع الدول الأخرى، وتصدر تلك السلع التي يمكن إنتاجها في الداخل بتكلفة ارخص نسبيا، وتستورد سلع يكون فيها للآخرين ميزة تكاليف منخفضة نسبيا [2].

ولذا فإن التجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض وتساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وهي مؤشر جوهري على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي استنادا إلى أن:(الإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري)[3].

[1]Ream heakl,whatis international trade ? , inverstopedia, january 2018, from : https://www.investopedia.com/insights/what-is-international-trade/ , consulted on : 29-11-2018 , at : 3.84.

[2]كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة و التمويل ،الإسكندرية: الدار الجامعية ،2003،ص03.

[3]بن أحمد الحاج ،مرجع سابق ،ص12.

وتكمن أهمية التجارة كذلك بارتباطها القوي بتخطيط التنمية الاقتصادية، وتحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وذلك على اعتبار أن الصادرات عامل إضافة للاقتصاد القومي، كما أن الواردات تساهم بدورها في توفير متطلبات النمو الاقتصادي فهي تساهم في نمو الدخل القومي من خلال استغلال الموارد المعطلة وتصدير الفائض من الإنتاج الذي يدعم زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي[1]، كما أن نمو الصادرات بمعدلات مرتفعة يؤدي إلى إحداث التوازن في ميزان المدفوعات. ومن ثمة تكون التجارة الدولية تكون مهمة لسبب واحد أساسي، أنها توسع إمكانيات استهلاك الدولة. التجارة تسمح للدولة بان تستهلك كافة السلع والخدمات أكثر مما سيكون ممكنا إذا كانت حدودها قد أغلقت أمام منتجات البلدان الأخرى.

الفرع الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية

يمكن لأي قراءة متفحصة ومتعمقة للتاريخ الاقتصادي العالمي أن تنتهي بنا إلى الإحاطة بالدور الرئيسي الذي لعبته التجارة الدولية في رسم ملامح وتحريك أحداث هذا التاريخ وستقودنا مثل هذه القراءة إلى إدراك واستيعاب مسلمة أساسية فحواها أن خط السير الطبيعي للتاريخ الاقتصادي للعالم كان يتجه بصفة أصيلة نحو تطوير وتوسيع مجالات ونطاق التبادل التجاري الدولي[2].

وتعود الجذور الأولى التي تفسر أسباب قيام التجارة الدولية إلى أصل ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية، التي تتلخص بمحدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية من جهة، وبالاستخدامات اللانهائية لهذه الموارد بغرض إشباع الحاجات الإنسانية المتنامية بصورة لا محدودة[3] من جهة أخرى. وهذا يعني أن أي اقتصاد مهما بلغت قوته وإمكانيته لا يستطيع أبدا أن يؤمن لبلاده كلما تحتاجه من السلع والخدمات، لذلك فهو بحاجة ماسة لتوفير ما ينقصه من سلع وخدمات عبر قناة الاستيراد. كما تفرض عليه مسألة الاختلاف في التكاليف على أساس الاختلاف في المزايا النسبية من بلد لآخر أن يقوم بتصريف فوائض الإنتاج المتولدة داخله عبر نشاط التصدير .

---

[1] رمضان على السيد معروف ، التجارة الإلكترونية فى اليابان و مدى استفادة مصر منها، القاهرة : مكتبة جزيرة الورود، 2018، ص 30.

[2] عبدالواحد العفوري ، العولمة و الجات التحديات و الفرص، القاهرة: مكتبة مدبولي ،2000،ص 26 .

[3] المرجع نفسه ،،ص 27 .

ولذا تعتبر التجارة الدولية –بين الدول المختلفة– عاملاً مهما في رفع مستويات المعيشة وتوفير العمالة وتمكين المستهلكين من التمتع بمجموعة أكبر من السلع، فقد أصبحت في السنوات الأخيرة ذات أهمية متزايدة نتيجة استحواذها على حصة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي المخصص للصادرات والواردات.

المطلب الثاني: خيارات السياسات التجارية بين الحماية والتحرير

إن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية، بقصد تحقيق أهداف معينة، والهدف الرئيس الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل التوظيف الكامل، الاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف، وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات، وفي الواقع إن السياسة التجارية ليست إلا وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالسياسة المالية و النقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق مثل هذه الأهداف، لذلك لابد من إجراء تنسيق لهذه الوسائل حتى تعزز بعضها بعضا ولا تتعارض فيما بينها[1].

والملاحظ أن مسالك الدول قد تباينت في إقرار أنظمة السياسة التجارية فمنها ما تقيده، ومنها ما تحرره من العقبات والقيود المختلفة، ومن مجموعة هذه التشريعات تظهر السياسة التجارية، التي تتشكل على النحو الآتي:

الفرع الأول: السياسة الحمائية

تعبر السياسية الحمائية التجارية عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية[2] بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة، فبينما تفتح البلدان اقتصاداتها للمنافسة العالمية، فإنها بحاجة إلى أن تخطو بحذر شديد حتى لا تزعج اقتصادها المحلي وصناعاتها المحمية.

[1] آدم أحمد سليمان، التجارة الدولية ، القاهرة : دار زهران للنشر و التوزيع ، 1996، ص30.

[2] عثمان سلمان غيلان العبودي ، الإشكالات الدستورية و القانونية في تنظيم الاختصاصات المالية الاتحادية،القاهرة: المركز العربي للنشر و التوزيع ، 2018، ص 282.

1-مفهوم السياسة الحمائية

السياسة الحمائية؛ مصطلح يستخدم غالبا في سياق الاقتصاد، حيث تشير السياسات الجمركية الحمائية إلى حماية أصحاب الأعمال والعمال في بلد ما عن طريق تقييد أو تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وهي تهدف إلى حماية السوق الداخلية من المنافسة الخارجية، وتشجع على استهلاك المنتوجات المحلية، وتسمح السياسة التجارية الحمائية لحكومة البلد بتشجيع المنتجين المحليين[1]، وبالتالي تعزيز الإنتاج المحلي للسلع والخدمات من خلال فرض الرسوم الجمركية أو تقييد السلع والخدمات الأجنبية في السوق.

وهناك العديد من التعريفات التي أعطيت للسياسات الحمائية، ولعل من أهمها: "السياسات الحمائية هي عبارة عن اتخاذ دولة ما لمجموعة من الإجراءات والأساليب مثل (الرسوم الجمركية*، الحصص، الدعم، معايير وقواعد تقنية وصحية) من أجل وضع حواجز أمام وارداتها من السلع الأجنبية بغية حماية منتوجاتها المحلية من المنافسة الأجنبية[2] ".

ونجد ذلك من خلال تطبيق الحكومات لمجموعة من السياسات الحمائية. أولا: الحمائية السعرية؛ وذلك عن طريق تطبيق الرسوم الجمركية على وارداتها من المنتجات الأجنبية، أو تقديم دعم لمنتجاتها المحلية، وثانيا: نجد الأساليب الحمائية الكمية وهي عبارة عن تطبيق الحكومة لنظام الحصص وتراخيص الاستيراد، وثالثا: نجد الأساليب الحمائية المقنعة مثل القيود الإدارية (التفتيش الجمركي وغيرها من الشكليات) وأخيرا الأساليب الصحية والحواجز التقنية[3]. ويمكن أن نوجزها في الشكل الآتي:

---

[1] دلال العكيلي ،الحمائية التجارية : مذهب اقتصادي لحماية الصناعة الوطنية ، شبكة نبأ المعلوماتية ، منقول عن : https://annabaa.org/arabic/economicreports/9099
بتاريخ : 13-08-2020، الساعة : 15:47

* **الرسوم الجمركية:** هي الرسوم الواجبة الدفع أو الضريبة المقدرة على السلعة عند اجتيازها لحدود الدولة دخولا أو خروجا

[2] محزم حسينة، « تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على الصادرات التجارية، دراسة حالة قطاع المنتجات البحرية المغربية»، مجلة العلوم الإنسانية:(م 01، ع 27، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة الجزائر، 2016)، ص 125.

[3] المرجع نفسه ، ص 125.

شكل رقم (02): السياسات التجارية الحمائية

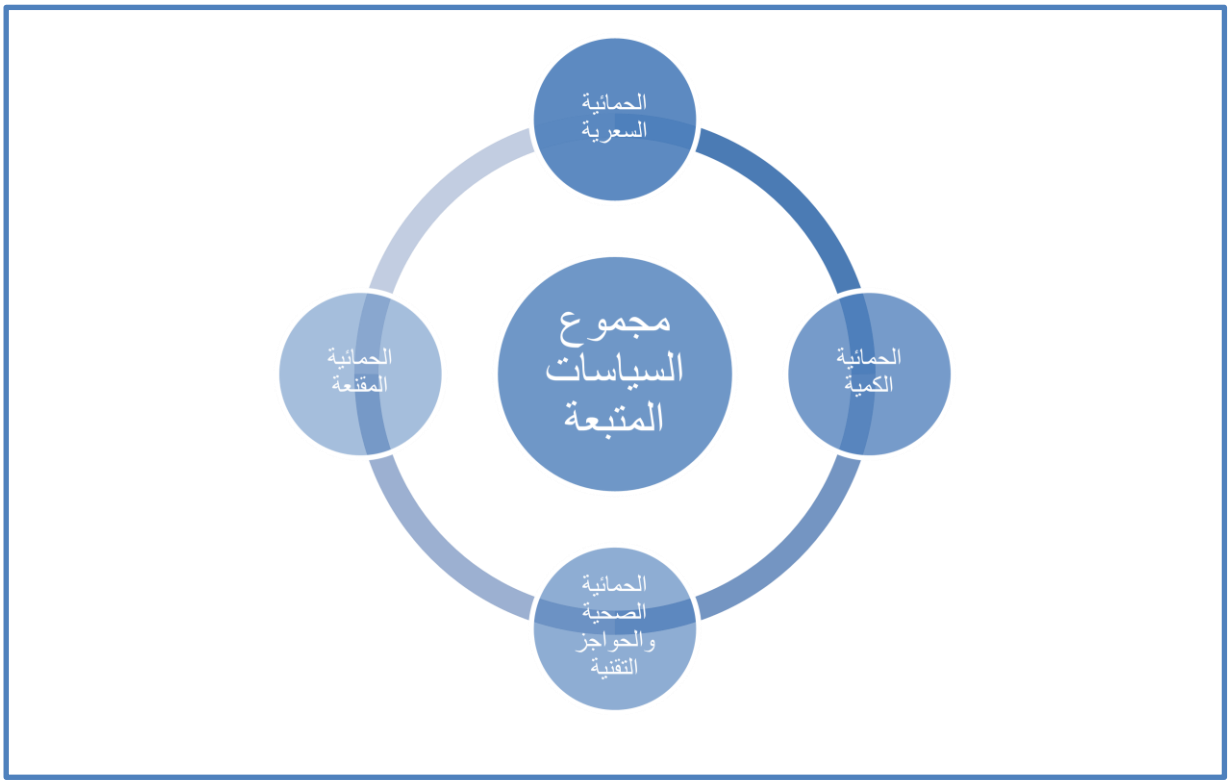

المصدر : من إعداد الطالبة .

2-مبررات مبدأ حماية التجارة الخارجية:

2.2- حماية الصناعة الوطنية: تقترح الحماية للصناعات الناشئة على أساس أنها لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة، بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى، وذلك عن طريق حمايتها جمركيا وبخاصة لتلك الصناعات التي تتوفر على عوامل النجاح[1].

3.2- تنويع الإنتاج الصناعي: ضرورة تسخير السياسة الجمركية في إقامة عدد كبير من الصناعات بحجة جعل الاقتصاد الوطني متوازنا ووقايته من حالة الكساد التي قد تحدث في الصناعة الواحدة أو الصناعات القليلة التي تتخصص فيها الدول في حالة الأخذ بسياسة حرية التجارة[2].

[1] دلال العكيلي ، مرجع سابق .

[2] المرجع نفسه.

3.2- تقييد التجارة من أجل مستوى التوظيف: إن الرسوم الجمركية العالية تقلل الواردات وتشجع بذلك على توسع الصناعات الداخلية ويكون الأثر المباشر لذلك استيعاب الأعداد المتعطلة من العمال، بالإضافة إلى تشغيل الموارد الاقتصادية الأخرى[1].

4.2- للحماية دور في توفير عدالة توزيع الدخل القومي: عندما نحمي أنشطة اقتصادية تعتمد على عنصر العمل بنسبة مرتفعة فإنها تزيد من نصيب القوى العاملة في الناتج القومي.

5.2- الرسوم الجمركية كوسيلة لمكافحة الإغراق: فقد تلجأ بعض الدول إلى بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن سعر بيعها في الأسواق الداخلية، وقد يصل التمييز في الأسعار إلى حد البيع في الخارج بسعر يقل عن سعر التكاليف الإنتاج، وتعرف هذه السياسة باسم "سياسة الإغراق*"، وتستعمل بغرض غزو الأسواق الخارجية وتعتبر نوعا من التمييز الاحتكاري؛ لهذا فإن الدولة تلجأ دائما إلى حماية صناعتها الوطنية من أثر سياسة الإغراق.

6.2-الحماية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات: ويتم ذلك عن طريق فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات من السلع الكمالية، والتخفيف منها أو إلغائها على الواردات من السلع الإنتاجية وبذلك تقل الواردات فيقل الطلب على العملة الأجنبية[2].

7.2- الأمن الوطني: إن التخصص في الصناعة قد يشكل خطرا في حالة نشوب حرب،ولذا نجد الكثير من البلدان تسعى للاحتفاظ ببعض القدرات الإنتاجية لتلك المنتجات تحسبا لأي طارئ أو نزاع خارجي ضامنة نوعا من الاكتفاء الذاتي بغية الاستقلالية .

8.2- الاستقرار الاقتصادي: لقد أخذت الحكومات على عاتقها تلبية ما يمكن تلبيته من رغبات المواطنين، فوجدت أنه ينبغي لها قبل أن تسعى لتحقيق التقدم الاقتصادي وتنمية دخلها القومي أن تضمن استقرار الأحوال والظروف الاقتصادية ممثلة في الأسعار والدخل والإنتاج

---

[1] هاشم منصور الهاشم، الجمارك الأردنية دراسة توثيقية ، عمان : دار الخليج للنشر والتوزيع،2019، ص 174.

***الإغراق** هو حالة من التمييز في تسعير منتج ما، وذلك عندما يتم بيع ذلك المنتج في سوق بلد مستورد بسعر يقل عن سعر بيعه في سوق البلد المصدر، لذلك يمكن التحقق من وجود الإغراق – في أبسط صوره – عند مقارنة الأسعار في سوقي البلدين المستورد والمصدر.

[2] محمد عبد الله شاهين محمد، التجارة الدولية و أثرها على التجارة الخارجية للدول العربية،القاهرة : دار حميثرا للنشر والتوزيع والترجمة،2018، ص 148 .

وغير ذلك من الكميات الاقتصادية ليصبح بعد ذلك الطريق سهلا معبدا أمام تحقيق التقدم الاقتصادي[1].

وعليه؛ ليست هناك دول تمارس التجارة دون قيود إطلاقا في الوقت الحالي، فكل الدول الموجودة اليوم فرضت في مرحلة من تاريخها الحديث قيودا شديدة على التجارة، وحاليا تتفاوت البلدان في حدة القيود، ولكي يكون تدخل الدول ناجحا، لابد أن يكون جزئيا، بمعنى أن تتدخل الدولة في القطاعات التي لا يستطيع أو لا يرغب القطاع الخاص العمل بها، وهو ما يعني أن تترك الدولة للقطاع الخاص المجالات التي يمكن أن يعمل بها بكفاءة.

الفرع الثاني: سياسة حرية التجارة

إن السياسات التي تجعل الاقتصاد مفتوحًا– في مجالي التجارة والاستثمار– مع بقية العالم ضرورة إلزامية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ولذا نجد أنصار تحرير التجارة –في العقود الأخيرة– يرون أن نجاح أي بلد اقتصاديا ازدهاره معيشيا (من حيث الزيادات الكبيرة في مستويات المعيشة) مرهون بالانفتاح على بقية العالم.

1–مفهوم تحرير التجارة

يقصد بسياسة حرية التجارة، تكامل الاقتصاديات المتقدمة والنامية في سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية في العالم وخاضعة لمبدأ التنافس الحر[2]، وتركز حجج المؤيدين في إثبات ذلك على:

- مقولات تقليدية مثل الاستخدام الأكفأ للموارد.
- أن تخفيض الحواجز الجمركية يؤدي إلى النمو الاقتصادي وسهولة الحصول على السلع الرأسمالية.
- وهناك حجج تستند إلى الخبرة والتجربة، وهذا ما تأخذ به المنظمات الدولية فهي تستند أساسا على أن التجربة تبين أن الدول التي حققت مستويات عالية النمو عن غيرها كانت تأخذ بسياسة الانفتاح، وأن حجم ونوعية الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] هاشم منصور الهاشم ،مرجع سابق ، ص 175

[2] عثمان أبو حرب ، الاقتصاد الدولي ،عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2008، ص 75

ومدى استفادة الدول النامية منه، يتوقف على السياسة التجارية والاستثمارية التي تتبعها الدولة.

فالدول التي تفرض حماية على أسواقها المحلية من المحتمل أن تجتذب بعض الاستثمارات الأجنبية، ولكن هذه الاستثمارات الوافدة إليها يكون هدفها التغلب على الحواجز الجمركية التي تضعها هذه الدولة (حيث تنتج داخل الدولة بدلا من التصدير إليها)، وبالتالي فإن التكنولوجيا التي تحصل عليها هذه الدولة تكون من النوع الأقدم والأقل كفاءة؛ وذلك لأن المطلوب منها هو المنافسة مع الشركات المحلية المماثلة، أما في الدول ذات النظم التجارية الأكثر انفتاحا فهي تجتذب استثمارات أجنبية تهدف إلى الإنتاج من أجل السوق الخارجية، وبالتالي تجلب معها تكنولوجيا وإدارة أكثر كفاءة.[1]

شكل رقم (03): التجارة الدولية بين حجج المؤيدين والرافضين

المصدر: من إعداد الطالبة.

[1] محمد صفوت قابل ، منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2009، ص 15

2- أشكال تحرير التجارة :

إن لتحرير التجارة بين الدول عدة أشكال يمكن حصرها فيما يأتي[1]:

1.2-التحرير من جانب واحد: وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الحمائية، حيث ترى أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الدولية خلال خفض القيود أمام باقي الدول

2.2- التحرير الثنائي:حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما معا

3.2-التحرير الإقليمي: وتقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهم، بحيث تحصل الدول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري، وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم

2.4-التحرير متعدد الأطراف: وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها.

وعلى الرغم من أن تحرير التجارة الدولية يرفع مستويات المعيشة؛ إلا أنه يولّد أيضًا فائزين وخاسرين محليين. لذا؛ يعارض المتضررون من العولمة سياسة التحرير، ويطالبون حكوماتهم بتبني سياسات حمائية، الأمر الذي يعرض الفوائد الاقتصادية الناتجة عن التجارة بالمجتمع ككل للخطر.

[1] Gary Clyde Hufbauer ,« Barbara Kotschwar, The Future Course of Trade Liberalization», Paper for The World Bank :(Challenges for the Twenty-First Century , Peterson Institute for International Economics , 1 October, 1998) , p03.

المطلب الثالث: نظريات التجارة الدولية

إن نظريات التجارة الدولية هي ببساطة نظريات مختلفة لشرح التجارة الدولية. تساعد هذه النظريات الاقتصاديين والحكومات والشركات على فهم وكيفية تعزيز وتنظيم وإدارة التجارة الدولية بشكل أفضل .

الفرع الأول: نظرية الميزة المطلقة: آدم سميث

في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر قام آدم سميث* **(Adem smith)** أولا، ثم ديفيد ريكاردو **(David Ricardo)*** بعده باستجلاء أساس التجارة الدولية كجزء من جهودهما لعمل حالة للتجارة الحرة، وقد كانت كتابتهما رد فعل لمذهب المركنتلية أو (مذهب التجاريين) الذي كان سائدا في ذلك الوقت.

ففي كتابه **ثروة الأمم** دافع آدم سميث عن حرية التجارة، عن طريق مقارنة الدول بالأسر، حيث أن كل أسرة تجد أنه من الأجدى أن تنتج فقط بعضا من حاجياتها وأن تشتري ما تبقى لها من حاجيات بمنتجات تستطيع أن تبيعها[1]، وذات الحال يجب أن تنطبق على الدول.

إنتقد آدم سميث كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو بين مختلف الدول، وأوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي، الناتج عن اتساع نطاق السوق، الذي يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، ثم يتيح لها تبادل فائض الإنتاج عن الاستهلاك بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة،

---

*آدم سميث: فيلسوف واقتصادي ليبرالي، يعد مؤسس علم الاقتصاد السياسي وواضع مبادئه الأولى في كتابه المشهور " ثروة الأمم " الذي نشر عام 1776. وقد قامت على أفكاره ونظرياته أسس "المدرسة الكلاسيكية" في الاقتصاد

*دافيد ريكاردو : اقتصادي وسياسي إنجليزي، يُعدّ من أبرز رموز المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، وهو مؤلف أحد أهم الكتب في تاريخ الاقتصاد السياسي "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، وصاحب عدة نظريات اقتصادية من أشهرها نظرية "الميزات النسبية" في مجال التجارة الدولي.

[1]كامل بكري ، مرجع سابق،ص22.

وتتمثل نفقة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها، وهو ما يعني أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد[1] .

إن تعليل آدم سميث كان صحيحا أساسا، وقد ساعد على حث بعض الحكومات على إزالة العوائق غير الكفء للتجارة الدولية على مدى المائة سنة بعد كتابته **لثروة الأمم**، ومع ذلك فإن جدله يؤخذ عليه انه لا يبين السبيل إلى هذا التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي مزايا مطلقة[2] .

يضاف إلى ذلك أن اعتقاد آدم سميث في التفوق المطلق كأساس للتخصص الدولي فقط، لا يتفق مع المشاهد في المعاملات الدولية حيث أن التفوق النسبي يمكن أن يكون أساسا للتخصص الدولي، ومن ناحية أخرى لا يرى سميث داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، فالثانية تعد امتدادا للأولى وكلاهما وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض وتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص، في حين أن نوعي التجارة مختلف كل الاختلاف من حيث خصائصه ونظرياته. وقد كان ديفيد ريكاردو أول من أوضح هذا الفرق فيما أسماه بقانون النفقات النسبية أو المزايا النسبية[3]. فإن كان ما يحكم التجارة الداخلية هو مبدأ النفقات المطلقة فإن النفقات النسبية هي التي تحكم التجارة الدولية.

الفرع الثاني: نظرية الميزة النسبية: ديفيد ريكاردو

في القرن التاسع عشر قام ديفيد ريكاردو بنقد النظرية السابقة وذلك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية عام 1817(الاقتصاد السياسي والضرائب) وقد أعلن ريكاردو في كتابه عن قانون الميزة النسبية و طبقا لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد بأنه ليس كل الدول تستطيع أن يكون لها ميزة مطلقة في الإنتاج[4] ،ففي كثير من الدول وخاصة الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها وذلك بسبب الطرق التقليدية في الإنتاج أو غير الكفؤة أو

[1] زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال اتفاقات التجارة العالمية، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2005، ص 11.

[2] كامل بكري ،مرجع سابق ، ص 29

[3] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ص 12

[4] بن أحمد الحاج ،مرجع سابق ،ص ص 27-28

بسبب عدم تمكنها من بناء مشاريع ضخمة للاستفادة من الوافر في التكاليف كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصادي.

يرى ديفيد ريكاردو أن كل دولة تتمتع بميزة اقتصادية نسبية بسبب ما لديها من موارد بشرية أو طبيعية أو موقع استراتيجي مميز، ما يجعل من مصلحتها ومصلحة العالم أن تتخصص في إنتاج البضائع و تقديم الخدمات التي تمكنها من استغلال ما لديها من ميزة أو ميزات لا تتوفر لغيرها من الدول، وهذا يعني أن التخصص على أساس الميزة النسبية يعطي لكل دولة فرصة كبيرة لاستغلال ما لديها من ميزات، ما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج في كل مكان، ويجعل التبادل التجاري بين الدول يخدم مصالح مختلف الشعوب[1].

يعتمد أساس هذه النظرية على اعتبار أن قيمة السلعة تتحدد في ضوء حجم العمل اللازم لإنتاجها وفق نظرية الاقتصادي الانجليزي ديفيد ريكاردو، بحيث تصبح تكلفة السلعة التي تحتاج إلى عشر ساعات عمل نصف تكلفة السلعة التي يحتاج إنتاجها لخمس ساعات عمل[2]، والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا تتباين تكاليف وأسعار المنتجات من بلد لآخر ؟ للإجابة على هذا السؤال يمكن التأكيد على أن السبب الرئيسي يكمن في الاختلاف في هيكل التكلفة الحقيقية للمنتج، الذي يختلف بدوره نظرا لاختلاف بنية وتركيبة عناصر الإنتاج لنفس السلعة ما بين بلد و آخر.

لعل أهم ما خلفته هذه النظرية هو دفاعها عن التخصص الدولي وحرية التجارة، إذ نجحت في بيان أهمية الواردات بعد أن أنكرها التجاريون، غير أنها لم تسلم من النقد خاصة في السنوات الأخيرة فهي تغفل إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول مع أنها تنتقل (خاصة رأس المال)، وتفترض النظرية استغلال جميع موارد البلد وأنها في حالة تشغيل كامل، رغم أن دور التجارة الخارجية يجب أن يؤدي إلى تحقيق هذا التشغيل الكامل[3].وتجدر الإشارة إلى أن القصور الرئيسي لهذه النظرية إنما يكمن في طابع السكون الذي تتميز به. فما يكون ميزة نسبية اليوم قد لا يصبح كذلك في الغد.

---

[1] محمد عبد العزيز ربيع ، التنمية المجتمعية المستدامة نظرية في التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة ، عمان : دار اليازوري ،2018،ص30 .

[2] علي إبراهيم الخضر، مرجع سابق، ص 74.

[3] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 13 -14

الفرع الثالث: نظرية الميزة النسبية في عناصر الإنتاج : هكشر– أوهلين

إن نظرية الميزة المطلقة وكذلك نظرية الميزة النسبية، على الرغم من أنهما بينتا أن تمتع الدولة بميزة في إنتاج سلعة معينة سوف يجعلها تتخصص في إنتاجها ومبادلتها مع الدول الأخرى و لكنهما لم يوضحا الأسباب التي تجعل هذه الدولة تحظى بميزة مطلقة أو نسبية في إنتاج سلعة معينة[1].

وهذا ما جعل الاقتصاديين السويديين هكشر فيليب إيلي* Heckscher Filip Eli وبرتل أوهلين*Bertil Ohlin ،يأخذ في الحسبان الفروق في المعروض من عوامل الإنتاج(الأرض– العمالة –رأس المال) وأثرها على التخصص الدولي وهذا يعني تعديل فرض العمل أساس القيمة وأن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد. وتوفر نظرية هكشر– أوهلين وصفا تحليليا لأثر اختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي، ومن ثم على أنماط التجارة، وتأثير الأخيرة على هيكل الاقتصاد القومي، وعلى عوائد الإنتاج [2].

ومن هنا فإن نظرية هكشر– أوهلين ترى أن التباين في التكاليف يرجع أساسه إلى اختلاف الدول فيما يخص مدى توفر الموارد الطبيعية ،فالدولة المعنية تقوم بتصدير بعض عوامل الإنتاج المتوفرة لديها وتستورد تلك العوامل التي تعاني ندرة فيها[3]. وقد أخفقت هذه النظرية في التعامل مع الواقع لكنها لقيت رواجا في الحقبتين اللاحقتين لظهورها.

---

[1] رضا صاحب أبو أحمد ، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي ، عمان : دار مجدلاوي ، 2006 ،ص 309

* **إيلي فيليب هكشر:** خبير اقتصادي ومؤرخ اقتصادي سويدي. تخرج هيكشر من جامعة أوبسالا عام 1904 ، و حصل على درجة الدكتوراه ،1929 كان أحد مؤسسي ومدير معهد ستوكهولم للتاريخ الاقتصادي.

* **برتل اوهلين:** خبير اقتصادي وزعيم سياسي سويدي معروف بمؤسس النظرية الحديثة لديناميات التجارة، في عام 1977 تقاسم جائزة نوبل في الاقتصاد مع جيمس ميد.

[2] محمود الحامد ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، القاهرة : دار حميثرا للنشر و الترجمة ، 2017، ص32

[3] عدنان داوود محمد العذاري ،الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية ، عمان : دار غيداء للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2016 ، ص 64.

المبحث الثاني: النظام التجاري متعدد الأطراف: من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

بانتهاء الحرب العالمية الثانية شهد العالم تغييرات جذرية في بنيته الاقتصادية، حيث بدأت الدول العظمى في وضع أسس العلاقات الاقتصادية الدولية في مرحلة ما بعد الحرب، وكان بذلك ميلاد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير عام 1944والتوقيع على الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجاتGATT) عام 1947 بمثابة تدشين لنظام عالمي جديد ، وفي الأول من يناير عام 1995 تأسست المنظمة العالمية للتجارة الضلع الثالث من أضلع النظام الدولي الجديد كصورة بديلة معدلة وأكثر رسمية لاتفاقية (الجاتGATT) والتي تهدف إلى تحرير التجارة الدولية بين الدول. ومن هذا المنطلق وجب التعرف على الجذور التاريخية لمنظمة التجارة العالمية وظروف نشأتها وأهدافها، وكيفية الانضمام إليها وفقا للخطة الآتية :

المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT).

المطلب الثاني : ضوابط وأحكام المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث: العضوية في المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (GATT)

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، تم إبرام الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية (الجات) والتي عملت على تعزيز الإصلاح الاقتصادي في دول العالم وتعزيز التجارة الدولية عن طريق الحد من القيود والعوائق التي تحول دون تسهيل التداول التجاري بين الدول، تخفيض التعريفات والرسوم الجمركية، وحل المنازعات التجارية عن طريق المفاوضات وإلغاء نظام الحصص.

الفرع الأول: ظروف عقد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (GATT)

كانت الحرب العالمية الثانية الحد الفاصل للنزاعات العالمية، حيث تم تقسيم العالم إلى معسكرين، الأول يتزعمه الاتحاد السوفياتي الذي ينتهج الخط الشيوعي والذي يتمحور حول أفكار (**كارل ماركس*Karl Marx**)، ومن أهمها أن تتولى الدولة إدارة كافة شؤون الاقتصاد، والثاني تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية والتي تنتهج الخط الرأسمالي، القائم على نظريات العالم (**آدم سميث Adem Smith**)، وأهمها تقليص الدور الاقتصادي للدولة لتتولى سياسة العرض و الطلب[1] .

وعلى ذلك، دعت الولايات المتحدة الأمريكية حلفائها، لاجتماع يدور حول مسألة مهمة وهي(كيفية إعادة بناء ما دمرته الحرب)، ومن ثم كيفية الحيلولة دون نشوب الحرب من جديد ، وإقرار مبدأ انه لا حرب عالمية ثالثة بعد ذلك، ثم التداول حول الأطر والأسس التي يجب أن يسير عليها الاقتصاد العالمي الجديد، وأنه لابد من العودة إلى مبدأ يقر بأنه: " على الاقتصاد أن يقود السياسة "،أي أن التوجهات السياسية لأي دولة يجب أن تصب من أجل المصلحة الاقتصادية العليا لكل دولة وبالتالي لا مناص من ضرورة الاهتمام بتنمية النشاط الاقتصادي و إعادة بناء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب[2].

وبالفعل توصلت الأطراف الرأسمالية الصناعية الكبرى وعددها(44) دولة إلى اتفاقية عرفت المدينة الأمريكية التي شهدت التوقيع،وهي(بريتونوودز BrettonWoods)*سنة 1944. ومن أهم نتائج المؤتمر ميلاد عدد من المؤسسات أهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

***كارل هانريك ماركس** : فيلسوف ألماني اقتصادي، وعالم اجتماع، ومؤرخ، صحفي و اشتراكي ثوري ، لعبت أفكاره دورا هاما في تأسيس علم الاجتماع و في تطوير الحركات الاشتراكية .

[1] محمد عمر الحاجي ، حقيقة الجات GATT، دمشق : دار المكتبي ، 2010، ص 13 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي وحتى الدوحة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005، ص 19.

***مؤتمر بريتونوودز**: المعروف رسميا باسم مؤتمر الأمم المتحدة النقدي و المالي ، عبارة عن تجمع لمندوبي 44 دولة اجتمعوا في بريتونوودز، نيو هامبشاير،للاتفاق على سلسلة من القواعد الجديدة ل النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ، و كان الانجازان الرئيسيان للمؤتمر إنشاء صندوق النقد الدولي ، و البنك الدولي للإنشاء و التعمير.

قبل إنتهاء الحرب العالمية الثانية التي برزت فيها الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى سياسيا وعسكريا أصبح هناك اتجاه قوي يعتبر أن الإسراف في فرض الحواجز الجمركية يؤدي إلى الحروب التجارية وانهيار النظام التجاري الدولي، ومن ثم فإنه قد يؤدي إلى اشتعال نيران المنازعات المسلحة، وساد الاعتقاد أن الإسراف في وضع الحواجز التجارية بحجة الحماية التجارية هو من أسباب الكساد الاقتصادي الذي مرت به الدول الصناعية في الثلاثينات من القرن العشرين، وأنه أحدث أزمات اقتصادية شديدة كادت أن تطيح بالنظام الرأسمالي، وساد كذلك مبدأ حرية التجارة في أوروبا ولاسيما في بريطانيا التي كانت تسعى إلى منافسة الصناعة الأمريكية النامية ومواجهة تنامي الكتلة الاشتراكية. الأمر الذي مهد للعمل من أجل إتاحة الفرص لإنشاء نظام تجاري دولي[1] .

وفي عام 1946 أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بناء على مقترح من الولايات المتحدة الأمريكية توصية بعقد مؤتمر دولي للتجارة تحت رعاية الأمم المتحدة، وتم عقد مؤتمر هافانا(Havana,Conference)*في الفترة من نوفمبر 1947 إلى مارس1947 للتفاوض بشأن أشكال التنظيم التي ستسير عليها منظمة التجارة الدولية المنشودة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية[2] .

وعلى الرغم من أن مؤتمر هافانا عقد في الأساس بموجب مبادرة أمريكية، إلا أن الإدارة الأمريكية قامت بسحب موافقتها المبدئية على الميثاق وتجميد عرضه على الكونغرس الأمريكي للتصديق عليه. واستمر الوضع على حاله إلى أن رفضت الإدارة الأمريكية رسميا التصديق على الوثيقة الرسمية ولاسيما الجزء الخاص بإنشاء منظمة للتجارة الدولية خشية أن تنتقص هذه الوثيقة من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية[3].

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي ، منظمة التجارة العالمية ، عمان : دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2009،ص 12.

***مؤتمر هافانا** : صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة وثيقة عرفت باسم "ميثاق هافانا" أو " ميثاق التجارة الدولية "، واشترك في هافانا 56 دولة في عام 1947 و اشتمل الميثاقعلى مجموعة من القواعد والأسس للتوصل لاتفاقية التجارة الدولية التي تنظم سلوك الدولة في المبادلات التجارية بما يحقق العدالة فيما بينها بالإضافة إلى إنشاء منظمة التجارة الدولية.

[2] الامم المتحدة ، الاونتكاد في عامه 50 تاريخ موجز،نيويورك و جينيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، 2014، ص 02.

[3] سهيل حسين الفتلاوي ، مرجع سابق ، ص ص 13-14.

هدف مخططو بريتون وودز، إلى خلق ثلاث مؤسسات متعددة الأطراف –وليس اثنتين– وقد ثبت بأن اقتراح إنشاء منظمة دولية للتجارة كان سيؤدي إلى الفرقة السياسية، فقد رأت إدارة الرئيس الأمريكي (هاري ترومان **truman harry**) آنذاك، أنها ليست بحاجة إلى قبول المشروع الذي تضمنه ميثاق هافانا للتجارة الدولية متعددة الأطراف، ورضخ في قبول هذا الطلب للأصوات التي تعالت داخل الكونغرس الأمريكي معربة عن رفضها لمحتويات هذا الميثاق، والرافضة بالتالي للرؤية الأوروبية التي طرحها الاقتصادي الانجليزي (جون مينارد كينز **John mynardkeynes**)*.

فقد تمثلت الرؤية الأوروبية في ضرورة البحث عن آلية جديدة لاستكمال أركان مثلث إدارة الاقتصاد العالمي، وتعزيز دور تحرير التجارة الخارجية في حل مشكلات البطالة[1]، ومن ثم فقد اتخذ قرار بتأجيله إلى ما بعد انتهاء الحرب، وكخيار احتياطي أنشأت مجموعة من البلدان الاتفاق الأقل قوة أو اللجوء إلى الحل الوسط المتمثل في الموافقة على ما يسمى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة(**General Agreement on Tariffs and Trade**) والتي يرمز لها اختصارا بالأحرف الأولى من الكلمات الانجليزية السابقة (**GATT**) في عام 1947، لتدخل حيز التنفيذ في مطلع عام 1948 كمعاهدة دولية وإقامة سكرتارية دائمة تتولى الإشراف على تطبيق هذه المعاهدة وتنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[2].

الفرع الثاني: أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (GATT)

هناك العديد من الأهداف للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) ،لكن الأهداف الرئيسة المعلن عنها تتلخص في الآتي:

1-تحرير التجارة الدولية بإزالة الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول في طريق تبادل السلع عبر الحدود الدولية وفتح الأسواق وإتاحة المجالات

* **جون مينارد كينز**: اقتصادي انجليزي ، (1883-1946) ، احدث ثورة في علم الاقتصاد .

[1] سامي عفيفي حاتم، "التحولات الاقتصادية المصاحبة لميلاد وحياة كل من الجات و منظمة التجارة الدولية " ، المؤتمر الدولي حول: (الجوانب القانونية و الاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، كلية الشريعة و القانون ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، أبوظبي ، 2004) ،ص 183.

[2] جيمس بوتين ،«هل هناك اتفاق بريتونوودز جديد ؟ »، مجلة التمويل و التنمية: (م 46، ع01، صندوق النقد الدولي ، مارس 2009) ،ص 45.

للمنافسة الدولية، حيث تلتزم الدول الأطراف بالعمل على تخفيض القيود التعريفية بطريقة مرحلية عبر الزمن وإزالة القيود غير التعريفية التي تعرقل حركة السلع عبر الحدود الدولية مع الأخذ في الاعتبار متطلبات مواصلة تنمية البلاد النامية [1]، ويقوم هذا الهدف على أساس المبادئ اللبرالية الاقتصادية التي تذهب إلى أن حرية التجارة والحرية الاقتصادية عموما فيها نفع لكل دولة ضمن السلعة التي تنتجها بشكل أفضل وأرخص من غيرها من الدول بما تمتلكه من ميزة نسبية في إنتاجها[2].

2-العمل على رفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء، من خلال الوصول إلى مستوى التوظف الكامل بهاو الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، والارتفاع بمستويات الدخل الحقيقي وتنشيط الطلب الفعال بالأطراف المتعاقدة [3].

3-ترسيخ مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومن ثم عد التمييز في المعاملة بين دولة وأخرى من الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية.

4-السعي إلى تحقيق زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي العام، وبالتالي زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي على مستوى كل الدول الأعضاء.

5- فرض الانضباط على جوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وتحسين عمل قواعد الجات GATT ونظام تسوية المنازعات الخاص بها، إضافة إلى وضع إطار عام للتجارة في الخدمات[4] .

الفرع الثالث: المبادئ الرئيسية للاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (GATT)

أصبح من المؤكد أن الأهداف الرئيسية لاتفاقية الجات 1947 هي إنشاء إطار منظم وشفاف يمكن من خلاله تخفيض الحواجز أمام التجارة تدريجياً، وتوسيع التجارة الدولية. ومن أجل تسهيل ذلك، يتضمن الاتفاق الوارد في نصه بعض المبادئ والأحكام الأساسية التي تم

[1] زينب حسين عوض الله ،مرجع سابق ، ص 308

[2] سهيل حسين الفتلاوي ، مرجع سابق ، ص 17

[3] محمد عمر الحاجي ، مرجع سابق ، ص 31

[4] المرجع نفسه ، ص 32.

البناء عليها خلال جولات متتالية من المفاوضات. تضمنت أهم عناصر الاتفاقية العناصر التالية[1]:

- عدم التمييز: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN) .
- التعهد بالتخلي عن الحماية وتحرير التجارة الدولية على المدى الطويل.
- الشفافية .
- قاعدة التمكين.

1-مبدأ عدم التمييز: معاملة الدولة الأولى بالرعاية :

بموجب هذا المبدأ فإن أية ميزة تجارية يمنحها طرف متعاقد لدولة ما تسري على كافة الأطراف المتعاقدة الأخرى في الحال دون المطالبة بذلك، ودون قيد أو شرط، وقد أخذت الاتفاقية بأكثر صور هذا المبدأ عمومية وإطلاقا، إذ يمتد ليشمل كل ما يعتبر ميزة من شأنها الإسهام في تحرير التجارة الدولية وفتح الأسواق في وجهها. ويلحق بهذا المبدأ مبدأ عدم التمييز ومؤداه أن تتوحد معاملة الطرف المتعاقد للمنتجات المستوردة من كافة الأطراف المتعاقدة الأخرى بعد استيرادها، وألا تميز منتجات طرف على منتجات طرف آخر بأية طريقة من طرق التمييز، وكذلك الحال بالنسبة لمعاملة الطرف المتعاقد للمنتجات المصدرة إلى كافة الأطراف المتعاقدة الأخرى[2] .

2- مبدأ التعهد بالتخلي عن حماية و تحرير التجارة على المدى الطويل :

وهو جوهر مفاوضات الجات **GAAT**، ثم تبعتها في ذلك منظمة التجارة العالمية، بحيث أن الهدف النهائي لكل تلك المفاوضات هو التوصل إلى عالم لا حواجز جمركية فيه، وكان

[1]Will kinton ,General Agreement On Tariffs And Trade , investopedia , from : https://www.investopedia.com/terms/g/general-agreement-on-tariffs-and-trade-gaat.asp consulted on : 30-05-2020 , at : 17:18.

[2] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 209.

الوصول إلى هذا الهدف يسير بشكل تدريجي خاصة من خلال المفاوضات لخفض التعريفات الجمركية وتجميدها والالتزام بعدم رفعها بعد ذلك إلا لضرورات معينة [1]، ويأخذ صورتين[2]:

– التخفيضات الجمركية المباشرة: من خلال المفاوضات التي تدور في إطار الجات أو نتيجة للمفاوضات التي تتم بين أي الدول أطراف التعاقد الأولى.

– أما الصورة غير المباشرة: للتخفيضات الجمركية فتتحقق من خلال النص في الاتفاقات التجارية على تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية.

3–مبدأ الشفافية :

من الأمور الأساسية لنظام التجارة الشفاف الحاجة إلى تنسيق نظام حماية الواردات، بحيث يمكن بعد ذلك تخفيض الحواجز أمام التجارة من خلال عملية التفاوض. ويقصد بهذا المبدأ الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية إذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية [3].

4–قاعدة التمكين :

خلال جولة كينيدي تم الاتفاق على بعض الاستثناءات التي تعطي الدول النامية بعض التسهيلات للنفاذ إلى أسواق الدول الصناعية، ومن ثم إلى تقديم الدول الصناعية للمساعدات المالية والقروض بهدف إقامة مشروعات إنمائية تساعد الدول النامية على تخطي أزماتها[4].

[1] محمد عمر الحاجي ،مرجع سابق ، ص 27.

[2] سهيل حسين الفتلاوي ، مرجع سابق ، ص 20

[3] سمير عبد العزيز ، التجارة العالمية و جات 94، الإسكندرية : مكتبة الإشعاع للنشر و التوزيع ، 1998، ص 18.

[4] محمد عمر الحاجي ،مرجع سابق ، ص30

الفرع الرابع: جولات مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (GATT)

لما كان الهدف الرئيسي من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT هو تحرير القيود التجارية الدولية من القيود التعريفية لفتح المجال نحو تدفق التجارة الدولية بسهولة، أصبح لزاما على الدول المتعاقدة أن تأخذ طريقا واحدا نحو تحقيق هذا الهدف ألا وهو طريق المفاوضات التجارية من خلال قناعتها الأساسية أن كل الأمور قابلة للتفاوض، وتحرير التجارة لن يأتي إلا تدريجيا[1] .

فخلال الفترة التي انقضت منذ وقت إنشائها عام 1947 إلى بدئ دورة أورجواي عام 1986 أشرف الجات على سبع دورات للمفاوضات التجارية مع الدول الأعضاء، وكانت جولة أورجواي هي الجولة الثامنة[2].

1-جولة جينيف: وشارك فيها 23 دولة، وهي الجولة الأساسية التي انتهت إلى التوصل للإطار العام للاتفاقية واقتصرت على تبادل التنازلات الجمركية فقط، وسمحت للدول العمل ببعض الاتفاقات دون الأخرى، وقد تم الاتفاق على 45 ألف امتياز جمركي بقيمة 10 مليار دولار من التجارة بين الدول المتفاوضة وأصبحت الاتفاقية لازمة في يناير 1948[3].

2- جولة آنسي 1949: أول جولة مفاوضات تعقد في إطار الاتفاقية، وشاركت فيها 13 دولة فقط تناولت المزيد من التنازلات الجمركية .

3- جولة توركاي 1951:ارتفع عدد الدول المشاركة الى 38 دولة .

4- جولة جينيف : شاركت فيها 26 دولة فقط.

5- جولة ديلون 1960-1961: شاركت فيها أيضا 26 دولة واقتصرت كسابقاتها على تبادل التنازلات الجمركية .

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 36.

[2] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص ص220-221.

[3] عياش قويدر ، إبراهيمي عبد الله ، « آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التشاؤم و التفاؤل» ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: (م 02 ،ع 02 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف) ،ص ص 54-55.

5-جولة كينيدي 1964-1967: شاركت فيها 26 دولة، وتعد نقطة تحول في مسار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، حيث واكبت هذه الجولة العديد من التطورات الاقتصادية العالمية الهامة ، من بينها إنشاء المجموعة الأوروبية ذات التعريفة الموحدة، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتعديل قانون التجارة القائم على مبدأ المعاملة بالمثل ليحل محله قانون توسيع التجارة ، الذي خول للرئيس الأمريكي صلاحيات أوسع في مجال مفاوضات تحرير التجارة الدولية .

في هذا الإطار تم الاتفاق على وضع الأسس التي يجب أن تدار المفاوضات على أساسها في الجولة السادسة، وإحلال قاعدة التخفيض الجمركي بنسبة معينة على المجموعات السلعية المختلفة محل أسلوب التفاوض ، وقد أسفرت جولة كينيدي على تحقيق تخفيض جمركي عام بنسبة 50% أي ما يعادل مليون دولار من حجم التجارة الدولية[1].

كما شهدت الجولة التوصل لمدونة مكافحة الإغراق ، وهي المدونة التي تطورت في جولة طوكيو لتصبح اتفاقا تم تضمينه كاتفاق رئيسي في جولة أورجواي ، بينما أثارت السياسات الزراعية خلافا حادا في هذه الجولة لم يحسم خلالها ولا خلال جولة طوكيو التالية لها، وظل قائما حتى المراحل الأخيرة لجولة أورجواي[2].

7- جولة طوكيو 1973-1979: تعد أضخم الجولات السابقة وأهمها نظرا لتناولها موضوعات لم يسبق التطرق إليها من قبل واتساع نطاق المشاركة ليصل إلى 102 دولة، فضلا عن أن هذه الجولة استمرت لأكثر من 6 سنوات وتمخضت عنها تطورات غير مسبوقة على صعيد التجارة الدولية .

وعلى صعيد الإجراءات تعد جولة طوكيو أول جولة تتوصل إلى اتفاقيات تساهم في تخفيف القيود غير التعريفية على الواردات، وعلى هذا الأساس وصفت جولة طوكيو بأنها أولى مقدمات الشروع في التحول نحو وضع التجارة الدولية للمرة الأولى في إطار أقرب إلى المؤسسي، وهذا من خلال خوض جولة من المفاوضات يتسع نطاقها ليغطي مجالات لم يسبق

1 عياش قويدر إبراهيمي عبد الله ، مرجع سابق ، ص 54

2 المرجع نفسه.

التفاوض حولها في إطار مفاوضات تحرير التجارة الدولية[1] .وأسفرت هذه الجولة عن عدد من الاتفاقيات يمكن تضمينها في أربعة مجموعات **(انظر جدول رقم 01):**

جدول رقم(01): المجموعات التي أسفرت عنها جولة طوكيو 1973-1979.

المجموعة الأولى	تضم أربع اتفاقيات تهدف إلى تحسين إطار التجارة العالمية، وهذه الاتفاقيات هي : - المعاملة التفضيلية و الأكثر رعاية، والتقابلية، والمشاركة الكاملة للدول النامية، والمعروفة بقاعدة التمكين. - إعلان تدابير التجارة المتخذة لأغراض ميزان المدفوعات . - الإجراء الوقائي لأغراض التنمية . - وثيقة تفاهم خاصة بالإخطار، والتشاور، وتسوية المنازعات، والرقابة
المجموعة الثانية	تشمل التنازلات التعريفية
المجموعة الثالثة	تتعلق بالتدابير غير التعريفية ، وتمثلت في ست اتفاقيات قانونية ، تعتبر إلى جانب قاعدة التمكين جوهر نتائج جولة طوكيو . - اتفاق الدعم والرسوم التعويضية. - اتفاق الحواجز الفنية أمام التجارة . - اتفاق إجراءات الترخيص بالاستيراد. - اتفاق المشتريات الحكومية. - اتفاق التقييم الجمركي. - اتفاق مكافحة الإغراق بعد المراجعة.
المجموعة الرابعة	تتعلق بالترتيبات والاتفاقيات القطاعية وتشمل : - ترتيب بشأن لحوم الأبقار . - الترتيب الدولي لمنتجات الألبان. - اتفاق بشأن التجارة في الطائرات المدنية.

المصدر: زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية ولنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص بالأعمال ،اتفاقيات التجارة العالمية، الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة، ص223.

[1] عياش قويدر إبراهيمي عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص54-55

8- جولة أورجواي 1986-1994:

جاءت جولة أورجواي -التي استغرقت قرابة ضعف المدة التي كان مقررا لها أي أربع سنوات- مختلفة كل الاختلاف عن كل الدورات السابقة، من حيث اتساع الرقعة التي حاولت تغطيتها أو من حيث تصديها لقضايا جديدة لم تكن في أي وقت من الأوقات محل مفاوضات متعددة الأطراف، واعتمدت في مراكش عام 1994 -الوثيقة الختامية المتضمنة لنتائج جولة أورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف - واستغرقت المفاوضات سبع سنوات تباينت فيها المواقف وتصادمت مجموعات الدول المختلفة، واشتركت في الجولة 12 دولة[1].

وباختصار فقد تمخضت أهم التجديدات التي جاءت بها جولة أورجواي لتحرير التجارة العالمية عن الاتفاقيات الثلاثة التالية[2] :

- اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)
- الاتفاقية العامة حول تحرير التجارة في الخدمات (GATS)
- الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS)

انتهت جولة أورجواي الشهيرة- وهي الجولة الثامنة والأخيرة من جولات الجاتGATT الخاصة بتحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والكمية- وتم التوقيع عليها في 15 أفريل 1994 بمراكش المغرب، وأنشأت بمقتضاها منظمة التجارة العالمية World trade organization(WTO)، في الأول من يناير سنة 1995م، لتحل محل سكرتارية الجاتGATT التي كانت تعمل منذ عام 1947[3]. وبالتالي تصبح منظمة التجارة العالمية على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

[1] سهيل حسين الفتلاوي ،مرجع سابق ، ص 33.

[2] عياش قويدر ، إبراهيمي عبد الله ، مرجع سابق، ص 54.

[3] عبد المطلب عبد الحميد ، ،مرجع سابق ، ص 11.

المطلب الثاني: ضوابط وأحكام المنظمة العالمية للتجارة

نصت الوثيقة الختامية لمفاوضات جولة **الأورجواي-جات** 1994- في مادتيها الأولى والثانية على إنشاء منظمة التجارة العالمية لتكون الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها في المسائل المتعلقة بالاتفاقيات والأدوات القانونية المقترنة بها.

الفرع الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة

في اليوم الأول من يناير 1995، اكتمل التنظيم القانوني والمؤسسي الحاكم للعلاقات الاقتصادية الدولية، بعد دخول اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ لتتولى تنظيم السوق التجارية من خلال تحرير التبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات، أو تسهيل نفاذها إلى الأسواق ما بين البلدان الأعضاء فيها، وتحقيق قدر أكبر من التنسيق في السياسات التجارية الدولية، وهي ذات الأهداف التي سعت إلى تحقيقها طوال عدة عقود سابقة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT منذ إقرارها في 30 أكتوبر 1947[1].

وعليه تعد المنظمة العالمية للتجارة الوريث الشرعي للاتفاقية العامة لتعريفات والتجارة GATT، بعدما نصت الوثيقة الختامية لمفاوضات جولة الأورجواي في مادتها الأولى والثانية على إنشاء منظمة التجارة العالمية لتكوين الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها[2].

يمكن القول أن المنظمة العالمية للتجارة منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة كضلع ثالث لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي[3] .

---

[1] بهاجيرلال داس، مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، تر: أحمد يوسف الشحات ، الرياض :دار المريخ للنشر 2006، ص 11

[2] سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 76

[3] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 176

الفرع الثاني : الأهداف والمبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية

تقوم المنظمة العالمية للتجارة على مجموعة من المبادئ الأساسية وتسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

أولا: أهداف منظمة التجارة العالمية

إن مجموعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منظمة التجارة العالمية تدور حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة الدولية؛ أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية[1] –من خلال المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسهولة وبحرية ولإيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية وآليات فض المنازعات التي تنشأ بينهم –، وتسعى منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستويات المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وخاصة النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن 75% من جملة الأعضاء، وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق[2]. ووفقا لوثائق منظمة التجارة العالمية فإن أهدافها تتحدد فيما يلي :

1-إيجاد منتدى للتفاوض:

تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى جمع الدول في شبه منتدى أو ناد يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف، فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء وتتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون المنظمة، ومن جهة ثانية فإن منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية[3]، وقد ورثت المنظمة فكرة المفاوضات الدورية متعددة الأطراف عن سلفها الجات GATT.

---

[1] المرجع نفسه ، ص 182

[2] محمد صفوت قابل ،مرجع سابق ص **70**.

[3] محمد خالد المهاني ، " المشاكل و الصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمية" ، المؤتمر العربي الثالث :(منظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات جولة الدوحة، الانضمام– الإجراءات –المفاوضات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق، 2008)، ص08

2-تحقيق التنمية:

تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى رفع مستويات المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وخاصة النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق، وتمنح كذلك الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة[1]، فتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة وتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها.

3-تنفيذ اتفاقية أورجواي:

تكفلت المنظمة العالمية للتجارة بتنفيذ اتفاقية أورجواي – والتي تعتبر إنجازا هاما تم بعد عدة دورات خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى الآن–، وبتوقيع هذه الاتفاقية تم تقنين القواعد التي تحكم التجارة العالمية وتحقق حريتها في إطار المزايا النسبية[2].

وقد جاء في مقدمة إعلان مراكش أن الاتفاقية تهدف إلى رفع مستويات المعيشة، وتحقيق العدالة الكاملة وتحقيق استمرار كبير في نمو الدخل الحقيقي، والاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقا لهدف التنمية. وكل ذلك مع توخي حماية البيئة والحفاظ عليها، ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك بصورة تتلاءم واحتياجات واهتمامات كل منها في مختلف مستويات التنمية الاقتصادية [3].

4-حل المنازعات بين الدول الأعضاء :

تقدم المنظمة العالمية للتجارة منتدى دوليا يمكن من خلاله تسوية المنازعات بين مختلف الدول الأعضاء– فلم تكن آلية الجاتGATT كافية لفض المنازعات التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة الأورجواي وهذا ما أدى إلى ضرورة إنشاء آلية أكثر فاعلة وذات قوة رادعة من خلالWTO إذ أن المنظمة لديها أدوات كثيرة تستطيع

[1] محمد صفوت قابل ، مرجع سابق ، ص 71.

[2] المرجع نفسه .

[3] محمد رشيد شيحة ، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة ،(دراسة للمعالم و المفاهيم الرئيسية الواردة بالاتفاقيات المنظمة للتجارة العالمية مع إشارة خاصة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و ما طرأ عنها من تطورات) ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2004،ص12.

استعمالها لإجبار حكومة ما للتقيد بقراراتها أو أحكامها، وتعتمد أيضا على مجموعة من عوامل الإقناع والتهديد باتخاذ إجراء انتقامي لضمان التقيد بقراراتها وأحكامها[1].

5-إيجاد آلية للتواصل بين الدول الأعضاء :

تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية، لذلك تفرض معظم اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية – وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية-.

كما تلعب الاتفاقية الخاصة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بشكل دوري دورا مهما في هذا المجال، فهي تتيح للدول الأعضاء فرصة الاطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حده ومناقشة جميع جوانبه وإبراز النواحي التي تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات المنظمة. كما أن وجود تشريعات قانونية ثابتة وعادلة ضروري لقيام مشاريع تجارية ضخمة عبر الحدود، فالاستثمار العالمي يتطلب الثبات والاستقرار، وهذا ما تحاول المنظمة تحقيقه[2] .

ثانيا: المبادئ الأساسية لاتفاقيات منظمة العالمية للتجارة

تسعى منظمة التجارة العالمية لإرساء وترسيخ الالتزام بعدد من المبادئ الأساسية في العلاقات التجارية متعددة الأطراف ومن هذه المبادئ نذكر:

1-مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: يقصد بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية؛ أن تمنح الدولة المزايا التي تمنح لباقي الدول [3]، ومن ثمة يجب على الدول الأعضاء المساواة بين رعايا جميع الدول الأعضاء في الحقوق والالتزامات[4]. وهذا المبدأ لا ينطبق فقط على التجارة في

[1] محمد صفوت قابل ، مرجع سابق ، ص 71.

[2] المرجع نفسه، ص72.

[3] عبد اللطيف مصطفى، محمد بن بوزيان، أساسيات النظام المالي و أساسيات الأسواق المالية ، بيروت :مكتبة حسن العصرية ،2015،ص 320.

[4] عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن ماضي ،التنظيم القانوني للملكية الفكرية دراسة مقارنة ، القاهرة : مركز الدراسات العربية للنشر و التوزيع ، 2015، ص131.

السلع، وإنما ينطبق أيضا على التجارة في الخدمات مع تحفظ بسيط وهو استثناء بعض الأنشطة من تطبيق هذا المبدأ (مثل البنوك و شركات التامين).

إن تطبيق هذا المبدأ من الناحية الواقعية يعني أن دولة ما "أ"؛ منحت مبدأ الدولة الأولى بالرعاية لدولة أخرى ولتكن "**ب**"، ثم قامت بعد ذلك بمنح تعريفة منخفضة لدولة "**ج**" على الواردات القادمة منها، فإن الدولة "أ" تكون ملزمة بمنح التعريفة المنخفضة المقررة للدولة "**ج**" على الواردات القادمة من الدولة "**ب**" بمقتضى هذا الشرط[1]؛ وعلى ذلك فإن المكاسب الناتجة عن التعريفة الجمركية أو أية مكاسب أخرى متصلة بالتجارة يمنحها عضو ما لأحد منتجات بلد آخر يجب أن تمنح للمنتجات المماثلة لكافة الأعضاء وفي الحال دون أي قيد أو شرط[2].

2-**مبدأ المعاملة الوطنية:** يقصد بمبدأ المعاملة الوطنية أن المنتج المستورد عند دخوله إلى البلد المستورد يجب أن يمنح معاملة لا تقل مكانة أو رعاية عن تلك الممنوحة للمنتج المحلي. ويرتبط مبدأ المعاملة الوطنية بعدم التمييز أو التفرقة – وهذا يماثل من حيث الانتماء مبدأ الدولة الأولى بالرعاية – والفرق بين المبدأين أن الأخير يتعلق بمبدأ المعاملة المتساوية بين السلع الوطنية والسلع الأجنبية [3].

3-مبدأ الشفافية: يقصد بالشفافية الوضوح ومعرفة القوانين والتعليمات والإجراءات الجمركية وغير الجمركية ذات الصلة بالتجارة، وكذلك وضوح السياسات التجارية للبلد العضو وأية تغييرات يمكن أن تطرأ عليها[4]. وعليه فإن عدم التمييز بين المتعاملين المحليين والأجانب يفرض توفير جميع المعلومات والبيانات بكل حرية وسهولة وفق مبدأ الشفافية بما يؤهل المتعاملين لعملية تنبؤية أكثر دقة وأعمق صحة من خلال وضع الاستراتيجيات المستقبلية لعملياتها الاستثمارية[5] .

---

[1] محمد رشيد شيحة ، مرجع سابق ص 26.

[2] بهاجيرلال داس ، مرجع سابق، ص 37.

[3] محمد رشيد شيحة مرجع سابق ص 29

[4] تمام الغول ،" الإطار المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية" ، المؤتمر العربي الرابع: (مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل المنظمة العالمية للتجارة ، الفرص والتحديات أمام الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، اليمن، 2009)، ص 22.

[5] محمد خالد المهاني ، مرجع سابق ، ص 07 .

الفرع الثالث: الهيئات الإدارة في المنظمة العالمية للتجارة

أحدثت المنظمة العالمية للتجارة مجموعة من الهياكل التنظيمية بشكل يتلاءم مع وظيفتها وقد أوردتها في المادة الرابعة من اتفاقية الإنشاء، بحيث ذكرت كل هيكل وما يتمتع به من صلاحيات، وتتمثل هذه الهياكل في نوعين من الأجهزة (أجهزة عامة وأخرى خاصة)[1]

شكل رقم(04): الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

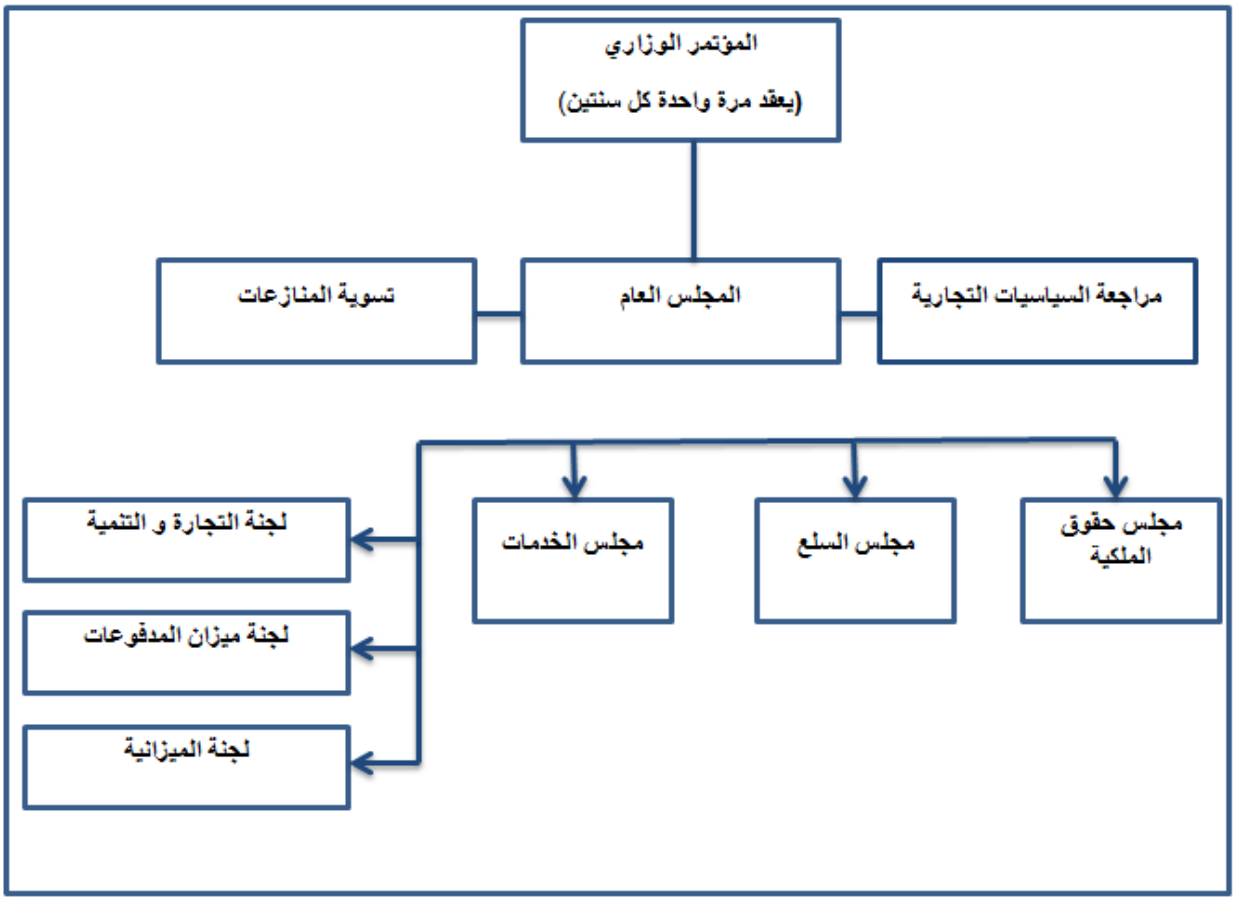

Source :WTO organization chart,world tradeorganization ,from :

https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org2_e.htm

consulted on : 29-02-2020 , at : 18:22

[1] محفوظ لشعب ،المنظمة العالمية للتجارة ، ط2 ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجزائرية ،2010 ، ص37.

لما كانت المنظمة العالمية للتجارة شخصا قانونيا دوليا، فإنه من الضروري فحص مدى كونها كيانا متميزا عن الدول الأعضاء فيها؛ فغالبا ما يشار إلى منظمة التجارة العالمية على أنها منظمة يحركها أعضائها، وأنها منبر للتفاوض تتفاوض فيه الدول على القواعد التجارية التي سيتعين عليها تنفيذها[1] .

1-الأجهزة العامة: تشمل الأجهزة العامة في المنظمة العالمية للتجارة كل من (المؤتمر الوزاري، المجلس العام ،الأمانة العامة):

1.1- المؤتمر الوزاري: يعد المؤتمر الوزاري أعلى سلطة في المنظمة، ويتألف من ممثلين عن الدول الأعضاء كافة [2] - وزراء التجارة في الدول الأعضاء-، ويتولى مناقشة وإقرار الاتفاقيات التي تم التوصل إليها أو تعديلها، وقد عقد هذا المؤتمر خلال الفترة (1994-2019)، إحدى عشر مؤتمرا*، شاركت فيها غالبية الدول الأعضاء في المنظمة .

1.1.1- المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة في ديسمبر 1996: إستهدف هذا المؤتمر مراجعة درجة التزام الدول بتطبيق الاتفاقية، وكان من أهم ما دعا إليه الدول الأعضاء [3] :

- إعطاء الأولوية المطلقة للتنفيذ الجاد لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- استمرار المفاوضات بشأن بعض القضايا التي لم يتم الانتهاء منها، وخاصة تحرير التجارة الدولية في الخدمات.
- استمرار عمل لجنة التجارة و البيئة.

---

[1] Jeroendenkres ,Nicolajagres , « the world tradeorganization and human right : the role of prinicipales of good governance» , Potchefstroom Electronic Law Journal (p.e.l) :(vol 11 , no 2,University of South Africa, 2008) , p : 252.

[2] رشيد مجيد الربيعي، « الجوانب التنظيمية في الاتفاقية المنشأة لمنظمة التجارة العالمية : دراسة تحليلية للنظام القانوني للمنظمة »، مجلة دراسات علوم الشريعة و القانون: (م 34، ع02، الجامعة الاردنية ، 2007)، ص 378.

*تم التوقيع على اتفاقية استضافة **المؤتمر الوزاري الثاني عشر** لمنظمة التجارة العالمية في نور سلطان ، كازاخستان في 30 أكتوبر 2019. وكان من المقرر عقده في الفترة من 08-11 يونيو 2020 ، إلا انه تم تأجيله بسبب حالة عدم اليقين التي تسببها جائحة covid-19.

[3] صالح ياسر حسن ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الابستمولوجيا ، الانطولوجيا ، الاكسولوجيا ، بغداد : دار الرواد المزدهرة للطباعة والتوزيع ، 2006 ، 455.

2.1.1- المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف 1998: أهم الموضوعات التي عمل عليها المؤتمر الوزاري الثاني والتي أوصى بمواصلة التفاوض بشأنها، هي الموضوعات الخاصة بالاستثمار والمنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية .

3.1.1- المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل 1999: عقد المؤتمر الوزاري الثالث في مدينة **سياتل** الأمريكية أواخر نوفمبر سنة 1999 ويعتبر أخطر المؤتمرات التي عقدت- تكمن أهمية هذا المؤتمر من الأحداث التي صاحبته-، وكان المطلوب من هذا المؤتمر تحقيق مشاركة كاملة للدول النامية في الاقتصاد العالمي، من خلال تحسين شروط التجارة العالمية، ودفع الاقتصاد العالمي إلى الأمام من خلال إقرار قوانين تجارة دولية ترعاها المنظمة، كما عالج قضايا التجارة الدولية باعتبارها وسيلة للنمو في بيئة العولمة والتحرر ومجالات حقوق الملكية الفكرية، والخدمات، والدخول إلى الأسواق، والزراعة، والغذاء ...الخ [1]. وقد شهدت مدينة **سياتل** مظاهرات عنيفة ضد منظمة التجارة العالمية، شارك في هذه المظاهرات مواطنون من الدول المتقدمة والدول النامية، وبسبب هذه الأحداث الدامية فإن هذا المؤتمر فشل في التوصل إلى بيان ختامي، كما عجز عن إصدار أي توصيات[2] .

4.1.1- المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة 2001: أدى الفشل الذريع الذي منى به مؤتمر **سياتل** إلى محاولة جميع الدول، والدول المتقدمة على وجه الخصوص إلى جعل مؤتمر الدوحة يغسل أو يزيل الآثار السلبية لمؤتمر **سياتل**[3]، وعليه تم الإعلان عن بدئ جولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة[4].وعقد المؤتمر الرابع في الدوحة بدولة قطر. وتمت الموافقة خلال هذا المؤتمر على انضمام الصين،التي أصبحت العضو رقم 143 في المنظمة .

5.1.1- المؤتمر الوزاري الخامس في كانكون (المكسيك)2003 : عقد المؤتمر الوزاري في كانكون بالمكسيك بهدف التوصل لاتفاق حول جولة الدوحة، ودعا إلى إنهاء الإعانات الزراعية داخل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وفشل المؤتمر بسبب رفض عدد من الدول

[1] سمير صارم ، معركة سياتل : حرب من أجل الهيمنة ، دمشق : دار الفكر ، 2000، ص 54.

[2] المرجع نفسه ، ص53

[3] صالح ياسر حسن ، مرجع سابق ، 456.

[4] سهيل حسين الفتلاوي ، مرجع سابق ، ص129

الآسيوية والإفريقية الاستجابة لطلبات الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية التفويض حول سياسات الاستثمارات الأجنبية والصفقات الحكومية والتسهيلات التجارية[1] .

6.1.1- المؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ 2005: انعقد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ في الفترة من 13ديسمبرإلى 18 ديسمبر 2005. واعتُبر أمرًا حيويًا أن تمضي مفاوضات جدول أعمال الدوحة للتنمية التي استمرت أربع سنوات إلى الأمام بشكل كافٍ لاختتام الجولة في عام 2006. وفي هذا الاجتماع، تمت الموافقة على الإلغاء التدريجي لجميع دعم الصادرات الزراعية بحلول نهاية عام 2013 ،وإنهاء أي إعانات لصادرات القطن بحلول نهاية عام 2006[2].

7.1.1- المؤتمر الوزاري السابع في جنيف 2009: عُقد في الفترة من 30 نوفمبر إلى 2 ديسمبر2009 المؤتمر الوزاري السابع للمنظمة العالمية للتجارة في جنيف، سويسرا و كان الموضوع العام للمناقشة "منظمة التجارة العالمية ونظام التجارة متعدد الأطراف والبيئة الاقتصادية العالمية الحالية".

8.1.1- المؤتمر الوزاري الثامن في جنيف 2011: عقد المؤتمر الوزاري الثامن من 15 إلى 17 ديسمبر 2011 في جنيف، سويسرا. وتم عقد اتفاقية العضوية لروسيا وساموا والجبل الأسود[3].

9.1.1- المؤتمر الوزاري التاسع في بالي 2013: عقد المؤتمر الوزاري التاسع في الفترة من 3 إلى 6 ديسمبر 2013 في بالي بإندونيسيا. وقد وافق 159 عضوًا في منظمة التجارة العالمية على حزمة **بالي** التي تخفف الحواجز أمام التجارة الدولية.

10.1.1- المؤتمر الوزاري العاشر في نيروبي 2015: انعقد المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في **نيروبي، كينيا**، في الفترة من 15 إلى 19 ديسمبر 2015. وتمت

---

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2007، ص 52

[2] المرجع نفسه ، ص 53

[3] WTO Ministerial Conferences , world trade organisation , from : https://www.cambridge.org/core/books/wto-ministerial-conferences/F9283DF1DDFD9864D939F3B1AAF916C0 consulted on : 13-03-2020 ,at : 20 :59

الموافقة فيه على انضمام كل من أفغانستان وليبيريا إلى المنظمة. وقد توجت باعتماد "**حزمة نيروبي**"، وهي سلسلة من ستة قرارات وزارية بشأن الزراعة والقطن والقضايا المتعلقة بأقل البلدان نموا[1].

11.1.1- المؤتمر الوزاري الحادي عشر في بونيس آيرس 2017: عُقد المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية في بوينس آيرس، الأرجنتين، في الفترة من 11 إلى 13 ديسمبر 2017. وانتهى المؤتمر بعدد من القرارات الوزارية، بما في ذلك قرارات دعم مصايد الأسماك والتجارة الإلكترونية، والالتزام بمواصلة المفاوضات في جميع المجالات[2].

2.1- المجلس العام:

يقوم المجلس العام بالمهام المتعلقة بالمؤتمر الوزاري في الفترات الواقعة بين المؤتمرات الوزارية ويرفع تقاريره للمؤتمر الوزاري، ويتألف المجلس من ممثلي جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والذين يلتقون مرة كل شهرين لتصريف أعمال المنظمة، ويقوم المجلس العام بأداء عدة مهام في المنظمة أهمها هيئة تسوية المنازعات وهيئة مراجعة السياسات.

1.2.1- هيئة تسوية المنازعات: تضم هيئة تسوية المنازعات جميع ممثلي الدول الأعضاء وهي بمثابة جمعية عامة – وعندما ينعقد المجلس لتسوية المنازعات فإنه ينعقد بهذه الصفة ولا ينعقد بصفة المجلس العام وإن كان يضم جميع أعضاء المجلس العام* –، ويلاحظ أن جهاز تسوية المنازعات تغلب عليه الصفة الاقتصادية و السياسية[3].

[1] WTO Ministerial Conferences , op.cit

[2] تمام الغول ، مرجع سابق ، ص17

*نصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة على أن: " ينعقد المجلس العام حسبما يكون ذلك مناسبا للاضطلاع بمسؤوليات جهاز **تسوية المنازعات** المشار إليها في وثيقة التفاهم الخاصة بتسوية المنازعات ، ولجهاز تسوية المنازعات أن يعين لنفسه رئيسا و إن يضع قواعد إجراءاته حسبما تقتضي الضرورة للنهوض بالمسؤوليات المذكورة ".

[3] سهيل حسين الفتلاوي ، مرجع سابق ، ص 130.

2.2.1- هيئة مراجعة السياسات: تقوم هذه الهيئة بتنفيذ القواعد والإجراءات التي يحددها المجلس العام، وهي تتعلق بالسياسات والممارسة التجارية وتأثيرها على سريان قواعد النظام التجاري الدولي[1].

3.1- الأمانة العامة: لمنظمة التجارة العالمة أمانة عامة مقرها جينيف سويسرا يرأسها مدير عام، ويتولى المؤتمر الوزاري تعيينه، ويعتمد الأنظمة التي تحدد سلطاته وواجباته وشروط خدمته ومدة إشغاله هذا المنصب . ويمارس المدير العام صلاحية تعيين موظفي الأمانة العامة فيحدد واجباتهم وشروط خدمتهم وفق القواعد التي يقرها المؤتمر الوزاري[2] .

2-الأجهزة المتخصصة أو النوعية :

تحدد الأجهزة المتخصصة في إطار المنظمة العالمية للتجارة على نوعين (المجالس واللجان)، فبالنسبة للمجالس هناك مجلس شؤون التجارة في السلع متعددة الأطراف، ومجلس شؤون التجارة في الخدمات ويتولى الإشراف على سير الاتفاقية العامة في الخدمات، ومجلس شؤون الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية اتفاقية(تريبسTRIPS)، وتعمل هذه المجالس تحت الإشراف العام للمجلس العام، وتضع قواعد إجراءاتها وتكون العضوية فيها مفتوحة لممثلي جميع الأعضاء، وتجتمع هذه المجالس حسب الضرورة للقيام بمهامها[3].

أما اللجان فهناك ثلاثة لجان أنشئت بموجب منظمة التجارة العالمية وهي: (لجنة التجارة والتنمية، لجنة ميزان قيود المدفوعات ولجنة الموازنة والمالية الإدارية)، وعضوية هذه اللجان مفتوحة لممثلي جميع أعضاء المنظمة. كما أنشأ المجلس العام لجنتين أخريين تابعتين له هما (لجنة التجارة والبيئة ، لجنة الاتفاقيات الإقليمية).[4]

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، مرجع سابق ، ص 62.

[2] رشيد مجيد الربيعي ،مرجع سابق ، ص 379

[3] رشيد مجيد الربيعي، مرجع سابق ، ص 379

[4] تمام الغول ،مرجع سابق ، ص 18

المطلب الثالث: العضوية في المنظمة العالمية للتجارة

نصت اتفاقية مراكش لعام 1994، على إجراءات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وفقا للشروط التي يتم الاتفاق عليها بين الدول التي ترغب في الانضمام من جهة ومنظمة التجارة العالمية من جهة أخرى، على أن يسري في حق هذا الانضمام اتفاقية تأسيس المنظمة، والاتفاقية التجارية متعددة الأطراف الملحقة بها [1].

الفرع الأول: نظام العضوية في المنظمة العالمية للتجارة

تبنت المنظمة العالمية للتجارة مبدأ المعاملة النسبية في تطبيق أحكام الانضمام إليها والتي تتحقق بفتح عضوية المنظمة لكل دول العالم التي تستوفي شروط العضوية وفقا لنصوص الوثيقة المنشئة للمنظمة، ويكون للمنظمة الحق في دراسة طلب الانضمام وبالتالي قبول هذا الطلب أو رفضه متى توافرت الشروط المطلوبة . كما توفر العضوية في المنظمة فرص جديدة للنفاذ إلى أسواق الدول الأخرى في السلع والخدمات ضمن بيئة واضحة وشفافة من الإجراءات والقوانين والأنظمة التي تحكم التبادل التجاري وفقا لقواعدها واتفاقياتها. وتتكون هذه العضوية من نوعين: عضوية أصيلة (original membership)، وعضوية منضمة (accession).

1- العضوية الأصيلة

اعتبرت اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة – الموقعة في عام 1994- أن كافة الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات 1947 والتي تقبل اتفاقيات جولة أورجواي، أعضاء أصليين بمنظمة التجارة العالمية[2].

وعليه يمكن القول إن العضوية الأصيلة في WTO تنحصر في طرفين هما :

- الأطراف المتعاقدة في اتفاقية جات 1947 اعتبارا من تاريخ نفاذ اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية 01 جانفي 1995.

---

[1] World tradeorganization ,agreement establishing the world tradeorganization, from : https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/04-wto.pdf ,
Consulted on : 25-09-2020 ,at : 17.06.

[2] عبد المطلب عبدالحميد ، مرجع سابق ، ص 194

- المجموعة الأوروبية وذلك بقبولها للاتفاق الحالي والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف والتي أرفقت فعلا جداول تنازلاتها وتعهداتها، والتي أرفقت جداول التعهدات المحددة الخاصة بها باتفاق التجارة في الخدمات .

إن قبول الاتفاق الحالي يعني أن العضوية الأصيلة لا ترتبط بالعضوية في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات 1947 فقط؛ ولكن بقبول كل النتائج التي تمت في مراحل الاتفاقية الجات منذ إنشائها وحتى نتائج اتفاقية جولة الأورجواي وما نتج عنها من اتفاقيات[1]– مثل الاعتراف بمنظمة التجارة العالمية كأداة لمتابعة تنفيذ هذه النتائج والاتفاقيات والملاحق والبروتوكولات وكذا الالتزام بمبدأ حرية التجارة –.

2- عضوية بالانضمام

تعني العضوية بالانضمام؛ العضوية اللاحقة بالانضمام أو العضوية المُنْضمّة، فهي مفتوحة لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل أو مستقل[2]، يتمتع بحرية كاملة في إدارة علاقاته التجارية الخارجية – في الانضمام للمنظمة وكافة الاتفاقيات التابعة لها وفقا للشروط المتفق عليها بين الدول الأعضاء–، وتتلخص هذه الشروط في قبول نتائج جولة أورجواي ككل وتقديم التزامات في مجال السلع و الخدمات .

ومن ناحية أخرى يتولى المؤتمر الوزاري البت في طلبات الانضمام بأغلبية ثلثي أصوات الدول الأعضاء والتي تلتزم بالتقدم بجداول التنازلات في السلع وعروض التعهدات في الخدمات وتتفاوض حولها مع مختلف الدول الأعضاء إلى أن يتم التوصل للاتفاق حول التزامات العضو الجديد[3].

وهنا يثار التساؤل هل منظمة التجارة العالمية منظمة عالمية ؟ بمعنى هل يحق لكل الدول الانضمام إليها ؟ أم أنها مقصورة على دول دون أخرى ؟

---

[1] رفيقة بسكري ، «النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية و إشكالية الانضمام لها»، أطروحة دكتوراه:(جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق 2015) ، ص 143

[2] رشدي مجيد الربيعي ، مرجع سابق ، ص 377.

[3] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 194

نلاحظ عند تحليل قواعد منظمة التجارة العالمية على الرغم من أنها تهدف إلى انضمام جميع الدول في العالم وأنها ليست منظمة خاصة بمجموعة من الدول، إلا أن الواقع خلاف ذلك، فالدول لا تستطيع الانضمام بصورة آلية للمنظمة إلا وفق الشروط التي تحددها المنظمة ، فقد أوجبت اتفاقية منظمة التجارة العالمية أن تدخل الدولة في مفاوضات مع المنظمة من أجل قبولها، وهذا يعني أن المنظمة لا تأخذ بحرية الانضمام، من ناحية أخرى تفرض على بعض الدول ضغوطا سياسية واقتصادية من أجل دفعها بالانضمام للمنظمة[1] .

ويتضح من ذلك أن الدول لا تمتلك بحرية تامة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، فهي عالمية ولكن عالميتها مقصورة على من تراه الدول الصناعية الكبرى مؤهلا للقبول فيه.

الفرع الثاني: فوائد العضوية في المنظمة العالمية للتجارة .

هناك ثلاثة فوائد رئيسية من عضوية منظمة التجارة العالمية تشمل كل من (تعزيز السياسات والمؤسسات المحلية لممارسة التجارة الدولية في كل من السلع والخدمات، تحسينات في سهولة وأمن وصول الأسواق إلى أسواق التصدير الرئيسية، الوصول إلى آلية تسوية المنازعات لقضايا التجارة) .

1-السياسات والمؤسسات:

في حين أن هناك اختلافا كبيرا في البيئة المؤسسية والسياسية لمختلف البلدان التي تتقدم بطلب للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن العديد من البلدان النامية تواجه تحديات مشابهة للغاية في إنشاء المؤسسات اللازمة لتنفيذ التزامات منظمة التجارة العالمية[2]. ولعل من أهم هذه التحديات هو الحاجة إلى إدخال قوانين جديدة لتشغيل المؤسسات والأسواق الخاصة الخالية من الضوابط الحكومية بخلاف تلك المنصوص عليها صراحة بموجب لوائح منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بـ (المعايير والأحكام الصحية، وحقوق الملكية الفكرية، والممارسات التجارية) .

[1] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق ، ص 119

[2] Drabek, Zdenek , Sam Laird, The New Liberalism: Trade Policy Developments in Emerging Markets , Geneva: world trade organization , 1997,p 15

ومما لا يقل أهمية بالنسبة لاقتصاد أي بلد، هو إدخال قدر أكبر من الاستقرار في السياسة التجارية و الذي يكون نتيجة التقيد بقواعد منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها الملزمة قانونا – فالاستقرار مهم للمنتجين المحليين والمصدرين من الدول الأخرى الذي يرغبون في الوصول إلى أسواق هذه الاقتصادات–.فمن شأن الالتزام بأحكام منظمة التجارة العالمية، مثل (التعريفات الملزمة وكذلك تحديد شروط إنشاء الاستثمار الأجنبي المباشر في اتفاقية الخدمات) أن يحسن كفاءة و إنتاجية البلدان المنضمة[1] .

في حين أن معظم النظم التجارية في الاقتصاديات المنضمة تختلف عن النظام التجاري اللبرالي، فقد أنشأ العديد منها أنظمة ذات تعريفات منخفضة نسبيا وبدون حواجز رسمية غير جمركية، وبالنسبة لهذه الدول توفر العضوية الفرصة لقفل هذه الأنظمة من خلال تحمل التزامات ملزمة قانونيا فيما يتعلق بمستويات التعريفة الجمركية، ما لا يسمح لهم بالتمتع فقط بمزايا التجارة الليبرالية ولكن أيضا يمنحهم خط الدفاع الأول ضد الضغوط الحمائية المحلية الموجودة في جميع اقتصاديات السوق[2] .

2–الوصول إلى السوق:

هناك بعدان رئيسيان للوصول إلى الأسواق ذات الأهمية للاقتصاديات المنضمة[3] :

البعد الأول: تمديد وضع الدول الأولى بالرعاية الدائمة وغير المشروطة، والذي يأتي مع عضوية منظمة التجارة العالمية. (في الوقت الحاضر، تم منح الاقتصاديات التي ليست أعضاء في منظمة التجارة العالمية معاملة الدولة الأولى بالرعاية طواعية من قبل الشركاء التجاريين الرئيسين).

البعد الثاني: هناك دليل قوي على وقوع أعمال الإغراق أعلى بكثير على الدول غير الأعضاء مقارنة بالدول الأعضاء.

[1]Constantine Michalopoulos, WTO Accession for Countries in Transition, world bank ,june 1998 , p 02
2Ibid ,p : 03
[3]Drabek, Zdenek , Sam Laird ,op.cit ,p :04

3- تسوية المنازعات:

نظرا لأن الدول قد تدافع-عن حق أو خطأ-عن صناعاتها المحلية من خلال الحمائية التجارية،فإن منظمة التجارة العالمية لديها قوانين تجارية سارية لتنظيم محاولات الدول لتصحيح اختلالاته التجارية من خلال زيادة وفرض التعريفات الجمركية وإغراق المنتجات واستخدام الإعانات. تعمل منظمة التجارة العالمية على حل النزاعات التجارية من خلال عملية تحقق فيما إذا كان قد تم ارتكاب أي انتهاك للاتفاقيات متعددة الأطراف. تستغرق هذه العملية بشكل مثالي من عام إلى 15 شهرًا، وبعد ذلك يجب على الطرف المذنب إما تعويض الدولة المتضررة أو فرض عقوبات تجارية[1].

الفرع الثالث: عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

في حين أن الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية يكون تلقائيا وفي فترة زمنية قصيرة نسبيا، فإن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عملية معقدة ومحددة زمنيا[2] ، إضافة إلى ذلك، هناك عدد قليل من قواعد منظمة التجارة العالمية التي تنظم عملية الانضمام.

1- **محتوى الانضمام** : يخضع الانضمام للمادة الثانية عشر من اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية والتي تحدد بعبارات عامة قواعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية . إضافة إلى ذلك، لا يوجد إجراء مدون وموحد لانضمام الدول إذ يجب التفاوض على شروط الانضمام المحددة بين أعضاء منظمة التجارة العالمية والدولة المتقدمة[3]- لأن كل انضمام ما هو إلا مفاوضات بين أعضاء منظمة التجارة العالمية وبلد ما مع ظروف اقتصادية مختلفة - ، فكل انضمام فريد من نوعه مختلف عن الآخر.

---

[1] محفوظ لشعب ، مرجع سابق ، ص

[2] Mehdi Abbas , «le processus d'accession à l'OMC : une analyse d'économie politique appliqueé à l'Algérie» ,la journée d'études internationale : (Regards croisés sur l'accession de l'Algérie à l'OMC , constantine , 22 novembre 2008) , p 02.

[3] Marc baccheta ,zdenekdrabek , Effects of wto accession on policy-making in sovereing states : preliminarylessonsfrom the recentexperience of transition countries , world tradeorganization , development and economicresearch division , april, 2002 , p 04

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ليس هدفا في حد ذاته، بل يجب أن يلعب دورا في تحقيق أهداف التنمية الوطنية اقتصاديا واجتماعيا، ومن المهم بما كان أن يكون هناك سياسة تنموية وطنية واضحة الأهداف والمعالم قبل البدء في عملية الانضمام[1]. وتشترط المنظمة العالمية للتجارة عدة شروط على الدول الراغبة في الانضمام إليها تتمثل في :

- ✓ تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية: فعلى الدولة الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات جمركية لا يمكن التراجع عنها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة .
- ✓ تقديم التزامات في الخدمات: تقدم الدولة جدولا بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية[2].
- ✓ الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية: تعتمد الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة التوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق والالتزام بجميع اتفاقيات جولة أورجواي ولا سبيل أمام الدولة للاختيار بين الاتفاقيات[3].
- ✓ تقوم المنظمة بوضع شروط بتعديل التشريعات التي تراها مناسبة حتى تقبل العضوية فيها استنادا على البيانات التي تقدمها الدولة الراغبة في العضوية –من جمارك وضرائب ووسائل اتخاذ القرار في الدولة –،ولهذا السبب هناك من يجد صعوبة في استيفاء شروط الانضمام إلى المنظمة وقبول عضويتها لأن بعض هذه الجوانب تمس سيادة الدول.

2- محددات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: إن اختيار العضوية في المنظمة العالمية للتجارة يأتي استجابة لأهداف تحويلية داخلية، حيث أن الانضمام إلى هذه المنظمة ليس نتيجة البحث عن التحرير بقدر ما هو بحث عن إدارة التحولات المؤسسية الناتجة عن الانضمام والتناقضات التي يولدها هذا التحول . نستعرض فيما يلي الحجج الموضحة لقرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :

---

[1] تمام الغول ، مرجع سابق ، ص 25

[2] محمد صفوت قابل ،، مرجع سابق ، ص74

[3] المرجع نفسه ، ص 75

1.2- تعليمات نظرية التجارة الدولية: ترتبط المجموعة الأولى من المحددات التفسيرية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بتعليمات نظرية المزايا النسبية في التجارة *،فالبلد المصدر لمنتج يملك فيه ميزة نسبية، لديه كل المصلحة في الانضمام إلى النظام التجاري للمنظمة العالمية للتجارة والذي يقوم على منطق زيادة الصادرات في إطار يحترم مبدأ المعاملة بالمثل.

كما تؤمن العضوية في منظمة التجارة العالمية لصادرات بلد ما إمكانية النفاذ إلى الأسواق، حيث ستتمتع هذه الصادرات بحقوق الدول الأولى بالرعاية النافذة المفعول على المستوى المتعدد الأطراف، وبطريقة مماثلة وانطلاقا من أن أحد آثار عملية الانضمام هو تخفيض التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض تكاليف الواردات[1]، والنتيجة تكمن فيتحسن منتظر في رفاه المستهلك ناتج عن تغيير هيكل الأسعار النسبية أو عن زيادة الأصناف المتاحة له من جهة،و يمكن أن تؤدي هذه العملية كذلك إلى خفض تكلفة المدخلات والسلع الوسيطة المستوردة من قبل البلد من جهة أخرى.

2.2- الاعتبارات المؤسسية :المجموعة الثانية من الاعتبارات تعود إلى اعتبارات مؤسسية، وتنقسم إلى مستويين :

- **المستوى الأول ويشمل المشاركة في صنع قواعد التجارة الدولية:** من بين الحجج التي يتم الاستناد إليها عموما لدعم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هي المشاركة في وضع قواعد التجارة الدولية؛ والذي من شأنه أن يشجع الدول على الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف، وبالتالي الحد من الانشقاقات ومخاطر النزاعات التجارية، إضافة إلى أن الوسيلة الوحيدة للاستفادة من تسوية النازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية هي العضوية فيها[2] .ويظهر مما سبق أن وجود بلد ما خارج النظام التجاري المتعدد الأطراف في ظل اقتصاد دولي متكامل، يؤدي به إلى تحمل تكاليف تسمى بـ " تكلفة الاستبعاد".هذا ويشكل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للمتعاملين

*توضح نظرية دافيد ريكاردو **للمزايا النسبية** وامتداداتها المعاصرة أن الدولة لديها على الأقل قطاع واحد أو سلعة واحدة لها ميزة نسبية و هذا يعني أن هذا البلد لديه على الأقل سبب واحد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

[1]Mehdi abbas , op ,cit, p :06

[2]Ibid ,p :06

الاقتصاديين الدوليين ضمانا لاحترام مبادئ وأحكام القانون التجاري الدولي و عاملا إيجابيا يجعل من إقليم مقدم الطلب جذابا .

- **المستوى الثاني الذي يشمل مساهمة النظرية المؤسسية:** يظهر المستوى الثاني من الاعتبارات المؤسسية دور المؤسسات و التغيير المؤسسي في نوعية الأداء و لفاعلية الاقتصادية للدولة، كما يدل على أهمية ترابط وتماسك التنظيمات المؤسسية على الصعيدين القطاعي والكلي .وبدون مبالغة في أهمية العامل المؤسسي، تجدر الإشارة إلى وجود رابطة قوية بين الهيكل المؤسسي للدول ونوع الأنشطة الاقتصادية التي تتخصص فيها [1].

3.2- القيام بإصلاحات اقتصادية:

تبرز أهم محددات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من جانب الاقتصاد السياسي المحلي، لأن الانضمام إلى المنظمة لا يكون كاملا إلا من خلال ربطه بالإصلاحات الاقتصادية التي يولدها ويشرعها هذا الانضمام .في الواقع، يمكن أن يستغل الانضمام في بداية عملية الإصلاح لتبرير التغييرات المؤسسية والتنظيمية والهيكلية التي تحملها الإصلاحات الاقتصادية(أمام المجموعات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية)، فالتذرع بالقيود الدولية وبالامتثال للمعايير والضوابط الدولية المفروضة من الخارج يخفض من التكلفة الاجتماعية والسياسية لعملية الإصلاح. وعليه، سيكون الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بمثابة ضمان للإصلاحات الداخلية التي تقوم بها الحكومات، كما سيكون بمثابة إشارة للمجتمع الدولي والمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين باستحالة الرجوع إلى الوراء فيما يخص التحرير و الإصلاح، وهو ما سيمنح مصداقية للإصلاحات المعتمدة من طرف الحكومة[2] .

3- خطوات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :

قبل أن تصبح دولة عضوا في المنظمة العالمية للتجارة يتعين عليها المرور بعملية من ست خطوات:

[1] Mehdi abbas ,op.cit , p :07

[2] Ibid.

1.3-تقدم الدولة طلبًا وتتم مراجعة هذا الطلب من قبل مجموعة العمل لنماذج الانضمام. ويمكن لأي عضو حالي في المنظمة العالمية للتجارة الانضمام إلى مجموعة العمل ويمكن كذلك أن تضم أيضًا ممثلين عن الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. يشرف فريق العمل بعد ذلك على عملية التقديم بأكملها[1].

2.3- يقدم المراقب بعد ذلك نماذج تصف سياساته التجارية الحالية بالتفصيل. وهذا ما يسمى مذكرة نظام التجارة الخارجية. تتضمن هذه المذكرة إحصاءات حول اقتصاد ذلك البلد وتشمل أيضًا اتفاقيات التجارة الحرة الحالية وأي قوانين تؤثر على التجارة الدولية. ثم يقوم فريق العمل بمراجعة هذه النماذج لتحديد كيفية تأثيرها على قدرتها على التوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية. تقوم الأمانة بتوزيعها على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية[2]. ويمكن لكل عضو في منظمة التجارة العالمية طرح أسئلة على المراقب. وبعد سلسلة من المناقشات والمفاوضات، قامت الأمانة بدمجها في الملخص الوقائعي للنقاط المثارة.

3.3-تحدد مجموعة العمل بعد ذلك جميع الشروط والأحكام التي يجب أن يفي بها المراقب قبل أن يصبح عضوًا.

4.3- يتفاوض المراقب بعد ذلك على اتفاقيات التجارة الثنائية مع أي دولة ترغب فيها (ستضع الاتفاقيات التعريفات أو تخفضها أو تلغيها، ستفتح الاتفاقيات الوصول إلى أسواق الدول، كما سيعملون على تعديل السياسات المختلفة لتجارة السلع والخدمات بحرية أكبر). يجب أيضًا تطبيق كل اتفاقية على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين.

5.3-يقوم فريق العمل بصياغة شروط العضوية وتحتوي حزمة الانضمام المزعومة على ثلاث اتفاقيات التي تتضمن التغييرات التي أجراها المراقب على سياساته التجارية والتي تحتوي على

[1]kimberlyamaded, how dose a country become a WTO member ? , the balance , from : https://www.thebalance.com/how-does-a-country-become-a-wto-member-3306362 consulted on : 02-10-2020 , at :22:18.
[2]kimberlyamaded ,op.cit

شروط اتفاقيات التجارة الثنائية، كما أن لديها اتفاقية عضوية تسمى بروتوكولا لانضمام. تحتوي على قائمة الالتزامات التي قدمها مقدم الطلب، تسمى تلك الالتزامات بالجداول الزمنية[1].

6.3- يوافق المجلس العام على بروتوكول الانضمام . وأمام الدولة ثلاثة أشهر فقط لتصحيح الاتفاق. وبعد التعديلات،يتم إخطار أمانة منظمة التجارة العالمية ثم بعد شهر واحد تصبح الدولة عضوا رسميا[2].

شكل رقم:(05)عرض تخطيطي لمختلف خطوات عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

[1]. kimberlyamaded ,op.cit.
[2] Ibid.

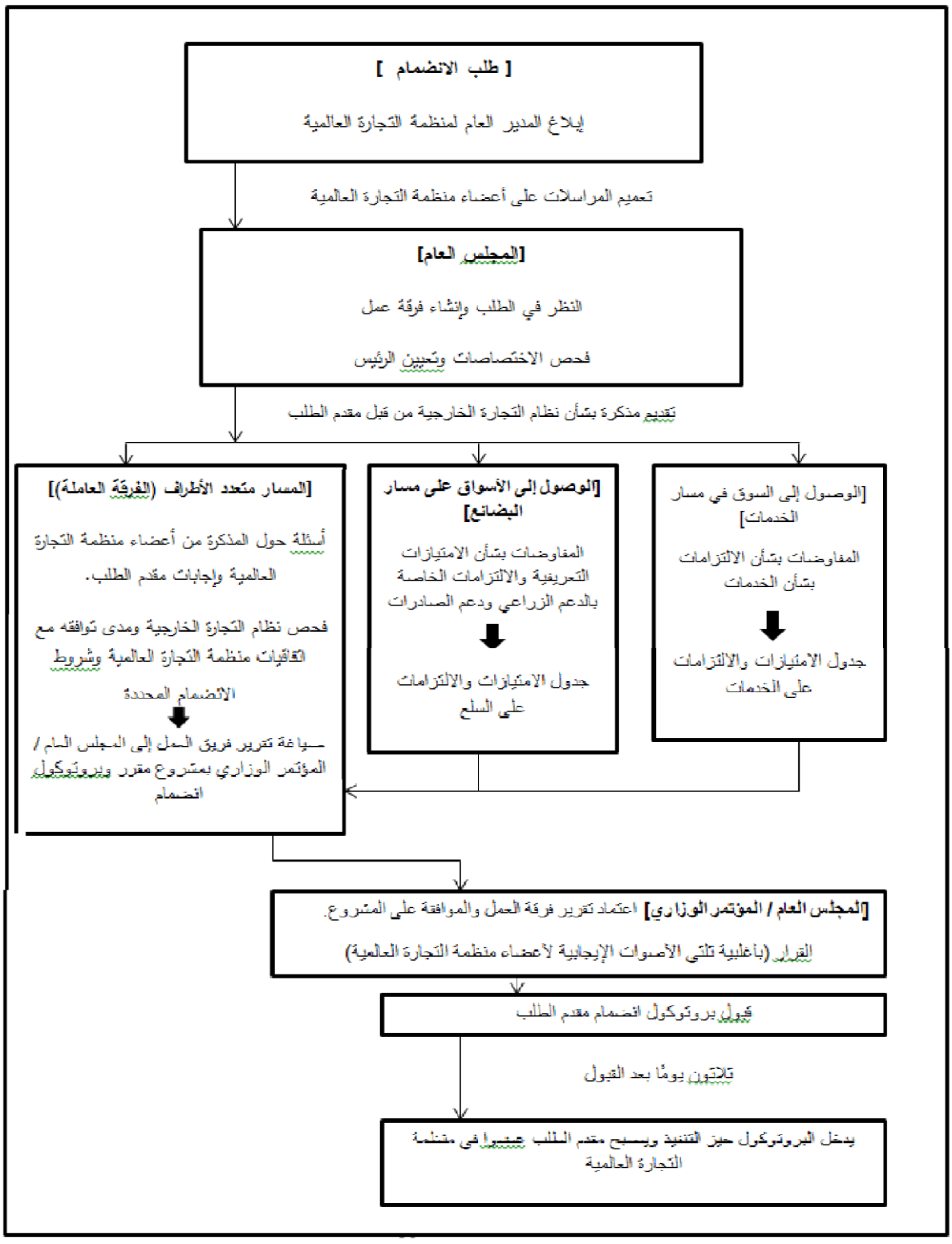

Source: Adapted from UNCTAD and WTO accession documents

المبحث الثالث: الحوكمة الرشيدة في بروتوكولات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

على مدى العقدين الماضيين، ركزت المؤسسات الدولية على الحوكمة الرشيدة كمحرك للتنمية، واعتبرتها إطارا فعالا لمواجهة التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات في ظل عجز مختلف أساليب الحكم وفشل الأنماط التقليدية في إدارة شؤون الدولة و المجتمع. غير أن إعلان الألفية للتنمية الذي اعتمدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000، حدد الحوكمة الرشيدة كأداة فعالة للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام . وفي هذا الإطار تقوم المنظمة العالمية للتجارة بحث الدول الأعضاء على ترشيد الحكم؛ كون الانفتاح الاقتصادي و تحرير التجارة يزيد من حجم المنافسة مما يؤدي لحكم أفضل. سنستعرض في هذا المبحث مفهوم الحوكمة الرشيدة وأهميتها وعلاقاتها بالنظام التجاري متعدد الأطراف المتمثل في المنظمة العالمية للتجارة من خلال العناصر الآتية:

المطلب الأول: الحوكمة الرشيدة: مقاربة مفاهيمية.

المطلب الثاني : مؤشرات قياس الحوكمة الرشيدة.

المطلب الثاني: مبادئ الحكم الرشيد في المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: الحوكمة الرشيدة: مقاربة مفاهيمية

إن فهم معنى الحوكمة الرشيدة لا يمكن أن يتم إلا من خلال إلقاء نظرة فاحصة على منظورها التاريخي، ثم الاطلاع على مختلف التعريفات العلمية و الأكاديمية التي حضي بها المفهوم .

الفرع الأول: دراسة إبستيمولوجية لأصل مفهوم الحوكمة الرشيدة

1- التطور التاريخي لمفهوم الحوكمة الرشيدة:

من الناحية التاريخية الصرف نحن مدينون للحضارة التي نحتت مفهوم الحوكمة منذ أواسط القرن الخامس قبل الميلاد[1]، لكن استعمال مضامينه المرتبطة (بتخليق الحياة العامة، والعدالة والحكم الفاضل أو الرشيد، اقتران المسؤولية بالمحاسبة) ظهر عند حضارات أخرى قبل الإغريق أنفسهم، كما ظهر عند حضارات أخرى عاصرتهم أو جاءت بعدهم.

يعود مصطلح الحوكمة Governance حسب الإغريق إلى الفعل اليوناني "kubernar " الذي يعبر عن قدرة ربان السفينة ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاقيات نبيلة وسلوكيات شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب، فإذا ما وصل بالسفينة إلى بر الأمان وعاد وحقق مهمته بسلام أطلق عليه خبراء البحار " القبطان المتحوكم[2]".

واستخدم المصطلح كذلك من قبل أفلاطون لتعيين حكم الرجال، وأدى ذلك إلى ميلاد الفعل اللاتيني "Gubernare" ، الذي كان يحمل نفس المعاني من خلال مشتقاته(مشتقات الفعل) بما في ذلك "Gubernantia " والتي ولدت بدورها العديد من المصطلحات بعدة لغات نذكر منها :[3]

اللغة الفرنسية :gouvernance , gouvernement , gouverner

اللغة الانجليزية : governance, government , govern

اللغة الاسبانية: gobernanza , gobierno, gobernar

اللغة البرتغالية :governança, governação, , governo , governar

وقد استخدم مصطلح الحوكمة في اللغة الفرنسية القديمة لأول مرة بين القرنين الثالث عشر والرابع عشر، وأشارت إلى فكرة الحوكمة بمعنى " فن الحكم، أو طريقة الحكم "، حددت اللغة الفرنسية تدريجيا فن الحكم هذا من خلال الإجراء الإداري للدولة حتى ظهرت الكلمة في

---

[1] عبد العزيز غوردو، الحكامة الجيدة في النظام الدستوري المغربي ، **لندن** : إصدارات أي–كتب ، 2005،ص 12

[2] ابو نصر مدحت محمود، الحوكمة الرشيدة: فن ادارة المؤسسات عالية الجودة ،القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2015، ص 38.

[3]Robert joumard,le concept de gouvernanc , France:institut nationalde recherche sur les transports et leur securit , 2009 , p : 09

السبعينات في الأدب الإداري[1] .وورد مصطلح الحوكمة في اللغة الانجليزية في القرن الرابع عشر، بمعنى (العمل أو طريقة الحكم) .

الحوكمة في اللغة البرتغالية governança، انحدرت من اللغة الفرنسية ولها معاني متشابهة جدا في المجالين السياسي والإداري والمحلي. أما تاريخ الحوكمة في اللغة الاسبانية gobernanza ، فيعود إلى الوقت نفسه تقريبا ولكن كان من الممكن استخدامه بشكل أساسي بمعنى" الحوكمة ". أما في اللغة الإيطالية والألمانية والهولندية والدنمركية والسويدية والفنلندية فلم يكن هناك مكافئ مباشر لكلمة الحوكمة ، والحلول المتاحة لهذه اللغات لهذا المفهوم الجديد كانت تعتمد على مصادر أخرى(جذور لاتينية أخرى) أو من خلال إضفاء الطابع الرسمي على المصطلح الانجليزي و أحيانا يتم اعتماده بالفعل من قبل الباحثين ووسائل الإعلام[2].

وفي اللغة العربية فرض مصطلح الحوكمة نفسه وأوجد ذاته قسرا وطواعية، فيشير لفظ " الحوكمة " إلى الترجمة العربية لأصل الكلمة الانجليزية " governance" ،الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة إذ تم مسبقا إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة، الحكم الراشد، الحاكمية، الحكامة، الحكمانية[3] .

وبالرجوع لقواميس اللغة نجد أن مفهوم الحوكمة مأخوذ من مادة (حكم)، فوفقا للمعجم الوسيط نجد الفعل الثلاثي (حكم) بمعنى قضى، فيقال حكم له، وحكم عليه، وحكم بينهم واحتكما الخصمان إلى الحاكم أي رفع من خصومتهما إليه، واحتكم في الشيء والأمر أي تصرف فيه كما يشاء و تحكم أي استبد، والحاكم هو من نصب للحكم بين الناس، والحكمة معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم، كما تعني أيضا العلم والتفقه، والحكم والحكمة أي القضاء، والحكم أي الحاكم ومن يختار للفصل بين المتنازعين[4].

---

[1] Jhonpitseys , «leconcept de gouvernance» , revue cairn : (vol 65 , bruxelles , 2010),p: 30

[2] Robert joumard , op.cit , p : 10

[3] قتيبة عبد الرحمن العاني، "حاكمية البنك المركزي في تطبيق المعايير الدولية للرقابة التحويطية" ، المؤتمر العلمي المحكم : (الحاكمية والفساد الإداري و المالي، عالم الكتاب الحديث ، 2014عمان)، ص 92.

[4] إبراهيم أنيس، عبد الحليم منتصر، المعجم الوسيط : معجم اللغة العربية ، باب الحاء ،مادة حكم، ط 04، القاهرة : مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية، 2004 ، ص 190.

أما اصطلاحا فمنذ ثلاثينيات القرن الماضي حددت أعمال الباحث البريطاني في الاقتصاد (**رونالد كواس** ***Ronald coase**)أسس المنظور الجديد للحوكمة في مقالته"طبيعة الشركات" وتحدث فيها عن الحوكمة الاقتصادية التي بين فيها النجاعة التنظيمية لآليات التنسيق الداخلي للمؤسسات الاقتصادية فيما يخص عملية التبادل مقارنة بما هو عليه الحال في السوق .

ثم شهدت السبعينات من القرن الماضي ظهور أزمة ديمقراطية، ويعزى ذلك إلى عدم قدرة جهاز الدولة على تلبية المطالب الاجتماعية المتزايدة، متطلبات تؤدي إلى انهيار سجلات التدخل ومسؤوليات الدولة، كان السبب الجزئي في ذلك هو الأزمة المالية العامة، التي ترجع إلى زيادة الإنفاق العام وتراجع الزيادة في الإنتاجية الاقتصادية، والتي تضرب جميع الدول الغربية بدرجات متفاوتة من الشدة[1].

ثم شهدت بداية الثمانينات المحاولات الأولى للرد على هذا الضغط المتمثل في تزايد الطلب على تنظيم الدولة من خلال التدابير الليبرالية التقليدية المتمثلة في رفع القيود والخصخصة. إذ كانت هناك محاولة صريحة في بعض البلدان لسحب بعض تدخلاتها الاجتماعية من الدولة لإتاحة مساحة أكبر للشركاء من القطاع الخاص، فستقوم جميع البلدان على الأقل بتنفيذ تدابير لخفض الإنفاق العام الذي سيكون له تأثير ملحوظ إلى حد ما على الخدمات المقدمة للمواطنين[2].

في هذا الصدد هنالك مثال نموذجي لهذا الإصلاح الذي يهدف إلى تشديد مسؤوليات الدولة والإنفاق وهو حكومة السيدة(مارغريت تاتشرMargaret Thatcher)في المملكة المتحدة التي كانت سباقة في تطبيق هذا النمط في إدارة المؤسسات وحولته إلى أداة عملية في سياستها اللبرالية، وبرنامجها في الخصخصة وتدعيم المركزية في مقابل سياسة اللامركزية

*رونالد كواس **Ronald coase** : باحث اقتصادي بريطاني متحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1991 .

[1]Isabelle lacoix ,pierolivier starnaud,«lagouvernance: tenter une définition », cahier de recherche en politiqueappliquée :(vol 18 , n° 03),2012 ,p 02

[2]Ibid , p :03

ونظام الحكومات المحلية، وعرف البرنامج المعتمد من الحكومة البريطانية آنذاك باسم " الحكومة الحضرية urbain governance "[1] .

وبعد ذلك، في نهاية الثمانينات أدى انهيار جدار برلين في التاسع من نوفمبر 1989 إلى تفكك الاتحاد السوفيتي والذي أدى بدوره إلى تدهور التحالفات السياسية والاقتصادية للكتلة الشرقية . خلفت هذه التغيرات أرضا خصبة وأفسحت المجال لمناقشة جادة حول كيفية تصميم الدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ،أي مناقشة الحكم الرشيد.

وقامت دراسة البنك الدولي لعام 1989 " إفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة إلى النمو المستدام "، بتحليل مشكلات التنمية في إفريقيا، بعد ما ساء الأداء الاقتصادي لبلدان المنطقة على الرغم من تنفيذ برامج التكييف الهيكلي للبنك [2]. ولم يتم الاستناد إلى القصور ومحدودية برامج التنمية الاقتصادية حينئذ فحسب ، بل للضعف الواضح في مجالي الإدارة الحكومية ومحاربة الفساد .

وقد أدى هذا الأمر إلى بروز توجهات جديدة في الساحة الدولية، كان أبرزها إطلاق حركة واسعة لتعزيز دور الحوكمة وتحديد أبعادها وتداعياتها ارتباطا بالحياة السياسية والاقتصادية والإدارية وضرورة مكافحة الفساد لتحقيق التنمية المستدامة والسلم الاجتماعي والأمن الوطني[3]، ومن ثم تم تطوير مفهوم الحوكمة بشكل أكبر في منشور البنك الدولي الصادر عام 1992 بعنوان " الحوكمة والتنمية"[4] .

يستخدم مفهوم الحوكمة حاليا من قبل الجميع، خبراء كانوا أو أشخاص عاديين ، من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي وفي العديد من المجالات ، فهو اليوم جزء من التراث الدولي المشترك .

---

[1] كمال العروسي ، التجارة الموازية و التهريب في الفضاء الحدودي التونسي الليبي (1988–2012) تشخيص و آفاق في ظل عولمة متخفية ،بيروت : المركز العربي للأبحاث و الدراسات ، ، 2018 ، ص 52

[2] Nicole maldonado, the world bank'sevolving concept of goodgovernanceanditsimpactonhumanrights ,stockholm , sweden,doctoral workshop ondevelopment and international organizations , 2010, p p 3-4

[3] توق محي الدين شعبان ، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد :من منظور اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد،عمان :دار الشروق للنشر و التوزيع ، 2014 ، ص 19.

[4] Sophie richard, thierryrieu ,une approchehistorique de la gouvernance pour éclairer la gouvernance pour éclairer lagestion concertée de l'eau en France , agroparistech , France , p :02

2- ضبط مصطلح الحوكمة الرشيدة

1.2- تعريف البنك الدولي للحوكمة الرشيدة:

في تقرير عام 1992 المعنون بـ" الحوكمة والتنمية"، حدد البنك الدولي تعريفه للحكم الرشيد بأنه :" الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما من أجل التنمية ".

ذكر التقرير أن اهتمام البنك الدولي بالحوكمة ناشئ عن اهتمامه باستدامة المشاريع التي يساعد في تمويلها. وخلص إلى أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تحدث إلا في حالة وجود إطار شفاف ويمكن التنبؤ به من القواعد والمؤسسات لإدارة الأعمال الخاصة والعامة.

وتم وصف جوهر الحكم الرشيد على أنه سياسة يمكن التنبؤ بها منفتحة ومستنيرة، جنبا إلى جنب مع بيروقراطية مشبعة بروح مهنية،وذراع تنفيذي للحكومة مسؤولة عن أفعالها. كل هذه العناصر موجودة في مجتمع مدني قوي يشارك في الشؤون العامة، حيث يتصرف أفراد المجتمع تحت حكم القانون[1] .

ونظرا لأن ولاية البنك الدولي تتمثل في تعزيز التنمية المستدامة، فإن دعوته إلى الحكم الرشيد تتعلق حصرا بالمساهمة التي يقدمها هذا المفهوم بشكل عام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحديدا في هدف البنك الدولي الأساسي المتمثل في الحد من الفقر بشكل مستدام في العالم النامي، قد حدد البنك الدولي ثلاث جوانب مميزة للحوكمة نذكرها في الآتي [2]:

- شكل النظام السياسي.
- العملية التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من أجل التنمية .
- قدرة الحكومات على تصميم و صياغة و تنفيذ السياسات ووظائف التفريغ.

وبعد مرور أكثر من عشرين عاما، لا تزال هذه التعريفات تمثل أساس تصور البنك الدولي للحكم الرشيد.

---

[1] Nicole maldonado, op.cit ,p :03

[2] International fund for agiculturaldevelopementIFAD, goodgovernance : an overview , rome : 1999, p 19

2.2- تعريف صندوق النقد الدولي للحكم الرشيد:

يساعد صندوق النقد الدولي الأعضاء على تحسين إدارة مواردهم العامة تهيئة بيئة تنظيمية مستقرة وشفافة لنشاط القطاع الخاص، وهو أمر لا غنى عنه لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والقضاء على الفساد[1]، ويجمع صندوق النقد الدولي بين الحكم الرشيد ومكافحة الفساد لاسيما في :"دليل عام 1997 حول نهج صندوق النقد الدولي للحكم الرشيد ومكافحة الفساد"، ويعطي المصطلح معنى اقتصاديًا بحتًا. ويشمل الحكم الرشيد الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة وينطبق أيضًا على القطاع المالي[2].

3.2- تعريف الحوكمة حسب البنوك الإقليمية متعددة الأطراف:

تبنت بنوك التنمية الإقليمية بشكل متزايد المبادئ التوجيهية لسياسة البنك الدولي، اعتمد كل من بنك التنمية الأسيوي **AsianDevelopment Bank**(**ASDB**)، وبنك التنمية الإفريقي **AfricanDevelopment Bank**(**AFDB**)، سياسة الحوكمة منذ منتصف التسعينات حيث تشبه تعارف بنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية الإفريقي في نواح عديدة تعريف البنك الدولي لمفهوم الحكم الرشيد، ومع ذلك من الممكن تحديد الاختلافات بين هذه البنوك فيما يتعلق بنطاق وموضوع فكرة الحكم الرشيد[3].

1.3.2- تعريف بنك التنمية الآسيوي للحوكمة :

حدد مجلس بنك التنمية الآسيوي سياسته بشأن موضوع الحوكمة، في أكتوبر 1955 ، في ورقة سياسية بعنوان(الحوكمة:إدارة التنمية السليمة).وعرف الحكم الرشيد على أنه : " الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما من أجل التنمية ".

[1]Tomas Dam ,«good governance in the Multilateraldevelopment system », the multi- conference :(centerof development and environment ,universty of oslo ,18-19 january 2001), p : .07

[2]Oliver kask, sur les notions de bonne governance et de bonne administration ,commission européenne pour la démocratie par le droit (commission de venise), Strasbourg, 9 mars 2011 , p 12.

[3]Tomas Dam,op.cit , p : 08.

إضافة إلى ذلك، في رأي منفصل أقر المستشار العام لبنك التنمية الآسيوي أن للحوكمة بعدان على الأقل [1]:

- بعد سياسي (مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان).
- بعد اقتصادي (مثل الإدارة الفعالة للموارد العامة).

2.3.2- تعريف بنك التنمية الإفريقي للحوكمة:

لم يكن بنك التنمية الإفريقي نشطا بما فيه الكفاية فيما يتعلق بتعزيز مفهوم الحكم الرشيد، لكن في منتصف التسعينات اتخذ هذا البنك بعض الخطوات الصغيرة نحو نهج إفريقي للحوكمة، لكن محتوى هذا المفهوم لم يكن واضحا، وفي 1999 اعتمد مجلس إدارة بنك التنمية الإفريقي سياسة الحكم الرشيد. ووفقا للبنك فإن اعتماده لهذه السياسة يعكس إجماعا بين الدول الإفريقية الأعضاء على أن الحكم الرشيد أمر جيد في الأساس . ويعرف مفهوم الحكم الرشيد بأنه : " عملية تشير إلى الطريقة التي تمارس بها السلطة في الشؤون الإدارية للأمة " [2].

3.3.2- تعريف الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)

لقد عرفت المنظمة الحوكمة على أنها: " استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع مع استعمال السلطة السياسية في توفير الإجراءات القانونية والسياسية لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من تحقيق التنمية بأنواعها" . يشمل تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحوكمة، مجموع العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء كانوا أفرادا أو جزءا من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[3]. ويؤكد التعريف على أن الحكم الراشد لا يرتكز فقط على فعالية المؤسسة وإنما يشمل القيم التي تحويها المؤسسات مثل المساءلة والرقابة والنزاهة.

---

[1]Internationalfund for agiculturaldevelopement IFAD, good governance : an overview op.cit , p 20.

[2]Tomas Dam ,op.cit , p : 09

[3]بوحنية قوي، بوطيب ناصر،«الإصلاحات السياسية إشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية:الجزائر أنموذجا»، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية :(م 01 ،ع04 ، جامعة حاج لخضر باتنة، ديسمبر 2014)، ص .63

4.3.2- تعريف منظمة الشفافية الدولية للحكم الرشيد:

تعرف منظمة الشفافية الدولية الحكم الرشيد بأنه :" الغاية الخاصة من تكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد، بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة، وخلق آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليص منها " [1].

4.2- تعريف الحكم الراشد حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة :

يرد تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الرشيد في وثيقة سياسات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 1997 المعنونة بـ " حوكمة التنمية البشرية المستدامة "، وتنص الوثيقة على أن الحكم يمكن اعتباره " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون البلد على جميع المستويات " .

أوضح البرنامج أن للحوكمة ثلاث أبعاد –اقتصادية، سياسية، إدارية– تشمل الحوكمة الاقتصادية عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية للبلد وعلاقاته الأخرى، والحوكمة السياسية هي عملية صنع القرار لصياغة السياسة، أما الحوكمة الإدارية فهي نظام تنفيذ السياسات .

والحوكمة بالتالي تشمل جميع الأبعاد الثلاث وبالتالي تعتبر: " العمليات و الهياكل التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية . تشمل الحوكمة الدولة ولكنها تتجاوزها عن طريق إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني للإسهام في التنمية البشرية المستدامة من خلال تهيئة الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية للحد من الفقر والتخلف وخلق فرص العمل وحماية البيئة والنهوض بالمرأة "[2] .

[1] نبيل البايلي، الحكم الرشيد الأبعاد و المعايير و المتطلبات ، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2018 ، ص 02.

[2] International fund for agiculturaldevelopementIFAD, goodgovernance :an overview ,op.cit , p 20

5.2- تعريف الحكم الراشد على مستوى بعض الدول الأوروبية المناحة

يستخدم مفهوم الحوكمة الجيدة على نطاق واسع على مستوى الدول الأوروبية، إن الالتزامات الواردة في الحق في الحكم الجيد مستمدة من المبادئ الأساسية لسيادة القانون مثل الشرعية والمساواة والحياد والرقابة ،المشاركة ،احترام الخصوصية والشفافية. ويتم إعلان هذه المبادئ في دساتير عدد كبير من الدول الأوروبية خاصة ، بحيث يمكن تفسيرها معا على أنها تنطوي على التزام عام بالحوكمة الجيدة. نتيجة لذلك تعترف العديد من الدول بالتشريع والفقه القانوني والمذهب القانوني بوجود الحق في الحوكمة الجيدة.

وتم تشجيع مفهوم "الحوكمة " من قبل المانحين الأوروبيين لعدة أسباب ، فمن ناحية يمكن اعتبار الحوكمة شرطا للمساعدة، مما يؤدي إلى الانتقائية واختيارًا أضيق لمستفيد المعونة،ومن ناحية أخرى يمكن اعتبار عدم وجود حوكمة بمثابة عجز طبيعي متأصل في البلدان النامية، وبالتالي يُعامل على أنه هدف للتعاون الإنمائي. يوضح الجدول الآتي الطريقة التي يحاول بها العديد من المانحين الأوروبيين تعريف مصطلح "الحكم الرشيد" [1]:

جدول رقم (02) : تعريف الحوكمة الرشيدة حسب بعض الدول الأوروبية المانحة

الدولة	تعريف الحوكمة الرشيدة
استراليا	الحوكمة الرشيدة هي الإدارة المختصة لموارد البلد وشؤونه بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة و منصفة و تستجيب لاحتياجات الناس
النمسا	الحوكمة الرشيدة هي إدارة شفافة ومساءلة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية لأغراض التنمية المنصفة و المستدامة .
كندا	الحوكمة هي ممارسة السلطة من قبل مستويات مختلفة من الحكومة تكون فعالة وصادقة ومنصفة وشفافة وخاضعة للمساءلة .
الدنمارك	الحوكمة الرشيدة هي الطريقة التي تنظم بها البلدان ،المجتمعات ،منظمات حماية حقوق الإنسان، انتخاب الحكومات وتعيين أصحاب المناصب تعزيز المساءلة، لتوفير حل النزاعات والخدمات الاجتماعية للناس من خلال القطاع العام .
	الحوكمة الرشيدة هي القطاع الفرعي الذي يتعامل مع الإصلاحات الإدارية، وغالبا ما

[1] Paul hoebink« EuropeanDonors and 'Good Governance': Condition orGoal ?»european journal of developmentresearch :, (Vol.18, No.1 ,France, March 2006),p : 133

فلندا	يستخدم مصطلح الحكم الديمقراطي بشكل مترادف مع الحكم الرشيد أو الحكم.
ألمانيا	تعزيز الحكم الرشيد بمعنى إرساء الديمقراطية وسيادة القانون وتدابير مكافحة الفساد ومشاركة المجتمع المدني.
ايرلندا	الحوكمة ترتبط بالطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما من اجل التنمية .
هولندا	القواعد و الاتفاقيات بين الحكومة و مواطنيها ومؤسساتها .
السويد	ممارسة السلطة التنفيذية على أساس سيادة القانون و المسؤولية والانفتاح والنزاهة والكفاءة مساءلة وشفافية السلطات العامة والعلاقة بين السلطات العامة والمواطنين .
سويسرا	ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية على جميع المستويات في أي بلد .
المملكة المتحدة	استخدام القوة و السلطة و كيف تدير الدولة شؤونها، العلاقات بين المواطنين والدولة التي تنعكس في المؤسسات و لمنظمات السياسية والاقتصادية .
الولايات المتحدة الأمريكية	قدرة الحكومة على تطوير عملية إدارة عامة تتسم بالكفاءة والفعالية والمساءلة وتكون مفتوحة لمشاركة المواطنين و لتي تقوي نظام الحكم الديمقراطي بدلا من أن تضعفه .

Source : Todd Landman ,Concepts Matter: DelineatingDemocracy, Governance and Human Rights, International Institute forDemocracy and Electoral AssistanceIDEA,Stockholm Swede , 2009 , p 11

على الرغم من أن التعريفات الباكرة ركزت بشكل أساسي على أن الحوكمة هي الكيفية التي تصنع فيها السياسات والطريقة التي تنفذ فيها وأن الهدف من وراءها متأثر بنماذج التنمية الإدارية والاقتصادية التي كانت سائدة في ما مضى، إلا أن مفهوم الحوكمة سرعان ما تطور ليشمل الجوانب السياسية التي تركز على قيم الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الأفراد[1]،وبالتالي يمكن القول أن الحوكمة تعني[2]:

- كيفية صنع السياسات واتخاذ القرارات.
- كيفية تنفيذ هذه السياسات.
- مراقبة وتقييم السياسات واتخاذ القرارات والكيفية التي تنفذ فيها للتأكد من نجاعتها وخدمتها للصالح العام.

[1] مرفت جمال الدين شمروخ، الحوكمة و منظمات المجتمع المدني،الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2015، ص 105.

[2] توق محي الدين شعبان ،مرجع سابق ، ص 222

- التعلم من النتائج لتعديل وتحسين المسارات في المستقبل وإعلام الجمهور بذلك.

وهذا يعني أنه لكي تصبح الحوكمة "رشيدة " فإن السياسات والقرارات يجب أن تكون متينة وفعالة وملائمة ،متوقعة وغير اعتباطية، منفتحة وغير جامدة تأخذ بعين الاعتبار المستقبل كما تهتم بالحاضر، كما أن صنع السياسات واتخاذ القرارات يجب أن يسمح بأكبر قدر من المشاركة للأفراد والجماعات حتى تحظى هذه السياسات بالدعم والثقة والاحترام .كما أن تنفيذ السياسات، واتخاذ القرارات ضمن الحوكمة الرشيدة يتطلب وجود جهاز فني وإداري كفئ وقادر وفعال وأن يتم اختياره وترقيته على أسس الجدارة والأهلية وأن يعمل هذا الجهاز وفق أسس مهنية واضحة وإجراءات إدارية منضبطة و شفافة .

أما أهداف السياسات، ضمن الحوكمة الرشيدة فيجب أن تنصب على خدمة الصالح العام وليس خدمة فئات محدودة محسوبة على النظام وأن تسعى للعدالة الاجتماعية وتعزز من شفافية الإدارة و تؤدي إلى احترام سيادة القانون تطبيقه على الجميع بمساواة وبدون تمييز وأن تشجع المشاركة بما فيها مشاركة المجتمع المدني، كما أن مراقبة وتقييم كيفية تنفيذ السياسات والقرارات يجب أن تتم بالموضوعية والحيادية والدقة و إخضاع كافة مراحل وضع و تنفيذ القرارات للمراقبة و القياس الموضوعي المبني على مؤشرات الانجاز للتأكد من سلامة و ملائمة ونجاعة طرق التنفيذ وحسن استخدام المال العام .

أما التعلم من النتائج فيجب أن يبنى على تحليل كافة المعطيات تحليلا رقميا موضوعيا يؤدي إلى معرفة الأنماط والتوجهات التي برزت أثناء التنفيذ للتأكد من مدى تحقيق المخرجات والنتائج للأهداف التي سعت السياسات إلى تحقيقها، ومن ثم إعلام الجمهور بنتائج التحليل حتى يتمكن من معرفة كفاءة وفعالية استخدام المال العام من ناحية لكي يتمكن من اتخاذ أحكام مبنية على الحقائق والوقائع في تقييم المسؤولين ووضع ثقتهم بهم أو سحبها منهم في المستقبل من ناحية أخرى [1].

[1] توق محي الدين شعبان ،مرجع سابق ، ص .222.

الفرع الثاني: الأبعاد الرئيسية للحوكمة الرشيدة

تحتوي الحوكمة الرشيدة على عدة أبعاد تتمثل في:

- **البعد الاقتصادي:** العملية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على النشاطات الاقتصادية للدولة، أو على علاقاتها مع اقتصاديات الدول الأخرى .
- **البعد السياسي:** العمليات التي يتم من خلالها اختيار من هم في السلطة، يتم انتخابهم ومراقبتهم واستبدالهم، فالسلطة يجب أن تكون مختارة أي قائمة على تمثيل حقيقي للشعب[1].
- **البعد الإداري:** ويتمثل في وجود قطاع عام منفتح يطبق السياسات بفعالية واستقلالية ويخضع للمحاسبة .
- **البعد المؤسسي** : العمليات التي يحترم بها المواطنون الدولة مؤسسات المجتمع، ويشمل العمليات التي توجه العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحماية المعتقدات الثقافية والدينية بما يضمن استمرار وجود بيئة تنتشر فيها الحرية والأمان ، حيث يصبح في الإمكان ممارسة المواهب والقدرات الفردية التي تؤمن حياة أفضل للجميع [2].

الفرع الثالث: مكونات الحكومة الرشيدة

تتكون الحوكمة من ثلاث مكونات رئيسية هي(الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، وهو ما عبر عنه فيليب مولور**Philip muller** في كتابه: " تحديات الحوكمة العالمية "، بمثلث الحوكمة .

[1] مصطفى يوسف كافي ،التنمية المستدامة ، عمان: دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، 2017، ص 190

[2] ميرفت جمال الدين شمروخ ، مرجع سابق ، ص 140

شكل رقم (06) : مكونات الحوكمة الرشيدة

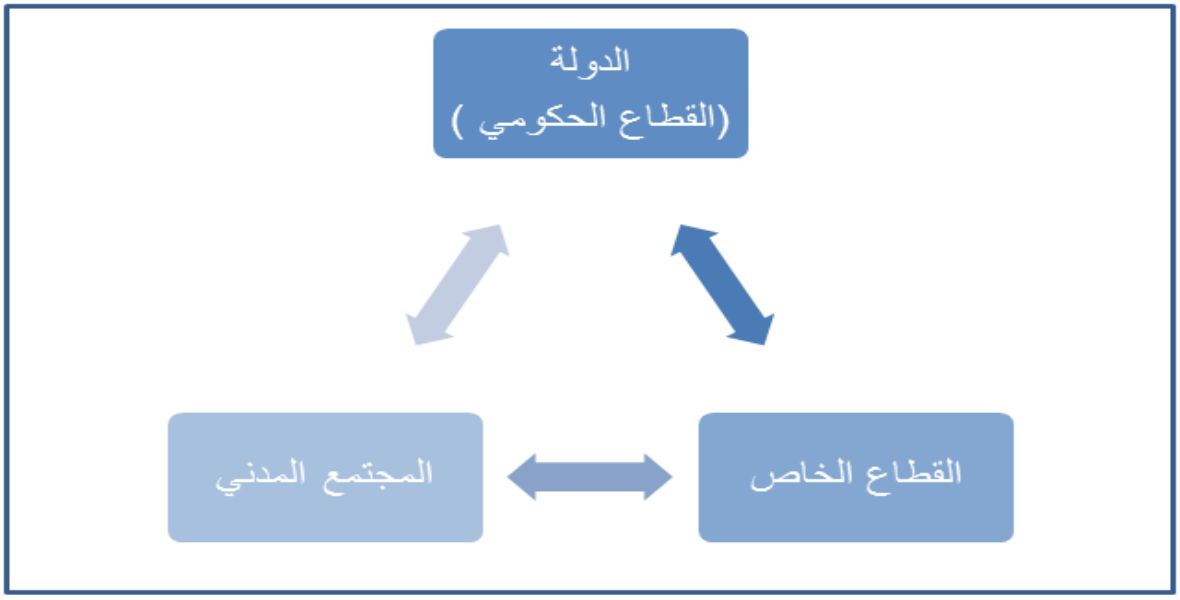

المصدر : من إعداد الطالبة

وعليه، تتكون الحوكمة من ثلاث قطاعات رئيسية متكاملة الأدوار هي: الدولة (القطاع الحكومي) والقطاع الخاص والمجتمع المدني(القطاع المجتمعي). حيث أن الحكومة تعمل على تهيئة البيئة السياسية والقانونية المساعدة ،بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع، أما المجتمعات المدنية فتهيئ للتفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

1-**الدولة:** تتشكل في الأنظمة الديمقراطية من هيئة نيابية منتخبة[1]، وجهاز تنفيذي يقوم بالعديد من الوظائف والتي تركز على البعد الاجتماعي، فهي التي تحدد المواطن والمواطنة في المجتمع، وهي المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتعمل على تهيئة البيئة المساعدة للتنمية البشرية في المجتمع، ويقع على عاتق الدولة مسؤولية كبيرة

[1] مصطفى موسى أبو حسن ، معايير الحكم الرشيد و دورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية ، رسالة ماجستير: (البرنامج المشترك للدراسات العليا بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا و جامعة الأقصى ، 2017) ، ص 24

تجاه تطوير الاستراتيجيات والهياكل الإدارية والأنظمة وإزالة المعيقات وتقديم الحوافز المناسبة، من أجل تقديم أفضل خدمة ممكنة للمواطنين [1].

2-**القطاع الخاص:** يمثل القطاع الخاص المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كلفة مستوياتها، وتسهم إلى حد كبير وواضح في تنمية المجتمعات ورفع مستوى المعيشة وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وهنا فان الحكومة وأجهزتها الإدارية تستطيع تقوية وتطوير القطاع الخاص من خلال الآليات التالية:

- توفير البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة وإدامة التنافسية في الأسواق.
- التأكيد على ضرورة حصول الفقراء وذوي الفرص والإمكانيات البسيطة من الحصول على التسهيلات المالية والفنية التي تساعدهم في رفع وتحسين مستوى معيشتهم .
- تعزيز المشاريع التي تنتج وتخلق فرص العمل.
- التحضير والتهيئة لتنمية الموارد البشرية واستدامتها مع المحافظة على البيئة .

3-**المجتمعات المدنية:** تعمل المجتمعات المدنية على إشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمهم في جماعات تؤثر وبشكل كبير في السياسات العامة للحكومات المختلفة، لذا فإن هذه المؤسسات في المجتمع المدني تساعد للوصول إلى إدارة أكثر رشا للحكم من خلال علاقتها مع الأفراد والحكومات وتطبيقها لأفضل الجهود الفردية والجماعية التي يمكن استخدامها و يتم ذلك من خلال[2] :

- التأثير في السياسة العامة من خلال تعبئة جهود الأفراد للمشاركة في الشأن العام
- تعميق المساءلة والشفافية عبر الضغط لنشر المعلومات والسماح بتداولها.
- العمل لتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون، وحماية المواطن من تعسف السلطة.

[1] مصطفى موسى أبو حسن ،مرجع سابق، ص 24.

[2] المرجع نفسه، ص 25.

- تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية وتعزيزها من خلال إكساب أعضائها المشاركة في الانتخابات التعبير لتحقيق رضا المواطنين.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الحوكمة الرشيدة

اتسعت الحدود النظرية لمقومات الحوكمة الرشيدة لتستوعب حيزا متنوعا من المتغيرات والعناصر. في هذا الصدد اختلف كل من الباحثون والمؤسسات الدولية في تحديد معايير الحوكمة الرشيدة ذلك لأن محاولة تعميم المعايير المختلفة عبر استخدام معايير موحدة ينتج عنه عدم احترام للخصوصيات الثقافية والفوارق في مستويات التطور الاقتصادي السياسي بين المجتمعات والدول، وهذه هي الإشكالية المطروحة والجدل الدائر حول تطبيق الحكم الراشد في الدول النامية خاصة. لذلك يرى بعض الدارسين وجوب تكييف معايير الحوكمة الرشيدة مع حالة البلد على الأقل، حيث تختلف الأولويات حسب التاريخ والتراث والثقافة ومستوى تطور هذه الدول.

الفرع الأول: معايير الحكم الراشد

تتعدد معايير قياس الحوكمة الرشيدة ونحاول عرضها في الجدول الآتي:

جدول رقم (03): معايير الحوكمة الرشيدة

معايير الحكم الراشد الذي وضعها كوفمان(kaufmann)	المحاسبة والمساءلة ،الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة ،نوعية تنظيم الاقتصاد، حكم القانون، التحكم في الفساد .
المعايير التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية (OECD)	دولة القانون ، إدارة القطاع العام ، السيطرة على الفساد ، خفض النفقات العسكرية
معايير الحكم الراشد التي وضعها البنك الدولي	المساءلة ، المشاركة ، القدرة على التنبؤ ، الشفافية
المعايير التي وضعها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(UNDP)	الشفافية، المشاركة، الاستجابة، حكم القانون ، العدالة والمساواة ، الفاعلية والكفاءة، المحاسبة والمسؤولية، الإجماع، الرؤية الإستراتيجية .

المصدر:محمد الأمين بوحلوفة ، إبراهيم بن عمار، «قراءة في أسس الحكم الراشد في دولة الأمير عبد القادر» ، مجلة الحقيقة : (م15 ،ع 37 ، جامعة محمد دراية أدرار ،2017) ، ص 177

1-**المشاركة (participation)**: ويقصد بها حق الرجال والنساء في إبداء الرأي والمشاركة في عمليات صناعة القرار مباشرة وعن طريق المجالس المنتخبة [1]، كما يقصد بها من زاوية أكثر اتساعا؛أي عمل تطوعي من جانب المواطن بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلي[2] .

2-**حكم القانون (Rule of law)**: يعني أن الجميع –حكاما ومواطنين– يخضعون للقانون ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع .

3-**الشفافية (Transparency)**: تعني أن المعلومات المتعلقة بالقرارات الجماعية تكون متاحة مجانا و يسهل الوصول إليها و فهمها، وتشير الشفافية إلى أن الحكومة تتصرف بطريقة علنية .وتعتبر الشفافية الأساس لحوار ديمقراطي ملائم ووفق مبادئ الحوكمة الرشيدة [3].

4-**الاستجابة (responsiveness)** :يجب أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية لخدمة جميع من لهم مصلحة فيها .

5-**بناء التوافق (consensus orientation)**: يعني أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معينة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقا للمنفعة العامة للوطن ولأفراد المجتمع. ويكون الحكم جيدا عندما يضمن بأن الأولويات الاقتصادية والاجتماعية و لسياسية مستندة إلى إجماع أوسع في المجتمع.

6-**العدالة و المساواة(Equity and Equality)** :والمقصود هنا العدل الاجتماعي؛ بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع –نساء وأطفالا ورجالا وشيوخا –الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلع دائما لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية .

---

[1] بوحنية قوي ، بوطيب بن ناصر ، مرجع سابق ،ص 63.

[2] سامر مؤيد عبد اللطيف، حمد جاسم محمد و آخرون،«المقترب الرقمي للحكم الرشيد»، مجلة الباحث:(م 19، ع 24، كلية التربية والعلوم الانسانية جامعة كربلاء ، 2017) ، ص 309.

[3] مدحت محمود ابو نصر ، مرجع سابق ، ص45.

7-**المحاسبة والمسؤولية(Accountability)**: وهي أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء[1] .

8-**الفعالية والكفاءة (Effectireness and efficiency)**: تتجلى الكفاءة والفعالية في البعد الفني لأسلوب الحكم المحلي، ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد المحلية إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين ، وتعبر عن أولوياتهم ،مع تحقيق نتائج أفضل وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة[2] .

9-**الرؤية الإستراتيجية (Strategic Vision)**: هي اتفاق ما بين الحكومة والمواطنين للتوجه العام للدولة من ناحية التطوير التنموي والمجتمعي والاقتصادي، وعلى هذه الرؤية أن تبنى على الحضارة والثقافة الاجتماعية والتاريخية للمجتمع ، وأن تكون قادرة على إيجاد البدائل المناسبة المتماشية مع الهدف العام لها وأن تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المحلية والدولية الحالية والمستقبلية[3].

شكل رقم (07) : معايير الحوكمة حسب البرنامج الانمائي للأمم المتحدة

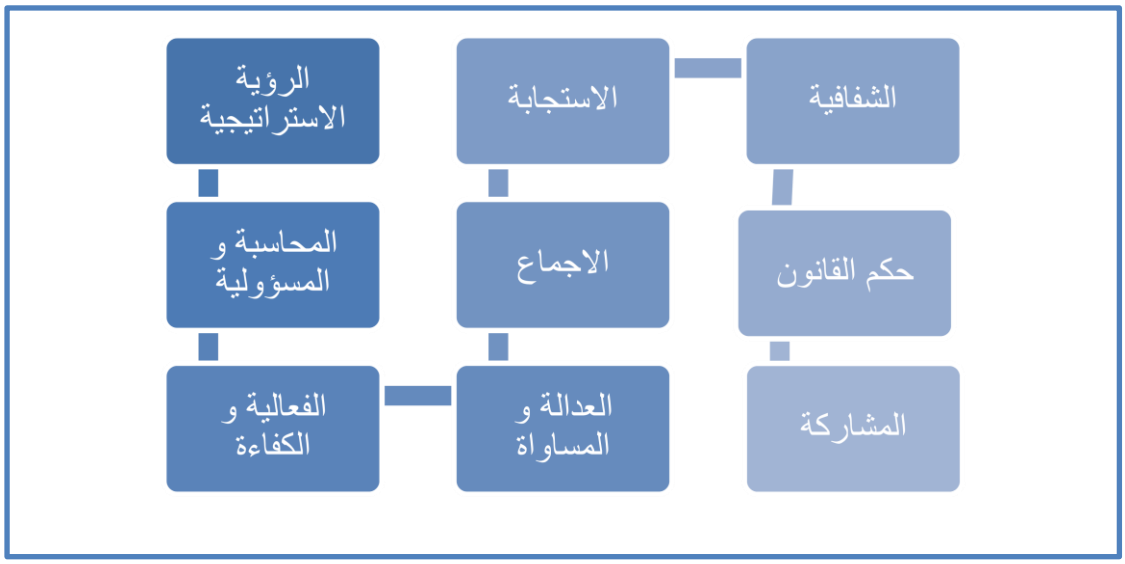

المصدر : من إعداد الطالبة.

[1] محمد الامين بوحلوفة ، ابراهيم بن عمار ، مرجع سابق ، ص 177

[2] سامر مؤيد عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص 310

[3] سيران طه أحمد ، «منظمات المجتمع المدني و دورها في تعزيز الحكم الرشيد : دور المنظمات النسوية نموذجا »، مجلة جامعة التنمية البشرية :(م03، ع01 ،جامعة التنمية البشرية العراق، 2017)، ص 128

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الحكم الراشد

نظرا لاختلاف مفهوم الحكم الراشد بين الجهات المختلفة تتباين معاييره باختلاف أهدافه، فتقرير التنمية العربية يركز على المعايير الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على المعايير السياسية، والبنك الدولي يركز على المعايير الاقتصادية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تركز على المعايير الإدارية . قدم البنك الدولي ست مؤشرات أساسية يمكن من خلالها قياس الحكم الرشيد هي[1]:

جدول رقم (04): مؤشرات البنك الدولي لقياس الحوكمة الرشيدة

مؤشر حق التعبير و المساءلة	يخص هذا المؤشر المجالات الآتية : درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد ، الانتخابات الحرة النزيهة حرية الصحافة، درجة المشاركة السياسية ونوعيتها، درجة الشفافية، درجة المساءلة وتشمل هذه البيانات الموضوعات الآتية (الحقوق السياسية للأفراد الحريات المدنية، حرية الصحافة، الأداء السياسي، التوظيف لدى الجهاز التنفيذي، تنافسية التوظيف، انفتاح التوظيف، المشاركة في التوظيف ، القيود لدى التنفيذ، المساءلة الديموقراطية، الشفافية)
مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	و هو مؤشر على إدارة الحكم يتوقف تحديده على احتمال ظهور أو حدوث حالة من عدم الاستقرار (توترات عرقية ، نزاع مسلح، قلاقل اجتماعية ، تهديد إرهابي ، صراع داخلي).
مؤشر فاعلية الحكومة	و يقوم على أساس تحديد نوعية الجهاز البيروقراطي تكاليف المعاملات ، نوعية الرعاية الصحية العامة ، و درجة استقرار الحكومة
مؤشر نوعية التنظيم و الضبط	و يقوم على أساس مدى حدوث سياسات غير ودية حيال الأسواق مثل التحكم في الأسعار و الرقابة غير الواقعية
مؤشر سيادة القانون	و يقوم على أساس الحياد القانوني ، و تقييد المواطنين بالقانون .

[1] اقموم فاطمة ، «مؤشرات قياس الحكم الراشد حالة الجزائر» ، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية : (م 5، ع11، الجزائر ، ماي 2018)، ص 331

مؤشر ضبط الفساد	مثل الفساد بين المسؤولين الحكوميين و مدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين و القضاة و مدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية، كما يقيس هذا المؤشر مدى إدراك الفساد في أواسط المسؤولين العاملين و السياسيين في القطاع العام و استغلال الوظيفة العامة من أجل الكسب الشخصي كما يقيس فساد الحكومات المحلية والوطنية

المصدر: أقموم فاطمة، «مؤشرات قياس الحكم الراشد حالة الجزائر» ، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية : (م 5 ،ع11،الجزائر، ماي 2018)، ص 331 ، و،أحمد محيي خلف ،المحددات الاجتماعية و الاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي و العالمي دراسة تحليلية ميدانية لدول(هولاندا، استراليا، اندونيسيا، تنزانيا) ، الإسكندرية : دار التعليم الجامعي ،،2019 ، ص ص 68-69

الفرع الثالث: منظمة التجارة العالمية والحوكمة العالمية

أتاحت العولمة نموا سريعا في الاقتصاد العالمي وساهمت في زيادة مستوى المعيشة للبشرية من ناحية، ومن ناحية أخرى جلبت العولمة مشاكل عالمية مثل عدم المساواة،والمشاكل البيئية، والصراعات العرقية والتسلح الشامل، هذه المشاكل العالمية ليست مشاكل نوعية يمكن للدول حلها بمفردها بل يتطلب حل هذه المشكلات التعاون بين الدول ومنظمات المجتمع المدني و المؤسسات الدولية .

1-مفهوم الحوكمة العالمية

تعرف لجنة الحوكمة العالمية الحوكمة بأنها: " مجموع الطرق التي يمكن بها التوفيق بين المصالح المختلفة والمتضاربة للأفراد و المؤسسات و القطاعين العام والخاص في مرحلة ما من العمل المشترك "[1]، في هذا السياق فإن الحكم العالمي يهدف إلى زيادة رفاهية العالم من خلال تقديم حلول للمشاكل العالمية وزيادة مستوى الحياة الإنسانية بطريقة عادلة من خلال تعاون الدول والمنظمات غير الحكومية والأفراد والمؤسسات الدولية ضمن المصالح المشتركة لكل منها .

يمكن أن نعرف الحوكمة العالمية كذلك على أنها: " نظام هادف ينشأ من المؤسسات والعمليات والمعايير والاتفاقيات الرسمية والآليات غير الرسمية التي تنظم العمل من أجل

[1]Armaganvurdu , global governance and world tradeorganization

الصالح العام. وتشمل الحوكمة العالمية النشاط على المستويات الدولية وعبر الوطنية والإقليمية ، وتشير إلى الأنشطة في القطاعين العام والخاص التي تتجاوز الحدود الوطنية".

وعليه، تتكون الحوكمة العالمية من عناصر وأساليب من كل من القطاعين العام والخاص. تشمل هذه العناصر الأساسية المعايير المتفق عليها، والقواعد المتطورة على أساس القيم المشتركة ، والتوجيهات الصادرة والمنفذة من قبل الدول. تشمل أساليب الحوكمة العالمية مواءمة القوانين بين الدول والأنظمة الدولية وشبكات قضايا السياسات العالمية والمؤسسات المختلطة التي تجمع بين وظائف وكالات الدولة ومنظمات القطاع الخاص. يثير مفهوم الحوكمة العالمية مجموعتين من القضايا العالقة حتى الآن. أحدهما يتعلق بادعاءات الممارسة الشرعية للسلطة ، والآخر يتعلق بقيم الديمقراطية.

تجمع الحوكمة العالمية بين الجهات الفاعلة المتنوعة لتنسيق العمل الجماعي على مستوى الكوكب. الهدف من الحوكمة العالمية، المحدد بشكل تقريبي، هو توفير المنافع العامة العالمية، ولاسيما السلام والأمن، ونظم العدالة والوساطة للصراع، والأسواق العاملة والمعايير الموحدة للتجارة والصناعة. أحد المنافع العامة العالمية الحاسمة هو إدارة المخاطر الكارثية ، وضع الآليات المناسبة للحد الأقصى من احتمالية وتأثير أي حدث يمكن أن يتسبب في وفاة مليار شخص في جميع أنحاء الكوكب، أو أضرار مماثلة.

2-مؤسسات الحوكمة العالمية

تعتبر الأمم المتحدة ومؤسسات بريتونوودز(البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة)المؤسسات الرائدة المسؤولة عن الحوكمة[1].

يتم تنفيذ الحوكمة العالمية من خلال مجموعة من المنظمات التي تعمل كهيئات وسيطة. وتشمل هذه الهيئات المسؤولة عن التنسيق الإقليمي ، مثل الاتحاد الأوروبي أو الآسيان ، التي تنسق سياسات أعضائها في منطقة جغرافية معينة. وتشمل تلك المبادرات أيضًا مبادرات إستراتيجية أو اقتصادية تحت قيادة دولة واحدة – حلف الناتو للولايات المتحدة أو مبادرة الحزام والطريق الصينية على سبيل المثال – أو تنسيق الدفاع أو التكامل الاقتصادي بشكل عام ،

[1] Global challenge foundation ,whatis global governance ?,from : https://globalchallenges.org/global-governance/ Consulted on : 18-01-2020, at : 22 :12

مثل APEC أو ANZUS. أخيرًا، تعتمد الحوكمة العالمية على منتديات وضع القواعد والمعايير الأكثر مرونة، مثل مجموعة العشرين ومجموعة السبع والمنتدى الاقتصادي العالمي: تلك لا تُنشئ معاهدات، ولكنها توفر مساحات للتجمع ومناقشة الأفكار ومواءمة السياسات ووضع المعايير. يمكن توسيع هذه الفئة الأخيرة لتشمل المؤسسات متعددة أصحاب المصلحة التي تهدف إلى مواءمة المعايير العالمية ، على سبيل المثال فريق عمل هندسة الإنترنت (IETF) واتحاد شبكة الويب العالمية (W3C)[1].

3-منظمة التجارة العالمية كممثل عالمي للحوكمة

اتسع نطاق الحوكمة العالمية بشكل كبير ليشمل المزيد من الجهات الفاعلة و المؤسسات والشبكات والأنظمة والآليات التي تمارس وظائف تنظيمية أو توزيعية لها تأثيرات عبر وطنية، وهكذا فإن الحوكمة العالمية تشمل الآن أنشطة الحكومات، لكنها أيضا تشمل العديد من القنوات الأخرى التي من خلالها تتدفق الأوامر في شكل أهداف مؤطرة، وسياسات متبعة[2] .

تعد المساهمة في تحقيق سياسة اقتصادية عالمية أكثر تماسكا واحدة من الوظائف الأساسية الخمس لمنظمة التجارة العالمية، كما هو محدد في المادة 3-5 من اتفاقية منظمة التجارة العالمية، تعتمد قدرتها في القيام بذلك، على القيام بوظائفها الأخرى بنجاح من خلال توفير منتدى للتحرير التجاري، ضمان التقيد الصارم بقواعدها و ضوابطها المتعددة الأطراف، والمساهمة في مراقبة السياسات[3].

المطلب الثاني: مبادئ الحكم الرشيد في المنظمة العالمية للتجارة

تتبنى منظمة التجارة العالمية مجموعة من المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة على اعتبار أن تحسين الحوكمة المحلية هو امتداد لجهودها لتعزيز التجارة المفتوحة (حرية التجارة).

[1] Global challenge foundation , what is global governance ,op.cit
[2] Andrew D. Mitchell ,Elizabeth Sheargold, «Global Governance: The World Trade Organization's Contribution» , SSRN Electronic Journal: January 2010 , p : 05
[3] Marc auboin, «fulfilling the marrakesh mandate on coherence : ten years of cooperation between the WTO , IMF, and world bank», discussion paper: (world trade organization , no 13 , Geneva, 2007), p :13

الفرع الأول : العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والمنظمة العالمية للتجارة

تعتبر الدولة المسؤول الأول عن تحقيق الرفاهية ومستوى معيشي مقبول لرعاياها، حيث يعتبر ذلك سبب وغرض وجودها، وهذا لن يأتي للدولة تحقيقه دون صحة مالية واقتصادية جيدة، وبالتالي يبقى السعي وراء خلق الثروة والتنمية المستدامة، كان وما زال الهدف الأساسي لها[1] .

والحوكمة الرشيدة عبارة عن موقف قيمي إزاء ممارسة السلطة السياسية، لإدارة شؤون الدولة و لمجتمع ،باتجاه تطويري وتنموي من خلال قيادات سياسية منتخبة، أو كوادر إدارية وحكومية ملتزمة بمنهجية تطوير الموارد المجتمعية، طبقا لمعايير الحكم الصالح، تقوم على أسس المحاسبة والمساءلة والاستقرار السياسي، وعلى فاعلية الحكم والنهج الاقتصادي ومواجهة الفساد [2].

وينظر لعلاقة الحكم الرشيد بالتنمية الشاملة على أنها علاقة متبادلة ومترابطة، يعتمد تحقيق كل منها الآخر، حيث نجد أن نجاح عملية التطور والنمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على ضرورة وجود حكم رشيد(وذلك بوجود مؤسسات ديمقراطية فعالة، والتأكيد على الحقوق السياسية والمدنية، وحرية الصحافة) ووجود نوعية متميزة في الإدارة تتضمن الاهتمام والتطوير المستمر فيها، وفعالية الحكم في التركيز على دور القانون والعدالة، وتحقيق الأمن والاستقرار، وحماية حقوق المواطنين، التي تدفع نحو تحسين الظروف لجذب الاستثمارات، حيث أن صورة الحكم الرشيد تدفع نحو زيادة حجم الاستثمارات في الدولة والتي تنشأ من خلال سلسلة من الإصلاحات المختلفة بما فيها الإصلاح التشريعي، فالحكم الرشيد يؤثر في فاعلية الإصلاح الاقتصادي بزيادة حجم الانجازات، كما أن السياسات الاقتصادية تؤثر في نوعية الحكم، كون الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة يزيد من حجم المنافسة مما يؤدي لحكم أفضل[3].

---

[1] سبعروث محمد أمقران ، «السيادة الاقتصادي للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة» ، رسالة ماجستير: (جامعة موولود معمري تيزي وزو ، كلية الحقوق ، قسم القانون العام ، 2010) ، ص50.

[2] فهمي خليفة الفهداوي ، «الحكم الصالح : الخيار الاستراتيجي للإدارة نحو بناء المجتمع»، مجلة النهضة: (م 08، ع 03،جامعة القاهرة ،2007) ، ص 25.

[3] رضوان محمد المجالي، الآثار السياسية المترتبة على انضمام الدول لمنظمة التجارة العالمية (2000-2008)،عمان: دار جليس الزمان، 2013، ص .206

شكل رقم (08): تحديد العلاقة بين WTO والتنمية والحوكمة

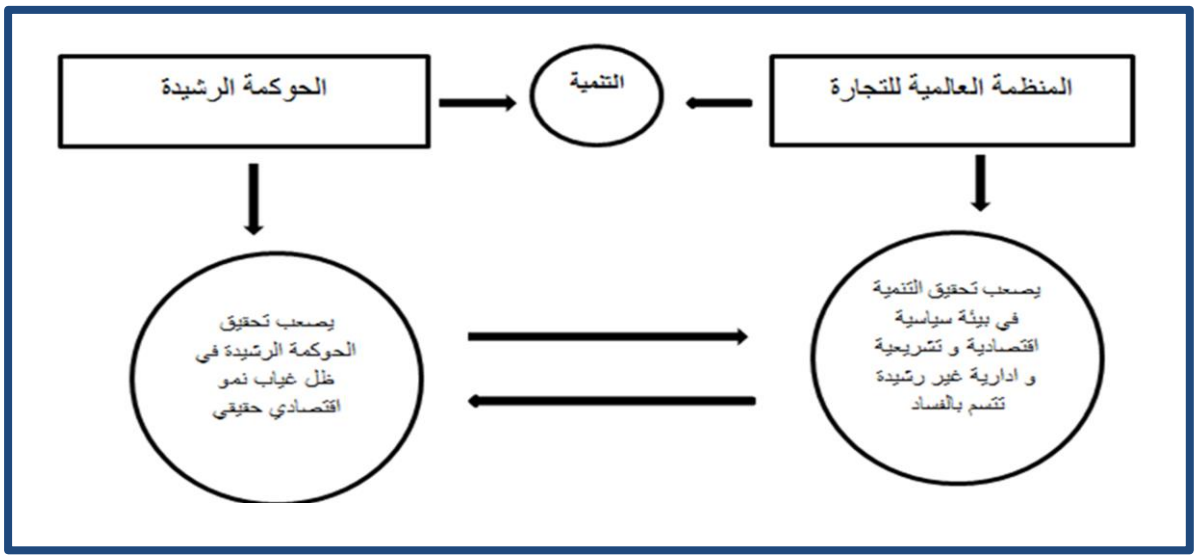

المصدر: من إعداد الطالبة

تتبع العلاقة بين الحكم الرشيد ومنظمة التجارة العالمية، كون الأخيرة تشكل أحد العوامل التي تساهم في الدفع نحو تحقيق التنمية من خلال: (إعادة هيكلة نشاطات الدولة، وتعزيز سياسات الاقتصاد الكلي، وتهيئة مناخ مثالي للاستثمار الخاص (الخصخصة)، وتعزيز قوى السوق، وتقليل دعم الدولة للقطاع العام)، والتي تشكل مطلبا ضروريا لتحسين مؤشرات الحكم الرشيد وزيادة فعاليته[1].

كما يصعب وجود حكم رشيد في ظل غياب وجود نمو اقتصادي حقيقي في الدولة، مقترن ذلك بدرجات من التغيير في البنية السياسية والتشريعية والإدارية، ذلك أن الانضمام لشروط المنظمة العالمية للتجارة يشكل بابا للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، ووسيلة لتنفيذ متطلبات التنمية، والتي بناء عليها يمكن تحديد مقاييس الحكم الرشيد وتقييم نماذج مختلفة لأسلوب الحكم، تشكل إطارا عمليا للدول الأعضاء الأخرى[2].

تحسن العضوية في المنظمة العالمية للتجارة حوكمة الجهات الفاعلة المحلية، إذ تغير عضوية منظمة التجارة العالمية كيفية حكم بعض الدول وكيفية ارتباطها بمواطنيها، فبموجب قواعد المنظمة العالمية للتجارة يتعين على صانعي السياسة أن يتصرفوا بشكل متوازن، وطريقة

[1] رضوان محمد المجالي ، مرجع سابق، ص207.

[2] المرجع نفسه، ص208.

يمكن التنبؤ بها بحيث يتم التعامل مع جميع الأطراف الفاعلة في السوق بطريقة متكافئة بموجب قواعد التجارة .

كما يجب على الدول بموجب الانضمام إلى المنظمة تزويد الجهات الفاعلة في السوق بإمكانية الوصول إلى المعلومات والسماح للأفراد بالتعليق على اللوائح ذات الصلة بالتجارة والطعن بها قبل اعتمادها، وبذلك تساعد المنظمة العالمية للتجارة الدول بشكل غير مباشر على مكافحة الفساد الذي يعتبر تعريفة خفية للسلع والخدمات، ومن خلال ذلك، نجد الشفافية – المكون الرئيسي للحوكمة الرشيدة – كأحد أهم المبادئ الرئيسية المنصوص عليها في اتفاق منظمة التجارة العالمية، والدرجة التي تتكون بها السياسات والممارسات التجارية، والعملية التي يتم إنشاؤها بها[1] .

استنادا إلى مقارنات عبر الدول العالم، نجد أن مستويات الفساد المرتفعة ترتبط بالنمو البطيء والمستويات المنخفضة من دخل الفرد وأن الفساد وغياب الشفافية ذو تكاليف كبيرة للتنمية الاقتصادية، فهو يقوض الأسواق التي تعمل بشكل جيد من خلال خمس طرق (الفساد كضريبة، الفساد كحاجز أمام التحرير، الفساد يؤدي إلى فقدان الإيرادات الحكومية، الفساد يعطل تشغيل الأسواق، الفساد يخرب شرعية الدولة وقدرتها على توفير المؤسسات التي تدعم الأسواق)[2].

ويرتبط الفساد بعلاقة وثيقة بعملية التحرير الاقتصادي؛ حيث لا يمكن الحديث عن نجاح عملية تحرير التجارة بوجود ظاهرة الفساد، ذلك أنه يعتبر معوقا أساسيا في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي. وتؤكد العديد من الدراسات أنه كلما زادت فرص تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية كلما زادت مؤشرات الفساد. وقد اهتمت المنظمة العالمية للتجارة بالحد من ظاهرة الفساد ضمن الجهود الدولية للحد منه وفق منظور تنموي، من خلال تعزيز الانفتاح والشفافية في عملية تحرير التجارة الخارجية وتوسيع فرص التبادل التجاري للدول

[1] Juneyounglee ,noraneuffld, promoting good governance : fromencouraging a principle to takingconcrete action – examplesfrom WTO accession protocols and WTO trade facilitation agreement , Washington : International Monetary Fund Institute, Cambridge University Press, 2017, p 155

[2] مارك باكيتا ، زدينكدرابيك ، آثار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بشأن صنع السياسات في الولايات المتحدة ، دروس أولية من تجربة البلدان الحديثة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ، منظمة التجارة العالمية ، 2002 ،ص 10

الأعضاء بما يكفل جودة أداء مؤسسات الدولة وكفاءة الإطار التنظيمي والجهاز الرقابي لرفع معدلات النمو وتعزيز سلامة بيئة العمل والاستثمار وكفاءة تشغيل السوق [1].

الفرع الثاني: مبادئ الحكم الرشيد داخل المنظمة العالمية للتجارة

لطالما تبنت أمانة منظمة التجارة العالمية فكرة أن الحكم الرشيد هو امتداد لجهودها لتعزيز التجارة المفتوحة، وعلى وجه التحديد، أصدرت المنظمة العالمية للتجارة أربع معايير للحوكمة الرشيدة، يتبعها الدول الأعضاء ويلتزمون بها بغرض تحسين الحوكمة الرشيدة وهي عبارة عن مجموعة من القيم الأساسية لمنظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى معايير الحوكمة الرشيدة المعترف بها على نطاق واسع دوليا و تشمل[2] :

- ✓ مبدأ الإنصاف/ المساواة (ما تسميه منظمة التجارة العالمية بعدم التمييز) .
- ✓ مبدأ الوصول إلى المعلومات(ما تسميه منظمة التجارة العالمية الشفافية) .
- ✓ مبدأ الإجراءات القانونية الواجبة(القدرة على مراجعة السياسات المتعلقة بالتجارة والتعليق عليها وتحديها).

1-**مبدأ المساواة (عدم التمييز):** ينطوي هذا المبدأ على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة، أو منح رعايا خاصة للإحدى الدول على حساب الدول الأخرى، بحيث تتساوى كل الدول الأعضاء. وعليه ،يجب ألا تميز الحكومات بين الجهات الفاعلة في السوق الأجنبية والمحلية(التزامات الدولة الأولى بالرعاية في الجات والتزامات المعاملة الوطنية)[3]

2-**مبدأ الوصول إلى المعلومات (الشفافية):** تعتبر المنظمة العالمية للتجارة الشفافية ضرورية لعمل النظام التجاري العالمي، ووسيلة لتعزيز الشرعية الوطنية والدولية، تعرف منظمة التجارة العالمية الشفافية بأنها: "الدرجة التي تكون فيها السياسات والممارسات التجارية،

[1] رضوان محمود المجالي ، مرجع سابق ، ص 244

[2] Susan Ariel Aaronson, RodwanAbouharb, «Does the WTO help member states improve governance? », World Trade Review: (world trade organization , October 2013),p 05.

[3] Susan Ariel Aaronson ,Dose the WTO help member states to clean up ? , George Washington University , Elliott School of International Affairs ,September 4, 2011, p 15

والعملية التي تنشأ بها، مفتوحة و يمكن التنبؤ بها "[1]، و قد اتخذت منظمة التجارة العالمية خطوات أولى مهمة نحو أن تكون أكثر شفافية، ولكن لديها مسافة جيدة للتقدم نحو الانفتاح الكامل لدعم الحكم الرشيد.

وفي هذا الصدد فإن حقيقة أن قرارات تسوية النزاعات يتم نشرها الآن هي تقدم في حد ذاته ولكن يجب أن تفتح عملية تسوية المنازعات بالكامل مع أخذ الأدلة التي يتم إجراؤها في الأماكن العامة. وبالمثل ، يجب أن تكون اجتماعات المجلس العام الشهرية مفتوحة للجمهور ووسائل الإعلام[2].

3-**مبدأ الإجراءات القانونية الواجبة:**يجب على الدول منح حقوق الإجراءات القانونية للجهات الفاعلة في السوق، إذ تقتضي المادة العاشرة من الجات (GATT)، بأن يحافظ كل طرف على المحاكم أو الإجراءات القضائية أو التحكيمية أو الإدارية، لغرض المراجعة السريعة و تصحيح الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمسائل الجمركية، ويجب أن تكون هذه المحاكم مستقلة عن الوكالات القائمة بالإدارة و أن تسمح للمستوردين بتقديم الطعون، إضافة إلى ذلك فإن للأفراد الذين لهم مصلحة في التحقيقات الحق في(تلقي إشعار وتقديم أدلة مكتوبة ومراجعة القائمة العامة والطعن في القرارات والسعي إلى المراجعة القضائية)[3].

تلزم قواعد المنظمة العالمية للتجارة صانعي السياسة بالتصرف بطرق معينة عند وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالتجارة من خلال الأنشطة اليومية لمنظمة التجارة العالمية وضغط الدول الأعضاء. ومن ثمة يمكننا أن نفترض أن اتفاقيات المنظمة لا ينبغي لها أن تدفع بتحسين الحوكمة الرشيدة من خلال الالتزام بالتزاماتها فقط ، ولكن من خلال تعلم الدول– كيفية تحسين الحوكمة – بمرور الوقت من الدول الأعضاء الأخرى.

يمكن لعملية التعلم هذه أن تبدأ أثناء الانضمام(يبدأ صناع السياسة في الدول الأعضاء بالتدريج في تطبيق معايير الإنصاف والشفافية والإجراءات القانونية على الجوانب الأخرى للحكم الاقتصادي والسياسي بعد انضمامهم) وعليه، فإن آثار الانضمام إلى منظمة التجارة

[1]Susan Ariel Aaronson , Dose the WTO help member states to clean up ?, op.cit ,p 16
[2]Daniel C. Esty, «Good Governance at the World Trade Organization: Building a Foundation of Administrative Law», Journal of International Economic Law: (Oxford University Press, vol. 10(3), September.2007), p : 511.
[3]Susan Ariel Aaronson ,Dose the WTO help member states to clean up ? , op.cit, p: 17.

العالمية لن تقتصر على الحوكمة المتعلقة بالتجارة فقط فمن خلال معايير منظمة التجارة العالمية سوف يمتد ذلك التأثير تدريجيا إلى النظام السياسي ككل .

وعليه، يتعين على صانعي السياسات بموجب قواعد المنظمة العالمية للتجارة الآتي:

– يتعين على صانعي السياسات التصرف بطريقة منصفة ومتوقعة بشأن آليات لضمان معاملة الجهات الفاعلة الأجنبية والمحلية على قدم المساواة .إن صانعي السياسة يجب أن يتعلموا تدريجيا تجنب المحسوبية والمحاباة بين الجهات الفاعلة في السوق الأجنبية والمحلية، ليس فقط فيما يتعلق بقضايا التجارة ولكن بشأن الإدارة العامة ككل .

– يتعين كذلك على صانعي السياسات التجارية تزويد الجهات الفاعلة في السوق بإمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بوضع السياسات التجارية قبل اتخاذ القرارات. عند القيام بذلك ،يجب أن يتعلم هؤلاء المسؤولون تدريجيا التصرف بطريقة شفافة لتوفير الوضوح واليقين للجهات الفاعلة في السوق .

– يتعين على صانعي السياسة السماح للأفراد بالتعليق على اللوائح المتعلقة بالتجارة والتحدي عليها قبل اعتمادها– شكلا من أشكال الإجراءات القانونية الواجبة –. نظرا لأنهم يقبلون الأسئلة والتحديات التي تواجه السياسات التجارية من الجهات الفاعلة في السوق فسوف يتعلمون كيفية الاستجابة لمواطنيهم .

خلاصة الفصل:

واستنادا إلى ما تقدم نخلص إلى مجموعة من النقاط:

- ✓ أن المنظرون الكلاسيكيون الأوائل قد أشاروا إلى وجود مكاسب محتملة من التجارة منذ فترة طويلة، واقترحوا أن هذه المكاسب ناتجة عن التخصص في الإنتاج بسبب التجارة الدولية. فإذا تخصصت دولة ما وفقًا لميزتها النسبية، فيمكن تعزيز تخصيص الموارد المحلية. وهذا يعمل على تحسين كفاءة الإنتاج لأن الموارد التي تم توظيفها سابقًا في إنتاج سلع أخرى يتم تحويلها الآن إلى إنتاج السلع التي ينتجها البلد بشكل أفضل. وبالتالي سيتم تحسين دخل ورفاهية جميع الشركاء التجاريين.
- ✓ أن المنظمة العالمية للتجارة قد تشكلت من الأحداث المهمة الدولية بعد الحرب الباردة، فكانت الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT لعام 1947 الإطار القانوني لها، حيث تم إنشاؤها ضمن سلسلة من الجولات التفاوضية بين الدول، كان أشهرها جولة الأورجواي (1986-1994) التي تمخض عنها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وفق اتفاقية مراكش لعام 1994 واعتبارها من أبرز العوامل الخارجية المؤثرة في النظم السياسية للدول .
- ✓ أن الزيادة المطردة في عضوية المنظمة العالمية للتجارة على مدى السنوات العشرين الماضية تشير إلى أن "التكلفة الإجمالية للاستبعاد" من المنظمة تفوق "تكلفة الانضمام". وأثبتت "بروتوكولات انضمام" الأعضاء الجدد، التي توضح شروط عضويتهم والتزاماتهم تجاه المنظمة أهميتها ليس فقط لتعزيز قواعد التجارة متعددة الأطراف، ولكن أيضًا لمساعدة الحكومات المُنضمة على إجراء إصلاحات محلية والدفع بها إلى تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة .
- ✓ أن المنظمة العالمية للتجارة تعتبر من أبرز العوامل التي تساهم في الدفع نحو تحقيق التنمية، والتي تشكل مطلبا ضروريا لتحسين مؤشرات الحكم الرشيد وزيادة فعاليته؛ إذ يصعب وجود حوكمة رشيدة إذا كان هناك غيابا في النمو الاقتصادي الحقيقي للدولة، مقترنا ذلك بدرجات من التغيير في البنية السياسية والتشريعية والاقتصادية والإدارية .

الفصل الثاني: جهود المنظمة العالمية للتجارة وآلياتها للدفع بالحوكمة الرشيدة

- **المبحث الأول: أثر إلتزامات وشروط العضوية لـWTO على ترشيد الحوكمة للدول .**
- **المبحث الثاني: إسهامات إتفاقيات التعاون بين مؤسسات بريتون وودز في تصميم إستراتيجيات الإصلاح الاقتصادي والسياسي للدول الراغبة في الانضمام لـ WTO .**
- **المبحث الثالث: دور المنظمة العالمية للتجارة في إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة كوسيلة لدعم الأهداف الإنمائية للألفية .**

تتمتع التجارة الدولية متعددة الأطراف بنظام قانوني دولي يضبطها، ومؤسسة دولية متخصصة تسهر على ضمان حسن تطبيق النظام الدولي للتجارة بانتظام وفاعلية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لجميع الاطراف، كما أن الدول تنْظم إليها بموجب اتفاقيات المنظمة بعد ما تتهيأ لها ظروف وشروط هذا الانضمام. وقد أظهرت التجارب السابقة أن الدول استخدمت كل من:(التفويض والالتزامات /الشروط التي تفرضها المنظمة عند طلب عضوية الانضمام لها واتفاقيات التعاون بين المنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية) على فترات طويلة لتحسين الحوكمة سواء عند الدول الأعضاء أو الدول في طور الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشكل الآتي يوضح ذلك:

شكل رقم (09): أثر البيئة الخارجية على النظام السياسي للدول

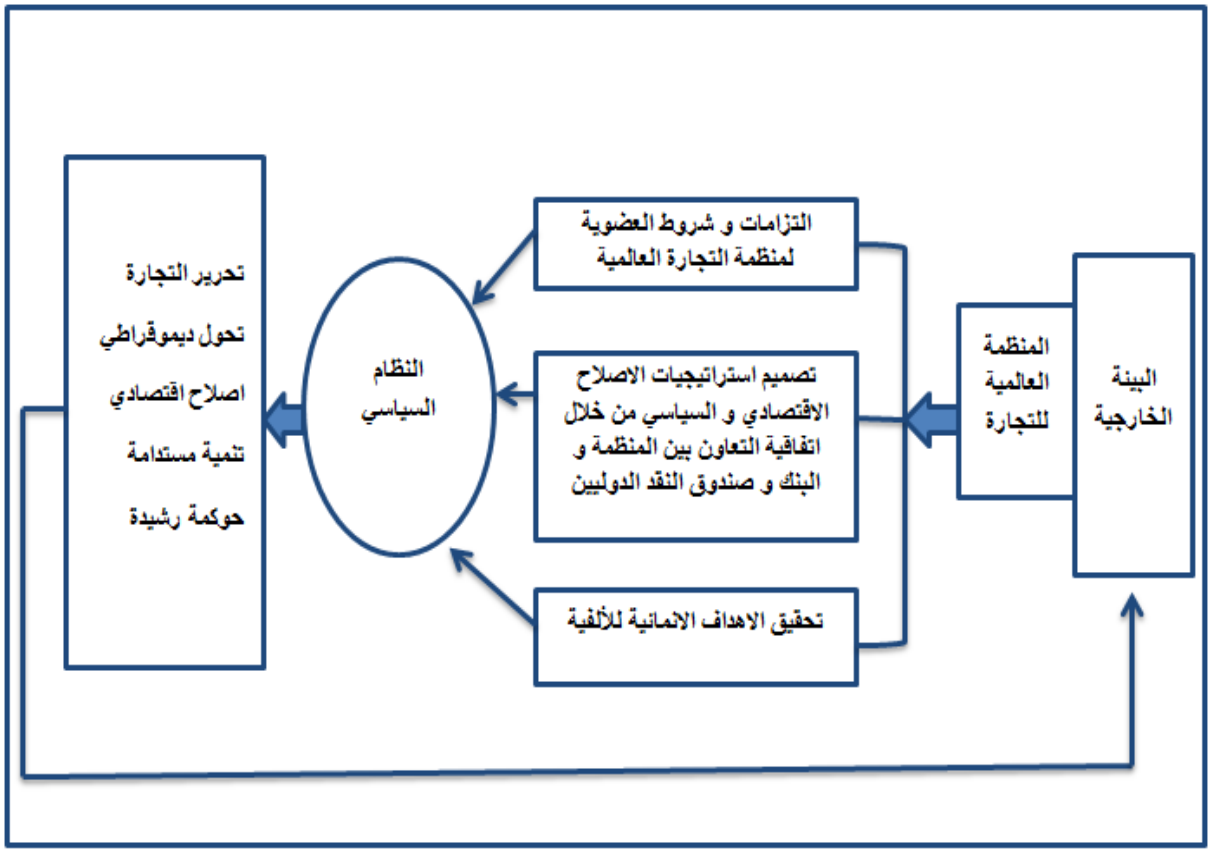

المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الأول: أثر إلتزامات وشروط العضوية لـ WTO على ترشيد الحوكمة للدول

تصاحب التأثيرات المباشرة للمنظمة العالمية للتجارة على الدول الاعضاء –والتي تحدث خلال الفترة الممتدة من مرحلة ما قبل الانضمام إلى ما بعده–، مجموعة من الآثار غير المباشرة تطال بنيتها السياسية كنتيجة للتغيرات في التشريعات والقوانين والتغيرات السياسية والاقتصادية و(الشكل رقم 10) يرصد تأثيرات هذه الأبعاد وفقا لما يأتي :

- **المطلب الأول:** الآثار السياسية للعولمة الاقتصادية في ظل تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف.
- **المطلب الثاني:** تأثير عضوية المنظمة العالمية للتجارة على بنية النظام السياسي للدول.
- **المطلب الثالث:** تأثير العضوية في المنظمة العالمية للتجارة على تغيير السلوك السياسي للدول

شكل رقم (10): كيف يمكن ترشيد الحوكمة للدول من خلال إلتزامات العضوية لمنظمة التجارة العالمية ؟

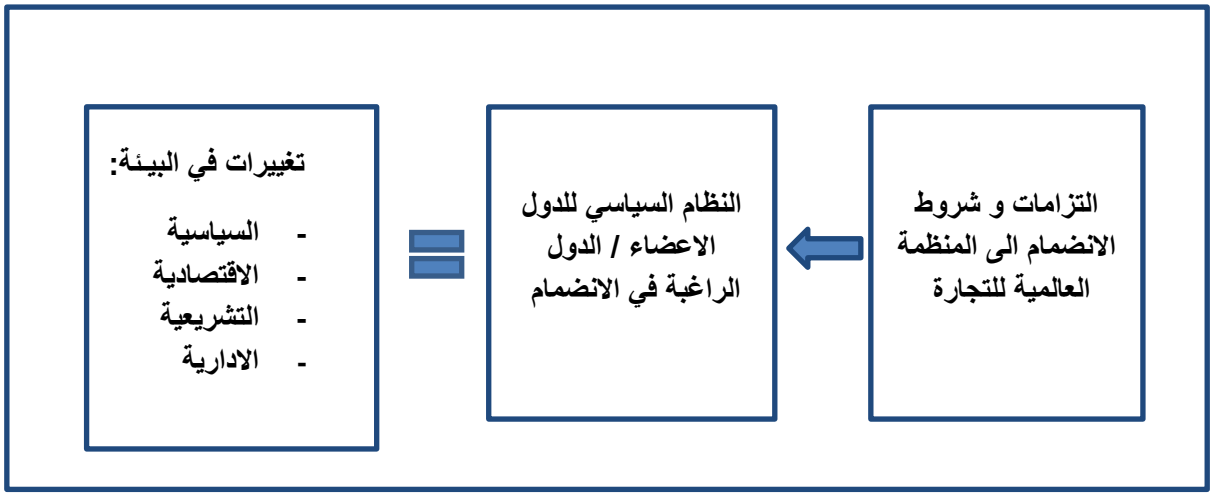

المصدر: من إعداد الطالبة .

المطلب الأول: الآثار السياسية للعولمة الاقتصادية في ظل تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف

العولمة عملية متعددة الأبعاد تتكثف فيها العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود. والعولمة الاقتصادية تتجاوز تكثيف الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية فهي تحول نوعي نحو نظام إقتصادي عالمي لم يعد قائمًا على الاقتصادات الوطنية المستقلة ولكن على سوق عالمية موحدة للإنتاج والتوزيع والاستهلاك[1].

ساد الاعتقاد على نطاق واسع بأن نظام التجارة الحرة، الذي سيتعزز بشكل كبير من خلال إدخال المنظمة العالمية للتجارة، ينبغي أن يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والرفاهية الفردية على المستوى العالمي من خلال تعظيم الكفاءة في تخصيص عوامل الإنتاج، وتوفّر هذه الفرصة للدول إعطاء أولوية سياسية للأهداف الاقتصادية. هناك أيضًا نقاش قوي حول آثار العولمة الاقتصادية على الهياكل والعمليات السياسية المحلية. فيجادل البعض بأن العولمة الاقتصادية، من خلال رفع مستويات معيشة الناس، ونشر مبدأ السوق الحر في الساحة السياسية، ينبغي أن تسهم في توطيد الديمقراطية والاستقرار السياسي[2].

الفرع الأول: العلاقة بين النظام التجاري متعدد الاطراف والعولمة الاقتصادية

إن اتفاقيات الجات GATT والمنظمة العالمية للتجارة، والسعي لتحرير التجارة الدولية ليست سوى أحد مظاهر العولمة الاقتصادية التي بدورها تمثل أحد الجوانب الرئيسية لعملية العولمة إلى جوانب أخرى سياسية وثقافية وحتى اجتماعية [3].

[1] Hans-Henrik Holm, Georg Sorensen, Whose World Order ?: Uneven Globalization And The End Of The Cold War, Cambridge University Press, 02 September 2013, from : https://www.cambridge.org/core/journals/american-political-science-review/
Consulted on : 12-12-2019 , at :12 :6

[2] Sae-Jung Kim, «political consequences of economics of globalization under the WTO system »,asian prespective journal :(vol 23 , no 03 , 1999) , p : 238

[3] عبد الواحد الغفوري ،مرجع سابق ، ص 13.

يقصد بالعولمة الاقتصادية:" إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول، ليصبح العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة، يضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها، كما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي[1]".

من خلال هذا التعريف يظهر دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق العولمة لأن المبادئ التي تقوم عليها هذه الأخيرة تعمل على إزالة الحواجز والعراقيل أمام التجارة العالمية، من خلال تخفيض التعريفة الجمركية والتخلي عن استعمال الحصص أو القيود الكمية، وهو ما يؤدي إلى إزالة الحدود الاقتصادية بين الدول. كما أن أبرز سمات الاقتصاد بعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود هي حركة السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية والاقليمية، وهي مرتبطة بتطور تكنولوجيات الإتصال التي أدت إلى جعل العالم وكأنه قرية صغيرة[2]. وعليه يمكن القول أن التجارة الدولية تلعب دوراً أساسياً في العولمة، كما تعتبر محركها الاساسي.

ولمحاولة فهم مختلف للآثار السياسية المحتملة للعولمة الاقتصادية مع ظهور المنظمة العالمية للتجارة، يجب التركيز على ثلاثة جوانب مختلفة:

1- التداعيات السياسية الدولية للعولمة الاقتصادية في ظل النظام التجاري المتعدد الأطراف المعزز: يمثل النظام الجديد للتجارة العالمية أهم محاور العولمة وعليه يؤدي هذا النظام إلى زيادة التفاوت في توزيع الثروة والسلطة بين الدول، مما قد يؤدي إلى إعادة إنتاج علاقات القوة الهرمية القائمة (أو الهيمنة والتبعية) فيما بينها على نطاق واسع[3]. كما يمكن أن يؤدي إلى تعميق ما يسمى بعلاقة التبعية الجديدة بين الرأسمالي المتقدم والبلدان النامية من خلال تضخيم ضعف الأخيرة.

---

[1] ناصر دادي عيدون ، شعيب شنوف، الحركة الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي و العولمة الغربية ،الجزائر : دار المحمدية العامة ، 2003 ، ص78

[2] المرجع نفسه، ص79

[3] شحاتة صيام ، الدولة و اعادة انتاج الفقر ، الاسكندرية : رامتان للنشر و التوزيع ، 1995 ، ص ص 6-8

2-الهياكل والعمليات السياسية المحلية: يتعلق المستوى الثاني بالهياكل والعمليات السياسية المحلية، فإذا أدت العولمة الاقتصادية إلى تفاقم التنمية غير المتكافئة على المستوى العالمي، فمن المؤكد أن يكون لها نتائج غير متكافئة عبر الطبقات الاجتماعية المختلفة والقطاعات الاقتصادية والمناطق داخل الدولة[1]. في بعض الحالات، قد يصبح هذا تهديدًا كبيرًا للتكامل الاجتماعي والسياسي للدول الفردية. فبالنسبة لبعض الدول، فإن التقديم والتوسع المتسارعين لإقتصاد السوق تحت ضغط دولي متزايد للتوافق مع قواعد التعددية قد يكون مصحوبًا بمشكلات خطيرة في الإقصاء الاجتماعي. وفي مثل هذه الحالة، قد تكون هناك بعض الاحتمالات لظهور نظام سياسي إستبدادي يجعل إستعادة الاستقرار الاجتماعي سبب وجوده[2] .

3- يثير تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف تساؤلات حول مدى ملاءمة النظريات الحديثة للديمقراطية والمبدأ الأساسي للديمقراطية الحديثة المتمثل في السيادة الشعبية*. ولكن، عندما يصبح النظام التجاري متعدد الأطراف مؤسسيًا ومكثفا العولمة الاقتصادية، فإن القرارات المهمة التي تؤثر على حياة الناس سوف يتخذها الأشخاص الذين ليس لديهم مثل هذا التفويض الشعبي [3].

الفرع الثاني: النظام التجاري متعدد الأطراف وإضفاء الطابع المؤسسي

تعتبر المنظمة التجارة العالمية محاولة لتعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف، ويتم ذلك من خلال ثلاث طرق مهمة:

1- قامت منظمة التجارة العالمية بتوسيع نطاق النظام التجاري متعدد الأطراف بشكل كبير من خلال توسيع أجندة التجارة لتشمل جميع المجالات تقريبًا. ونتج في ظل

[1] الأمم المتحدة ، الدورة الاستثنائية الرابعة و العشرون للجمعية العامة : (30يونيو 2000 نيويورك) ، ص ص 7-8

[2] Sae-Jung Kim, op.cit , p: 240

*تعني **السيادة الشعبية** أن السياسات العامة التي تؤثر على حياة الناس يجب أن يقررها أولئك الذين يفوضهم الشعب السلطة السيادية من خلال إجراءات قانونية مثل الانتخابات

[3] Sae-Jung Kim, op.cit, p : 243

نظام المنظمة مجالات مهمة لم يسبق تناولها في نظام الجات GATT مثل (المنتجات الزراعية، والمنسوجات والملابس، والخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، وتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة) التي تخضع للمفاوضات والقواعد المتعددة الأطراف، واعتبرت المنظمة (الزراعة) واحدة من أهم المجالات التي تعيق الطريق أمام تعزيز نظام التجارة الحرة في العديد من الدول، وقامت بحماية القطاع الزراعي ودعمه بشكل كبير من قبل الحكومات[1].

لذلك، يمكن إعتبار أن إدراج القطاع الزراعي في نطاق نظام منظمة التجارة العالمية خطوة رئيسية نحو إضفاء الطابع المؤسسي على نظام التجارة الحرة، أما قطاع الخدمات فقد نما بسرعة كبيرة بحيث أصبح يشمل الآن نسبة كبيرة من التجارة الدولية.

بالإضافة إلى المجالات المألوفة للتمويل والاتصالات والنقل، يشمل قطاع الخدمات أيضًا مجالات جديدة مثل المحاسبة والتصميم والإعلان. وتعتبر تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة (TRIMs) وخصائص المعلومات المتعلقة بالتجارة (TRIPs) أيضا مجالات مهمة خاضعة لعملية التفاوض المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية[2].

2- منظمة التجارة العالمية متميزة في قواعدها التجارية الصارمة والمؤسسية إذ تعزز الوضوح في تفسير وتطبيق قواعد التجارة من خلال مراجعة تلك المواد والبنود من اتفاقيات الجات GATT الغامضة للغاية أو التي تفتقر إلى أحكام جزائية محددة. وعلى وجه الخصوص، تضفي المنظمة مزيدًا من الخصوصية على تدابير مكافحة الإغراق التي لطالما استخدمت لتقييد الواردات[3].

3- أنشأت منظمة التجارة العالمية آلية معززة لتسوية المنازعات تتمتع بوضع منظمة دولية نتيجة الاصلاحات التي اتفق عليها المجلس الوزاري الذي عقد في ديسمبر

[1] سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق، ص79

[2] Sae-Jung Kim, op.cit ,241

[3] Brian Hindley and Patrick Messerlin, Antidumping Industrial Policy :Legalized Protectionism in The WTO and What to Do About it , Washington: 1996 , p 22

1988[1]. لذلك يمكن اعتبار منظمة التجارة العالمية قد أحرزت تقدمًا كبيرًا نحو إضفاء الطابع المؤسسي على النظام التجاري متعدد الأطراف. فقد حسنت من نظام الجات.

الفرع الثالث: تأثير النظام التجارة متعدد الأطراف على السياسة المحلية للدول

للنظام التجاري الحر في ظل المنظمة العالمية للتجارة عواقب مهمة على الهياكل والعمليات السياسية المحلية للدول، اذ يمكن للنظام التجاري المتمثل الاطراف المتمثل في المنظمة العالمية للتجارة أن يساهم في الاستقرار السياسي للدول الفردية وتوطيد الديمقراطية، ومن المتوقع أن تنجم هذه الآثار الإيجابية عن زيادة الدخل القومي وإنتشار حرية السوق في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات[2].

يمكن للنظام التجاري الليبرالي أن يدرك آثار زيادة الدخل في الدول من خلال تخصيص كفاءة أكثر للموارد على المستوى العالمي. وهذا يساعد الدولة على إظهار كفاءة نظامها السياسي وبالتالي تعزيز السياسة الشرعية والتكامل الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة الدخل يجب أن تعزز تكوين وتوسيع الطبقات الوسطى من المجتمع والتي بدورها سيكون لها آثار إيجابية على الاستقرار السياسي للدولة وترسيخ الديمقراطية. فتتوسع الطبقة الوسطى بشكل كبير نتيجة للتنمية الاقتصادية، ويرتفع مستواها التعليمي، وتكون أكثر نشاطًا في السياسة وتتخذ مواقف نقدية تجاه الأنظمة السياسية القمعية. وفي الوقت نفسه، تميل إلى مقاومة التغييرات الاجتماعية والسياسية الراديكالية بسبب تصميمها على حماية وضعها الاجتماعي الجديد[3].

[1] سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق، ص 410

[2] Peter Self ,Government by the Market ?: The Politics of Public Choice ,Londo : 1993, p :06

[3] Sae-Jung Kim, op.cit, p247

بالإضافة إلى ذلك، مع استمرار إضفاء الطابع المؤسسي على نظام التجارة الحرة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، تصبح الدول الأعضاء أكثر التزاما لمواءمة مؤسساتها وقواعدها مع تلك الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة. وهذا يخلق عاملاً رئيسياً آخر يشجع على توسيع مبادئ السوق الحرة على المستوى الوطني، فلا يمكن أن يتحقق تحرير السياسات الاقتصادية الخارجية، الذي دعت إليه المنظمة بالكامل دون مستوى كافٍ من إلغاء القيود الداخلية[1].

إن التأكيد على نشر مبادئ اقتصاد السوق داخل الدولة سيعزز بدوره إضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية. تستند هذه الحجة إلى افتراض أن مؤسسات إقتصاد السوق والديمقراطية السياسية تعمل وفق مبادئ تنظيمية مماثلة. نظرًا لأن إقتصاد السوق يسمح للجهات الفاعلة الفردية بإتخاذ خياراتهم الخاصة لتعظيم مصالحهم الاقتصادية، فإن الديمقراطية تسمح لهم من خلال الانتخابات باختيار المرشحين والسياسات التي يفضلونها بحرية.

المطلب الثاني: تأثير عضوية المنظمة العالمية للتجارة على بنية النظام السياسي للدول

إن التأثيرات المباشرة لمنظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء والتي تحدث خلال الفترة الممتدة من مرحلة ما قبل الانضمام (تطبيق شروط الانضمام) إلى مرحلة ما بعد الانضمام (السلبيات والايجابيات) يصاحبها مجموعة من الآثار غير المباشرة تطال بنيتها السياسية كنتيجة للتغيرات في التشريعات والقوانين والتغييرات في السياسة الاقتصادية، والتغير في نمط السياسة الخارجية (العلاقات السياسية والاقتصادية للدول)، ويمكن رصد أبعاد هذا التأثير على النحو التالي:

الفرع الأول: التغييرات التي تصيب النظام السياسي

يتم ذلك من خلال ما يلي:

[1] World trade organization , Trade Policy Review, September24 ,1996 , from : https://www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/tp46_e.htm consulted on : 15-07-2019 , at : 12 :20 .

1- التغيير في مفهوم الخطاب السياسي للدولة العضو بطرح وإستخدام مفاهيم جديدة ضمن إطار الاصلاح السياسي وهي: الحوكمة الرشيدة good governance بما تشتمل عليه من عناصر مثل(المشاركة في صنع القرار، وحكم القانون، الشفافية، المساواة، والرؤية الاستراتيجية، ومكافحة الفساد في مختلف مؤسسات الدولة)، والتأكيد على ربط مفهوم الحكم الجيد وحقوق الانسان من خلال (تعزيز الديموقراطية وفعالية وكفاءة مؤسسات القطاع العام، وتقوية حكم القانون ومؤسسات المجتمع المدني) [1].

2-بالتركيز على مفهوم التنمية السياسية من خلال تعزيز الديموقراطية وحقوق الانسان والعمل الجماعي المشترك[2] (ايجاد شراكة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص وصولا لتحقيق الاستفادة المتوقعة للمواطن من خلال المشاركة في صنع السياسات والقرارات الاقتصادية)، وتعزيز دور المجتمع المدني.

أصبحت منظمة التجارة العالمية الآن أداة تشريعية وتنفيذية ومراجعة ومراقبة الممارسات التجارية للدول الاعضاء سنويا، حيث تتم مراجعة ذلك من قبل لجنة مختصة والتي تتخذ الاجراءات اللازمة ضد المخالفات المرتكبة من الدول، فهي جهاز تنفيذي وقضائي معا[3]، أو هي أداة سيطرة اقتصادية وسياسية على الدول الاعضاء بدليل أن دول العالم أصبحت تقبل تعديل الكثير من تشريعاتها لتصبح جزءاً من النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الفرع الثاني: الاصلاحات والتغييرات الوطنية بما يتناسب مع أهداف المنظمة

يترتبُ عن انضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة ضرورة الاصلاح والقيام بتغييرات وطنية بما يتناسب مع أهداف ومبادئ المنظمة، وتنعكس تأثيرات القيام بذلك على بنية النظام

[1] رضوان محمود المجالي، مرجع سابق ، ص 110.

[2] جهاد عودة ، علم الادارة الدولية البناء التحتي للعلاقات الدولية ، القاهرة: المكتب العربي للمعارف ، 2014،ص76

[3] خديجة عبد اللاوي ، «آلية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية» ، مجلة الفقه و القانون :(عدد 16 ، المغرب 2014) ، ص 105

السياسية والاقتصادية ونمط اتخاذ القرارات وطبيعة القوانين والتشريعات، وحجم الالتزامات الدولية وبشكل خاص تجاه الاتفاقيات المتعددة الأطراف المنبثقة عن المنظمة، ويظهر هذا التأثير على النحو التالي:

1- تقوم المنظمة العالمية للتجارة على نظام تجاري متعدد الأطراف، وبالتالي تخضع الدول لسلسلة من المفاوضات تتضمن تنازلات عديدة في البنية التشريعية والاقتصادية للدولة، من خلال إصدار مجموعة من التشريعات التي تتلائم مع النظام الأساسي للمنظمة، وكذلك توفيرها للالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد كيف تقوم الحكومات بصياغة وتطبيق قوانين وتعليمات التجارة المحلية[1].

2- تسعى منظمة التجارة العالمية إلى نظام مقنن للتجارة يبنى على أساس - مبدأ الالتزام الوحيد- أي إلتزام الدول الأعضاء بمجموعة من المبادئ والقواعد الخاصة بالمنظمة كحزمة واحدة لا تقبل التجزئة وفقا لمبدأ الالتزام الشامل(under taking signal)[2] وأهمها: (الاتفاقية المتعددة الأطراف على التجارة في البضائع، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات(GATS)، اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) والتفاهم حول قواعد واجراءات الحكم في تسوية المنازعات (DUS)، وآلية مراجعة السياسات التجارية (TPRM)، والاتفاقيات التجارية الجماعية[3].

3- يتعين على انضمام الدول للمنظمة العالمية للتجارة التقيد بالقيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية، ويظهر تأثير المنظمة اقتصاديا على الدول من خلال الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال(تعزيز حرية التجارة، تحرير الاسواق، تدفق السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات، إزالة القيود والتعرفة الجمركية، وفتح الباب أمام الاستثمارات الخارجية،

[1] تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2004، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاقتصادية و الاستراتيجية ، 2004 ،ص ص 40-41

[2] رضوان محمود المجالي ، مرجع سابق ، ص 108

[3] سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص ص 77-311

وتقليل الانفاق العام برفع الدعم عن السلع الأساسية، والاتجاه نحو الخصخصة) [1]، ويمكن للبلدان النامية على وجه الخصوص تحسين آفاق نموها من خلال لعب دور أكثر نشاطًا في المنظمة والاستفادة بشكل أفضل من قواعدها المتعددة الأطراف. وتوفر مفاوضات منظمة التجارة العالمية لهم فرصة ذهبية لتعميق اندماجهم في النظام التجاري العالمي.

الفرع الثالث: تأثيرات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على طبيعة السياسة الخارجية للدول الاعضاء

يؤثر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في نمط وطبيعة السياسة الخارجية للدول الأعضاء فيما يتعلق بالسياسات التجارية الخارجية فلا طالما كانت التجارة والسياسة الخارجية متشابكة* ويظهر ذلك من خلال الآتي:

1-تساعد العضوية في المنظمة العالمية للتجارة في زيادة التعاون والتبادل الاقتصادي بين الدول الأعضاء مما يساهم في تقريب وجهات النظر المختلفة فيما بينها وحل المشاكل العالقة، وتحسين الأوضاع المحيطة بالتجارة الدولية والاستثمار.

2-تعمل منظمة التجارة العالمية مع عدد من المنظمات الحكومية الدولية الأخرى تحت شعار "التماسك/التعاون من أجل تحقيق أكبر قدر من الاتساق في صنع السياسة الاقتصادية العالمية".

يتجاوز هذا الشعار ترتيبات التعاون الرسمية والمحددة للمنظمة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتقيم منظمة التجارة العالمية علاقات مؤسسية واسعة مع العديد من المنظمات الدولية الأخرى فهناك حوالي 140 منظمة دولية لها صفة مراقب

[1] Razeen Sally ,«developing country trade policy refom and the WTO»,Cato Journal :(Vol. 19, No. 3 ,london , Winter 2000). P : 412

*اقدم نائب المدير العام آلان وولف ورقة في حديثه في الجامعة الأمريكية في واشنطن حول : "محاولات لتتبع خيط السياسة التجارية من أجل السلام منذ بدايتها". شدد فيها على أن "التجارة والسياسة الخارجية قد تداخلت عبر التاريخ" وأن التاريخ علمنا أن الفشل في الحفاظ على الانفتاح على التجارة يؤدي إلى "عدم الاستقرار وتهديد السلام على الصعيدين الداخلي والدولي"

في هيئات المنظمة العالمية للتجارة[1]. كما تشارك المنظمة بصفة مراقب في أعمال العديد من المنظمات الدولية. إجمالاً، تقيم الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية علاقات عمل مع ما يقرب من 200 منظمة دولية في أنشطة تتراوح بين الإحصاء، والبحوث، ووضع المعايير، والمساعدة الفنية والتدريب. وعلى الرغم من تفاوت مدى هذا التعاون، إلا أن التنسيق والاتساق بين عمل المنظمة العالمية للتجارة وعمل المنظمات الدولية الأخرى مستمر في التطور لمساعدة الأعضاء في تنفيذ سياساتهم الاقتصادية[2].

3-ساهم الاتساق والتعاون بين WTO والمنظمات الدولية الأخرى في زيادة المساعدات والمنح الاقتصادية والمشورات المقدمة من هذه المؤسسات للدول الأعضاء، ويتضح دور هذه المؤسسات الدولية من خلال مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها والعمل على إجراء الدراسات وعقد المؤتمرات وتقديم الاستشارات .

4- تعمل منظمة التجارة العالمية على إحداث تغيير في السياسات التجارية الخارجية للدول الاعضاء، حيث أن تطبيق الدول لشروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يساعدها للدخول في عدد من التكتلات الاقتصادية الاقليمية* وعدد من الاتفاقيات، كون دخول الدول في عضوية المنظمة يؤهلها لتحقيق بعض الشروط المطلوبة لنيل عضوية التكتلات الاخرى. مثل(اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية الشراكة الاوروبية)، بل أنه ساهم في مساعدة بعض الدول العربية الأعضاء في إنشاء تكتل اقتصادي عربي لم يكن لينجح في الفترات السابقة كمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)[3].

---

[1] The WTO and other organizations , world trade organisation , from : https://www.wto.org/english/thewto_e/coher_e/coher_e.htm consulted on : 28-06-2020 , at : 15 :27.

[2] The WTO and other organizations ,op.cit.

* معظم اعضاء المنظمة العالمية للتجارة البالغ عددهم 164 دولة هم اعضاء في تجتمع / تكتل اقتصادي او اكثر.

[3] رضوان محمود المجالي ، مرجع سابق ، ص 111.

المطلب الثالث: تأثير العضوية في المنظمة العالمية للتجارة على تغيير السلوك السياسي للدول

معظم الدول والهيئات الجمركية البالغ عددها 195 دولة إما أعضاء أو دول ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. إعتباراً من شهر أوت 2016، كانت 164 دولة تنتمي إلى منظمة التجارة العالمية وتحاول 20 دولة من أصل 31 دولة غير أعضاء الانضمام إلى المنظمة، وتعد عملية الانضمام عملية على درجة بالغة من الأهمية والتأثير على أي دولة من الدول كونها تفتح إقتصاد الدولة على الاقتصاد العالمي محدثة بذلك جملة من الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تختلف من حيث الشدة والنوعية حسب الواقع الذي تعيشه الدولة المعنية[1] .

الفرع الأول: عضوية منظمة التجارة العالمية وآثارها على سيادة الدول

تنظم الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة مخيرة غير مجبرة، وتدرك الدول وهي بصدد الانضمام إليها أن الانضمام يعني القبول بأحكام وقواعد هذه الاتفاقيات التي تقوض خياراتها وتحد من سيادتها، بمعنى أنها لن تكون حرة بعد الانضمام في إصدار القوانين الاقتصادية نظرا لأنها مجبرة بما تعهدت به أثناء مفاوضات الانضمام.

[1] معتز نعيم ، «أثر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية» ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية : (مجلد 23، العدد 02، 2017) ، ص 218

شكل رقم(11):خريطة العضوية في منظمة التجارة العالمية(اعتبارًا من 24 سبتمبر 2015)

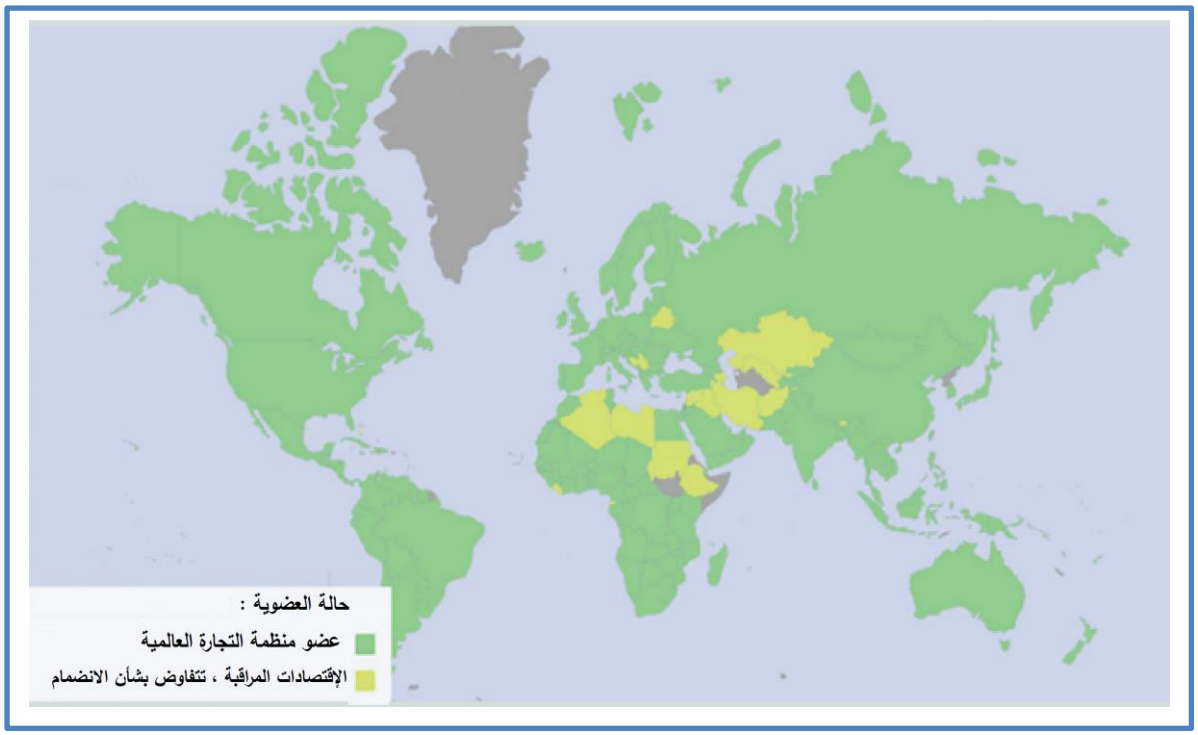

Source : WTO accessions , expanding world trade and strenghtening WTO rules, world trade organizaation ,2015 , p:04

تنص المادة الثانية عشرة من اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية على ما يلي: "أي دولة أو منطقة جمركية منفصلة تتمتع باستقلالية كاملة في إدارة سياساتها التجارية مؤهلة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بشروط يتم الاتفاق عليها بين مقدم الطلب وأعضاء منظمة التجارة العالمية[1]".

1-مفهوم السيادة :

تتعد التعريفات المقدمة لمفهوم السيادة الوطنية، ولكنها تلتقي في النظر إليها باعتبارها السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها، سواء كان ذلك داخل إقليمها أو في إطار علاقاتها الدولية[2]. ويعد مبدأ السيادة من أولويات المبادئ المسلم بها من قبل المجتمع الدولي، والأساس

[1] Agreement establishing the WTO , the WTO agreements series , world trade organization , Geneva , 1998 , p 20

[2] مصطفى سحاري ، السيادة الوطنية في ظل التدفق الإعلامي الدولي: الجزائر أنموذجا ،عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع ، 2017، ص20

الذي تمارس عليه الدولة علاقاتها مع غيرها في ظل القانون الدولي. فالوظيفة الأولى للقانون الدولي هي المحافظة على سيادة جميع الدول وإحترامها، وعدم خضوع الدول لأي التزام إلا بمحض إرادتها[1].

يمكن أن تعرف السيادة بجانبها الداخلي والخارجي على أنها:" مفهوم قانوني سياسي يتعلق بالدولة باعتباره أهم خصائصها وسماتها الرئيسية، وهي شرط من الشروط الاساسية لاعتبار أي كيان سياسي دولة أو عضو في المجتمع الدولي[2] ".

2-تأثير عضوية المنظمة العالمية للتجارة على السيادة الوطنية للدول الأعضاء:

هناك مجموعة من الآثار الايجابية والسلبية التي تطال السيادة الوطنية للدول نتيجة العضوية في المنظمة العالمية للتجارة نوجزها في الآتي:

1.2- الآثار الايجابية: يعتمد تأثير المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدولة على فهمنا لسيادة الدولة. على سبيل المثال، قد يكون التعاون بين الدول من خلال ضروريًا لكي تحكم الدول بشكل[3].

وينظر لموافقة الدولة على أنها مصدر مهم لشرعية المنظمة التجارة العالمية وتعبيرا عن الإرادة الحرة للدولة، وبالتالي عندما توافق الدولة على اتفاقية المنظمة يمكننا إفتراض أن هذه العضوية تصب في مصلحتها. وموافقة الدولة هي كذلك تعبير عن السياق القانوني لسيادة الدولة. لذلك، يمكن اعتبار أن قرارات هيئة الاستئناف واللجان المتوافقة مع موافقة الدولة

[1] مصطفى سحاري، مرجع سابق، ص20

[2] يحيى ياسين سعود ،حقوق الانسان بين سيادة الدولة و الحماية الدولية ،القاهرة : المركز القومي للاصدارات القانونية ، 2016، 114

[3] Joshua meltzer, state sovereignty and the legitimacy of the wto , Journal of International Law: (vol: 26 , no: 04 , University of Pennsylvania,2005), p695

مشروعة لأنها تعزز السيادة القانونية للدول[1]. وعليه فإن تداعيات العضوية في منظمة التجارة العالمية على سيادة الدولة لها بعد رأسي وأفقي:

- البعد الرأسي هو التأثير على سيادة الدولة كنتيجة للعلاقة التي أقيمت بين منظمة التجارة العالمية وكل دولة عضو.
- يركز البعد الأفقي على كيفية تأثير عضوية منظمة التجارة العالمية على العلاقات بين الدول.

يجب تقييم الآثار الأفقية والرأسية لسيادة الدول على العضوية في منظمة التجارة العالمية في ضوء الترابط المتزايد وعولمة النظام الدولي وتباينات القوة الموجودة بين الدول. على سبيل المثال، بصرف النظر عما إذا كانت الدولة عضوًا في منظمة التجارة العالمية، هناك تباين بين الدول التي تعرف على أنها متساوية قانونًا، وما يشير إليه البعض بالسيادة السلوكية أي مستوى السيادة الذي تستطيع معظم الدول ممارسته في الواقع.

وبالمثل، فإن عدم تناسق القوة بين الدول يقوض أيضًا سيادتها، مما يؤدي إلى نتيجة مفادها أن معظم الدول ليست ذات سيادة كاملة [2].

يشير هذا إلى أن منظمة التجارة العالمية يمكنها تعزيز سيادة الدولة بدلاً من تقويضها. وقد جادل الروفيسور كال راوستيالا (Kal Raustiala) *، بأن "المؤسسات الدولية هي الآن الوسيلة الأساسية التي يمكن للدول من خلالها الازدهار وتحقيق الأهداف الاجتماعية. وبالتالي فهي الوسيلة الأساسية التي يمكن للدول من خلالها إعادة تأكيد سيادتها أو التعبير عنها"[3]

---

[1] Joshua Meltzer,op.cit, p693

[2] Jenik Radon,« Sovereignty: A Political Emotion, Not a Concept», stanford journal of international law : (vol : 40 , no : 02 ,2004) , p :196

* **كال راوستيالا Kal Raustiala** :رئيس معهد Promise في القانون المقارن والقانون الدولي ، مدير مركز UCLA رونالد دبليو بيركل للعلاقات الدولية

[3] Kal Raustiala, «Rethinking the Sovereignty Debate In International Economic Law » ,*Journal of International Economic Law*: (Vol:06, no:04, December 2003),p: 847

بالنسبة للعديد من الدول التي حصلت على الاستقلال في الخمسينيات من القرن الماضي، كانت العضوية في الأمم المتحدة مطلوبة لتأكيد سيادتها ،وبالمثل اليوم، يمكن أن تتعلق العضوية في منظمة التجارة العالمية بقبول المجتمع الدولي بقدر ما تتعلق بالمزايا التجارية المحددة التي يمكن أن تقدمها المنظمة العالمية للتجارة ومثل عضوية كمبوديا ونيبال. ستزود منظمة التجارة العالمية دولا أُخرى بالقدرة على ممارسة جوانب السيادة التي لم تكن لديهم في السابق سلطة ممارستها .

2.2- الآثار السلبية: إن إضفاء الطابع المؤسسي على النظام التجاري الليبرالي في ظل منظمة التجارة العالمية لن يكون له بالضرورة آثار إيجابية فقط على الاستقرار السياسي وترسيخ الديمقراطية بل له آثار أخرى سلبية. وتستند هذه الافتراضات إلى أنه من خلال تقييم النظام التجاري الليبرالي سنجد أنه سيؤدي إلى التوزيع غير المتكافئ للفرص والتكاليف عبر القطاعات الصناعية والطبقات الاجتماعية داخل الدولة وذلك من خلال أنه:

- يؤدي إدخال سياسات اقتصادية ليبرالية جديدة في العديد من الدول إلى علاقات اجتماعية غير ديمقراطية، من خلال تعزيز علاقات القوة غير المتكافئة بين طبقات المجتمع .في مثل هذه الحالة، يمكن بسهولة التغلب على الآثار الإيجابية لتوسع الطبقات الوسطى للمجتمع على الاستقرار السياسي[1].

- يميل إدخال السياسات الليبرالية الجديدة إلى أن يكون مصحوبًا بتقليص الحجم، وخفض النفقات العامة، وإلغاء سياسات الرفاهية القائمة، وكل هذا يؤدي إلى ما يسمى بالاستبعاد الاجتماعي لقطاعات المجتمع المحرومة، وهذا بدوره ، يمكن أن يهدد التكامل الاجتماعي والسياسي في الدول .

- المشكلة الأكثر أهمية التي تثيرها إضفاء الطابع المؤسسي على نظام التجارة الليبرالية المتعددة الأطراف تتعلق بتأثيرها على نظريات السيادة الشعبية. إذ ترافق تكثيف الترابط

[1] Sae-Jung Kim, op.cit, p249

الاقتصادي الناتج عن إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف بعد الحرب العالمية الثانية بظواهر مختلفة أدت لا محالة إلى إضعاف مفهوم سيادة الدولة*.

- يشكل نظام التجارة الحرة في ظل منظمة التجارة العالمية تهديدًا خطيرًا وملموسًا بشكل خاص لسيادة الدولة القومية. على سبيل المثال، اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة لتقييد الدعم سوف تقيد بشكل كبير استقلالية الدولة في السياسات الصناعية تقليديًا، من المتوقع كذلك أن تحد اتفاقية (TRIM) في إطار منظمة التجارة العالمية من سلطة الدولة المضيفة لتنظيم تدفق رأس المال الأجنبي. وستقيد اتفاقية المشتريات الحكومية، إلى حد كبير، استقلالية الحكومة في القطاع العام[1].

الفرع الثاني: إلتزامات العضوية لمنظمة التجارة العالمية والحوكمة الرشيدة

إن الحكم الرشيد –الذي يُفهم عمومًا على أنه اِتخاذ القرارات الحكومية السليمة وتنفيذها – كان هدفًا لمناقشته لعقود كثيرة من الزمن، إلى الحد الذي يُعتبر فيه الآن مبدأ أساسيًا في الشؤون العالمية. كثيراً ما كانت الحوكمة الرشيدة تقتصر على التعهدات الأفضل، لكن نادراً ما وجدت طريقها إلى إلتزامات دولية ثابتة وقواعد عالمية ملزمة. فيقوم المانحون الرئيسيون والمؤسسات المالية الدولية ببناء مساعدتهم وقروضهم بشرط إجراء إصلاحات تضمن" الحوكمة الرشيدة[2]" .

في هذا الصدد دفع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الدول الأعضاء إلى تعزيز ممارساتهم في الحوكمة الرشيدة حيال الجهات الفاعلة في السوق الاجنبية، وعلى الحكومات في مفاوضاتها للانضمام إلى المنظمة، أن تلتزم بإصلاحات بنيوية تتخطى المسائل المتعلقة

* أدى تكامل الأسواق المالية العالمية إلى فرض قيود عديدة على استقلالية الدولة في مجالي الصرف الأجنبي والتمويل.و أدى التوسع في دور الشركات متعددة الجنسيات إلى تضييق نطاق السيادة الاقتصادية للدولة ، والتي بموجبها يكون توجيه ومحتوى السياسات الاقتصادية الوطنية من اختصاص الدولة.

[1] Sae-Jung Kim, op.cit , p 250

[2] United nation , What is good Governance? , United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific , July 10, 2009, from : https://www.unescap.org/resources/what-good-governance Consulted on : 12-12-2019 , at :15 :41

بالتجارة، مثل النفاذ إلى الاسواق وسياسة المنافسة وضوابط الأسعار، لتشمل اِصلاحات في مجال أوسع مثل سياسات الاستثمار ومخططات الخصخصة ونظام المشتريات الحكومية، وبذلك تدعم متطلبات الشفافية. وفي حال تم عكس هذه الالتزامات ومخالفتها في أي مرحلة، تكون عندها الدول خاضعة لإجراءات عقابية من خلال آلية تسوية المنازعات في المنظمة[1].

إضافة إلى أن الزيادة الملحوظة في عضوية منظمة التجارة العالمية على مدى السنوات العشرين الماضية تشير إلى أن التكلفة الإجمالية للاستبعاد من منظمة التجارة العالمية تفوق تكلفة الانضمام. وهو ما أثبتته بروتوكولات انضمام الأعضاء الجدد التي توضح شروط عضويتهم والتزاماتهم تجاه منظمة العالمية للتجارة، أهميتها ليس فقط لتعزيز قواعد التجارة متعددة الأطراف ولكن أيضًا لمساعدة الحكومات المنضمة على إجراء إصلاحات محلية[2]. ولذلك ساعدت مفاوضات العضوية في منظمة التجارة العالمية في كثير من الأحيان على تحسين إدارة الاقتصاد.

الشكل رقم (12): تأثير عضوية منظمة التجارة العالمية على الإصلاحات المحلية والحكم الرشيد.

[1] Rima younes el khatib , how cant rade agreements push for good governance ? , arab developments portal ,15 juin 2016, from : https://www.arabdevelopmentportal.com/blog/how-can-trade-agreements-push-good-governance , consulted on , 17-01-2017 , at :13.56

[2] Rima younes el khatib , op.cit .

Source : WTO accessions , expanding world trade and strenghtening WTO rules, world trade organization, p: 05

إعتمدت المنظمة العالمية للتجارة في عملها مجموعة من المبادئ كشروط للعضوية في المنظمة التي يلتزم الدول الاعضاء أو الدول الراغبة في الانضمام في تطبيقها وهي :

1-**مبدأ الشفافية:** الشفافية هي مبدأ أساسي وركيزة أساسية للنظام التجاري المتعدد الاطراف، يتم تضمين اِلتزامات الشفافية في جميع اِتفاقيات منظمة التجارة العالمية ويتمثل دورها الأساسي في ضمان بقاء البيئة التجارية قابلة للتنبؤ لجميع أصحاب المصلحة في النظام التجاري المتعدد الاطراف .ويستند مبدأ الشفافية على متطلبتين أساسيتين:(نشر المعلومات ذات الصلة بالتجارة والاخطار في الوقت المناسب، والتشريعات الجديدة المتعلقة بالتجارة)[1].

[1] Petrra beslac , «Strengthening Transparency in the Multilateral Trading System: The Contribution of the WTO Accession Process» ,world trade organizaation : WTO accessions , expanding world trade and strenghtening WTO rules, 2015, p :42

ويعبر هذا المبدأ صراحة بالالتزام بعدم فرض قيود غير تعريفية كنظام الحصص الكمية* لتقييد المستوردات إلا في حدود معينة. من جانب آخر، فإن مبدأ الشفافية في السياق القانوني لمنظمة التجارة العالمية هي ضمنيا تهدف إلى معالجة المشاكل في القوانين الإدارية المحلية لأعضائها. واتخذت منظمة التجارة العالمية خطوات مهمة نحو أن تكون أكثر شفافية، والتقدم أكثر نحو الانفتاح الكامل لدعم الحوكمة الرشيدة[1].

2-**مبدأ المعاملة الوطنية:** أي الالتزام بعدم اللجوء إلى فرض قيود غير تعريفية- قيود إدارية تقوم بها الدولة من أجل توجيه وتحديد التجارة الخارجية- لضمان حماية المنتج الوطني والتمييز بينه وبين ما يماثله من المنتجات المستوردة[2].

3-**شرط الدولة الاولى بالرعاية :** أي أنه يتوجب على الدولة العضو التي تمنح أي ميزة أو معاملة تفضيلية لأي طرف آخر أن تمنح الميزة والمعاملة نفسها حالاً بدون قيد أو شرط للدول الأعضاء الأخرى كافة، لاسيما في حال وجود ترتيبات إقليمية كالاتحادات الجمركية والمناطق الحرة .

4-**مبدأ التخفيض المتبادل للتعرفة الجمركية:** وذلك وفق مستويات محددة وتقديم تعويضات للأطراف المتضررة من رفع التعرفة عن اللزوم.

5-**مبدأ عدم إغراق الأسواق بالبضائع:** أي الإلتزام بعدم تصدير منتجات بأسعار تقل بصورة غير طبيعية عن أسعارها المحلية وتكاليف الانتاج، مما يسبب أضراراً جسيمة للمنتجين المحليين في الدول المستوردة [3].

6-**مبدأ الامتناع عن دعم الصادرات:** كمنح إعانات للصادرات الوطنية، بما يلحق ضرراً بطرف متعاقد آخر.

---

* المقصود **بنظام الحصص** ، هو تحديد كمية معينة من السلعة المصدرة او المستوردة الى هذا النظام للتخلص من العجز في ميزان المدفوعات ، او لحماية الانتاج المحلي عندما تخفق الرسوم الجمركية في تحقيق هذه الاهداف .

[1] Kal Raustiala , David G. Victor, The Implementation and Effectiveness of International Environmental Commitments Theory and Practice, Cambridge press , 1998 , p : 659

[2] Principles of the trading system, World trade organisation ,from : https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/fact2_e.htm consulted on : 17-02-2020, at 15:25

[3] Principles of the trading system .op.cit.

7-**مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية:** أو ما يسمى بقاعدة التمكين، حيث يجوز للدول النامية إتخاذ إجراءات حمائية إضافية لتحقيق المرونة في تعديل تعرفتها الجمركية، والحصول على مزايا تجارية من الدول المتقدمة، وفق ترتيبات محددة بما في ذلك الإعفاء من تطبيق بند الدولة الأولى بالرعاية .

8-**مبدأ المفاوضات التجارية:** أي الالتزام بتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، عبر التشاور والتفاوض ضمن نطاق المنظمة، بهدف التوصل إلى تسوية عادلة وفعالة[1] وعليه، فالمنظمة العالمية للتجارة لا تحدد الحوكمة الرشيدة مباشرة؛ بل يشير إطارها القانوني إلى مجموعة من التدابير التي تهدف إلى زيادة الشفافية وتقليل الفساد وتحسين النزاهة والقضاء على الممارسات الخاطئة ومتابعة السلوك الأخلاقي في التجارة الدولية[2] ، وهذا ما تنص عليه قواعد اِتفاقية الجات/منظمة التجارة العالمية بشأن الحكم الرشيد * التي تطبق من خلال الالتزامات وشروط العضوية التي تفرضها المنظمة على الدول. في حين أن بعض من هذه الخصائص تتجاوز ولاية المنظمة، فقد تم الاعتراف تدريجياً بمنظمة التجارة العالمية كمنتدى دولي يلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز الحكم الرشيد[3].

من هنا يمكننا القول أن بروتوكولات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قد حاولت معالجة مسألة تحسين الحوكمة من خلال إخضاع الحكومات المنضمة إلى التزامات ملزمة ومحددة للانضمام، بالإضافة إلى ضمان قدر أكبر من الانفتاح والتكامل في السوق في الاقتصاد العالمي القائم على القواعد التي أرست الأساس القانوني لزيادة سيادة القانون للأعضاء المنضمين.

---

[1] Principles of the trading system, op.cit.

[2] Juneyoung Lee, Nora Neufeld, «Promoting Good Governance: From Encouraging a Principle to Taking Concrete Action – Examples from WTO Accession Protocols and the WTO Trade Facilitation Agreement», (trade multilateralism in the twenty first century : building the upper floors of the trading system throght WTO Accessions , world trade organization), University of Cambridge , 2017 , p 151

* اصدرت المنظمة العالمية للتجارة أربع **معايير للحوكمة الرشيدة** تتمثل في: (مبدأ الانصاف / المساواة ، مبدأ الوصول الى المعلومات / الشفافية ، مبدأ المشاركة ، مبدأ مبدأ الإجراءات القانونية الواجبة).

[3] Juneyoung Lee, Nora Neufeld , op.cit , p:151

الفرع الثالث: تأثير العضوية في المنظمة العالمية للتجارة على تغيير السلوك السياسي للدول

تمتلك منظمة التجارة العالمية "نظام تغذية مرتد"؛ يحَّمل الأعضاء المسؤولية عن ممارساتهم التجارية والِتزاماتهم المتعلقة بالحوكمة. إذ يستخدم أعضاء المنظمة العالمية للتجارة نظامها وقواعدها لتحسين الحوكمة لدى الدول الراغبة في الانضمام والدول الاعضاء على حد سواء. وقد وصف صناع السياسة هذه العملية بـ: "استخدام العضوية في المنظمة العالمية للتجارة لتحسين إتجاهات سياسة الحوكمة خلال سنوات الانضمام" .

1-الإصلاحات المحلية الناجمة عن عضوية المنظمة العالمية للتجارة

أثناء مفاوضات الانضمام إلى المنظمة، يُطلب من الاقتصادات التي تتفاوض على شروط العضوية تقييم إلى أي مدى تتوافق تشريعاتها وممارساتها المحلية المتعلقة بالتجارة مع قواعد المنظمة. وعليه، أخْطرت الاقتصادات التي إنضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ عام 1995 وسنَّتْ أكثر من 7000 بند من التشريعات لجعل قوانينها تتماشى مع متطلبات المنظمة. بالنسبة للعديد من الاقتصادات وتضَّمن ذلك عملية إصلاح تشريعي شامل[1].

في السنوات العشرين الماضية، تضاعف مقدار التشريعات التي تم إخطار المنظمة بها من قبل كل إقتصاد دولة منْضمة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف. فقد سنَّت الاقتصادات التي انضمت إلى المنظمة قبل عام 2000 في المتوسط 81 بندًا تشريعيًا، في حين أن تلك التي انضمت منذ عام 2012 سنت في المتوسط ما يقرب من 300 بند من التشريعات[2].

كما يتجلى التركيز المتزايد على "سيادة القانون" في العدد الأكبر من التزامات الانضمام التي تعهد بها الأعضاء الجدد. على سبيل المثال؛ تضمن انضمام بلغاريا في عام 1996م، 22 التزامًا محددًا للانضمام بينما أدى اختتام مفاوضات انضمام كازاخستان في عام 2015م إلى 118 التزامًا محددًا.

[1] WTO accessions , expanding world trade and strenghtening WTO rules, world trade organizaation ,p :06
[2] Ibid.

كما كانت هناك زيادة كبيرة في الطول الإجمالي لوثائق الانضمام، والتي توضح بالتفصيل الإصلاحات المحلية التي قام بها الاقتصاد المنضم والتزامات المنظمة الناتجة عن عملية المفاوضات. وبالنسبة لعمليات الانضمام الأخيرة، امتدت هذه الوثائق إلى ما يصل إلى 30.760 صفحة في حالة كازاخستان مقارنة بـ 1700 صفحة فقط لبلغاريا في عام 1996م[1].

2-ميكانيزمات العضوية في المنظمة العالمية للتجارة لتحسين الحوكمة :

قامت سوزان أرييل أرونسون (Susan Ariel Aaronson) ورضوان أبو حرب (Rodwan Abouharb) في دراسة لهما تحت عنوان: هل تساعد منظمة التجارة العالمية الدول الأعضاء على تحسين الحوكمة ؟ في مجلة " World Trade Review"، باستخدام مجموعة من المقاييس تتبع معايير منظمة التجارة العالمية لشرح كيفية حدوث هذه العملية، واعتمدت هذه الدراسة مجموعة من البيانات لا تقتصر على الحوكمة في نظام التجارة فقط، بل تغطي نظام الحكم ككل وهي تقدم دعما جزئيا للفرضية القائلة بأن معايير الحكم الجيد التي تروج لها منظمة التجارة العالمية تتجاوز المجال التجاري وتؤثر على نهج البلد للحكم بشكل عام.

تجادل هذه الدراسة بأن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إضافةً إلى تطبيق سمات الحكم الراشد المعترف به دوليا، يحسنون الحوكمة من خلال الالتزام بثلاثة معاييرأساسية للحكم الرشيد(السابقة الذكر) تفرضها منظمة التجارة العالمية و التي تتمثل في:

1- المساواة (ما تدعوه منظمة التجارة العالمية بعدم التمييز).

2- الوصول إلى المعلومات (ما تطلق عليه منظمة التجارة العالمية ب "الشفافية").

3-الاجراءات الإدارية الواجبة (بمعنى القدرة على مراجعة السياسات التجارية ذات الصلة بالتجارة والتعليق عليها).

[1] world trade organization ,trade policy review bulgaria, report by the secretariat ,p :15

وقسمت هذه الدراسة الدول إلى أربع مجموعات[1]:

أولا: الدول غير الاعضاء (تضم دولا لم تنضم أبداً إلى منظمة التجارة العالمية).

ثانيا: تضم الدول التي تحاول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ولم يتم قبولها بعد.

ثالثا: الدول التي حصلت على موافقة الانضمام (الدول التي أصبحت أعضاء بعد عام 1995)

رابعا: الدول التي اِنضمت إلى الجات GATT بين عام 1948-1995.

وخلصت نتيجة الدراسة باستخدام مقاييس في غاية الدقة إلى أن الدول تغير من قوانينها وسياساتها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أثناء وبعد عملية الإنضمام وذلك من خلال أنّ:

- ✓ البلدان التي نجحت في عملية التفاوض للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تظهر أداءً محسنا على معيار (تحقيق الاستحقاق والوصول الى المعلومات) أثناء عملية التفاوض (المعيار الثاني).
- ✓ أظهرت مجموعة الأعضاء الجدد تأثيرا مختلطاً إذ لم يتم العثور على تحسينات متناسبة في الأداء على المقاييس – المعايير- لمراعاة الأصول القانونية أو الاجراءات القانونية الواجبة (المعيار الثالث).
- ✓ قام الاعضاء الراسخون (الدول التي إنضمت إلى الجات بين عام 1948-1995) بتحسين أدائهم في الوصول إلى المعلومات والاجراءات القانونية الواجبة وساهموا في تحسين أدائهم حسب المعايير المفروضة من المنظمة.

[1]Susan Ariel Aaronson , Rodwan Abouharb, op.cit p:03

إن عضوية منظمة التجارة العالمية لا تحسن الحوكمة على الفور، فالتحسينات تدريجية وغير متساوية وتختلف بين الأعضاء، يلخص الجدول (05) هذه الحجة ويصف كيف ينتقل تعلم الحوكمة الرشيدة إلى النظام السياسي ككل .

جدول رقم (05): كيف تؤثر معايير الجات/ منظمة التجارة العالمية على سلوك صانعي السياسات و كيف ينتقل هذا الامر الى النظام السياسي ككل؟ :

أحكام الـ GATT / WTO والغرض منها	إلتزام صانع السياسة	الآثار غير المباشرة على صانعي السياسات	أمثلة على السياسات التي يجب وضعها او تحسينها
الدولة الاولى بالرعاية والمعاملة الوطنية، المادة الاولى والثالثة: مصممة لمنع التمييز بين الجهات الفاعلة في السوق (الجهات الفاعلة المحلية والاجنبية)	تصرف بطريقة متساوية .	يتعلم صانع السياسة التصرف بطريقة منصفة فيما يتعلق بالتجارة. يجب ان يحاول صانعو السياسات تجنب المحاباة.	الضرائب، الجمارك، الزراعة، السياسات الصناعية، الصحة والبيئة والسلامة، نظام الاستثمار ، ملكية الدولة، سياسات التسعير، سلطة الحكومات الفرعية، النظام القانوني.
الشفافية والوصول الى المعلومات، المادة العاشرة: توفير الوضوح والثقة في التجارة	تصرف بطريقة شفافة كان متجاوبا مع الاسئلة العامة .	يتعلم صناع السياسة التصرف تحت اشعة الشمس .قد يخلق حلقة ردود الفعل و يؤدي الى سياسات عامة افضل.	كما ذكر أعلاه

الاجراءات القانونية الواجبة المادة العاشرة : تسمح للجهات الفاعلة في السوق الاجنبية والمحلية بالتعليق على التغييرات التنظيمية المتعلقة بالتجارة والتأثير عليها.	تصرف بطريقة مسؤولة .قبول التحدي العام والاستجواب.	يتعلم صناع السياسة التفاعل مع الناخبين والاستماع إليهم (ليكونوا مستجيبين) . الحكومة تتعلم قراءة الاسواق	كما ذكر اعلاه بالإضافة إلى المراجعة الادارية / القضائية

Source :Susan Ariel Aaronson ,Rodwan Abouharb ,Doesthe WTO help member states improve governance?,Article in World Trade Review · July 2014 ,p09

إنطلاقا مما سبق نستنتج أن الدول إذا قامت بتحسين الحوكمة أثناء الانضمام، فسوف تقوم بتحسين أدائها على أساس معايير منظمة التجارة العالمية الخاصة بالإجراءات القانونية الواجبة والوصول إلى المعلومات والعدالة أثناء العمل للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .واذا قامت الدول بتحسين الحوكمة أثناء عضويتها، فسوف تتعلم تدريجيا تحسين حوكمتها وإظهار تحسينات على المعايير الخاصة بالإجراءات القانونية الواجبة والوصول إلى المعلومات والانتظام بعد الانضمام .

المبحث الثاني: إسهامات إتفاقيات التعاون بين مؤسسات بريتون وودز في تصميم استراتيجيات الاصلاح الاقتصادي والسياسي للدول الراغبة في الانضمام لـ WTO

يمكن أن تستمر التجارة في لعب دور مهم في إنتشال الملايين من الناس من براثن الفقر المدقع بدعم من ثلاث مؤسسات رئيسية متعددة الأطراف، بحيث تتعاون WTO مع صندوق النقد والبنك الدوليين لتحقيق أهداف تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة بهدف تحقيق الاتساق والتماسك في صياغة السياسة الاقتصادية العالمية(**الشكل رقم 13**). وهذا ما سيتبين في العناصر الأتية :

- **المطلب الأول:** مؤسسات بريتون وودز: من برامج الإصلاح الاقتصادي إلى استراتيجيات الحد من الفقر.
- **المطلب الثاني:** إتفاقيات التعاون بين مؤسسات بريتون وودز .
- **المطلب الثالث:** العلاقة بين قروض البنك وصندوق النقد الدوليين ومتطلبات العضوية في المنظمة العالمية للتجارة.

شكل رقم (13): الترابط بين مؤسسات بريتون وودز يهدف للوصول إلى حوكمة رشيدة

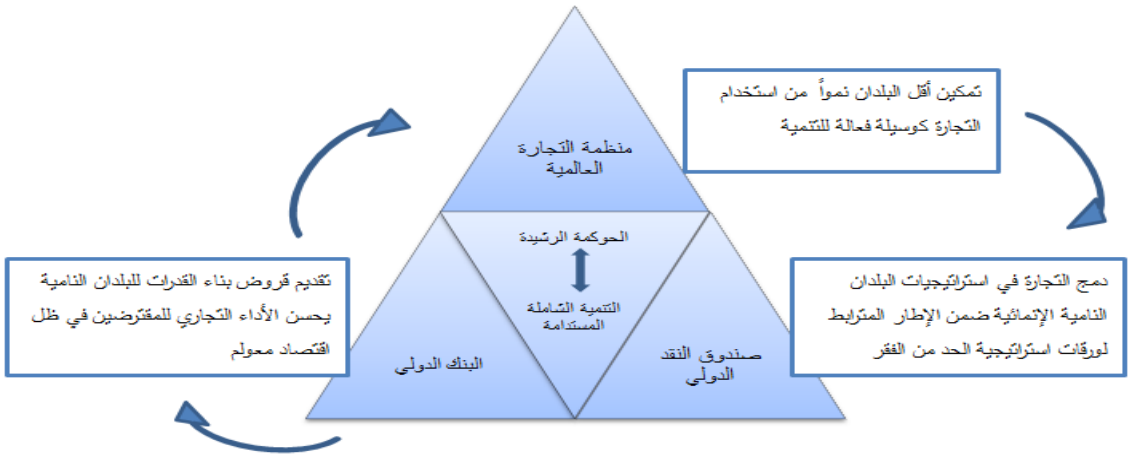

المصدر : من إعداد الطالبة

المطلب الأول: مؤسسات بريتون وودز: من برامج الاصلاح الاقتصادي إلى استراتيجيات الحد من الفقر

بينما كان العالم ما يزال منشغلا بالحرب العالمية الثانية إلتقى ممثلو 44 دولة، وعلى رأسهم ممثلو الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة، في الفترة الواقعة بين1 و22 يوليو 1944م لمناقشة الخطط الاقتصادية من أجل سلام ما بعد الحرب، كانت فكرة وضع نظام يحكم الاقتصاد العالمي قد ذرً قرنها بسبب الفوضى المستفحلة في فترة ما بين الحربين، وهكذا سعت الحكومات لضمان سلام وإزدهار عالميين من خلال: (تعاون اقتصادي دولي مستند على سوق عالمية تتيح حرية حركة الرساميل والبضائع، ومنظم عبر مؤسسات عالمية تعمل من أجل مصلحة عالمية عامة في استقرار وقدرة على للتنبؤ والتخطيط له). وعلى هذا الأساس تقرر إنشاء صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي لإعادة البناء والتنمية (IBRD) والمعروف لاحقاً بالبنك الدولي، ومنظمة التجارة الدولية (ITO) التي رأت النور في صورة الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية الجات(GATT)، ثم أصبحت لاحقا منظمة التجارة العالمية (WTO).[1]

الفرع الأول: مؤسسات بريتوون وودز

1- صندوق النقد الدولي: جاء صندوق النقد الدولي، كما خطط له في بريتون وودز، جهازا "فوق قومي"، للاضطلاع بأمرين:(تنظيم معدلات تبادل العملات بين الدول الأعضاء، والمساعدة في ضمان الاستقرار العالمي بمنح قروض في فترات الأزمات للدول الأعضاء لإصلاح موازين مدفوعاتها)[2].

[1] ريتشارد بيت ، الثالوث غير المقدس : صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، منظمة التجارة العالمية ، تر : شوكت يوسف، دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2007 ، ص 41

[2] المرجع نفسه ص 79

بدأ صندوق النقد الدولي نشاطه في عام 1947م، وذلك بعد أن وقعت 29 دولة في عام 1945م على بنود اتفاقية إنبثقت عن مؤتمر بريتون وودز عام 1944م، قام الصندوق ليكون أول مؤسسة "فوق قومية"، توكل إليها مهمة تنظيم الشروط المالية الملائمة للتوظيف الناجح للاقتصاد العالمي، ولاسيما في أيامه الأولى، إندرج فهم الشروط المالية ضمن الإطار العام للنظرة الرأسمالية الليبيرالية الكلاسيكية لكيفية إدارة الاقتصاد. وبحكم الضرورة أضيفت الأفكار الكينزية على هذا الأساس الكلاسيكي والكلاسيكي الجديد أيضاً اِنطلاقا من أن بعض الأسواق تحتاج إلى تنظيم وضبط من قبل مؤسسات سلطوية (شبه حكومية) لضمان عملها السليم والصحيح، لأن صندوق النقد الدولي ذاته كان هو المؤسسة الناظمة.

يعتبر صندوق النقد الدولي نظريا ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة، فهو المؤسسة المركزية للنظام النقدي العالمي، النظام العالمي للمدفوعات ولمعدلات تبادل العملات الوطنية الذي يحول دون حصول أزمات في ميزان الدفع، ويضطلع الصندوق بهذه المهمة باعتباره مؤسسة معنية بمراقبة وضبط السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء وصندوقا إحتياطيا يمكن أن يلجأ إليه الأعضاء المحتاجون لتمويل مؤقت لمعالجة المشاكل الناجمة عن خلل ميزان المدفوعات[1]. ويركز الصندوق أساسا على السياسات العامة العريضة للحكومات بما في ذلك: (السياسات المتعلقة بميزانية الدولة، النظام المالي والائتماني ومعدلات التبادل، السياسات المالية للحكومات المتعلقة بتنظيم ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية الاخرى). إضافة إلى ذلك ينظر صندوق النقد الدولي في السياسات البنيوية التي تؤثر على الأداء الاقتصادي العام أي؛ الأداء الاقتصادي الكلي مثل الدخل القومي، الاستهلاك القومي الاجمالي، الاستثمار والاعتماد المالي [2].

[1] ريتشارد بيت ،مرجع سابق ، ص 81

[2] خنفوسي عبد العزيز ، مبادئ حول النظام الاقتصادي الدولي المعولم ، عمان : مركز الكتاب الاكاديمي ، 2017، ص 43

يهدف صندوق النقد الدولي إلى[1]:

- تعزيز التعاون الدولي في مجال النقد من خلال مؤسسة دائمة توفر آلية التشاور والتعاون بصدد المشاكل النقدية الدولية .
- تيسير توسع التجارة العالمية ونموها المتوازن للمساعدة على تحقيق مسؤوليات عالية من العمالة والدخل ومن تنمية الموارد الإنتاجية لكل الأعضاء كأهداف أولى للسياسة الاقتصادية .
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الاعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات .
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعددة الاطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الاعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف، والمعرقلة لنمو التجارة العالمية .
- تدعيم الثقة لدى البلدان الاعضاء، متيحاً لها إستخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية، وهكذا كي نتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها، ودون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي .
- تقصير مدة وتخفيف درجة الخلل في ميزان مدفوعات الأعضاء وفقا لما تقدم.

2- البنك الدولي البنية والهدف: ينظر للبنك الدولي دائما على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي[2]، والذي أنشئ في إطار تكون النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لاتفاقية بريتون وودز من منظور الحاجة إلى مؤسسة اقتصادية تمنح قروضاً طويلة الأجل لتكمل عمل الصندوق. ويمكن تعريف

[1] خنفوسي عبد العزيز، مرجع سابق ، ص 143

[2] المرجع نفسه ، ص50

البنك الدولي بأنه: "المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي، والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية والاستثمارات، وسياسات الإصلاح الهيكل، وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الانتمائية، وهذا لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال"[1] .

تم الاتفاق على مشروع إنشاء البنك الدولي في يوليو 1944م، وعقد الإجتماع الافتتاحي لمحافظي البنك في الفترة ما بين 8-14 مارس 1946م في مدينة سافانا بولاية جورجيا الأمريكية، وبدأ أعماله رسمياً في المركز الرئيسي في واشنطن في 25 يونيو 1946م، وهذا بإعتباره مؤسسة اقتصادية متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة، والتي تعمل في مجال الإقراض طويل الأجل لأغراض إعادة التعمير والتنمية للدول المتقدمة ثم للدول النامية الأعضاء، ليكون بهذا أول مؤسسة اقتصادية عالمية متخصصة لتمويل التنمية الاقتصادية[2].
يهدف البنك الدولي وفق ما جاء في اتفاقية بريتون وودز إلى:

- المساعدة في إعادة بناء وتنمية البلدان الأعضاء بتيسير إستثمارات الرساميل فيها لأغراض إنتاجية، بما في ذلك إنعاش الاقتصاديات المدمرة بسبب الحرب وتشجيع تنمية المشاريع الانتاجية والموارد في البلدان الأقل تطوراً[3] .

- تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص بواسطة الضمانات أو بالمشاركة في القروض أو أية اِستثمارات أخرى من قبل المستثمرين الخاصين، في حالة عدم توفر الرساميل الخاصة بشروط معقولة ومقبولة يقوم البنك بتقديم التمويل اللازم بشروط مناسبة من رصيده الخاص ومن حساب موارده الاخرى .

---

[1] خنفوسي عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص50.

[2] المرجع نفسه ، ص51.

[3] ريتشارد بيت ، مرجع سابق ، ص153.

- تعزيز النمو المتوازن الطويل الأجل للتجارة العالمية وسلامة موازين مدفوعات الأعضاء بتشجيع الاستثمار العالمي من أجل تنمية الموارد الإنتاجية للدول بما يساعد على زيادة الانتاجية ورفع مستوى وظروف معيشة العاملين فيها[1] .
- التنسيق بين القروض أو ضمانات القروض التي يوفرها البنك وبين القروض العالمية المقدمة عبر قنوات أخرى من أجل أن تصب جميعها في خدمة المشاريع الكبيرة والصغيرة والاكثر نفعا وإلحاحا.
- إدارة عملياته بما يحقق فعالية استثمارية وفق شروط العمل في البلدان الاعضاء[2] .

الفرع الثاني: أشكال وبرامج تدخل المؤسسات النقدية والمالية في الدول

لم تحقق الإستراتيجيات والنماذج التنموية التي تبنتها العديد من البلدان النامية طيلة عشريات الخمسينات والستينات والسبعينات نجاحا كبيراً ما أوصلتها إلى مأزق تنموي أبرز مظاهره إرتفاع حدة الفقر وتفاقم المديونية الخارجية. ومنذُ مطلع الثمانينات من القرن العشرين بدأ التوجه نحو البحث عن الانطلاق الاقتصادي بتبني " سياسات جديدة " لكن هذه المرة تحت مظلة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وهي السياسات التي أطلق عليها: (برامج التثبيت والتكييف الهيكلي PAS : programmes d'ajustemen structurelle).

1- نشأة وتطور برامج الاصلاح الاقتصادي:

وجدت الدول النامية نفسها مطالبة بإدخال سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي تلك التي أصبحت من آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتشير هذه البرامج إلى مجموع السياسات الاقتصادية التي يطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدول النامية بتبنيها

[1] ريتشارد بيت ، مرجع سابق ، ص 153

[2] سعود جايد العامري ، المالية الدولية نظرية و تطبيق ، عمان : دار زهران، 2008 ، ص 93

بوصفها شرطا مسبقا للحصول على القروض[1]–ما يطلق عليه بالجيل الأول من المشروطية – وذلك من أجل تصحيح الاختلالات ومعالجة الأزمات الاقتصادية التي خلفتها تطورات خارجية قد لا يكون للبلدان النامية دخل في نشؤها فالركود الذي حدث في أوائل الثمانينات وإرتفاع أسعار الفائدة الحقيقة والعجز في ميزانيات بعض الدول المتقدمة أدى إلى الأضرار بتوافر السيولة النقدية في العالم وتوزيعها بين الدول، وكان على الدول المتقدمة أن تتكيف لمواجهة هذه الازمة وأن لا تنقل أعباءها إلى البلدان النامية التي عانت كثيرا من حدوث الاختلالات الخارجية المتوالية تلك التي أصبحت من الصعوبة بما كان تحملها ولاسيما فيما يتعلق بأعباء خدمة الديون الخارجية الباهظة.

ومن أجل إعادة جدولة هذه الديون لجأت البلدان النامية إلى المؤسسات المالية الدولية – صندوق النقد الدولي والبنك الدولي– للحصول على القروض والتسهيلات لمواجهة الاختلالات الداخلية والخارجية، وكانت الصيغة التقليدية التي تشترطها هذه المؤسسات الدولية عند منح القروض هو اتخاذ مجموعة تدبيرات في مقدمتها تخفيض أسعار صرف عملات الدول النامية المبالغ فيها، فضلا عن تقليل عجز الموازنات العامة والحد من التضخم وإلغاء الإعانات وتخفيض الدعم على الإنتاج والاستهلاك والتوجه نحو الخصخصة[2]. وبعبارة أخرى إحداث تحول عام نحو توجهات السوق وتحرير التجارة، الذي برز أمام حالة الاضطرار لقبول شروط المؤسسات الدولية المتبنية تنفيذ سياسات التكييف الاقتصادي لبعض الدول المقترضة التي تعاني من اختلالات اقتصادية، ولتحقيق الكفاءة الانتاجية والتنافسية على الصعيد العالمي للدول الاخرى. ما أدى إلى تبني سياسات التكييف على أمل أن يؤدي ذلك إلى تصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية وتحقيق الإستقرار الاقتصادي فضلاً عن تعزيز فرص النمو وزيادة معدلاته.

[1] عبد اللطيف مصيطفى ، بن سانية عبد الرحمن ، دراسات في التنمية الاقتصادية ،لبنان : مكتبة حسن العصرية للنشر و التوزيع ، 2014 ص 110

[2] مايح شبيب الشمري ، محمد جبار ، «التغيرات الهيكلية و التكييف الاقتصادي في اليمن دراسة قياسية للمدة (1987–2003)» ،مجلة للعلوم الادارية و الاقتصادية : (م07 ،ع 01، 2006) ، ص 90

ومع بداية التسعينات ظهر الجيل الثاني للمشروطية، حيث بدأت الدول المانحة الأوروبية والأمريكية والمؤسسات المالية النقدية ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول النامية لإقامة نظام ديموقراطي مدني يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الاحزاب، وكانت وسيلتها للوصول إلى هذا الهدف هي التهديد بإيقاف المعونات والتسهيلات المالية، أو إيقافها فعلا بهدف فرض نوع من العزلة والحصار على النظم التي لا تتبع النهج الديموقراطي لإجبارها على السير في طريق التحول الديموقراطي وهو ما أصبح يعرف باسم (المشروطية السياسية)[1] .

2-مفهوم الاصلاح :

2.1- تعريف الإصلاح لغة: الصلاح في اللغة، ورد في معجم الوسيط في معنى الاصلاح على أنه : " ضد الفساد و اِصلحه ضد اِفسده، وأصلح الشيء بعد فساده أقامه وأصلح الشيء يصلحه أذا جعله صالحا وصلح صلاحا وصلوحا زال عنه الفساد والشيء كان نافعاً أو مناسباً يقال هذا الشيء أصلح لك". فالإصلاح احلال الصلاح والنفع الخير في النفس أو الغير، فيصبح الشيء نافعاً أو مفيداً.

2.2-تعريف الاصلاح إصطلاحاً: يعرف قاموس اكسفورد الاصلاح على أنه : " تغيير تم إجراؤه على نظام إجتماعي أو مؤسسة أو ما إلى ذلك من أجل تحسينه"[2]. كذلك هو تعديل أو تبديل نحو الافضل في حالة الاشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة. إن الاصلاح يوازي فكرة التقدم، وينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الافضل، وخاصة التغيير الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل

[1] راوية توفيق، « افريقيا في عالم متغير.. وجهات نظر استراتيجية (القوى الكبرى والمشروطية السياسية في إفريقيا) » ، مجلة البيان :(عدد 188، 2002) ص41

[2] Oxford learner's dictionaries , Definition of *reform* , from :
https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/reform_2
consulted on : 03-01-2020 , at 13 :37

أصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الانساني، إن تعريف الاصلاح يختلف تماما عن مفهوم الثورة حيث تعد الثورة مفهوما شاملا للتغيير في شتى قطاعات المجتمع وذلك للإطاحة بنظم الحكم الحاكمة السلطوية باعتبارها تضر بمصلحة الدولة وأيضا تضمن تعديل الدستور الحاكم، أما الاصلاح هو تغيير جزئي حيث يشمل إحدى قطاعات المجتمع فلا يتحقق إلا بتعاون الحكومة والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص للسير في طريق تحقيق ذلك الاصلاح المنشود [1] .

3-تعريف الاصلاح السياسي:

يرتبط مفهوم الاصلاح السياسي بالتطور السياسي، وغالبًا ما يتم إستخدامه بالتبادل مع مفاهيم مرادفة أخرى، مثل التكيف السياسي والتحديث السياسي والتنمية السياسية والانفتاح السياسي والانتقال السياسي والديمقراطية. والعامل المشترك بين كل هذه المفاهيم هو الديمقراطية باعتبارها الهدف النهائي، حيث قد يكون كل مفهوم وصفيًا لبعض الروابط في السلسلة التي تصنّف الدولة كدولة ديمقراطية. وبهذا المعنى؛ فإن الديمقراطية هي هدف التنمية السياسية، حيث تمثل الأخيرة العملية الهادفة إلى إقامة نظام مستقر يتميز بالشرعية والقيادة الفعالة التي تضمن نمو وتنمية قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد المالية والبشرية، وبالتالي، يشمل التعريف التشغيلي للديمقراطية والتعاريف المترادفة للإصلاح السياسي المؤشرات التالية [2]:

- إنتخابات حرة ونزيهة دورية.
- جماعات الضغط المعتمدة على الذات والتي لا تخضع لسيطرة الحكومة.
- وسائل الإعلام المستقلة.
- السلطات الثلاث منفصلة ومتوازنة.

[1] رواء زكي الطويل ، الامن و استراتيجيات التغيير و الاصلاح ،عمان : دار اسامة للنشر و التوزيع ، 2011 ، ص 13

[2] Mahammed torki bani salameh , azzam ali anazah , «the impact of economic reform on political reform : jordan as a model» , american journal of industrial and business management : (vol :08 , no :06, may 2016) , p 05

- تناوب السلطة السلمية والدورية.
- النظام القضائي والدستوري الذي يضمن العدالة وسيادة القانون.
- الحقوق والحريات المدنية: حرية التفكير والتعبير ووسائل الإعلام والمشاركة والوصول إلى المعلومات وحق التجمع وتكوين الجمعيات0

4-تعريف الاصلاح الاقتصادي:

يقصد بالإصلاح الاقتصادي مجمل الاجراءات الهادفة إلى تغيير الوضع الاقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلى حال أفضل يتميز بالأداء الجيد والفاعلية في التسيير بغرض تحسين مستوى معيشة السكان، فيرتبط الاصلاح الاقتصادي بالهدف الأساسي له والمرتكز على زيادة معدلات النمو الاقتصادي وما تبعه من زيادة في الانتاج الوطني الاجمالي. وهذا بالاعتماد على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية الشيء الذي يعتبر في حد ذاته وسيلة لخلق المناخ المناسب للاستثمار القادر على تحرير القدرات التنافسية في السوق الوطنية والعالمية .

الاصلاح الاقتصادي كمصطلح ليس له معنى ثابت ومحدد، ذلك لأن مفهوم الاصلاح الاقتصادي اليوم لم يعد هو نفسه المعنى الذي كان سائدا بالأمس، فمع التحولات الاقتصادية التي جرت خاصة بعد انهيار الأيدولوجية الاشتراكية وتطبيقاتها الميدانية وتوجه الكثير من البلدان نحو تبني نموذج اقتصادي يتميز بالمبادرة الحرة في ظل اقتصاد السوق وظهور حاجة العديد من البلدان إلى المساعدات المالية والتقنية من المؤسسات المالية الدولية لإعادة بعث الانشطة الاقتصادية بها بدأ يظهر مفهوم أوسع للإصلاح الاقتصادي يرتبط خاصة بالمؤسسات النقدية الدولية [1].

[1] حنان بقاط ، «نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994 » ،رسالة ماجستير: (كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2007/2006) ،ص 36

قد يختلف مفهوم الاصلاح الاقتصادي من دولة لأخرى، فما يعتبر من وجهة نظر دولة معينة – الصين مثلا – اِصلاحاً اقتصادياً قد لا يعتبر اِصلاحاً اقتصادياً من وجهة نظر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والعكس[1] . إلا أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر حول مفهوم الإصلاح الاقتصادي يوجد تعريف مقبول ومحايد للإصلاح الاقتصادي ينص على أنه: "عملية منظمة للتغيير في الاقتصاد بهدف خفض أو إزالة الاختلالات المحلية، أو الخارجية من خلال مجموعة متنوعة من التغييرات في السياسة العامة كأساس لتحقيق نمو قابل للاستمرار"[2]

5- برامج وسياسات الاصلاح الاقتصادي:

سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي عبارة عن حزمة من القواعد والأدوات والاجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من إختلال التوازن الداخلي والخارجي، وبالتحديد تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة، وعجز في ميزان المدفوعات وتضخم كبير في المديونية الخارجية، ومنبع هذه الحزمة من السياسات، هو التوسع والتطور الذي حدث في النظرية الاقتصادية الكلية، والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد واحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية التي تصب في اعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة[3] .

وتعتبر كذلك مختلف الاجراءات التي من شأنها أن تساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق الحر محتويتا تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحيث تشمل هذه السياسة على الديموقراطية السياسية وحرية اقتصادية تؤدي إلى تغيير سلوك الافراد ووحدات الانتاج والخدمات وتتبنى هذا النوع من

[1] محمد علي المقبلي ، سياسات برامج الاصلاحات الاقتصادية و آثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، عمان : دار غيداء للنشر و التوزيع ، 2012 ، ص 54.

[2] المرجع نفسه ، ص، 54.

[3] راضية اسمهان خراز ،« دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة : دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012» ، رسالة ماجستير :(كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير ، مدرسة دكتوراه ادارة الاعمال و التنمية المستدامة ، جامعة سطيف 1 ، 2011-2012)، ص 15

الاصلاح الذي أصبح يصيب في إطار ما يسمى بالعولمة الاقتصادية المؤسسات النقدية الدولية[1]. ولسياسات الاصلاح الاقتصادي بعض الخصائص المرتبطة، والتي يمكن أن تقدم في شكل ملاحظات مختصرة في كل ما يلي[2] :

- تتأثر سياسات الاصلاح الاقتصادي بالظروف السياسية والتاريخية للبلد الذي تطبق فيه
- الاصلاحات الاقتصادية عبارة عن عملية مستمرة، وذلك يعود ببساطة لاستمرارية التطورات الحاصلة على مستوى النظريات والقوانين والآليات، وهذا ما يدفع إلى تبني سياسات للإصلاح الاقتصادي تكون مواكبة لما تفرزه هذه النظريات.
- يتوقف نجاح هذه الاصلاحات على مدى كفاءة الأطراف المسؤولة عن تطبيقها (سياسية، إطارات فنية متخصصة) وأيضا على مدى رضى وتقبل المجتمع المدني لهذه الاصلاحات .

1.5- الجيل الأول من المشروطية : تعد برامج الاصلاح الاقتصادي من أكثر القضايا إثارةً للجدل، من حيث أهدافها المرجوة ونتائجها المتحققة وإجراءاتها وآلية تطبيقها على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي، نتيجة تبنيها من قبل أهم المنظمات الاقتصادية الدولية وهي صندوق النقد والبنك الدوليين، تسمى هذه البرامج بسياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي stabilization and Structural Adjustment Politices ، يتولى السياسة الأولى صندوق النقد الدولي، بينما يتولى الثانية البنك الدولي، إن الاجراءات التي درج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على دفع الدول النامية لتبنيها من خلال برامج التصحيح الاقتصادي هي اجراءات شبه نمطية ومتكررة لدى كل الدول[3]، تتضمن تلك البرامج عدد من السياسات التي تستهدف إدارة كل من جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف إحتواء العجوزات الداخلية والخارجية وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ودفع

[1] حنان بقاط ، مرجع سابق ،ص 36

[2] راضية اسمهان خراز ، مرجع سابق ، ص16

[3] زكية أحمد مشعل ،« أثر برامج التثبيت و الاصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي على الاقتصاد الكلي : بينة من الاردن» ، المجلة الاردنية الاقتصادية: (المجلد 6، العدد 1 ، 2019)، ص 03

مقومات النمو الاقتصادي فيما يعرف بسياسات العلاج بالصدمة shock therapy Politices.

1.1.5- برامج التثبيت الاقتصادي ecomonomic stabilization program : هي برامج قصيرة الأجل تهدف سياستها إلى خفض التضخم واستعادة قدرة العملة على التحويل وتجديد خدمة الدين وتتضمن اجراءاته تقليل النفقات، وجاءت صياغته وفق رؤية النيولبرالية التي ترى أن الاختلال الخارجي" عجز ميزان المدفوعات "يعكس وجود فائض طلب يفوق حجم الموارد الذاتية المتاحة[1]، فإن هذا الفائض يسبب ضغطا باستمرار على المستوى العام للأسعار فيدفعها دوماً إلى الارتفاع، ولهذا فإن الصندوق، يرى أن الهدف من منهج إدارة الطلب لخفض هذا الفائض يجب أن يكون القضاء على التضخم، وهو العجز في الموازنة العامة للدولة، وفي الوقت نفسه السعي لتنمية موارد البلاد من النقد الاجنبي عن طريق ما يقترحه من خفض في القيمة الخارجية لعملة البلاد، املاً في أن تكون للتخفيض فاعلية في زيادة الصادرات والحد من الواردات، مع تحرير التجارة الخارجية، وهنا يكون معيار النجاح زيادة حجم الاحتياطات الدولية للبلد [2].

كما يؤكد "ميشال شوسودوفسكي"* ، أن خطط التثبيت الماكرو اقتصادي وبرنامج التصحيح الهيكلي المصممة من قبل صندوق النقد الدولي تشكل وسيلة شديدة الفاعلية، لإعادة تنميط حياة مئات ملايين الاشخاص، وللتصحيح الهيكلي أثر مباشر على ظاهرة عولمة الفقر، كما أن عملية "الجراحة الاقتصادية" بحسب وصف الصندوق، تؤدي إلى ضغط المداخيل الفعلية وتدعيم منظومة التصدير المرتكزة على عاملة رخيصة[3] .

---

[1] عباس كاظم جياد الفياض ،صباح قاسم الامامي، الخصخصة و تأثيرها على الاقتصاد الوطني ، عمان :مركز الكتاب الاكاديمي ،2015، ص ص 133-134

[2] محمد عبد الله شاهين محمد ،مرجع سابق ، ص 128

* **ميشيل شوسودوفسكي** خبير اقتصادي كندي ، وأستاذ سابق في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة أوتاوا ، مؤسس ومدير مركز أبحاث العولمة في مونتريال. يُعرف اليوم بشكل أساسي بنشره لنظريات المؤامرة المختلفة..

[3] عباس كاظم جياد الفياض ،صباح قاسم الامامي، مرجع سابق ، ص 134

إن برامج التثبيت تختص بجوانب الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وتحاول أن تجعله متوازناً مع إجمالي الناتج المحلي، وعلى ذلك فإن هذه البرامج تشمل إدخال التعديلات على مجموعة من السياسات الأولية وهي[1]:

- **السياسة المالية:** والتي تؤثر في تحسين السيطرة على عجز الموازنة بكفاءة وضمان هذا التحسن واستقراره، مع تحديد برنامج التخفيض في الموازنة بنسب محدده من الناتج المحلي الإجمالي.
- **السياسة النقدية:** التي تهدف إلى امتصاص السيولة النقدية والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود للتقليل من معدلات التضخم ووضع سياسة للسقوف الائتمانية، وبناء سياسة نقدية متطورة وتفعيل دور البنوك المركزية في قيادة السياسة النقدية وتحسين كفاءتها المالية وتعزيز دور المنافسة في البنوك الأخرى العاملة.
- **اعتماد سياسة سعر الصرف:** بهدف خلق سعر صرف واقعي يصبح بمقدوره الحفاظ على إنجاح برنامج التثبيت والسماح بتداول النقد الأجنبي خارج البنوك من خلال شركات صرافة.

2.1.5- برنامج التكييف الهيكلي structural adjustment program: إن التكييف الهيكلي عبارة عن مجموعة من الاجراءات الاقتصادية حسب تعريف المنظمات المالية الدولية، التي تهدف إلى تحرير الاقتصاد والتجارة من خلال رفع السيطرة والضبط من قبل الدولة وإتباع الخصخصة وتطبيق سياسة موجهة نحو التصدير وإجراء تعديلات على هيكل الاقتصاد الوطني[2]. تسعى سياسات التعديل الهيكلي إلى رفع الطاقة الانتاجية، ودرجة مرونة الاقتصاد، ويشار إليها عادة بالسياسات الاقتصادية الجزئية لأن هدفها الأساسي هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص

[1] راضية اسمهان خراز ، مرجع سابق ، ص26.

[2] عباس كاظم جياد الفياض ،صباح قاسم الامامي،مرجع سابق ، ص 138.

مختلف الصعوبات التي تعيق عمل الأسواق، إضافةً إلى اهتمامها بالعوامل التي تؤثر على القرارات الخاصة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وموازاة مع الأثر الجزئي لهذه الاصلاحات فإنها تؤثر على بعض المتغيرات الكلية مثل الاسعار، أسعار الفائدة، عجز الموازنة، والميزان التجاري وترتكز برامج التكييف الهيكلي على المحاور الرئيسية التالية:

- **تحرير الأسعار**: تعطى قروض التكيف الهيكلي للبنك الدولي أهمية كبرى لمسألة تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب. فالبنك يرى أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية ويكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الانتاجية والتخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل. وهو في هذا الخصوص ضد سياسة الحد الأدنى للأجور، وضد دعم مستلزمات الإنتاج والقروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة، وضد سياسات ومؤسسات التسويق الحكومي ويعتقد البنك أن تحرير الأسعار في القطاع الزراعي بما فيه تحرير أسعار الأراضي وخلق سوق للأرض تحدد في الايجارات بناء على علاقات العرض والطلب من شأنه أن يرفع من مستوى الانتاج والانتاجية ويحسن توزيع الدخل لصالح الفراء وصغار الملاك[1] .
- **الخصخصة** : إن الخصخصة في مضمونها تعني تحول القطاع العام وما يرتبط به إلى القطاع الخاص وإخضاعه إلى آلية السوق بأساليب متعددة، كونها تتضمن تحولا في الأصول الرأسمالية خاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد بعيداً عن تدخل الدول في النشاط الاقتصادي[2] وهذا ما أشارت له أدبيات البنك الدولي إلى أن سياسة الخصخصة بإعتبارها مكوناً أساسيًا من مكونات الإصلاح الاقتصادي، تحتاج إلى وضع برنامج ذي آليات خاصة، تبدأ بمسح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته وتصنيف هذه المشروعات بحسب أوضاعها، ثم تحديد المشروعات المراد خصخصتها، ووضع أساس

[1] محمد عبد الله شاهين محمد ، مرجع سابق ، ص 133.

[2] راضية اسمهان خراز ، مرجع سابق ، ص28.

لتقييم أصول الشركات المباعة وتحديد جدول زمني يحدد دفعات البيع وإنشاء جهاز خاص يكون مسؤولا عن برمجة الخصخصة، ولوضع هذا البرنامج وتنفيذه لا يمانع البنك الدولي من أن يقدم دعماً مالياً وغنياً في هذا المجال، كما يتعين للإنجاح البرنامج أن يكون البلد قد خلق مناخاً مؤاتيا لإنعاش إقتصادي للتسويق (تحرير الاسعار، وفي مقدمتها سعر الصرف وسعر الفائدة وتحرير التجارة الخارجية وتغيير القوانين المنظمة لشركات القطاع العام، عودة بورصة الاوراق المالية وانعاشها ... الخ)[1]

- **تحرير التجارة:** تعد مسألة تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية من الأمور المهمة التي لا يتهاون فيها البنك الدولي ضمن شروط قروض التكييف الهيكلي فهو يعتقد أن الرقابة على التجارة الخارجية وبالذات(تجارة الواردات) من شأنها تعوق المنافسة وزيادة الإنتاجية والتعرف على التقانة الحديثة، كما أنه يؤدي إلى عزل الأسواق المحلية على الأسواق الدولية وإلى تشويه هيكل الأسعار المحلية وتخصيص الموارد [2].

وعليه ليس من العسير علينا أن نفهم لماذا يعطي البنك الدولي قضية تحرير التجارة والتحول نحو زيادة الصادرات أهمية محورية في قروض التكييف الهيكلي. فمن ناحية، سيؤدي فتح أسواق الدول بإسقاط القيود المفروضة على الواردات وخفض الرسوم الجمركية عليها والتخلي عن مبدأ حماية الصناعة المحلية، إلى زيادة صادرات الدول الرأسمالية الصناعية الدائنة إلى هذه الدول، وهي قضية باتت حيوية بالنسبة إليها للتخفيف من مشكلات البطالة والفساد فيها، ومن ناحية أخرى، من السهل أن نتصور أن تحويل بنيان الانتاج إلى تصديره وتنمية قطاع الصادرات يضمن من خلال ما يدره من نقد أجنبي تسديد الديون التي اقترضها البلد سواء من الصندوق نفسه أو من المنظمات الدولية الأخرى. كما أن تنمية موارد النقد الاجنبي من خلال استراتيجية الإنتاج الموجه إلى التصدير تضمن تمويل تحويلات أرباح وفوائد ودخول رؤوس أموال الاجنبية المستثمرة داخل البلد.

[1] محمد عبد الله شاهين محمد ، مرجع سابق ، ص 134.

[2] المرجع نفسه.

2.5- الجيل الثاني من المشروطية :في التسعينيات من القرن الماضي، جعلت المؤسسات النقدية والمالية الدولية المانحة للمعونة بشكل متزايد المساعدة الإنمائية الرسمية مشروطة بالإصلاح السياسي والإداري في البلدان المتلقية. وتتمثل الأهداف المعلنة لهذا الجيل الثاني من المشروطية في تعزيز الإصلاح الديمقراطي وحقوق الإنسان والمساءلة الإدارية. أما الجيل الأول من المشروطية السابق الذكر المتعلقة ببرامج التكيف الهيكلي التي بدأها البنك الدولي بقيادة صندوق النقد الدولي (IMF) كان تحرير السوق هو هدفه الأساسي. الفرق الرئيسي بين الاثنين هو أنه في حين أن الجيل الأول يهدف إلى إصلاح السياسة الاقتصادية للبلد المتلقي، فإن الثاني يهدف، قبل كل شيء، إلى الإصلاح السياسي الذي يشمل الجوانب النظامية والجوهرية[1].

1.2.5- تعزيز الديمقراطية

برز تعزيز الديمقراطية كواحد من الخصائص المحددة للنظام الدولي لما بعد الحرب الباردة. و التي تعني: "العمليات التي يتدخل فيها ممثل خارجي لتثبيت أو المساعدة في مؤسسة الحكم الديمقراطي في الدولة المستهدفة". وهناك فرق بين تعزيز الديمقراطية وحمايتها؛ فعلى عكس الترويج للديمقراطية، لا تسعى "حماية الديمقراطية" إلى تغيير الأنظمة السياسية، خاصة الأنظمة الديمقراطية، ولكنها تعمل على جعلها أكثر فعالية وكفاءة.

كذلك يمكن التمييز بين الترويج للديمقراطية المباشرة- والذي يستهدف بناء الجهات الفاعلة والمؤسسات السياسية والاجتماعية – عن الترويج لديمقراطية غير المباشرة والذي يسعى إلى تحسين الظروف الأساسية لخلق سياق موات للانتقال إلى بقاء الديمقراطية "[2].

[1] Samiratou dipama , Emel parlar dal **,** «The Effectiveness of Political Conditionality as an Instrument of Democracy Promotion by the EU: Case Studies of Zimbabwe, Ivory Coast and Niger» , PERCEPTIONS journal : (vol 20, no 01, Spring 2015), p 113

[2] Samiratou dipama , Emel parlar dal , op.cit, p : 113

ينطوي تعزيز الديموقراطية في هذا الصدد؛ على مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات، بما في ذلك الدبلوماسية والحوار الدولي والسياسة التجارية والتدخل العسكري، والمعونة الخارجية. وهذه الأساليب يجب أن تستخدم في وقت واحد من أجل تحقيق نتائج أفضل[1].

2.2.5- المشروطية السياسية: أصبحت المساعدات الخارجية الآن ترتبط بالإصلاحات السياسية التي تؤثر على الأنظمة الحاكمة في البلدان المتلقية والتي تتطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان و"الحكم الرشيد". ويستخدم مصطلح "المشروطية السياسية" للإشارة إلى الحالة التي تكون فيها صلاحية أي إتفاق دولي تعتمد على احترام الشريك المتبادل لبعض المبادئ، وعادة ما تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون. بالنسبة لمشروطية المعونة هي "استخدام الضغط، من قبل المتبرع، من حيث التهديد بإنهاء المعونة، أو إنهاءها أو تقليصها فعليًا، إذا لم يستوف المستلم الشروط" . وتشير إلى ربط التعاون الإنمائي بالاعتبارات السياسية مثل الحقوق المدنية والسياسية والحكومة المسؤولة والمفتوحة[2] .

الفرع الثالث : آثار برامج الاصلاح الاقتصادي على التنمية السياسية

يؤدي التركيز على النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام إلى تباطؤ التنمية السياسية. وعند تقييم سياسات وقدرة برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، غالبًا ما يكون تأثيرا سلبيا على توزيع الثروة وعلى العمالة والأجور. ونتيجة لذلك، زاد الفقر وتآكلت مستويات الرفاه الاجتماعي. وعليه فإن المكاسب التي يمكن جنيها من الإصلاحات الاقتصادية لن تتحقق بالكامل إلا بالاقتران قيام الدول بتحسين في الحوكمة، وتوسيع في التمثيل الديمقراطي. وفي هذا الصدد قامت دراسات متخصصة بدراسة كل من الهياكل السياسية والاستقرار في الدول التي اعتمدت برامج التكيف

[1] Ibid .

[2] Ibid , p: 114

الهيكلي كجزء من قروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتم طرح التساؤل حول العلاقة بين برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتنمية السياسية ؟

1-تحديد العلاقة بين برامج التعديل والتثبيت الهيكلي والتنمية السياسية:

تتمثل إحدى المشكلات الأساسية في برامج التكييف الهيكلي في أنه لايمكن القضاء على الاختلالات الاقتصادية بالوسائل الاقتصادية وحدها، لأن نموذج المجتمع بأكمله في الدولة (أنماط الانتاج والاستهلاك والآليات التنظيمية الاجتماعية) يحتاج إلى تصحيح كامل، لذلك فإن للازمة الاقتصادية تداعيات سياسية حتما ويتطلب حلها تشكيل تحالفات سياسية جديدة .

ويكون الانتقال الديموقراطي أسهل إذا أدت الأزمة الاقتصادية إلى تآكل قاعدة سلطة النخبة السياسية أو أدت إلى تغيير الحكومة بتدمير شرعية الطبقة الحاكمة[1]، فالحكم الديمقراطي هو الطريق الحتمي للتنمية السياسية. فهو يتطلب وضعًا اجتماعيًا اقتصاديًا صالحًا وداعمًا، يتميز بدرجة معينة من الرخاء الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة، والتوسع في التعليم وانتشار وسائل الاتصال. وعليه، سيؤدي وجود هذه العناصر إلى نتائج سياسية إيجابية يُنظر إليها على أنها مؤشرات على التطور السياسي، مثل التعددية السياسية، والمشاركة السياسية واستقرار الحكومة، والاستقرار البرلماني، ومستوى منخفض من الفساد الإداري نتيجة لارتفاع مستوى الشفافية والمساءلة للنظام السياسي[2].

شهدت الدول ذات الصلة ببرامج التنمية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي تغييرات سريعة وجذرية في هياكلها السياسية وقد أدت ضغوط الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية والأهمية التي توليها للحكم الرشيد في العديد من هذه الدول في تنفيذ الإصلاحات والمؤسسات

[1] Jorgen zattler,« the effects of structural programmes intereconomics» , Verlag Weltarchiv journal : (vol 24 , no 06, hamburg , november/december 1989) , p 289
[2] Mahammed torki bani salameh , azzam ali anazah , op.cit , p : 02

الديمقراطية الليبرالية بسرعة وذلك من خلال :(النقاش السياسي المفتوح، والمنافسة السياسية في شكل أحزاب متعددة، ووسائل الإعلام المستقلة، والانتخابات المفتوحة)[1] .

في هذا الاطار يمكننا القول أن الإصلاحات الاقتصادية التي تلتزم بها الدول، تخلق تغييرات سياسية؛ حيث يحاول القادة السياسيين للدول النامية إزالة الحواجز أمام المزيد من الإصلاحات الاقتصادية لتهيئة مناخ استثماري مناسب يشمل الحماية القانونية لحقوق الملكية والبيروقراطية الايجابية. وعلى الرغم من أن هنالك العديد من القيود والأعباء السياسية لخلق مثل هذا المناخ. وجب على القادة السياسيين التفكير في طرق للتغلب على هذه القيود من خلال انتهاج التحرير السياسي والإصلاحات السياسية كأداة لزيادة مصداقيتها السياسية وإزالة القيود المفروضة على الإصلاح الاقتصادي .

تجدر الاشارة إلى أنه على الرغم من أن العديد من الدول المستفيدة من برامج التثبيت والتعديل الهيكلي تنفذ إصلاحات لإعادة الهيكلة الاقتصادية وغيرت على أثر ذلك الحكومات أنظمتها السياسية وهيكلها، فليس من الواضح أن هذه التغييرات كانت جيدة للمواطنين، من أمثلة ذلك دولة تنزانيا: (بعد بدء برنامج التكيف الهيكلي المدعوم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام 1986، شهدت تنزانيا تغييرات جذرية في هيكلها السياسي. تخلت تنزانيا عن الدولة الاشتراكية ذات الحزب الواحد التي كانت قائمة منذ الاستقلال عام 1961 لصالح نظام ديمقراطي. وعلى الرغم من أن الحكومة تحولت من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، فقد ظهرت العديد من الانقسامات الداخلية مع إرتفاع معدلات عدم المساواة في الدخل وتحولت الدولة من نظام التعاون إلى المنافسة)[2].

[1] James McGee, Evaluating Long Term Political Consequences of Economic Restructuring Programs , University of Rhode Island , 2008 , page 04

[2] James McGee, op.cit , page 05

2-العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية:

إن المتأمل للعلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية يمكنه القول أنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية ما لم يتم الوفاء بعدد من الشروط، وأهمها النمو الاقتصادي، إلى جانب توفير التعليم والرعاية الصحية والثقافة المدنية. وتم تأكيد هذا الرابط من خلال نظريات التحديث والتطوير السياسي التي طرحت في الستينيات والسبعينيات. حيث تعتبر الديمقراطية متغير مستقل والتنمية كمتغير تابع. هذه العلاقة المتبادلة تعني أن الديمقراطية شرط أساسي لتحقيق التنمية.

في هذا السياق، يشكل تحرير التجارة أهم السياسات التي تلجأ إليها الدول في إتباع برنامجها الإصلاحي من خلال إزالة القيود عن تجارتها وإتباع سياسات السوق والانفتاح على أسواق الدول الاخرى، مما يؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات في ظل المنافسة العالمية وتوسيع حجم التصنيع والانتاج والبحث عن منتجات جديدة ، والسعي لامتلاك التكنولوجيا ، مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي[1] .

وفيما يخص العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي وبين تحقيق الديموقراطية. يرى البعض أن وجود التنمية الاقتصادية يؤدي الديموقراطية وتطور سياسي، ويمكن ملاحظة ذلك في الشكل التالي:

[1] Gary hutbaner , «barbara koschwar , trade policy, standers and development in center america» , policy research working paper : (no :2576, the world bank , washington DC, march 2001) , pp, 3-4

شكل رقم (14): العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتطور السياسي.

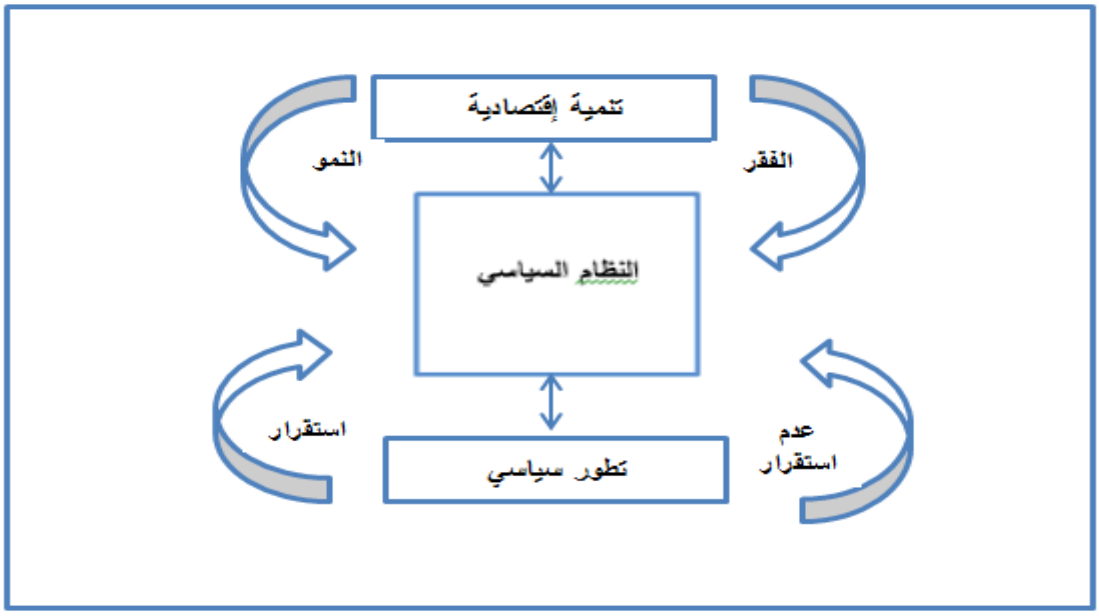

المصدر: رضوان محمود المجالي، الآثار السياسية المترتبة على إنضمام الدول لمنظمة التجارة العالمية (2000-2008)، عمان: دار جليس الزمان، 2013، ص 115

في هذا الصدد، يؤكد الكثير من الباحثين أن النمو مهم، ويتأثر باستقرار النظام السياسي أكثر من كونه ديموقراطيا او دكتاتوريا، والانتقال من النظام التسلطي باتجاه الديموقراطية يدفع بتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي مع وجود حالة من الاستقرار السياسي[1].

وإذا كان اقتصاد السوق لا يتطلب بالضرورة وجود نظام ديموقراطي، حيث يمكن تطبيقه في ظل نظام سلطوي (مثل بعض دول جنوب آسيا)، فإن اقتصاد السوق بما ينطوي عليه من عمليات الخصخصة يمكن أن يسهم في خلق مستوى أعلى من الاستقلالية المدنية، وتوزيع القوى السياسية في المجتمع، جراء تراجع دور الدولة في عملية تخصيص الموارد، مما يقود إلى توفير أرضية مواتية للديموقراطية. وعليه فإن الهياكل والظروف الاجتماعية إنما هي إنعكاس لتوزيع مصادر القوة، أو تركيزها بين أهم الجماعات المتنافسة.

[1] Micheal P.Toldar, Economic development , admission wesly longman , london , 2003 ,p98

يشير صموائل هنتغتون(samuel huntington) إلى أن الدول لا تستطيع أن تحقق الديموقراطية فجأة، لأنها تحتاج إلى المرور بمراحل معينة من التطور الاجتماعي، والتي تدعم تحقيق الديموقراطية. على نحو ما حدث في كوريا الجنوبية وتايوان، حيث استطاعتا أن تنتقلا من النظام السلطوي إلى النظام الديموقراطي. وبالعكس هناك دول كالصين وأندونيسيا وسنغافورة ذوات تطور اقتصادي كبير لكنها بقيت في ظل النظام السلطوي، حيث استطاعت أن تحقق التنمية رغم أنها غير ديموقراطية[1] .

وعليه، فإن درجة النجاح في تحقيق التنمية السياسية والديمقراطية تتأثر بعدد من العوامل التي لا تقتصر فقط على تلك الموجودة في المجال الاقتصادي. تتأثر التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالعوامل الثقافية والسياسية والهيكلية مثل الحداثة والدين والحضارة والمؤسسات ونوع النظام السياسي. وبالتالي؛ تأخذ العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية أحد الأشكال التالية :

- التنمية الاقتصادية تسبق وتزيد من الديمقراطية: يدعم هذا النموذج نظرية التحديث (Modernization Theory)، والتي ترى أن التحول الديموقراطي هو نتيجة حتمية للتنمية الاقتصادية .
- يتم تحقيق الديمقراطية من خلال التنمية الاقتصادية: يدعم هذا النموذج نظرية التغيير السياسي، التي تفترض أن التغيير السياسي يؤدي الى تنمية اقتصادية .
- التنمية الاقتصادية لا تؤدي إلى الديمقراطية: وبالتالي لا توجد علاقة خطية بين الاثنين فهناك دول ديموقراطية تفتقر إلى التنمية، وهناك دول أخرى دكتاتورية تسلطية ذات تنمية اقتصادية قوية .

[1] رضوان محمود المجالي ، مرجع سابق ، ص 119

المطلب الثاني: إتفاقيات التعاون والإتساق بين WTO وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

أدت عولمة النشاط الاقتصادي بعيدة المدى إلى ترابط متزايد بين مجالات السياسة الاقتصادية المختلفة إذ ترتبط سياسات التجارة والتنمية بشكل متزايد داخليا وفي طريقة تأثيرها على الدول الأخرى خارجيا . لذلك، ونظرًا لمسؤولياتهم في هذه المجالات، تحرك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لتعزيز علاقاتهم وتوقيع اتفاقية للتعاون فيما بينهم، وتشير هذه الاتفاقيات إلى الروابط المتزايدة بين مختلف جوانب وضع السياسات الاقتصادية التي تدخل في نطاق ولايات منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

الفرع الأول: الإطار العام للعلاقة الثلاثية بين مؤسسات بريتون وودز في ظل إتفاقيات التعاون والاتساق

زادت العولمة من الحاجة إلى تعاون أوثق بين المؤسسات متعددة الأطراف التي تلعب أدوارًا رئيسية في صياغة وتنفيذ عناصر مختلفة من إطار السياسة الاقتصادية العالمية[1]، كل واحدة من هذه المنظمات لديها ولاية لمثل هذا التعاون في الاتفاقات التي أنشئت بموجبها. كما وقعوا اتفاقات فيما بينهم، من أجل التعاون المتبادل والمشاورات المنتظمة، والتي تحدد الآليات المصممة لتعزيز قدر أكبر من التماسك في صنع السياسة الاقتصادية العالمية[2].

[1] WTO and World Bank sign cooperation agreement , World trade organization , from : https://www.wto.org/english/news_e/pres97_e/pr72_e.htm
consulted on : 13-12-2019at : 13:07

[2] TRAVAUX AVEC D'AUTRES ORGANISATIONS L'OMC et la banque mondiale, Organisation mondiale du commerce , de: https://www.wto.org/french/thewto_f/coher_f/wto_wb_f.htm
le: 15-12-2019 , en :15 :28

1-الاتساق والتعاون بين المؤسسات الثلاث:

من خلال العمل المتكامل الذي يجمع بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، تظهر الحاجة إلى نظام مالي دولي سليم لدعم التجارة الدولية النابضة بالحياة، تجارة متدفقة بسلاسة تقلل من مخاطر إختلالات المدفوعات والأزمة المالية. تعمل المؤسسات الثلاث معاً لضمان نظام قوي للتجارة الدولية والمدفوعات المفتوحة لجميع البلدان. بغرض تمكين البلدان من النمو الاقتصادي، ورفع مستويات المعيشة، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم[1] .

في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (GATT) السابقة لمنظمة التجارة العالمية بدأ المفاوضون بالاجتماع مع موظفي البنك الدولي من خلال الاتصالات غير الرسمية وتبادل المعلومات في الثمانينات من القرن الماضي، ودعا البنك الدولي خبراء التجارة في الجات لإعطاء ندوات حول تحرير التجارة لموظفي البنك الدولي. وعندما تم تحويل اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية مع آلياتها الجديدة لتسوية النزاعات استمرت هذه العلاقة بين البنك الدولي من خلال مجموعة البنك الدولي التجارية ومجموعة تنمية القطاع الخاص، ومعهد البنك الدولي المعروف سابقا باسم معهد التنمية الاقتصادية (EDI)، التي عملت على تحديد الفرص المتاحة للبنك الدولي للعمل مع المنظمة العالمية للتجارة .

وفي عام 1994م؛ أضاف أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى إتفاق منظمة التجارة العالمية إعلاناً وزارياً حول:" تحقيق قدر أكبر من التماسك في صنع السياسة العالمية في ظل اقتصاد معولم ومترابط" . وقاموا بدعوة المنظمة العالمية للتجارة إلى التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحقيق هذا الهدف رغبة منهم للربط بين هذه المنظمات الاقتصادية الثلاث – المتعددة الاطراف– والتي تشترك في نفس الهدف – تحسين مستويات المعيشة،

[1] IMF and the world trade organization , international monetary fund , from: https://www.imf.org/en/About/Factsheets/The-IMF , consulted on :14-01-2020 , at :018:05

تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر، المساهمة في توسيع التجارة الدولية – وتمساك السياسات[1] .

في تقرير صدر عام 1998 بعنوان " تقرير المدير العام لصندوق النقد الدولي، ورئيس البنك الدولي، والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية حول التماسك "، تم توضيح أنه على الرغم من أن التعاون بين المؤسسات الثلاث كان طويلاً وناجحاً ،غير رسمي وقائم على اجراءات مخصصة، إلا أنه ممن الفيد وضع هياكل التعاون هذه على أساس أكثر رسمية في ظل عولمة النشاط الاقتصادي .

يتمثل أحد الجهود التعاونية الهامة في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات في الإطار المتكامل للمساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة لأقل الدول نمواً، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية هي ثلاث من الوكالات الأساسية الست، إلى جانب (الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التجارة الدولية) للإطار المتكامل المبني على مبادئ ملكية الدولة والشراكة وهدفها[2] :

- دمج التجارة في خطط التنمية الوطنية مثل أوراق استراتيجية الحد من الفقر لأقل البلدان نمواً .
- المساعدة في تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة بشكل منسق استجابة للاحتياجات التي حددها أقل البلدان نمواً. إذ يلعب البنك الدولي على وجه الخصوص دوراً رئيسياً في تنسيق إعداد الدراسات التشخيصية التجارية لمساعدة أقل البلدان نمواً على "دمج" احتياجاتها المتعلقة بالتجارة في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر والنمو لضمان تمويل المانحين. كما أنه يلعب دورًا في إكمال الدراسات التشخيصية التي تساعد على توفير تقييم للاحتياجات من متطلبات البلد من المساعدة التقنية

[1] Marc auboin , «fulfiling the marrakesh mandate on coherence : ten years of cooperation between the WTO,IMF,and world bank , consellor trade and finace and trade facilitaion division », world trage organization , discussion paper :(no 13 , Geneva, Switzerland , 2007), p : 02

[2] Ibid ,p : 17

المتعلقة بالتجارة وبناء القدرات. بناءً على تم تعزيز الإطار المتكامل داخل الدول من خلال[1]:

- ✓ دمج التجارة في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر.
- ✓ تحقيق متابعة أكثر فعالية لدراسة تكامل التجارة التشخيصية التي يشرف عليها البنك الدولي وتنفيذ مصفوفات الإجراءات؛ وتحقيق تنسيق أكبر وأكثر فاعلية بين المانحين وأصحاب المصلحة في اطار التكامل بين المنظمات الثلاث .
- ✓ تحسين عملية اتخاذ القرارات وهيكل الإدارة لضمان التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب للموارد والبرامج المالية المتزايدة.

لفت كل من المدير العام لمنظمة التجارة العلمية والمدير الاداري لصندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي إلى الطبيعة التكميلية للجهود المشتركة التي تبذلها المؤسسات الثلاث في مجتمعات التجارة والتنمية والتمويل الدولية والتي تتمثل في :

- فتح الاسواق أمام الصادرات من الدول النامية، وخاصة أقلها نمواً والأكثر فقراً.
- مساعدة هذه البلدان في بناء قدراتها على التجارة.
- المساعدة في تخفيف مشاكل مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالديون .

وعند جمع كل هذه الجهود معا، يتمثل لنا جوهر التعاون وتبني نهج أكثر تماسكا في صنع السياسة الاقتصادية العالمية. وفي هذا السياق يتمثل المجال الذي يمكن لموظفي المنظمات الثلاث تقديم أكبر مساهمة مباشرة من خلال جهودهم التعاونية في مساعدة البلدان النامية على تحقيق الفوائد المتوقعة من مشاركتها في المنظمة العالمية للتجارة العالمية وتنفيذها لالتزامات منظمة التجارة العالمية من حيث المساهمة التي يقدمها ذلك في تنميتهم الاقتصادية[2].

[1] Marc auboin , op.cit, p:18.
[2] Ibid, p :02.

لذلك أصبحت مساعدة الدول في بناء قدارتها على التجارة محور تركيز رئيسي لبرامج القروض الجديدة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لبناء قدرة الدول النامية على التجارة، مما يسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف تماسك السياسات التي تتمثل في:

- ✓ المساعدة في تعزيز قدرة البلدان النامية على جني ثمار النظام التجاري المتعدد الأطراف
- ✓ المساهمة في مراقبة السياسات العالمية والتحليل الاقتصادي بشأن القضايا الشاملة .
- ✓ تحسين توقيت وتسلسل تحرير التجارة بحيث يتناسب مع أهداف السياسة الأخرى (الاستقرار المالي، الحد من الفقر).

2-مبادرة المعونة من أجل التجارة:

تم إطلاق مبادرة المعونة من أجل التجارة سنة2005م في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية WTO في هونغ كونغ، الصين. وكان الهدف من المبادرة "مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على بناء القدرات في جانب العرض والبنية التحتية ذات الصلة بالتجارة التي تحتاجها لمساعدتها على تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها وتوسيع نطاق تجارتها" ، كما كلف المؤتمر الوزاري المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بتشكيل فريق عمل لتفعيل المعونة من أجل التجارة[1].

يُعزى نجاح هذه المبادرة إلى الشراكات القوية التي شكلتها داخل مجتمعات سياسات التجارة والتنمية فقد جمعت العديد من أصحاب المصلحة (البلدان النامية ومقدمي التعاون الإنمائي- البنك وصندوق النقد الدوليين- والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص) بهدف مشترك يتمثل في المساعدة على جعل التجارة تعمل من أجل التنمية.

[1] Yonov Frederick Agah , «The Aid-for-Trade initiative» , Development Co-operation Report :(Making Partnerships Effective Coalitions for Action OECD, 2015) , p 120.

وينصب التركيز الحالي على تعزيز التعاون بين المؤسسات الثلاث (وغيرها) بشأن تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الوزاري السادس لـWTO 2005 وتشمل[1]:

- زيادة مساهمة منظمة التجارة العالمية في برنامج المعونة مقابل التجارة وتعزيز التعاون بين المؤسسات في المجالات الحالية المتمثلة في المساعدة التقنية وبناء القدرات، وخاصة في ظل الإطار المتكامل المعزز.
- شمل نطاق التعاون بين الوكالات جميع وظائف منظمة التجارة العالمية، مما يؤدي إلى تدفق مستمر من المشاريع المشتركة بين الوكالات وحوار دائم يهدف إلى اتباع سياسات متسقة

كذلك تم الاعتراف بالدور التنموي القوي للتجارة من خلال إدراج أهداف التجارة – والمعونة من أجل التجارة – في الأعمال التحضيرية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن البلدان النامية –ولا سيما أقل البلدان نمواً – تحتاج إلى المساعدة في بناء قدراتها التجارية ذات الصلة[2]. ومن خلال القيام بذلك، تساعد منظمة التجارة العالمية في تحقيق أهدافها المختلفة مثل: (الحد من الفقر، وتشجيع الاستدامة البيئية أو تحسين الشفافية والحكم الراشد) .

الفرع الثاني: مجالات البحث والتعاون المشترك بين المؤسسات الثلاث

تغطي إتفاقات التعاون بين المنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي عدة مجالات، تتراوح من المساعدات التقنية إلى التبادل السري للبيانات بشأن الدول الأعضاء. وبموجب هذه الاتفاقيات يتم الآتي:

- يحضر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اجتماعات معظم هيئات منظمة التجارة العالمية.

[1] Marc auboin , op.cit , p :16.
[2] Ibid ,p :16.

- تتعاون خدمات المنظمات الثلاث في البحث والتحليل في المجالات التي تتداخل فيها قضايا التجارة والتمويل والتنمية.

- يقدم موظفو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خدماتهم إلى منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في عمل الفريق العامل المعني بالتجارة والديون والتمويل[1].

- بعد متابعة اتفاقيات التعاون، توفر أمانة منظمة التجارة العالمية لموظفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على أساس سري، الوصول إلى قاعدة البيانات المتكاملة لمنظمة التجارة العالمية والقوائم النهائية لالتزامات أعضاء منظمة التجارة العالمية.

- يتمتع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإمكانية الوصول عبر الإنترنت إلى قاعدتي البيانات. مع مراعاة الالتزام بالسرية نفسه، يتيح الصندوق المنشورات التالية لأمانة منظمة التجارة العالمية: (الإحصاءات المالية الدولية، إحصاءات ميزان المدفوعات، الإحصاءات المالية الحكومية المالية العامة) وتوجيه إحصاءات التجارة[2].

- تتيح خدمات الصندوق أيضًا لأمانة منظمة التجارة العالمية البيانات التاريخية والتوقعات العالمية الواردة في "النظرة الاقتصادية العالمية".

- يوفر البنك الدولي لأمانة منظمة التجارة العالمية إمكانية الوصول إلى قاعدة بياناتها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الملحق الإحصائي لنشرة التوقعات الاقتصادية العالمية والبلدان النامية. فيما يتعلق بقضايا الوصول إلى الأسواق، استخدمت أمانة منظمة التجارة العالمية برنامج البنك الدولي لتحليل بيانات التعريفة الجمركية والتجارة.

[1] le FMI et l'organisation mondiale du cpmmerce , fonds monétaire international , de : http://imf.org/external/np/exr/fact/fre/imfwtof.htm
le: 12-12-2019 , en: 14:58
[2] Ibid..

- وفقًا لاتفاقية التعاون المبرمة بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، يحيل صندوق النقد الدولي إلى منظمة التجارة العالمية، لاستخدامها بسرية تامة، نسخًا من التقارير ووثائق المعلومات ذات الصلة التي أعدتها خدماتها بشأن المشاورات في صندوق النقد الدولي[1].

- بالنسبة للمساعدة الفنية والتدريب، غالبًا ما يعمل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وغيرها من المنظمات الدولية والجهات المانحة معًا لمساعدة البلدان على تحسين قدراتها التجارية. يمكّن الإطار المتكامل المحسن للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نمواً من لعب دور أكثر نشاطًا في النظام التجاري العالمي من خلال مساعدتها على معالجة القيود التي تثقل على العرض[2].

- يتمتع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بخبرة كبيرة في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات المتدربين، وهم يقدمون الدعم لأعضاء منظمة التجارة العالمية من خلال برامجهم القطرية وكذلك من خلال مشاركتهم في أنشطة المساعدة التقنية لمنظمة التجارة العالمية .ومنذ أن تم تعزيز برنامج المساعدة الفنية لمنظمة التجارة العالمية بشكل كبير في سياق إدارة الشؤون السياسية، عملت المنظمات الثلاث بشكل متزايد معًا في عدة مجالات مثل(الخدمات، وتيسير التجارة، والصحة النباتية)، نتج عنها درجة عالية من التعاون في التصميم وتنفيذ أنشطة المساعدة الفنية[3].

- يشارك صندوق النقد الدولي في تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات على مختلف المستويات، من التمويل إلى تصميم السياسات، ونشر المعايير والتدريب. يكمن التركيز الرئيسي لعمله الفني المتداول هو تحديث إدارة الجمارك وإصلاح سياسة التعريفة

[1] Eric toussaint , le trio FMI-banque mondiale -OMC, de :
http://www.cadtm.org/spip.php?page=imprimer&id_article=1918
le 15-01-2020 , en: 21:42
[2] le FMI et l'organisation mondiale du cpmmerce , fonds monétaire international, op.cit.
[3] Marc auboin , op.cit , p : 16

الجمركية. فيما يتعلق بإصلاح الجمارك، تحول التركيز إلى "المساعدة التقنية الاستراتيجية"، أي توفير الإطار العام للإصلاح والرقابة المستمرة، مع ترك جوانب أكثر تفصيلا للجهات المانحة الأخرى لدعمها. أما بالنسبة للتعريفة الجمركية، ينصب التركيز على السياسات الضريبية والمالية[1].

- بالنسبة للتعاون التقني. يخصص البنك الدولي قدراً كبيراً من قروضه للبرامج الوطنية المتعلقة بالتجارة، ولا سيما من خلال عملية ورقة استراتيجية الحد من الفقر. هذه هي الأموال اللازمة لتحرير التجارة في البلدان المدينة من خلال إزالة الحواجز أمام التجارة الدولية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالتجارة ذات الصلة بالاستثمار (اتفاقية تدابير الاستثمار). والمتعلقة بالتجارة وخصخصة الخدمات العامة (الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات التابعة لمنظمة التجارة العالمية).

- لتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر، يفحص البنك الدولي الطلبات الواردة في خطة التجارة العالمية لمنظمة التجارة العالمية لتطوير برامجه الخاصة. أقام البنك الدولي شراكة مع منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية بشأن إصلاح الجمارك وتحرير التجارة.

- تتشاور أمانة منظمة التجارة العالمية والموظفون، حسب الاقتضاء، حول قضايا عدم الاتساق المحتمل بين التدابير التي يتم النظر فيها مع عضو مشترك والتزامات ذلك العضو بموجب الاتفاق بشأن منظمة التجارة العالمية، وفي حالة الصندوق، بموجب النظام الأساسي للصندوق[2].

[1] le FMI et l'organisation mondiale du cpmmerce , op.cit .
[2] Eric toussaint , op.cit.

المطلب الثالث: العلاقة بين قروض البنك وصندوق النقد الدوليين ومتطلبات العضوية في المنظمة العالمية للتجارة

تتعدد أوجه العلاقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بسبب التداخل بين المسائل التي يهتم بها كل منهم. فالصندوق يهتم بضبط العلاقات الدولية النقدية، وتعمل مجموعة البنك الدولي مع البلدان النامية على الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، في حين ينصب اهتمام المنظمة على العلاقات الدولية التجارية على تحرير التجارة الدولية. لكن هذه المجالات التي تبدو مختلفةً في إطارها العام متشابكةً بالضرورة في بعض التفصيلات. فلا يمكن فصل التجارة الدولية التي يعد تحريرها هدفاً للصندوق والبنك مثلما هو هدف للمنظمة العالمية للتجارة ونتيجة لتحقيق التنمية .

الفرع الأول: جهود البنك وصندوق النقد الدوليين لتيسير انضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية

بدأ التزام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتسهيل انضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية في عام 1996م مع إطلاق برنامج الإطار المتكامل والذي يهدف بشكل رسمي إلى "تمكين أقل البلدان نمواً من استخدام التجارة كوسيلة فعالة للتنمية وتعزيز مصالحها بشكل فعال من خلال منظمة التجارة العالمية". وعليه قرر البنك الدولي وصندوق تكثيف تعاونهم مع أهداف منظمة التجارة العالمية عن طريق الإعلان عن قروض جديدة "لبناء القدرات" تتجاوز القضايا الحدودية المتمثلة في التعريفات الجمركية والحواجز التجارية لتتناول الآن ما يسمى "ما وراء القضايا الحدودية " من اللوائح المحلية والإدارية القضايا داخل الاقتصاد المحلي[1]. وستجمع عملية الإطار المتكامل الجديد بين مشاركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية في تصميم وتنفيذ قروض "بناء القدرات" ضمن أوراق استراتيجية الحد

[1] Rick rowden ,« the increased coordination of the international monetary fund (FMI) , world bank , and world trade orginazation (WTO) trade liberalization policies» , IMF-WB-WTO synthesus report: (washington DC , october 2001) , p : 04

من الفقر الخاصة بالدول النامية [1]. ووفقًا لورقة صندوق النقد الدولي حول زيادة تماسكها مع منظمة التجارة العالمية من خلال برنامج الإطار المتكامل، عملت البلدان النامية على "دمج التجارة في استراتيجياتها الإنمائية ضمن الإطار المترابط لورقات استراتيجية الحد من الفقر" . وإجتمع المدير الإداري لصندوق النقد الدولي والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية في عدة مناسبات لمناقشة "تحسين تنسيق المشورة في مجال السياسات والمساعدة الفنية للوكالات"[2]، وهذا الجهد المكثف لتسهيل قدرات البلدان على التفاوض والتنفيذ والامتثال لقواعد الاتفاقيات التجارية الجديدة مثل منظمة التجارة العالمية "سوف يتداخل مع برامج الإصلاح القطاعي المستمرة" عند وضع الخطط الاقتصادية الوطنية" .

من خلال التحرك في هذا الاتجاه المتمثل في تقديم قروض بناء القدرات للبلدان النامية، يأمل البنك الدولي في إثارة حجة مفادها أن أنشطة "الإقراض السياسي"، مثل برامج التكيف الهيكلي، يمكن أن تحسن الأداء التجاري للمقترضين في الاقتصاد المعولم بينما تعمق أيضاً سلطتها على التنظيم الداخلي وإدارة السياسات داخل الاقتصادات. "يأتي هذا في الوقت الذي يسعى فيه البنك الدولي إلى عكس اتجاه الانخفاض في الإقراض من خلال توسيع نطاق القروض السياسية.

الفرع الثاني: تحرير التجارة والخصخصة كمبررات لخطط التكييف التكيف الهيكلي.

يعد تحرير التجارة عنصراً متزايد الأهمية في نجاح برامج التكييف والتعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تضطلع بها العديد من الدول النامية، ويعتمد توسيع التجارة الدولية في منظمة التجارة العالمية على حسن سير النظام المالي الدولي في العديد من النواحي، وأهمها الروابط بين التجارة وأسعار الصرف والتدفقات المالية والتجارة، تعديل ميزان المدفوعات. وبما أن تحرير التجارة والدين الخارجي وتدفق رأس المال وضمان الاستثمار وخصخصة الخدمات أمور مترابطة، تهدف منظمة التجارة العالمية إلى العمل بالاتفاق مع

[1] [1] Rick rowden ,op cit , p13
[2] ibid .

مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لزيادة الاتساق في صنع السياسة الاقتصادية العالمية .

إن العلاقة بين التجارة الدولية الليبرالية والديون الخارجية للبلدان النامية، وكذلك تنسيق السياسات بين المؤسسات المالية والتجارية ليست بالعلاقة الجديدة، فقبل إنشاء منظمة التجارة العالمية، كان هناك بالفعل تنسيق غير رسمي للسياسات بين الجات وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ونما هذا الرابط بشكل كبير منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية تحت ستار "تماسك السياسات التجارية والاقتصادية العالمية" الذي نتج عنه تعاون وتنسيق مؤسسي[1].

وفي إطار العولمة، تعهد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بممارسة خبرتهما في مجال الاستثمار وغيره من عمليات التحرير، في حين عملت منظمة التجارة العالمية في مجالها (تحرير التجارة وتحرير التجارة في الخدمات) وهو ما أدى إلى تعزيز التعاون والتنسيق في صنع السياسات الاقتصادية بين المؤسسات الثلاث في المجالات التالية: (توقيت وتسلسل الإصلاح التجاري وتحرير التجارة وتحرير الخدمات المالية).

في منطق عملية التحرير، دفع صندوق النقد الدولي إلى أن التحرير المالي يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع تحرير التجارة الدولية. لذلك، فإن التكامل التجاري والتكامل المالي ضروريان في عملية العولمة. وبالتالي تشجع منظمة التجارة العالمية، كمؤسسة تجارية، البلدان النامية على متابعة عمليات الانفتاح والتحرير التي تم الاضطلاع بها لضمان نموها الاقتصادي بسرعة نحو التحرير أنظمة التجارة الخارجية، وتصحيح نقاط الضعف الهيكلية لاقتصاداتها وكذلك تشوهات أسواقها وتوطيد إصلاحاتها وفقًا لقواعد منظمة التجارة العالمية.

يعتمد التنسيق الحالي في مجال السياسات الاقتصادية بين المؤسسات الثلاث متعددة الأطراف أساسًا على حقيقة أنها تتبع نفس الغاية من خلال توسيع النظام الليبرالي على

[1] Rick rowden , op, cit, p :11

المستوى العالمي ورفع جميع القيود المفروضة على حركة رأس المال والاستثمار الخاص، ويتم إدراج هذه النقاط في سياسات التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي[1].

إن برامج التكيف والتعديل الهيكلي وغيرها من إصلاحات التحرير كشروط على القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لا تزال وسيلة رئيسية لدعم أهداف تحرير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، على سبيل المثال: بين عامي 1981 و1994 (نهاية جولة أوروغواي)، قدم البنك الدولي 238 قرضًا دعمت تحرير التجارة أو سياسة الصرف الأجنبي إلى 75 دولة مختلفة، وبين عامي 1995 و1999، دعمت 54 عملية تعديل أخرى للبنك الدولي . وفي تحليل مستمر لسنوات ما بين (1997–2001)، وافق 36 بلداً على الامتثال لجعل نظامهم التجاري متماشياً مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أو التزم بالإسراع في تنفيذ قواعد منظمة التجارة العالمية، المماثلة للالتزامات المعلنة في صندوق النقد الدولي الرسمي ووثائق القروض. في معظم الحالات، تعهدت هذه البلدان بهذه الالتزامات في خطابات النوايا الرسمية الخاصة بصندوق النقد الدولي وورقات استراتيجية الحد من الفقر اللازمة لتلقي قروض التكيف الهيكلي وتخفيف عبء الديون*.

بعد مرور سنوات من شروط قروض التكيف والتعديل الهيكلي التي أجراها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، خفضت العديد من الدول النامية بشكل كبير الحواجز التجارية والتعريفات الجمركية على الواردات والصادرات، وألغت القوانين واللوائح المختلفة التي عززت الصناعة المحلية أو حدت من عمليات المستثمرين الأجانب، في كل من هذه الحالات، كانت المديونية العميقة لهذه الدول ويأسها لتلقي القروض اللازمة من أجل خدمة ديونها وتصحيح اختلالات ميزان مدفوعاتها هي النفوذ السياسي الذي استخدمه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإصرار على هذه الإصلاحات.

---

[1] Rick rowden , op, cit, p :11

* في بعض الحالات ، مثل أذربيجان في عام 1997 ، كان التوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية شرطا فعليا لإقراض صندوق النقد الدولي.

المبحث الثالث: دور المنظمة العالمية للتجارة في إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة كوسيلة لدعم الاهداف الانمائية للألفية .

تلعب التجارة الدولية دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي ودعم الحد من الفقر والدفع بالحوكمة الرشيدة، فيمكن لزيادة فرص الوصول إلى الأسواق التي تقدمها أن تساعد البلدان على خلق فرص العمل وتحسين الدخل وجذب الاستثمارات. في هذا الصدد تركز أهداف التنمية المستدامة بشكل كبير على الدور الذي تلعبه التجارة في تعزيز التنمية المستدامة وصولا إلى الحوكمة الرشيدة، وتعترف بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها WTO في خطة التنمية 2030، وهذا ما يوضحه **(شكل رقم 15)**، وفقا للمحطات الآتية :

- **المطلب الأول: أهداف التنمية المستدامة**
- **المطلب الثاني: إسهامات المنظمة العالمية للتجارة في تقيق أهداف التنمية المستدامة**
- **المطلب الثالث: جدلية العلاقة بين المنظمة العالمية للتجارة وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة.**

شكل رقم (15): جدلية العلاقة بين WTO والحوكمة والأهداف الانمائية للألفية

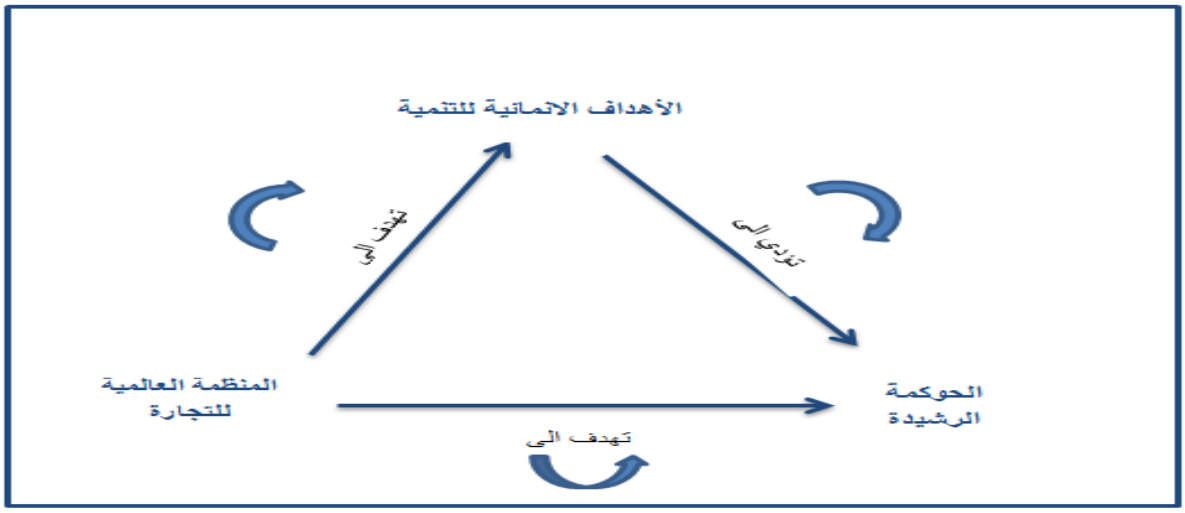

المصدر : من اعداد الطالبة

المطلب الأول: أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة(SDGs) ، والمعروفة رسميا باسم تحويل عالمنا (جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة) وهي عبارة عن مجموعة من 17 هدفا وضعت من قبل منظمة الأمم المتحدة وقد ذكرت هذه الأهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر2015 وفي 1 يناير 2016، أدرجت أهداف التنمية المستدامة الـ 17 في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الفرع الأول: ماهية التنمية المستدامة

1- مفهوم التنمية المستدامة :

تعريف التنمية المستدامة مركب إضافي يتركب من كلمتين:

التنمية: وهي العمليات المختلفة التي يجري التخطيط لها وتنفيذها على أساس الجهود الأهلية والجهود الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وربط هذه العمليات بالإصلاحات الكبرى التي تخطط وتنفذ على مستوى الدولة[1] .

التنمية المستدامة : هي تلبية احتياجات الحاضر دون التخلي عن الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتهم.

إذا كانت النظرة التقليدية للتنمية تركز على القضايا التنموية في عدد كبير من دول العالم سيما النامية منها فإن التنمية بهذا المنظور قد أغفلت جوانب لها، دورها الجوهري في الحياة البشرية حاضرا ومستقبلا. بعبارة أخرى إن الامكانيات المتاحة لا يمكن تسخيرها للأجيال

[1] لخضر رابحي ، عبد المجيد بن يكن ،« الحكم الراشد و دوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر»، مجلة العلوم القانونية و السياسية : (مجلد 09 ، عدد 17 ، جامعة حمة لخضر الوادي ، جانفي 2018)، ص499

الحاضرة فحسب وإنما يجب التفكير في كيفية استفادة أجيال المستقبل ايضا[1] . ويتضح من هذا التعريف الرؤية المستقبلية لضمان استمرارية انتاجية الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال والمحافظة على حقوق الانسان في العيش الكريم آنيا ومستقبلا.

2- أبعاد التنمية المستدامة

هناك من يعرف أبعاد التنمية المستدامة على أنها تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، ويرى باحثون آخرون على أن من أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع [2].

1.2- البعد الاقتصادي: تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل :الطعام، المسكن، النقل، الملبس، الصحة، والتعليم.

2.2- البعد البيئي: ويركز على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

2.3- البعد الاجتماعي: ويركز على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع

[1] صلاح عمر فلاحي ، التنمية المستدامة بين تراكم راس المال في الشمال و اتساع الفقر في الجنوب ، مجلة العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير : (مجلد 03 ، عدد 03 جامعة فرحات عباس سطيف، 2004) ، ص 06.

[2] رشيدة بوجحفة ، «الحكم الراشد و دوره في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة الجزائر» ، مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية: (المجلد 02 ، العدد 04، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم) ، ص 116.

المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية .

الفرع الثاني: الأهداف الانمائية للألفية

إعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والتي تعرف أيضا باسم الأهداف العالمية، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلم والازدهار بحلول عام 2030. تدرك أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (شكل رقم 16)، أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

شكل رقم (16): الأهداف الانمائية للألفية

المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ،**التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020**،بيروت ، 2020 ، ص01.

من خلال التعهد بعدم ترك أي شخص خلف الركب، إلتزمت البلدان بتسريع التقدم لأولائك الذين هم في الخلف بعد. هذا هو السبب في أن أهداف التنمية المستدامة مصممة لجعل العالم يتحول إلى أصفار في العديد من جوانب الحياة المتغيرة بما في ذلك الفقر المدقع والجوع والايدز والتمييز ضد النساء والفتيات. وعليه فإن الجميع بحاجة إلى هذه الأهداف الطموحة، فالإبداع والمعرفة التكنولوجيا والموارد المالية من كل مجتمع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل سياق[1].

المطلب الثاني: إسهامات المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

إن الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف، كما تجسده منظمة التجارة العالمية، يساعد أيضًا آفاق النمو على المدى الطويل للبلدان النامية من خلال تزويدها بإمكانية الوصول إلى أسواق جديدة وتكنولوجيات جديدة واستثمارات جديدة، مما يجعل تنميتها مستدامة. لكل هذه الأسباب، ستواصل التجارة ومنظمة التجارة العالمية لعب دور رئيسي في تحقيق الهدف رقم 01 من أهداف التنمية المستدامة بشأن إنهاء الفقر بالإضافة إلى العديد من الأهداف الأخرى في خطة 2030.

ولكي تجني البلدان فوائد التجارة بالكامل، من الضروري اِعتماد نهج تهدف إلى تعميم التجارة في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة. وذلك لأن التجارة لها تأثيرات متداخلة في الاقتصاد وروابط كبيرة مع القطاعات الأخرى. ولذلك، فإن دمج السياسات التجارية في خطط التنمية يعزز التماسك في استخدام التجارة كأداة استباقية لتحقيق الحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى بين جميع أصحاب المصلحة.

[1] التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020،بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، 2020 ، ص04

الفرع الأول: التجارة كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الرئيسية

تعد منظمة التجارة العالمية عاملاً محوريًا في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، والتي حددت أهدافًا يتعين تحقيقها بحلول عام 2030 في مجالات مثل الحد من الفقر والصحة والتعليم والبيئة. ركزت أهداف التنمية المستدامة بشكل كبير على الدور الذي تلعبه التجارة في تعزيز التنمية المستدامة وإدراك المساهمة التي يمكن أن تقدمها منظمة التجارة العالمية في خطة عام 2030[1].

بدأت منظمة التجارة العالمية بالفعل في تحقيق أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة، مثل الهدف 2–ب في الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الجوع تمامًا، والذي يدعو إلى القضاء على التشوهات التجارية في أسواق الزراعة، بما في ذلك التخلص التدريجي من دعم الصادرات. في كانون الأول / ديسمبر 2015، في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية المعقود في نيروبي، اعتمد الوزراء القرار المتعلق بمنافسة التصدير في الزراعة الذي يحظر، من بين تخصصات أخرى، استخدام إعانات التصدير في الزراعة التي تحقق إلى حد كبير الهدف 2 ب[2]. ويوضح الجدول رقم (06)كيف تساهم منظمة التجارة العالمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الرئيسية :

جدول رقم(06): مساهمة المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف (رقم 01) لا فقر	**هناك أدلة متزايدة على أن مبادرات السياسة التجارية جيدة التخطيط والتنفيذ الاستراتيجي يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على الحد المستدام من الفقر. كما أدى الافتتاح التجاري إلى ارتفاع مستويات المعيشة من خلال زيادة الإنتاجية وزيادة المنافسة والمزيد من الخيارات للمستهلكين وأسعار أفضل في السوق.**

[1] the WTO and the sustainable development goals , world trade organization, from: https://www.wto.org/english/thewto_e/coher_e/sdgs_e/sdgs_e.htm ,consulted on : 10-05-2020 , at : 16 :50

[2] mainstreaming trade to attain the sustainable development goals , world trade organization, Switzerland ,2018, p :03

الهدف (رقم02) القضاء على الجوع	سيؤدي إلغاء الإعانات التي تسبب تشوهات في أسواق الزراعة إلى أسواق تنافسية أكثر عدالة تساعد المزارعين والمستهلكين مع المساهمة في الأمن الغذائي. ألغى قرار منظمة التجارة العالمية لعام 2015 بشأن المنافسة في الصادرات دعم الصادرات في الزراعة
الهدف(رقم03) الصحة والرفاهية	أحد الأهداف الرئيسية في إطار الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة هو ضمان حصول الجميع على الأدوية بأسعار معقولة. دخل تعديل هام لاتفاق تريبس trips لمنظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ مؤخراً. سيسهل هذا الإجراء على البلدان النامية الحصول على مسار قانوني آمن للوصول إلى الأدوية بأسعار معقولة
الهدف (رقم05) المساواة بين الجنسين	يمكن للتجارة أن تخلق فرصا لعمالة المرأة والتنمية الاقتصادية. من خلال التجارة ، زادت فرص العمل للمرأة بشكل ملحوظ. تميل الوظائف في قطاعات التصدير أيضًا إلى الحصول على أجور وظروف أفضل. تعد قطاعات التصدير من الوظائف المهمة للمرأة في البلدان النامية.
الهدف (رقم 8) العمل اللائق والنمو الاقتصادي	يعزز النمو الاقتصادي الشامل الذي تقوده التجارة القدرة على توليد الدخل للبلد ، وهو أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. يمكن أن تحدث مبادرة منظمة التجارة العالمية للمساعدة من أجل التجارة فرقًا كبيرًا في تكملة الجهود المحلية في بناء القدرات التجارية ، ويتضمن الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة هدفًا محددًا للدول لزيادة الدعم بموجب هذه المبادرة
الهدف(رقم09) الصناعة والابتكار والبنية التحتية	تنتج التجارة مكاسب ديناميكية في الاقتصاد من خلال زيادة المنافسة ونقل التكنولوجيا والمعرفة والابتكار. تم تحديد الأسواق المفتوحة كمحدد رئيسي للتجارة والاستثمار بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة مما يسمح بنقل التقنيات التي تؤدي إلى التصنيع والتنمية ، مما يساعد على تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة.

الهدف(رقم 10) الحد من عدم المساواة	على المستوى العالمي ، أدت التغييرات في أنماط التنمية إلى تحويل آفاق أفقر الناس في العالم ، مما قلل من عدم المساواة بين البلدان. تحاول قواعد منظمة التجارة العالمية الحد من أثر التفاوتات القائمة من خلال مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية. ويسمح ذلك باستخدام المرونة من جانب البلدان النامية وأقل البلدان نمواً لمراعاة قيود قدراتها
الهدف(رقم 14) الحياة تحت الماء	تلعب منظمة التجارة العالمية دورًا مهمًا في دعم الجهود العالمية والإقليمية والمحلية لمعالجة التدهور البيئي لمحيطاتنا بموجب الهدف رقم 14 . يُعد القرار الخاص بإعانات مصائد الأسماك الذي اتخذه أعضاء منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2017 خطوة إلى الأمام في الجهود المتعددة الأطراف للامتثال للهدف رقم 14 من أهداف التنمية المستدامة ، ويلزم الأعضاء بحظر الإعانات التي تساهم في الإفراط في الصيد والإفراط في الصيد ، وإلغاء الإعانات التي تساهم في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. ، مع معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا. التزم الأعضاء بالوفاء بهذا الالتزام من قبل المؤتمر الوزاري الثاني عشر.
الهدف (رقم17) الشراكات من أجل الأهداف	يعترف الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة بالتجارة كوسيلة لتنفيذ خطة 2030. تدعو الأهداف الواردة تحت هذا الهدف إلى: تعزيز البلدان لنظام تجاري متعدد الأطراف عالمي قائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف ؛ زيادة صادرات البلدان النامية ومضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نموا ؛ وتنفيذ وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مع قواعد منشأ شفافة وبسيطة للسلع المصدرة. إن منظمة التجارة العالمية هي القناة الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف

Source : world trade organization**, mainstreaming trade to attain the sustainable development goals** ,2018, p 04

إن إدراج قضايا التجارة على نطاق واسع عبر أهداف التنمية المستدامة ليس مفاجئًا نظرًا لأن التجارة في حد ذاتها ليست قطاعًا يمكن تحديده بسهولة. على عكس التعليم، أو التعدين على سبيل المثال، مما يجعل الروابط القطاعية مع السياسات والمؤسسات ذات الصلة بالتجارة مهمة بشكل أساسي.

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي للتجارة في أهداف التنمية المستدامة

1-التجارة محرك للنمو:

تسهم التجارة الدولية بشكل كبير في تحقيق الهدف 01 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر). ويمكن أن تساهم أيضا في دعم الهدف 01 من أهداف التنمية المستدامة بشأن (تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع). وهذا في صميم مهمة منظمة التجارة العالمية[1].

تاريخياً، لعبت التجارة دوراً هائلاً في القضاء على الفقر وتعزيز النمو في العالم النامي. في عام 1990، كان أكثر من نصف مواطني البلدان النامية يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم، وبحلول عام 2015، انخفض هذا المعدل إلى 14 ٪. نستنتج هنا أنه بدون التجارة لما تم تحقيق هذه التحسينات الجيدة . إذ تظهر الأدلة التجريبية أنه كلما كان البلد أكثر انفتاحًا على التجارة، زاد نمو اقتصادها[2]، وقد زادت حصة البلدان النامية من صادرات البضائع العالمية إلى أكثر من 40٪ في عام 2009 وظلت مستقرة منذ ذلك الحين. في تجارة الخدمات التجارية، ارتفعت الحصة من حوالي 25٪ إلى حوالي 35٪. كما ازدادت أهمية التجارة بين البلدان النامية، حيث شكلت 52٪ من صادرات البلدان النامية من السلع في عام 2013[3].

[1] mainstreaming trade to attain the sustainable development goals ,op.cit , p :14
[2] Ibid , p:15
[3] Ibid, p :16

تعزز زيادة الصادرات نمو دخل الدولة على المستوى الإجمالي، وبالتالي فإن شروط الوصول إلى الأسواق، سواء الوصول إلى الأسواق الخارجية لصادرات البلد أو الوصول إلى الأسواق المحلية للواردات، هي من العوامل الهامة التي تحدد فعالية التجارة كوسيلة لدعم النمو. يمكن أن تساعد البيئة التجارية التي يمكن التنبؤ بها أيضًا على تعزيز الاستثمارات طويلة الأجل التي يمكن أن تعزز القدرة الإنتاجية للبلد[1].

2-قياس التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتداولة في المجال الاقتصادي

باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه سيتم مراجعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة باستخدام مجموعة عالمية من المؤشرات. وتساهم المنظمة العالمية للتجارة بانتظام في عملية مراقبة الأمم المتحدة. لأن العمود الفقري لعملية الرصد هو إطار المؤشرات الذي طوره فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. لذلك، عند الإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تتبع منظمة التجارة العالمية الإطار المعتمد من الأمم المتحدة [2]، ويمكن العثور على جوهر الأهداف المتعلقة بالتجارة ومنظمة التجارة العالمية في الهدف 17 والهدف 08 من أهداف التنمية المستدامة.

1.2- الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

يطلب الهدف 17 من الدول "تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي قائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك من خلال اختتام المفاوضات في إطار أجندة الدوحة للتنمية ". ويدعو الهدف 17 البلدان إلى "زيادة صادرات البلدان النامية بشكل كبير، ولا سيما بهدف مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات

[1] mainstreaming trade to attain the sustainable development goals ,op.cit, p :17
[2] Ibid , p :18

العالمية بحلول عام 2020". المؤشر المختار لهذا الهدف هو حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية من حيث القيمة.

يدعو الهدف 17 كذلك، الدول إلى "تحقيق التنفيذ في الوقت المناسب للوصول إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية والحصص على أساس دائم لجميع أقل البلدان نمواً، بما يتفق مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك عن طريق ضمان تطبيق قواعد المنشأ التفضيلية على الواردات من أقل البلدان نموا تتسم بالشفافية والبساطة وتسهم في تسهيل الوصول إلى الأسواق ".

2.2-الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع بالإضافة إلى المساهمة التي يمكن أن تقدمها التجارة في تعزيز النمو المستدام الشامل والعمالة المنتجة واللائقة الكاملة، يتضمن 08 أيضًا هدفًا محددًا يتعلق بالمعونة من أجل التجارة*، ويدعو البلدان إلى "زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، على وجه الخصوص أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً ".

وقد أطلق أعضاء منظمة التجارة العالمية مبادرة المعونة من أجل التجارة (كما ذكر سابقا) في المؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ في عام 2005. وتركز المعونة من أجل التجارة على دعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في بناء القدرات التجارية، وتعزيز بنيتها التحتية وتحسين قدرتها على الاستفادة من التجارة.

*__المعونة من أجل التجارة__ : مبادرة أطلقتها منظمة التجارة العالمية عام 2005 و التي تساعد البلدان النامية على جني الثمار وحصد المنافع المترتبة على اغتنام فرص الوصول إلى الأسواق في الوقت الحاضر وفي المستقبل، والافتراض الأساسي الذي تنطوي عليه فكرة المعونة من أجل التجارة هو أن "المد المتصاعد يرفع جميع القوارب"، فالمزيد من التجارة يجلب ثروة وطنية أكبر، مما يعود بالنفع على الجميع بما في ذلك الفقراء

تعمل منظمة التجارة العالمية على "المعونة من أجل التجارة" بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية[1].

بدأت منظمة التجارة العالمية بإنشاء نظام لمراقبة المعونة من أجل التجارة على ثلاث مستويات[2] :

- المراقبة العالمية للتدفقات الاجمالية للمعونة من أجل التجارة، بناءً على العمل الذي تقوم به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- مراقبة التزام الجهات المانحة الفردية بتقديم مساعدات اضافية من اجل التجارة.
- رصد كيفية تقديم احتياجات البلدان النامية من اجل المعونة الاضافية للتجارة وتلبية احتياجات مجتمع المانحين الدولي، بما في ذلك بنوك التنمية

تعتمد كل من أهداف التنمية المستدامة والمساعدات من أجل أهداف التجارة على نهج السياسات المتكاملة والمقايضات. وهذا يعني أن المعونة من أجل التجارة ينبغي أن تسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية للبلدان النامية من خلال مساعدتها على ربط شركاتها بالأسواق الدولية، وتوسيع التجارة وتنويعها. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمساعدة في التجارة أن تساعد في تحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق الحد من الفقر وعدم المساواة. وأخيراً، ينبغي أن تسعى المعونة من أجل التجارة إلى تحقيق الأهداف البيئية من خلال مساعدة البلدان النامية على التكيف مع تغير المناخ، مع استغلال المزايا النسبية في إنتاج الكربون المنخفض[3].

[1] mainstreaming trade to attain the sustainable development goals ,op.cit , p :18
[2] THE POTENTAIL IMPACT OF THE AID FOR TRADE INITIATIVE,from : https://www.odi.org/publications/4192-potential-impact-aid-trade-initiative , consulted on : 19- 08-2020, at :22 :11
[3] frans lammersen , william hynes , «how trade and aid can help deliver sustainable development goals» , turkish policy quarterly , 2019 ,p 46

3-اتفاقية تيسير التجارة وأهداف التنمية المستدامة:

يعد التخفيض من تكاليف التجارة عاملا أساسيا في تمكين اقتصاديات الدول من المشاركة بفعالية في سلاسل القيمة الاقليمية والعالمية ومن أجل تطوير دور التجارة كمحرك أساسي للنمو والتنمية المستدامة(**انظر شكل 18**)، لقد اختتم أعضاء منظمة التجارة العالمية المفاوضات المتعلقة باتفاق تيسير التجارة* في اندونيسيا ديسمبر 2013، ووضع هذا التطور تيسير التجارة في مكان أعلى على جداول الاعمال المتعلقة بالسياسات التجارية الوطنية والدولية، ولتيسير التجارة تأثير رئيسي مباشر على التجارة الدولية يتمثل في الصناع والتجار يستطيعون الشراء والبيع في الخارج بسهولة أكبر وموثوقية أعلى وتكلفة أقل[1] .

شكل رقم (18): كيف تساهم اتفاقية تيسير التجارة في الوصول إلى أهداف التنمية

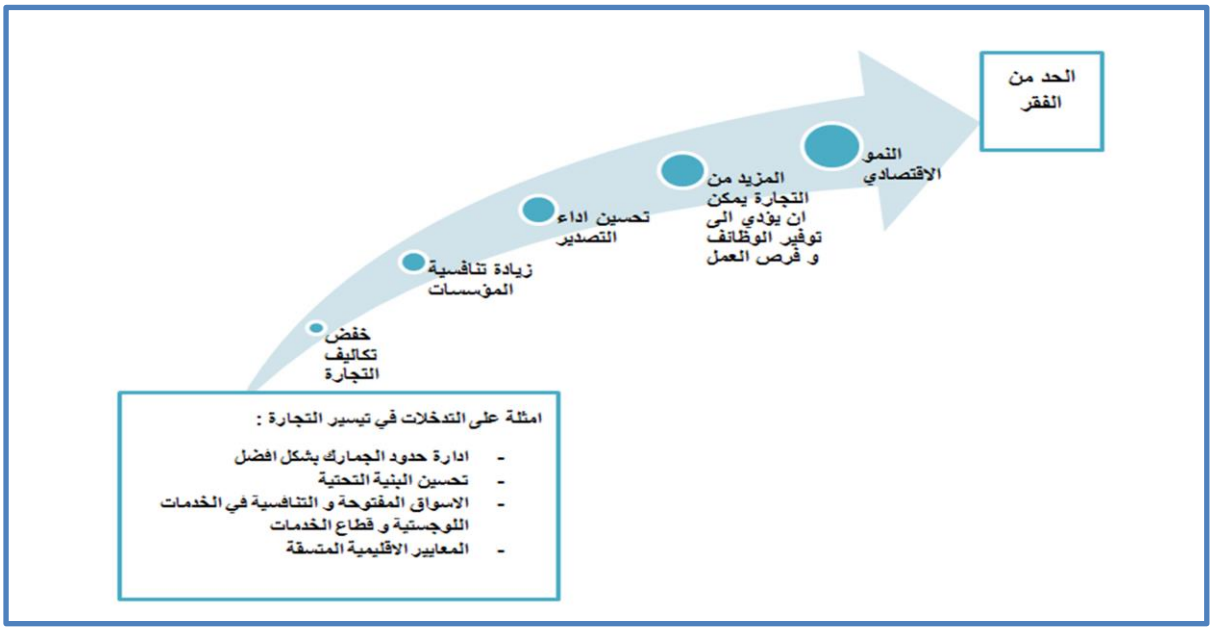

المصدر : مركز التجارة الدولية (ITC)، اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية :دليل اعمال الدول النامية ،جينيف، 2013، ص 05

* **اتفاقية تيسير التجارة:** هي الاتفاقية الأحدث من بين اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهي أولى النتائج المتحققة عن جولة الدوحة للمفاوضات التجارية. فبعد عشر سنوات من المفاوضات، أقرَّ الأعضاء نص اتفاقية تيسير التجارة في المؤتمر الوزاري التاسع المنعقد في بالي خلال الفترة 3-6 من كانون الأول عام 2013.

[1] قواعد تيسير التجارة تعامل لتمكين التجارة ز الخيارات و المتطلبات ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، جينيف ، 31جوان 2014 ،ص02

الفرع الثالث: البعد الاجتماعي للتجارة في أهداف التنمية المستدامة

تلعب التجارة دورًا حاسما في معالجة الجوع والأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة، مما يساهم في حياة صحية ورفاهية وفرص عمل ونمو، ومع ذلك، فإن الاستفادة من التجارة يمثل أيضًا تحديات.

1- تحسين مستويات المعيشة من خلال التجارة

تشكل التجارة الدولية أداة تمكينية قوية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتؤيد الدراسات التجريبية وجهة النظر هذه بأدلة قوية تثبت أن زيادة المشاركة الدولية يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي الذي يشكل بدوره شرطا ضروريا لتحقيق نتائج انمائية أوسع نطاقا، فعن طريق ربط الاسواق العالمية بالمنتجين والمستهلكين بالبلدان النامية، توفر التجارة – من خلال الصادرات والواردات معا – قناة بالغة الاهمية لتدفق الأموال والتكنولوجيا والخدمات اللازمة لزيادة تحسين القدرة الانتاجية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات[1]، حيث تساهم الصادرات في توسيع الدخل الوطني للدولة والذي يعمل على زيادة الدخل الفردي، في حين تعمل الواردات من خلال استيراد السلع التي تنتج محليا ولكنها ضرورية للنمو الاقتصادي والحد من الفقر[2] .

ويُشكّل النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً للحد من الفقر، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل. فعندما يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما كبيراً بما فيه الكفاية، قد يصبح الحد من الفقر، بدرجة كبيرة، مسألة إعادة توزيعٍ للدخل. وفي البلدان النامية ذات مستويات الدخل المنخفضة، لا تكون تحويلات إعادة التوزيع هذه كافية وحدها لتحقيق هدف الحد من الفقر، بل إنها قد تكون مناوئة له. ويتطلب الحد من الفقر، في هذه الحالات، تحقيق نمو اقتصادي من حيث زيادة نصيب كل فرد من السكان من المكاسب المُحقَّقة، أي من حيث

[1] دور التجارة الدولية في خطة التنمية لما بعد عام 2015 ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية : (مجلس التجارة والتنمية لجنة التجارة والتنمية ، الدورة السادسة جنيف، 5-9 مايو 2014) ، ص02

[2] رنان مختار ، علاقة التجارة الدولية بالفقر و توزيع الدخل ، الجزائر : منشورات دار الامل ،2011، ص 08

بلوغ مستوى أعلى لناتج العامل الواحد، وهو مستوى يقارب عادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[1].

وفي ظل التوترات التجارية اليوم، بات من السهل أن نغفل عن التقدم الذي حققه العالَم خلال العقود القليلة الماضية من التكامل الاقتصادي. فمنذ عام 1990، حقق العالم الهدف الاول من الاهداف الانمائية للألفية من خلال خفض معدلات الفقر لعام 1990 – 2015، وعلى الرغم من التقدم المحرز في الحد من الفقر، لا يزال هناك عدد مرتفع من الاشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع عالمياً ووفقاً لتقرير أقل البلدان نمواً لعام 2016 الذي نشره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، كان الفقر في أقل البلدان نمواً "ولا يزال منتشراً للغاية، حيث لا يزال نصف سكانها تقريباً يعيشون في فقر مدقع".[2] وقد نجح أكثر من مليار إنسان في الخروج من مستنقع الفقر، بفضل النمو الذي دعمته التجارة. واليوم تزيد الدول من تجارتها وتعمل على تعميق علاقاتها الاقتصادية بوتيرة أسرع مما كانت عليه في العقود الماضية. وحاليا يتجاوز عدد الاتفاقيات التجارية 250 اتفاقية في مختلف أنحاء العالَم، مقارنة بنحو 50 فقط في عام 1990. في ذلك الحين، كانت التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي نحو 38%؛ وفي عام 2017 بلغت النسبة 71%[3].

ومع ذلك، نظرًا لأزمة كوفيد –19 (COVID-19)* وكذلك انخفاض أسعار النفط، فمن المحتمل أن ينعكس هذا الاتجاه في عام 2020. سيكون لأزمة كوفيد –19 تأثير غير متناسب على الفقراء، من خلال فقدان الوظائف، وفقدان التحويلات، وارتفاع الأسعار، وانقطاع في

[1] دور التجارة الدولية في خطة التنمية لما بعد عام 2015 ، مرجع سابق ، ص 03

[2] poverty , The world bank ,from : https://www.worldbank.org/en/topic/poverty Consulted on : 22-06-2020 , at :17 :24

[3] CAROLINE FREUND , ROBERT KOOPMAN , **Poverty reduction depends on trade** , from : https://www.project-syndicate.org/commentary/open-trade-accelerates-poverty , consulted on 22-06-2020, at : 18:00

* **كوفيد –19** : جائحة فيروس كورونا (كوفيد–19) أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة. فقد أدت الإجراءات الضرورية لاحتواء الفيروس إلى إحداث هبوط اقتصادي. وهناك درجة كبيرة من عدم اليقين في الوقت الراهن حول مدى حدتها وطول مدتها.

الخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية[1].وللمرة الأولى منذ عام 1998، سترتفع معدلات الفقر مع دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود وهبوط حاد في الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ستؤدي الأزمة المستمرة إلى محو كل التقدم المحرز تقريبًا في السنوات الخمس الماضية. يقدر البنك الدولي أن 40 مليون إلى 60 مليون شخص سوف يقعون في براثن الفقر المدقع (أقل من 1.90 دولار في اليوم) في عام 2020، مقارنة بعام 2019 ،

بسبب الصدمات العالمية مثل كوفيد-19 ولأنه أصبح من الصعب بشكل متزايد الوصول إلى أولئك الذين لا يزالون في فقر مدقع، والذين يعيشون في كثير من الأحيان في البلدان الهشة والمناطق النائية، قد لا يكون الحد من الفقر بالسرعة الكافية للوصول إلى هدف القضاء على الفقر المدقع عن طريق 2030. وتشير تقديرات بحثية جديدة إلى أنه بحلول عام 2030 قد يكون ما يصل إلى ثلثي الفقراء المدقعين في العالم يعيشون في اقتصادات هشة ومتأثرة بالصراعات، مما يوضح أنه بدون إجراءات مكثفة، لن تتحقق أهداف الفقر العالمية[2].

2- المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة من خلال التجارة الدولية

من أهم القضايا والتحديات الاجتماعية للتنمية المستدامة تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات ما بين الرجل والمرأة في المجتمع، وهي مسألة وجدت الجهد في العقود السابقة كما حققت الكثير من الانجازات في الدول الصناعية وبعض الدول النامية. إلا أن العديد من القيود الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية تساهم في جعل الوصول إلى مساواة فعلية صعبة لا زالت بحاجة إلى المزيد من الجهد في التنمية المستدامة في القرن الجديد، وتعاني النساء في العالم النامي من مشاكل تختلف عما تعانيه نساء المجتمعات الغربية، وخاصة من ناحية الجهد

[1] الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID-19)في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 27ماي 2020،ص 07

[2] covid-19, the world bank , from : https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview , Consulted on : 13-10-2020 , at :13.01

المنزلي غير مدفوع الأجر، والاستغلال في العمل وعدم المساواة في الأجور وكذلك استغلال المرأة في التجارة غير المشروعة وعدم على حصولها على حقوقها في ملكية الموارد والأرض[1].

يمكن للتجارة أن تخلق فرصا لعمالة المرأة والتنمية الاقتصادية. ومن خلال التجارة، زادت فرص العمل للمرأة بشكل ملحوظ. فقد كشفت عملية رصد المعونة من أجل التجارة في عام 2017 أن معظم أعضاء منظمة التجارة العالمية – الأقل تطوراً ونمواً ومتطوراً – يعتقدون أن التجارة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تمكين المرأة والمساهمة في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة – المساواة بين الجنسين– [2]. وتتركز العديد من فرص العمل للنساء في الصناعات الموجهة نحو التصدير. وغالبًا ما يكون لديهم أجر أعلى وظروف أفضل من الوظائف ذات التوجه المحلي المكافئ. توظف الشركات المصدرة في البلدان النامية عددًا أكبر من النساء مقارنة بغير المصدرين. تشكل النساء ما يصل إلى 90٪ من القوى العاملة في مناطق تجهيز الصادرات في العديد من البلدان النامية، مثل هندوراس أو جامايكا أو سريلانكا.

تميل الوظائف في قطاعات التصدير إلى الحصول على أجور وظروف أفضل من تلك الموجودة في القطاع غير الرسمي، وهو مزود مهم للعمل لكل من النساء والرجال في البلدان النامية. وتوفر مناطق تجهيز الصادرات وظائف أفضل وأكثر استقرارًا، ودخلًا أعلى وعملًا بأجر أكثر مع ظروف أفضل من القطاع غير الرسمي. البيانات غير متاحة لجميع البلدان ولكن في 15 دولة من أصل 43 دولة (حيث توجد البيانات) تمثل النساء أكثر من 70٪ من العمالة غير الرسمية غير الزراعية، وفقًا لـ "نساء العالم 2015" من الأمم المتحدة.

على الصعيد العالمي، يعد قطاع الخدمات حاليًا أكبر مصدر لتوظيف النساء – حيث شاركت 62 ٪ في هذا القطاع في عام 2015، وفقًا لـ "النساء في العمل 2016" التابع لمنظمة العمل الدولية.

[1] باتر محمد علي وردم ، العولمة و مستقبل الارض ،عمان : دار الاهلية للنشر و التوزيع ، 2003 ، ص 46

[2] mainstreaming trade to attain the sustainable development goal , op.cit , p :31

في أمريكا اللاتينية والكاريبي وأوروبا الشرقية وجنوب أوروبا والمناطق المتقدمة الأخرى، تكشف "نساء العالم 2015" أن أكثر من 70٪ من النساء العاملات يعملن في قطاع الخدمات. إن زيادة المشاركة في قطاع الخدمات في البلدان منخفضة الدخل في مجالات مثل السياحة والتمويل والصحة والتعليم والتوزيع والبيئة لها تأثير إيجابي على التمكين الاقتصادي للمرأة. ومع ذلك، من الناحية المثالية، ينبغي تشجيع النساء ودعمهن للمشاركة في جميع القطاعات. ويظهر الرصد والتقييم الذي أجري لمراجعة المعونة العالمية للتجارة لعام 2017 أن 61٪ من البلدان النامية تعتقد أن الخدمات المالية يمكن أن تسهم في النمو الاقتصادي للمرأة؛ 66٪ يعتقدون أن السياحة قطاع هام للمرأة. 57٪ يعتبرون الخدمات التعليمية قطاعًا رئيسيًا لتمكين المرأة؛ و47٪ يعتبرون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قطاعًا قادرًا على تعزيز التنمية الاقتصادية للمرأة[1] .

3- انعكاسات الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على صانعي السياسات الصحية

تهدف الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات الجاتس(GATS)، التي تم انشاؤها تحت رعاية منظمة التجارة العالمية، إلى تنظيم التدابير التي تؤثر على التجارة الدولية في الخدمات – بما في ذلك الخدمات الصحية مثل التأمين الصحي وخدمات المستشفيات والتطبيب عن بعد والحصول على العلاج الطبي في الخارج –.

عندما تلتزم دولة ما بالكامل بقطاع معين بموجب اتفاقية الجاتس (GATS) فإنها تقبل نوعين من الالتزامات القانونية. أولا، توافق على منح " الوصول إلى الأسواق للمنافسين الاجانب، هذا يعني الامتناع عن حواجز أمام التجارة، مثل الحصص التي تحد من عدد مقدمي خدمة معينة مثل (المستشفيات والاطباء وشركات التأمين) أو حجم الخدمة المقدمة من قبل كل مزود (بما في ذلك عدد الاسرة والأطباء والمستهلكين). ثانياً، عند الالتزام بقطاع ما يوافق بلد ما أيضا على معاملة المنافسين الاجانب معاملة لا تقل تفضيلا عن معاملة موردي الخدمات

[1] mainstreaming trade to attain the sustainable development goals ,op.cit , p : 32

من دولته، على سبيل المثال، بموجب شرط العلاج الوطني هذا، لا يمكن للمقاطعة استبعاد المستشفيات المملوكة للأجانب من الاعانات أو المزايا التي تم انشاؤها كجزء من السياسة المحلية[1] .

الفرع الرابع: البعد البيئي للتجارة في أهداف التنمية المستدامة

أدت الضغوط الناجمة عن ازدياد الوعي بالندرة، وتفاقم مشكلة التلوث في العالم إلى بروز مسألة الحفاظ على البيئة واستدامتها كموضوع مهم في جميع المجالات، والبحث عن نموذج جديد يعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية والحفاظ على بيئة سليمة مستدامة، وهذا ما أدى إلى ظهور جدال حاد بين أنصار البيئة وحماتها من جهة ودعاة تحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى في إطار الهيئات والمنظمات المتعددة الأطراف المختلفة وهذا ما دفع المنظمة العالمية للتجارة التي تسير النظام التجاري المتعدد الأطراف أن تجعل التنمية المستدامة إحدى أسمى أهدافها في ديباجة تأسيسها[2].

إن الجهود المبذولة للحد من هذه الآثار مهمة للغاية لتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، يمكن للتجارة أن تكون أيضًا أداة قوية يمكن أن تستخدمها البلدان في مراحل مختلفة من التنمية لدعم النمو الاقتصادي المستدام بيئيًا[3]. فقد ظهر اهتمام المنظمة العالمية للتجارة بجوانب التنمية المستدامة نتيجة الظروف التي نشأت فيها المنظمة؛ حيث جاءت بعد قمة الأرض وكذلك تبنيها لميراث الاتفاقية التي اهتمت نسبيا بالجانب البيئي في نصوصها. وقد كان تطرق مؤتمر مراكش لعلاقة التجارة الدولية بالبيئة كنتيجة منطقية لزيادة الوعي البيئي حيث بدأت قضية البيئة والتجارة في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة سنة 1992،

[1] Leah belsky , reidar lie , aditya matto , «the general agreement on trade in services : implications for health policymakers », health affairs : (vol 23 , no 3) , p 117

[2] خليل عبد القادر ، عامر حبيبة ، «دور النظام التجاري متعدد الاطراف في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها البيئي »المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية : (العدد 02 ، سبتمبر 2014)، ص 54

[3] Vinecent ferraro , ana cristina santos , julie ginocchio , the global trading system , from : https://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/intrel/bush/tradepaper.htm
Consulted on : 12-05-2020 , at :14 :40

وبناء على هذا أصدرت الأطراف المتعاقدة في الجات GATT في جولتها الثامنة والأربعون في ديسمبر 1992 قراراً تدعو فيه لجنة التجارة والتنمية إلى بحث ما جاء في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. وفي أواخر جولة أورجواي أُعيد بعث الجدال من جديد بين الدول المتقدمة والدول النامية التي تخوفت من استحداث معايير بيئية متشددة يصعب الوفاء بها وتكون أداة حمائية تمنع انسياب السلع والمنتجات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة مما يحرمها من مزايا التجارة الدولية الحرة، ولكن في نهاية المطاف تم قبول انشاء هذه اللجنة وتحديد نطاق ولايتها[1] .

المطلب الثالث: جدلية العلاقة بين المنظمة العالمية للتجارة وحقوق الانسان والحوكمة الرشيدة

أعلن المدير العام لمنظمة التجارة العالمية باسكال لامي Pascal Lamy أن القواعد التجارية بما في ذلك قواعد منظمة التجارة العالمية، تستند إلى نفس قيم حقوق الانسان (الحرية الفردية والمسؤولية وحرية تدفق المعلومات وعدم التمييز(المساواة) وسيادة القانون والرفاهية من خلال التعاون السلمي بين الأفراد) وتشكل جميع هذه القيم المبادئ الرئيسية للحوكمة الرشيدة.

الفرع الأول: الإرتباط بين حقوق الانسان والحوكمة والتنمية

أقرت لجنة حقوق الانسان في عام 2000 بدور الحكم الرشيد في تعزيز حقوق الانسان عندما ذكرت ما يلي: "حكومة شفافة ومسؤولة وتشاركية، تستجيب لاحتياجات وتطلعات الناس هي الأساس التي تقوم عليه الإدارة الرشيدة، وهذا الأساس شرط لا غنى عنه لتعزيز حقوق الانسان"[2]. ينص كذلك الاعلان العالمي لحقوق الانسان على أن جميع البشر لديهم حقوق أساسية متأصلة وغير قابلة للتصرف وغير قابلة للاستحقاق يحق لهم الحصول عليها بالولادة، وضمان هذه الحقوق للمواطنين هو شرط مسبق لديموقراطية فعالة[3]. يتطلب إعمال حقوق

[1] خليل عبد القادر ، عامر حبيبة ، مرجع سابق ،ص62

[2] J denkers , N jagres, op.cit , p :02

[3] Ibid.

الانسان بيئة تمكينية مما يدفع إلى نشوء الحكم الرشيد، الذي يتعامل مع العمليات الرامية إلى خلق مناخ إجتماعي يمكن من خلاله تحقيق حقوق الانسان .

1-مفهوم حقوق الانسان:

ظهرت فكرة حقوق الانسان بشكلها البسيط بولادة الانسان نفسه، ثم تطورت من الحالة البدائية الى المدنية المتحضرة، بعد أن مرت بمراحل زمنية متعاقبة أثرت فيها الاتجاهات الفكرية والفلسفية والاجتماعية والسياسية التي ظهرت وتنامت في أجزاء عدة من العالم، وقد قننت حقوق الانسان في بادئ الأمر في النصوص الدستورية لبعض الدول ثم ما لبثت بظهور عصر التنظيم الدولي أن اتخذت اطارا قانونيا دوليا من خلال مجموعة من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان**(جدول رقم 07)**، والتي شكلت فيما بعد ما يعرف بالقانون الدولي لحقوق الانسان [1].

جدول رقم (07): الصكوك الدولية لحقوق الانسان

الصك	التاريخ
ميثاق الامم المتحدة	1945
الاعلان العالمي لحقوق الانسان	1948
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	1966
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	1966
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	1969
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	1981
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	1984
اتفاقية حقوق الطفل	1989

Source : Bulls graphics , concepts matter : delineating democracy , governance and human rights , international institute for democracy and electoral assistance , sweeden 2009 , p10

[1] نحم عبود مهدي السامري ، مبادئ حقوق الانسان ،بيروت : دار الكتب العلمية ، 2018 ص05

حقوق الانسان مفهوم متأصل في النفس البشرية، ويفهم منه أنه حق كل كائن بشري بالتمتع بحقوق الانسان دون التمييز على أساس العرق، اللون، الجنس، اللغة، الدين أو الرأي السياسي، أو رأي آخر، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية أو الميلاد ..الخ[1] .

إن حقوق الانسان في مظهرها الحديث، مجموعة من الحقوق الفردية والجماعية التي تحدد حقوقا معينة لأصحاب الحقوق والالتزامات القانونية المقابلة لأصحاب الحقوق في الالتزام بهذه الحقوق، في حين يقصد بالعلاقة بين أصحاب الحقوق وأصحاب الواجب القيد والتسامح والمساءلة والاحترام[2]. وطبقا لقانون حقوق الانسان المعبر عنه في المعاهدات الدولية ومجموعة المبادئ المتفق عليها، فإن هذه الحقوق مضمونة بقوة القانون، الذي يحمي الأفراد والجماعات ضد الأعمال التي تتعارض مع الحريات الأساسية والكرامة الانسانية، هذا القانون يضع التزاما على الدول ان تتصرف بطريقة معينة لمنع اي تجاوز على حقوق الافراد داخل الدولة[3].

2-العلاقة بين حقوق الانسان، الحوكمة الرشيدة والتنمية :

تطور تعريف الحكم الرشيد على مر الزمن وتحول من أولويات الحكم التي تهدف إلى زيادة الكفاءة والنمو الاقتصاديين إلى سياسات الحكم ومؤسساته التي تعزز على أفضل وجه توفير قدرة أكبر من الحرية والمشاركة الحقيقية والتنمية البشرية المستدامة وحقوق الانسان [4]، ويمثل دعم واحترام حقوق الانسان المعترف بها دولياً معيارًا رئيسياً من معايير الحكم الرشيد، كما أن احترام حقوق الانسان متطلب أساسي من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة[5]، ويسلم مجلس

[1] نحم عبود مهدي السامري ، مرجع سابق ، ص10

[2] Bulls graphics , concepts matter : delineating democracy , governance and human rights , international institute for democracy and electoral assistance , sweeden 2009 , p10

[3] نحم عبود مهدي السامري، مرجع سابق ، ص10

[4] دور الخدمة العامة كعنصر اساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الانسان و حمايتها ، تقرير مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان :(الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلس حقوق الانسان ،23 ديسمبر 2013)، ص 03

[5] عصمت سليم القرالة ، الحكمانية في الاداء الوظيفي ، عمان : دار جليس الزمان ،2011 ، ص 39

حقوق الانسان في قراره 11/7بذلك، إذ يربط بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان*، فالحكم الذي يتسم بالشفافية والمسؤولية والمساءلة والمشاركة ويلبي احتياجات وتطلعات الشعب بما في ذلك النساء وأفراد الجماعات الضعيفة والمهمشة، هو الأساس الذي يقوم عليه الحكم الرشيد، وشرطا لا غنى عنه لإعمال حقوق الانسان، ومنها الحق في التنمية.

تطرح مبادئ حقوق الإنسان مجموعة من القيم التي تسترشد بها الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية في أعمالها، إضافة إلى ذلك تثري مبادئ حقوق الانسان مضمون جهود الحكم الرشيد[1]، أي أنها قد تثري عملية وضع الاطر التشريعية والسياسات والبرامج ومخصصات الميزانية وغير ذلك من التدابير. بيدَ أنه لا يمكن احترام حقوق الإنسان وحمايتها على نحو مستدام في غياب الحكم الرشيد. ويعتمد أعمال حقوق الإنسان على توافر بيئة مواتية وتمكينية، ويشمل ذلك توافر الاطر القانونية والمؤسسات المناسبة فضلا عن العمليات السياسية والتنظيمية والادارية التي تناط بها الاستجابة لحقوق السكان واحتياجاتهم، إضافة إلى ذلك يشكل الحكم الرشيد عماد عملية صياغة السياسات وتنفيذها على نحو فعال، بما يشمل التكامل في تقديم الخدمات الأساسية والمياه والصرف الصحي والصحة[2] .

الحكم الرشيد وحقوق الانسان يعزز كل منهما الآخر، إذ توفر مبادئ حقوق الانسان مجموعة من القيم لتوجيه عمل الحكومات والجهات الفاعلية السياسية والاجتماعية الأخرى، كما أنها توفر مجموعة من معايير الأداء التي يمكن على أساسها مساءلة هذه الجهات الفاعلية [3] ،

* تناولت لجنة حقوق الانسان مفهوم **الحكم الرشيد** في عدد من القرارات في الفترة بين عامي 2000و 2005. وحددت في قرارها 64/2000 الخصائص الرئيسية للحكم الرشيد المتمثلة في الشفافية و المسؤولية و المساءلة و المشاركة و تلبية احتياجات و تطلعات الشعب ، وكما ربط القرار صراحة الحكم الرشيد ببيئة تمكينية تفضي الى التمتع بحقوق الانسان و الى تعزيز النمو و التنمية البشرية المستدامة .

[1] دور الخدمة العامة كعنصر اساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الانسان وحمايتها، مرجع سابق، ص 04

[2] المرجع نفسه ،ص 05

[3] Meekita srivasava , good governance- concept , meaning and features , from : https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1528449 consulted on : 13-12-2019, at 15 :15

وترتبط مختلف المواضيع التي تندرج تحت عنوان الحكم الرشيد ارتباطاً وثيقاً بحقوق الانسان وحمايتها، ومن أبرزها المواضيع الأربعة التالية:

- **تعزيز المؤسسات الديموقراطية:** عندما تتولى اصلاحات الحكم الرشيد للمؤسسات الديموقراطية وتقودها قيم حقوق الإنسان، يخلق ذلك سبلاً للجمهور للمشاركة في صنع السياسات إما من خلال المؤسسات الرسمية أو المشاورات غير الرسمية، كما أنها تنشئ آليات لإدراج مجموعات إجتماعية متعددة في عمليات صنع القرار وخاصة على المستوى المحلي[1] .

- **تحسين تقديم الخدمات:** في مجال تقديم خدمات للجمهور، تعمل اصلاحات الحكم الرشيد على تعزيز حقوق الانسان عندما تعمل على تحسين قدرة الدولة على الوفاء بمسؤولياتها عن توفير المنافع العامة التي تعد ضرورية لحماية عدد من حقوق الإنسان مثل الحق في التعليم، الصحة والغذاء، وقد تشمل مبادرات الإصلاح آليات للمساءلة والشفافية ثقافيا[2].

- **سيادة القانون:** عندما يتعلق الأمر بسيادة القانون، فإن مبادرات الحكم الرشيد التي تراعي حقوق الانسان تعمل على إصلاح التشريعات ومساعدة المؤسسات التي تتراوح مع أنظمة العقوبات إلى المحاكم والبرلمانات على تنفيذ هذا التشريع بشكل أفضل . وقد تشمل مبادرات الحكم الرشيد الدعوة إلى الاصلاح القانوني، وتوعية الجمهور بشأن الإطار القانوني الوطني والدولي وبناء القدرات أو إصلاح المؤسسات.

- **مكافحة الفساد:** في مكافحة الفساد، تعتمد جهود الحكم الرشيد على مبادئ مثل المساءلة والشفافية والمشاركة لتشكيل تدابير مكافحة الفساد، قد تشمل المبادرات إنشاء

[1] what is good governance , United nation, from :
http://www.ohchr.org/arg/ar/issues/development/goodgovernance/pages/goodgovernanceindex.aspx
Consulted on : 12-12-2019 , at 15.12

مؤسسات مثل لجان مكافحة الفساد، وإنشاء آليات لتبادل المعلومات، ومراقبة استخدام الحكومات للأموال العامة وتنفيذ السياسات[1].

3-العلاقة بين حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة

إن الترابط بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة بشكل مباشر أو غير مباشر أوجده المجتمع الدولي في عدد من الإعلانات وغيرها من وثائق المؤتمرات العالمية. فعلى سبيل المثال فإن إعلان الحق في التنمية – المادة 01- يعلن أنه : "يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية وإجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية". وفي إعلان الألفية أكد قادة العالم التزامهم بتعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون، فضلاً عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياَ، بما في ذلك الحق في التنمية. وطبقاً لوثيقة الأمم المتحدة عن الاستراتيجية والمتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية المعنونة "يتعين أن تقع الأهداف الإنمائية للألفية ضمن القواعد والمعايير الأوسع نطاقاً لإعلان الألفية،" بما فيها القواعد والمعايير المتعلقة ب"حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم السديد"[2].

هناك العديد من الدراسات والأبحاث وضحت العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة وهي علاقة وثيقة، – لأن الحكم الرشيد كما ظهر لنا في جزء سابق من الدراسة – هو الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة. والأخيرة هي الضامنة لدور الإنسان المحوري في عملية التنمية.

[1] Meekita srivasava ,op.cit.

[2] what is good governance, United nation , op.cit.

لذا فإن الحكم الرشيد يهيئ القاعدة الصلبة الضامنة للأفراد في الحق في التنمية وهذه القاعدة هي التنمية المستدامة[1]. ويمكن أن نستدل على ذلك عبر اعتبارات عدة هي[2]:

- أن النمو الاقتصادي ما هو إلا وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وليس غاية في حد ذاته وأن واجب الحكم الراشد أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للموطنين وهذه المؤشرات تتعدى المؤشرات المادية التي تقيس الثروة المادية إلى الاستثمار الضروري في الرأسمال البشرى. فالتعليم والصحة مثلاً يندرجا ككلفة تدفعها الدولة ولكنهما في النهاية استثمار بعيد المدى وضروري لتحسين نوعية الحياة لدى القسم الأعظم من المواطنين.

- التنمية البشرية الانسانية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للموطنين وعبر تمكين الفئات المهمة وتوسع خيارات الموطنين وإمكاناتهم والفرص المتاحة والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي.

- أن مفهوم التنمية الإنسانية يعتبر أن استدامة التنمية بالمعنى الذى يضمن عدالتها بأبعادها الوطنية بين مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق فيما يخص التوزيع كبعد ثالث يخص مصالح الاجيال الحالية واللاحقة يتطلب مشاركة الموطنين الفاعلة في التنمية ولن تكون هذه المشاركة فاعلة إلا إذا استندت إلى تمكين الموطنين خاصة الفقراء والمهمشين وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم والدفاع عن حقوقهم.

[1] حسين احمد السرحان ، «الاطار التشريعي للحكم الرشيد و الحق في التنمية مع اشارة الى العراق بعد 2003»، مجلة الكوفة للعلوم السياسية و القانونية : (مجلد 01 ، العدد 36 ،جامعة الكوفة كلية الحقوق ، 2018) ، ص 2016

[2] المرجع نفسه.

- أن تمكين المواطنين وتوسع خياراتهم يتطلب تقوية المشاركة بأشكالها ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم وعبر تفعيل دور الاحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها وعبر حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني.

4-ثالوث حقوق الانسان والحكم الرشيد والتنمية:

حسب قول رينيه جان دوبوي أستاذ القانون الدولي : "نعم، هناك ارتباط، جدلية، ثالوث: السلام، التنمية، حقوق الإنسان . السلام الذي بدونه تكون التنمية مستحيلة. التنمية التي بدونها تصبح حقوق الإنسان وهمية، حقوق الإنسان، التي بدونها السلام هو العنف "، يمكننا إجراء القياس على هذا التأكيد من خلال اقتراح ثالوث "حقوق الإنسان والحكم الرشيد والتنمية".

من خلال ذلك فإن تعزيز حقوق الإنسان وتحقيق الأهداف الإنمائية يأتيان معا في مفهوم الحكم الرشيد. وبالتالي، فإن هذا الأخير يهدف إلى النمو والتنمية البشرية المستدامة. إن السمات الرئيسية للحكم الرشيد هي الشفافية والمسؤولية والمساءلة والمشاركة والنظر في احتياجات الناس. لكن الحكم الرشيد، أي جودة إدارة الشؤون العامة وإدارة الموارد، والتي تهدف إلى تحسين مشاركة السكان والتزام السلطات بإعادتهم. حساب، يعتمد على الاحترام الفعال لحقوق الإنسان، وحقوقهم المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية[1].

بسبب هذه العلاقة الوثيقة بين التنمية وحقوق الإنسان، والتي تنطوي على وجه الخصوص على التزام الجميع بضمان الحريات الأساسية في أعين الأفراد، فإن مفاهيم التنمية وحقوق الإنسان كلاهما متوافق ومتكامل. كما رأينا، تساهم حقوق الإنسان في التنمية البشرية. وعلى العكس من ذلك، فإن التنمية البشرية توسع نطاق النهج القائم على حقوق الإنسان. و تتوفر مجموعة واسعة من الأدوات لتعزيز الحوكمة والسلام، بهدف التنمية المستدامة ومكافحة الفقر. ومن بين هذه الأدوات، يحتل تعزيز حقوق الإنسان مكانًا أساسيًا، إلى جانب الإصلاحات الإدارية ومحاربة الفساد، وبرامج إصلاح الدولة، وصون السلام والأمن، وتعزيز

[1] riadh bouriche , op.cit ,p : 300

مشاركة المجتمع المدني، دعم التطوير المؤسسي في مجالات مثل النقل، الصحة أو التعليم، دعم الميزانية، المساعدات الإنسانية[1].

الفرع الثاني :العلاقة المعيارية بين حقوق الإنسان والمنظمة العالمية للتجارة

العلاقة المعيارية بين منظمة التجارة العالمية والأنظمة الدولية لحقوق الإنسان تتعلق أساسا بمدى توجه النظامين نحو نفس الغايات، كذلك بمسألة كيفية معالجة التنازع بين النظامين في القانون الدولي، وهي علاقة معقدة، فمن المحتمل أن تكون بعض قواعد حقوق الإنسان، إن لم يكن كلها، تتفوق في التسلسل الهرمي في القانون الدولي على قانون منظمة التجارة العالمية. وينعكس هذا الموقف في السوابق القضائية وبيانات العديد من هيئات حقوق الإنسان.

1-الشخصية القانونية الدولية لمنظمة التجارة العالمية:

قبل ان يتم التأسيس لمسألة منظمة دولية عن حقوق الإنسان من الضروري أولا فحص موقعها في القانون الدولي العام لحقوق الانسان من الناحية القانونية، إذ لا يمكن تحميل المنظمات الدولية المسؤولية إلا إذا كانت لها واجبات فعلية في القانون الدولي العام والمنظمات الدولية هي من تنتهك هذه الواجبات وليس الدول الاعضاء التي تعمل كمجموعة، فمن المعروف في القانون الدولي العام وفي فقه هذا القانون أن الدول أولاً والمنظمات الدولية (الحكومية) ثانياً، هي أشخاص هذا القانون، وعندما نقول أن المنظمات الحكومية هي أشخاص القانون الدولي العام، فإن المقصود بذلك أنها تتمتع بالشخصية القانونية الدولية، فالشخصية القانونية للمنظمات الدولية، تعبر عن أهليتها وقدرتها على اكتساب حقوق، والالتزام بالواجبات، وذلك عن طريق إبرام الاتفاقات الدولية والقيام بالتصرفات القانونية المنفردة وحتى رفع الدعاوى أمام القضاء والتمتع بالحصانات والمزايا الدبلوماسية .

[1] riadh bouriche , op.cit ,p :301

من أجل تحديد إلى أي مدى تعتبر منظمة دولية مثل منظمة التجارة العالمية شخصاً قانونياً دولياً، من الضروري فحص مدى كونها كيانا متميزا عن الدول الأعضاء فيها، غالبا ما يشار إلى المنظمة العالمية للتجارة على أنها منظمة يحركها أعضائها وأنها منبر للتفاوض، تتفاوض فيه الدول على القواعد التجارية التي سيتعين عليها تنفيذها، وفقاً لذلك الدول ملزمة بواجبات حقوق الإنسان في عملية التفاوض والتنفيذ. ومن الناحية القانونية هم مسؤولون عما إذا كانوا ينتهكون حقوق الإنسان في تنفيذ القواعد التجارية التي تفاوضوا عليها.

وفي ضوء ما تقدم أن منظمة التجارة العالمية، منظمة دولية حكومية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية على أساس وظيفي أو غائي، لكونها وسيلة أو أداة لتحقيق هدف أو أهداف معينة في إطار تنظيم دولي عالمي متعدد الأطراف للتجارة الدولية.

2-العلاقة بين المنظمة العالمية للتجارة وحقوق الإنسان:

تستند القواعد التجارية بما في ذلك قواعد منظمة التجارة العالمية، إلى نفس قيم حقوق الانسان: (الحرية الفردية والمسؤولية وعدم التمييز وسيادة القانون والرفاهية من خلال التعاون السلمي بين الافراد)، ويندد بذلك العالم البارز في منظمة التجارة العالمية آرنست اولريش بترسمان Ernst Ulrich petersman بقوله أن نظام منظمة التجارة العالمية يعزز الحرية (في إزالة القيود المفروضة على التجارة) وعدم التمييز(في شكل الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية) وسيادة القانون (في التزام أعضاء منظمة التجارة العالمية بالالتزامات الشفافة ونظام تجاري دولي قائم على قواعد وقانون قابل للتنفيذ) وكفاءة اقتصادية (تؤدي إلى تعزيز الرفاهية)، وعليه تبدو جميع هذه القيم متطابقة مع تعزيز مبادئ حقوق الانسان[1].

إن الحريات التي يتم الترويج لها في إطار منظمة التجارة العالمية تكمن حصراً في المجال الاقتصادي الدولي، مثل حقوق المصدرين في التمتع السلمي بالممتلكات وحرية التعاقد، وعدم التمييز فيما يتعلق بالصناعات الأخرى المماثلة، وحرية حركة البضائع والخدمات عبر الحدود،

[1] Sarah joseph , blame it on the wto ?: a human rights critique, Oxford Scholarship Online, September 2011 ,p03

قائمة الحريات هذه ضيقة للغاية مقارنة بالحريات التي يتم الترويج لها بموجب قانون حقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك، فإن قانون منظمة التجارة العالمية يضيق نطاق المستفيدين من خلال دعم القليل من الحقوق، وبالتحديد حقوق التجار الأجانب، في حين يعترف قانون حقوق الإنسان بالحقوق للجميع[1].

من الصعب على صناع السياسة استخدام التجارة لحماية حقوق الإنسان في الداخل أو تعزيز حقوق الإنسان في الخارج، لكن مسائل حقوق الإنسان تتسرب بالضرورة إلى مداولات منظمة التجارة العالمية، ما اضطر أعضاء المنظمة إلى إعتماد عدة طرق لإدراج اهتمامات حقوق الإنسان في اختصاص منظمة التجارة العالمية. وقد نوقشت قضايا حقوق الإنسان (خاصة حقوق العمال) على إثر ذلك خلال عمليات الانضمام ومراجعات السياسة التجارية[2]. ومع ذلك، يجب على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بذل المزيد من الجهد لضمان عدم تقويض النظام الدولي لقواعد التجارة لحقوق الإنسان. ويجب على صانعي السياسة إيجاد طرق لضمان أن الصفقات التي يبرمونها لا تجعل من الصعب على الدول ضمان وصول الناس إلى الموارد التي يحتاجون إليها (مثل التعليم أو الائتمان) للمشاركة في الأسواق المحلية والوطنية والعالمية[3].

[1]Sarah joseph op.cit ,p03

[2] Susan ariel aaronson , Seeping in slowly: how human rights concerns are penetrating the WTO, world trade review , united kingdom , 2007, p :14

[3] Susan ariel aaronson , Seeping in slowly: how human rights concerns are penetrating the WTO, op.cit.

خلاصة الفصل:

تظهر النتائج الآتية آليات و جهود المنظمة العالمية للتجارة في ترشيد الحكم :

- ✓ يعتمد تأثير **WTO** على الدول الأعضاء على مجموعة من المعايير تتجسد في مدى الاستفادة المحتملة من الانضمام، ومدى تأثر سيادة الدولة العضو بتدخلات المنظمة في سيادتها الداخلية والخارجية، ودرجة التطور الاقتصادي للدولة..
- ✓ يؤدي إنضمام الدول لـWTO لإحداث تغييرات في البنية السياسية والتشريعية والقانونية ، فأثناء مفاوضات الانضمام يُطلب من الاقتصادات التي تتفاوض على شروط العضوية أن تقيم إلى أي مدى تتوافق تشريعاتها وممارساتها المحلية المتعلقة بالتجارة مع قواعد منظمة التجارة العالمية، و تشير الزيادة المطردة في عضوية WTO على مدى السنوات العشرين الماضية إلى أن –التكلفة الإجمالية للاستبعاد –من المنظمة تفوق – تكلفة الانضمام–.
- ✓ تعزز اتفاقية الشراكة والاتساق بين مؤسسات بريتون وودز الثلاث الإصلاحات الاقتصادية التي تلتزم بها الدول من خلال برامج التثبيت و التعديل الهيكلي، والتي يمكنها أن تخلق تغييرات سياسية؛ حيث يحاول القادة السياسيين للدول النامية إزالة الحواجز أمام المزيد من الإصلاحات الاقتصادية لتهيئة مناخ استثماري مناسب يشمل الحماية القانونية لحقوق الملكية والبيروقراطية الايجابية.
- ✓ إن الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف، كما تجسده wto، يزود الدول النامية بإمكانية الوصول إلى أسواق جديدة وتكنولوجيات جديدة واستثمارات جديدة.

مما يساعد الدول على ترشيد الحكم ويجعل تنميتها مستدامة. وعليه، ستواصل wtoلعب دور رئيسي في تحقيق الهدف رقم (01) من أهداف التنمية المستدامة بشأن إنهاء الفقر بالإضافة إلى العديد من الأهداف الأخرى في خطة 2030

الفصل الثالث: الآثار السياسية المترتبة على انضمام الجزائر المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة

- المبحث الأول : بنية النظام السياسي الجزائري.
- المبحث الثاني: الاجراءات المتبعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة .
- المبحث الثالث: أثر الالتزامات الخاصة بالإنضمام إلى المنظمة على تطبيق الحوكمة الرشيدة في الجزائر.

تعد التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم المتمثلة في التوقيع على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من أهم أحداث القرنين العشرون والواحد والعشرون، وهذا لما أحدثته من آثار اقتصادية وقانونية على الدول التي وقعت عليها، بل امتد أثرها حتى على الدول التي لم تنظم إليها بعد. غير أن الانضمام لهذه المنظمة لأمر اختياري وليس إجباري، فهو يتحدد متى تبين للدولة الطالبة للعضوية أن الانضمام يجلب لها منافع معينة. لذا فإن الجزائر تسعى من وراء هذا الانضمام إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي بغية تحقيق التنمية الاقتصادية، الأمر الذي سيكون له مجموعة من الآثار السياسية في البنية التشريعية والتنظيمية والاقتصادية و(الشكل رقم 19) يوضح ذلك.

شكل رقم (19): تأثير البيئة الخارجية على بنية النظام السياسي الجزائري

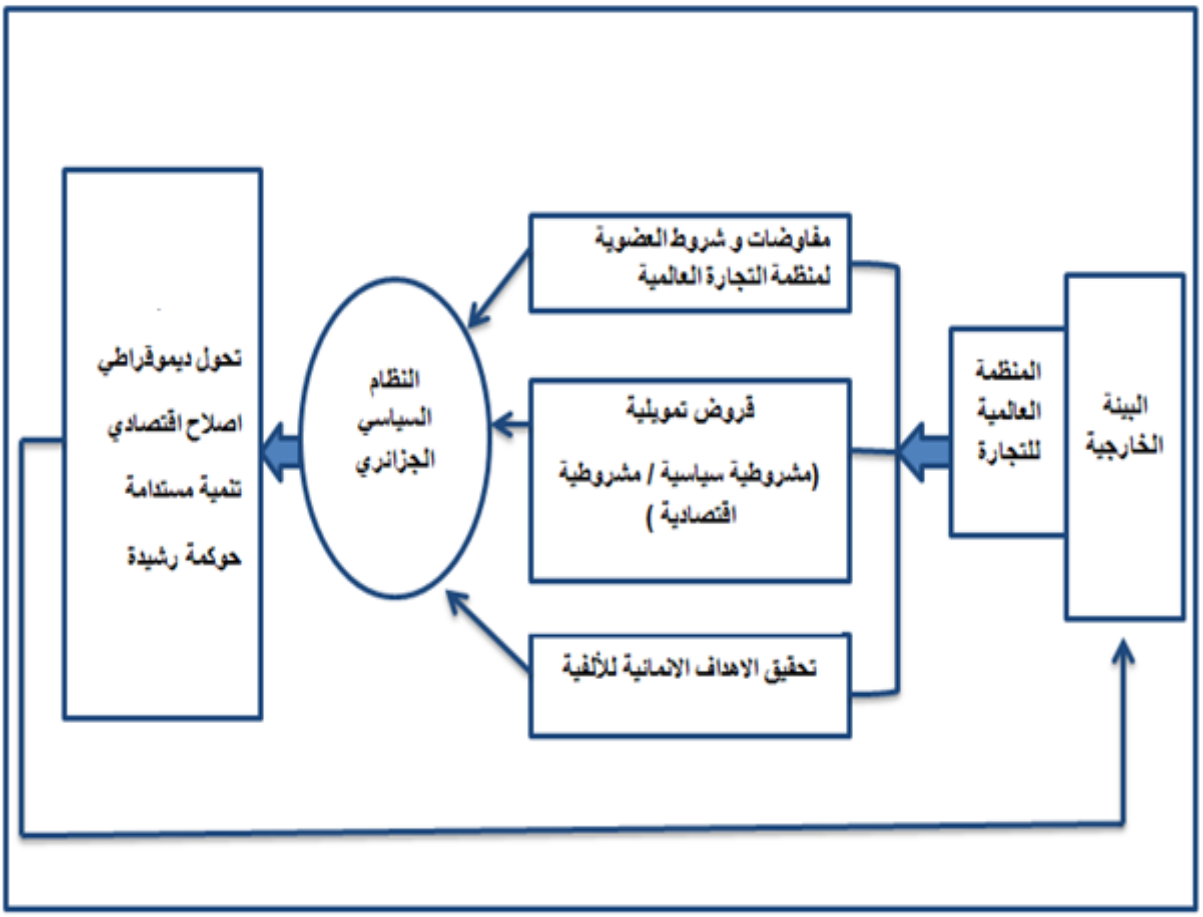

المصدر : من إعداد الطالبة

المبحث الأول: بنية النظام السياسي الجزائري

هناك علاقة وثيقة بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي، والنظام الاجتماعي في أي مجتمع، فلا يمكن دراسة النظام السياسي بمعزل عن دراسة النظم المجتمعية الاخرى، ولا يمكن معرفة أسباب تنمية المجتمع وتخلفه إلا من خلال التعرف على تركيبته التي يتشكل منها(النظام السياسي والنظام الاقتصادي والنظام الثقافي والنظام الاجتماعي) وهذا ما سنسقطه على النظام السياسي الجزائري حسب(الشكل رقم 20) من خلال الآتي :

المطلب الاول : الأسس السياسية للنظام السياسي الجزائري

المطلب الثاني : الديناميات السياسية للنظام السياسي الجزائري

المطلب الثالث : صنع القرار داخل النظام السياسي الجزائري

شكل رقم (20): العناصر الأساسية التي تشكل النظام السياسي

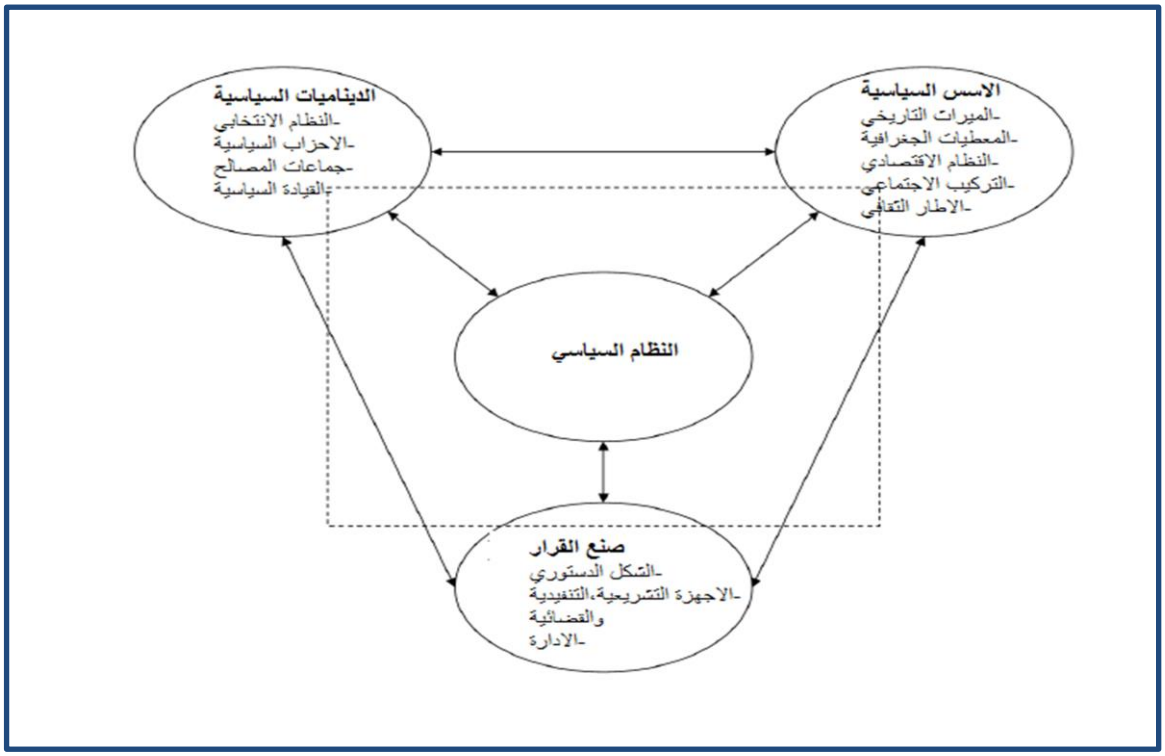

المصدر : من اعداد الطالبة

المطلب الأول: الأسس السياسية للنظام السياسي الجزائري

يشير روي مكريدس(Roy Mc Rides) أن دراسة النظام السياسي تشتمل على ثلاث عناصر(الأسس السياسية، الديناميات السياسية، صنع القرار) وتعتبر الأسس السياسية (political foundations) بيئة النظام السياسي التي تشكله وتحدد حركته، كالميراث التاريخي والمعطيات الجغرافية، النظام الاقتصادي، التركيب الاجتماعي والاطار الثقافي.

الفرع الأول: البيئة التاريخية للنظام السياسي الجزائري

كان للحقب التاريخية التي مرت بها الجزائر الأثر في صقل الشخصية الوطنية وتعزيز مقوماتها، ومن أهم هذه الحقب :

1-حقبة ما قبل التاريخ :

تعتبر الجزائر مهداً لأسلاف البشر الأوائل*، وتبين البقايا المستكشفة في منطقة تيغنيف بولاية معسكر أن الجزائر عرفت الحياة البشرية منذ أكثر من 500.000 عام، وبحسب نتائج أبحاث أجريت على أدوات حجرية مصقولة في صحرائها، تعود الرسوم الصخرية في الطاسيلي إلى 5000 عام ق.م[1].

2-الحقب القرطاجية –الرومانية والممالك النوميدية :

أهم ما ميزها هو وصول القرطاجيين وتأسيسهم مدينة هيبون (عنابة)، وإعتراف روما بالسيطرة التجارية لقرطاجة على غرب البحر المتوسط، عرفت هذه المرحلة ما يمكن وصفه

* تؤكد النتائج المعلن عنها في نوفمبر 2018 أن موقع عين بوشريط بولاية سطيف ثاني أقدم موقع في العالم بعد كونا في إثيوبيا.

[1] منصور لخضاري ، السياسة الامنية الجزائرية المحددات– الميادين – التحديات، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015 ، ص 40

بجدلية الاحتلال والمقاومة[1]، بتوالي حملات الاحتلال البيزنطية عام 543م والذي استمر 113 عاما وترتب عليه العديد من الحروب والصراعات الدينية مما أدى إلى التخلص من الاحتلال البيزنطي والتعاون مع القادة المسلمين الذين ساهموا في انشاء دولة عربية اسلامية فيما بعد من خلال الفتوحات الاسلامية عام 669م بقيادة عقبة بن نافع [2].

3-حقبة الحكم الاسلامي :

امتدت بين القرنين السابع والتاسع عشر- إذا ما أدرجنا فيها فترة الحكم العثماني (1518-1830)- ، بدأت هذه الفتوحات التي قادها الصحابي عقبة بن نافع، وطوال فترة الحكم الاسلامي في الجزائر استمرت الحروب وقيام دول وسقوط أخرى ما بين: الدولة الرستمية، الدولة الفاطمية، دولة الصناهجة، دولة المرابطين، واستمرت الدولة الاسلامية في التوالي على الجزائر فيما بعد ما بين الدولة المرينية والزيانية والحفصية والتي اتسمت بكثرة الحروب الداخلية وانتهت آخرها عام 1541م[3]، ثم لم تسلم الجزائر أيضا من تواجد الدولة العثمانية وكان السبب الرئيسي للتواجد العثماني في الجزائر هو حمايتها من تهديدات الغزو الاسباني.

4-حقبة الاستعمار الفرنسي:

كانت الجزائر أيضا من الدول العربية التي تعرضت للاحتلال الفرنسي، وتم احتلال الجزائر فعليا عام 1830م، وقد تشكل النظام السياسي الجزائري في رحم الحركة الوطنية ثم الثورة التحريرية، وتتسم هذه الحقبة بروح المقاومة ورفض التعدي وهي السمة الأبرز في تكوين

[1] منصور لخذاري ، المرجع نفسه، ص 41

[2] عمار بوحوش ، التاريخ السياسي الجزائري من البداية ولغاية 1962،بيروت : دار الغرب الاسلامي ،1997، ص ص 13-23

[3] مؤيد محمود حمد المشيداني ، سموان رشيد رمضان ،« أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830 »، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية : (م 05 ، ع 16 ، 2013)، ص 411

الشخصية الجزائرية، وباعتماد متغير " المقاومة"، يمكن تقسيم فترة الاستعمار إلى ثلاث مراحل أساسية : المقاومة الشعبية والمقاومة السياسية والمقاومة المسلحة " الثورة التحريرية" المتوجة باستقلال الجزائر والآذنة بميلاد الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية [1].

5-حقبة الجزائر المستقلة :

اتخذت من الطابع الجمهوري نظاما لحكمها، ومرت بمرحلتين أساسيتين في تاريخها السياسي الفتي، بما كان له من أثر في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية : مرحلة الأحادية الحزبية ومرحلة التعددية السياسية*.

شكل رقم (21): خط زمني يوضح أبرز المحطات التي مر بها النظام السياسي الجزائري من الاحتلال الفرنسي 1980 إلى سنة 2019.

[1] منصور لخضاري ، مرجع سابق ، ص 41

* إضافة إلى المرحلتين الاساسيتين في التاريخ السياسي الجزائري منذ الاستقلال، جدت مرحلة ثالثة قلبت موازين الحكم فقد مثلت الهبة الشعبية في الجزائر، بتاريخ 22 فبراير/شباط 2019، حدثا استثنائيا، أعاد إحياء الرؤية الثورية للتاريخ السياسي الجزائري بعد عقود من سيادة حالة الانعزال السياسية عن واقع غير ديمقراطي عاشته الجزائر. محطة جديدة نحو جزائر أفضل.

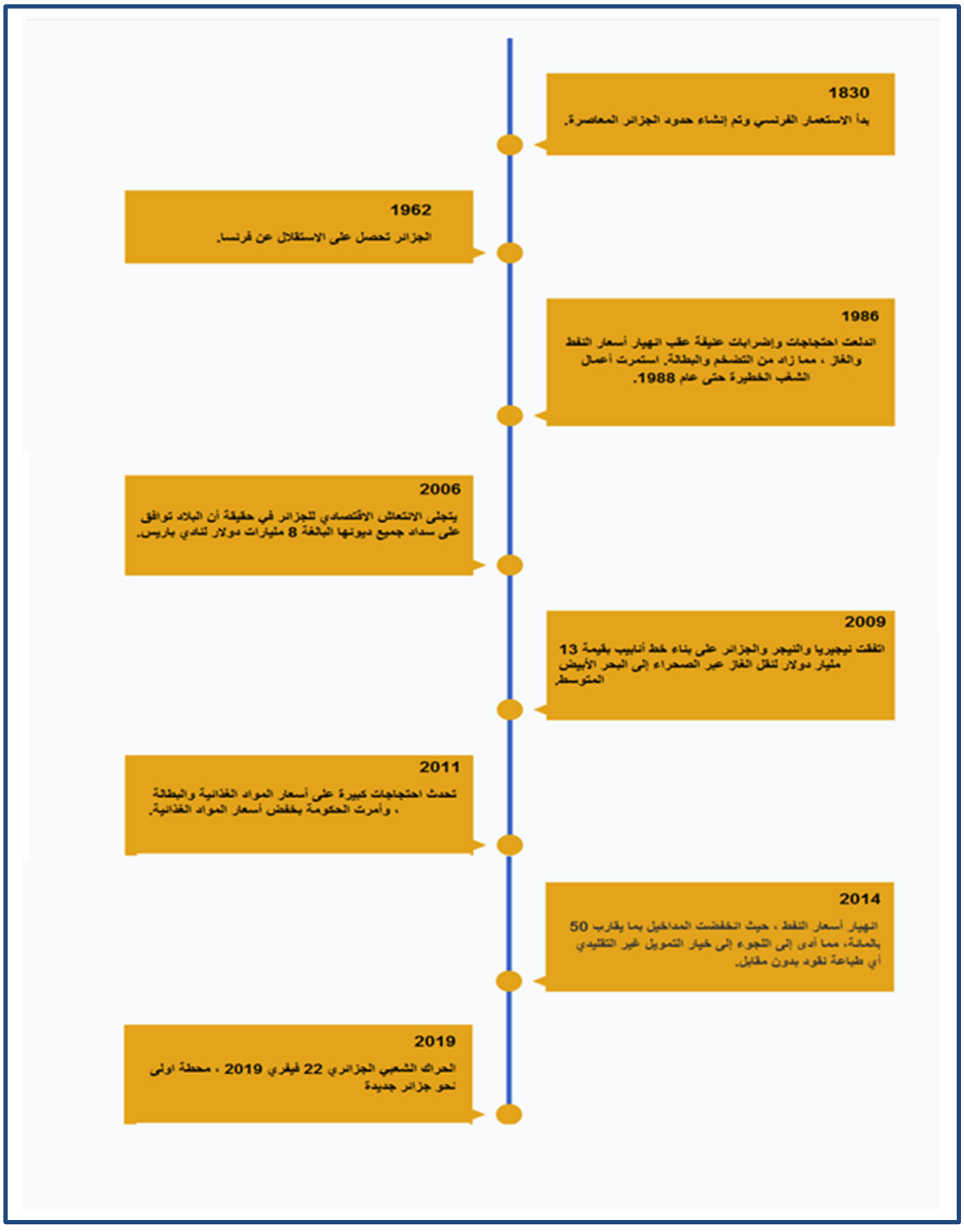

Source : Algeria :history ,globalEDGE ,from : https://globaledge.msu.edu/countries/algeria/history , Consulted on : 03-12-2019 , at : 12 :20.

الفرع الثاني: البيئة الجغرافية للنظام السياسي الجزائري

ستقوم دراسة البيئة الجغرافية للنظام السياسي الجزائري على بيان جغرافية البلد الطبيعية والبشرية وعناصر الهوية الوطنية .

1-جغرافية الجزائر الطبيعية:

الجزائر جمهورية ديموقراطية شعبية، تقع في غرب شمال إفريقيا بين خطي طول 12° شرقاً و9°غرباً، ودائرتي عرض 37°شمالاً و19 °جنوباً، تبلغ مساحتها: 2.381.741 كم مربع وهو ما يجعلها أكبر البلدان الإفريقية مساحةً، ولها ساحل البحر الأبيض المتوسط الذي يقل قليلاً عن 1000 كيلومتر وحدود برية مع سبع دول وأقاليم – ليبيا ومالي وموريتانيا والمغرب والنيجر وتونس والصحراء الغربية – بطول إجمالي 6734 كم [1] .

2-حدود الدولة :

منذ انقسام السودان عام 2011، أصبحت الجزائر أكبر دولة إفريقية. يحدها المغرب 1559 كم، وتونس 965 كم وليبيا 982 كم والنيجر 956 كم ومالي 1376 كم، وموريتانيا 463 كم و الصحراء الغربية 42 كم[2] . وفي معظم الحالات، تم ترسيم الحدود من قبل القوى الاستعمارية الأوروبية، وخصوصا فرنسا*.

[1] the report algeria 2017 ,oxford business group, from : https://oxfordbusinessgroup.com/algeria-2017 , consulted on :10-01-2020 , at 16:43

[2] the report algeria 2017 ,oxford business group, p 12

* تسبب ترسيم الحدود من قبل الاستعمار بمشاكل جمة في مرحلة ما بعد الاستعمار عندما طالبت المغرب بضم أجزاء كبيرة من جنوب غرب الجزائر، مما أدى إلى اندلاع "حرب الرمال" عام 1963.

شكل رقم (22): حدود الدولة الجزائرية

Source : Algeria ,global EDGE ,from : https://globaledge.msu.edu/countries/algeria

Consulted on :03-12-2019 , at :12.20

3-الطبيعة البشرية في الجزائر:

بلغ عدد سكان الجزائر عند الاستقلال عام 1962م، نحو تسعة ملايين نسمة[1]. ومنذ الاستقلال استمر متوسط معدل النمو السكاني السنوي مرتفعاً (3%) حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي، قبل أن ينخفض إلى ما دون 2% منذ منتصف تسعينيات القرن ذاته. نتج عن إنشاء وتحسين المرافق الطبية والاجتماعية تراجع معدل الوفيات بشكل كبير، في حين بقي معدل المواليد مرتفعًا خلال العقدين التاليين للاستقلال. أدت مجموعة الجوانب الديموغرافية التي

[1] Algeria: Statistics, globalEDGE , from : https://globaledge.msu.edu/countries/algeria/statistics
Consulted on : 15-12-2019 , at : 10 :01

سبقت الاستقلال وتلته، إلى "طفرة الشباب" في ثمانينيات القرن الماضي. وشكّل ذلك، إلى جانب القيود الاقتصادية، عوامل أدت إلى اضطرابات اجتماعية برزت في ذلك الوقت[1] .في العقود الأخيرة، تراجع معدل المواليد ليصل إلى ما دون 1.2% مع حلول عام 2010م. وترافق تراجع النمو السكاني هذا مع ظهور الأسر الأصغر حجمًا[2]. وكان العامل الهام وراء هذا التطور، تحسن مستويات التعليم عند المرأة الجزائرية.

شكل رقم (23): النمو السكاني في الجزائر 1960-2017

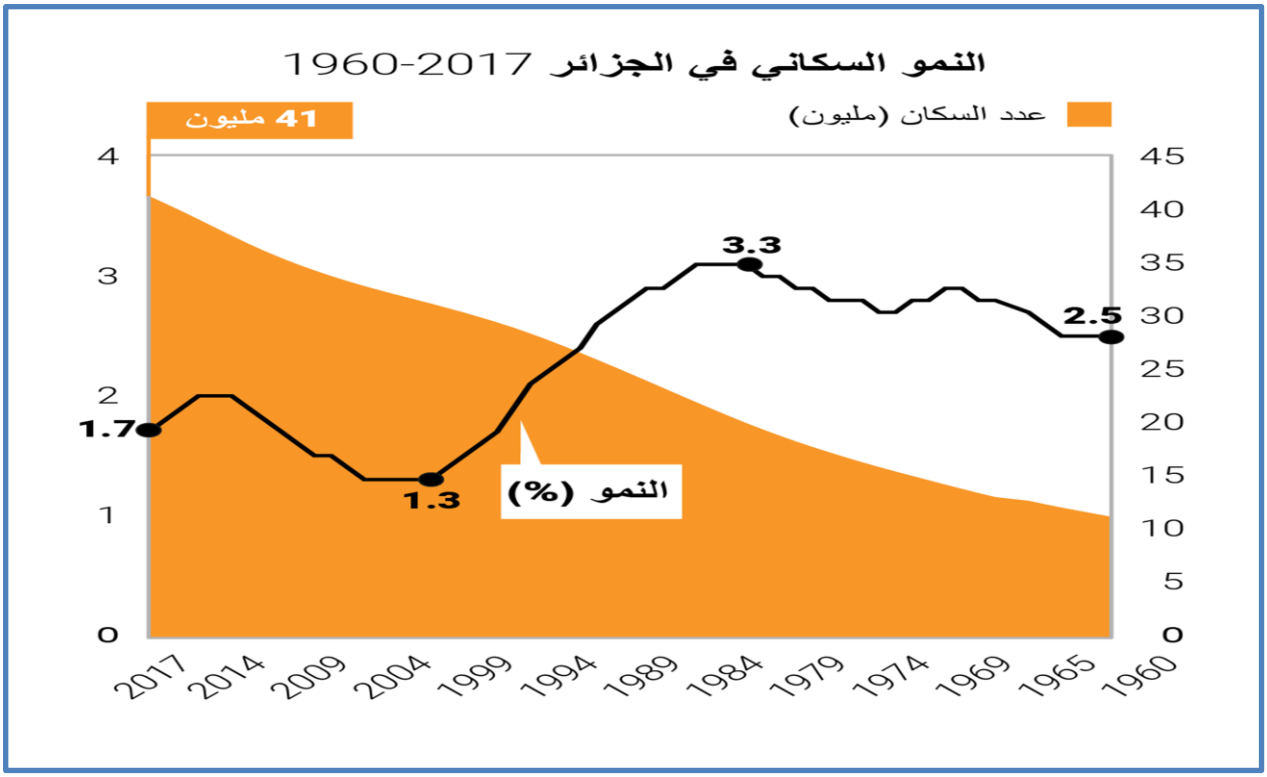

Source :Algeria: Statistics, globalEDGE ,from : https://globaledge.msu.edu/countries/algeria/statistics Consulted on :03-12-2019 , at :12.20

ومع مطلع عام 2018م بلغ عدد سكان الجزائر 42.2 مليون نسمة، مقابل 41.3 مليونًا، مطلع العام 2017م، و40.4 مليون نسمة مطلع عام 2016م، حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

[1] Algeria: Statistics, globalEDGE , op.cit.

الفرع الثالث: البيئة الاقتصادية والاجتماعية للنظام السياسي الجزائري

يؤدي الاقتصاد دورا كبيرا في بيان مؤشرات تقدم الدول وتعيين موقعها على خريطة القوى الحية في العالم – فتبعا لبياناته تأخذ الدول لنفسها مكانها الأليق في سلم ترتيب المتقدم من المتخلف منها– . وتعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95 % في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 % من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط.

إتبعت الجزائر منذ استقلالها الاشتراكية منهجاً سياسياً وخيارا اقتصاديا، وركز الخطاب الرسمي على اعتبارها اشتراكية تقوم على ما يراعي الخصوصيات القيمية للجزائر والجزائريين. وقد بنت الجزائر اقتصادها بصفة أساسية على المحروقات كقطاع استراتيجي، ولم يكن ليكتمل ذلك لو لم تؤمم محروقاتها في 24 فبراير 1972م لوضع حد للامتيازات الفرنسية التي أخذت بفعل بعض بنود اتفاقيات إيفيان التي من بين ما تضمنته منح الشركات الفرنسية امتياز احتكار استغلال النفط، واعتبر هذا انتقاصا للسيادة الوطنية حيث اعتبر النفط ثروة وطنية لابد من تتبسط عليها يد السيادة الجزائرية [1] .

تقوم موارد الجزائر المالية في الأساس على عوائد بيع النفط والغاز وما يلحقها من جباية، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاداً ريعياً بالدرجة الأولى(Rentier economy) ومصدره الأساسي المحروقات[2] . فأغلب صادراتها من البترول، وشكلت فيها الجباية البترولية مورداً هاماً لتغطية النفقات العامة. لكن الصدمات والأزمات النفطية المتتالية التي تتعرض لها أسعار البترول على مستوى الأسواق العالمية جعلت الاقتصاد الوطني أشد تأثرا بهذه

[1] منصور لخضاري ، مرجع سابق،ص42

[2] عبد المجيد بوزيدي: تسعينات الاقتصاد الجزائري ، الجزائر : موفم للنشر والتوزيع، 1999، ص 10.

الاضطرابات، فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بمنتج معين فإن انخفاض أسعاره ستؤدي بالضرورة إلى تعرض الهيكل الإنتاجي للمخاطر. وعلى العكس ففي حالة زياد عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة تؤدي إلى تقليل وتوزيع المخاطر[1].

خلف أول انهيار لأسعار النفط في الاسواق العالمية عام 1986، آثارا اقتصادية واجتماعية عميقة بفعل انعكاسه على الميزان التجاري الجزائري الذي سجل خسارة اقتربت من حدود ثلاثة مليارات دولار، وتبعا لذلك شهدت السوق الوطنية ندرة في المواد الغذائية الرئيسية بفعل اختفاء مختلف السلع الضرورية ذات الاستهلاك الأساس والواسع من السوق مثل الحليب والسميد والزيت والقهوة والسكر، نتيجة لتقلص عوائد الجزائر إلى النصف، فتراجعت ميزانية الدولة من 48 مليار دينار إلى 24 مليار دينار في العام نفسه ،وهذا ما يشير إلى تذبذب الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على مواجهة التحديات المرفوعة أمامه من دفع للتنمية وتحقيق للاستقرار الاجتماعي بتلبية الحاجات الأساسية لعدم قدرته على تنويع مصادره وموارده وأوجه نشاطه، فضلاً عن عدم قدرته على مسايرة التزاماته أمام الدائنين.

دفعت هذه الأوضاع الجزائر إلى إعادة النظر في خياراتها الاقتصادية، فاتجهت نحو الانفتاح الاقتصادي ومحاولة تحرير تجارتها الخارجية وإعادة بناء اقتصاد انتقالي يؤسس نهجا ليبيراليا يحافظ على أداء الدولة، لما تراه من نفقات ذات طابع اجتماعي، مثل مواصلة دعم الأسعار وتوجيه أشكال مختلفة من المنح والاعانات. وقام التوجه الاقتصادي الجديد مثل سابقه على الموارد المالية نفسها القائمة على دخول النفط، إذ أن الجزائر لم تستطع تطوير مواردها المالية ببدائل خارج قطاع المحروقات التي انتقلت نسبتها إلى مجموع صادراتها من 93% في عام 1975 الى 95% في عام 1999.

[1] محرز نور الدين ، لياس عايدة ، " الاستراتيجيات الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر" ، المؤتمر الدولي التاسع :(الاصلاح الاقتصادي و الاداري و سياسات التكيف في الاردن و الوطن العربي ، جامعة اليرموك ، الاردن ،23-25 نيسان 2019).

أما مسار إعادة بناء الاقتصاد بتشعباته المتعددة القائمة على إعادة هيكلة المؤسسات وخصخصتها ومحاولة ايجاد بدائل للتسيير العمومي للمؤسسات وتدعيم المفلسة منها لخوض غمار تجربة جديدة وفق طرائق بديلة في التسيير أكثر عقلانية وأقرب إلى الرشادة والاحترافية كما تغنى الخطاب الرسمي به، نقول أن هذا المسار تعثر أمام الأسعار المتذبذبة للنفط في بداية التسعينات، فضلاً عن ثقل المديونية وخدماتها وما أنتجته من عجز في ميزان المدفوعات، وهو ما حال دون قدرة الجزائر على الايفاء بالتزاماتها المالية الدولية، ودفع إلى ضرورة إعادة جدولة الديون والدخول في جولات مضنية من المفاوضات مع المؤسسات المالية العالمية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والأندية المالية العالمية[1] .

المطلب الثاني: الديناميات السياسية للنظام السياسي الجزائري

تشمل الديناميات السياسية (**political dynamic**)، النظام الانتخابي والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والقيادة السياسية.

الفرع الأول : النظام الانتخابي الجزائري

يُعتبر الانتخاب الوسيلة الوحيدة كقاعدة عامة لإسناد السلطة السياسة عبر جميع الأنظمة السياسة المعاصرة باختلاف أشكالها تباين الإيديولوجيات التي تستند عليها، وعرف آلان بول (**Alan poll**)الانتخابات بأنها: «هي الوسيلة التي يختار المواطنون بواسطتها ممثليهم الذين يمارسون عليهم قدرا من الضبط»[2] .ويعرف كلا من جان بيير كوت(**jan pier cot**) وجان بيير مونيه (**Jan pier monee**) الانتخاب بأنه: « الفعل الذي يختار به

[1] منصور لخذاري ، مرجع سابق ،ص 46

[2] هالة محمود عبد العال ، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية ،القاهرة : دار العربي للنشر والتوزيع،2017، ص15

الشعب بصورة مباشرة أو غير مباشرة من يتولون السلطة السياسية في المجتمع بصورة مباشرة أو غير مباشرة من يتولون السلطة في المجتمع [1]» .

بهذا المفهوم أصبح الانتخاب كمؤسسة قائمة بذاتها، حقلا للصراعات السياسية الاجتماعية، وفي آن واحد مخبرا لقياس التغيرات السياسية التي تحدث في المجتمع. فيستخدم الانتخاب إذن كأداة للتحكم في موازين القوى من طرف الفاعلين في اللعبة السياسة، وهذا باستخدام القوانين الانتخابية من طرف الأغلبيات البرلمانية لفرض إستراتيجية سياسية مستقبلية معينة، ضمانا لإعادة الانتخاب أو السيطرة على السلطة السياسية برمّتها[2].

عمليا يضمّن هذا فيما يسمّى بلغة القانون النظام الانتخابي، الذي يعرّف على أنه مجموعة الأحكام القانونية التي تنظم الانتخاب في مختلف مظاهره، انطلاقا من اكتساب حق الاقتراع والتسجيل في القائمة الانتخابية إلى غاية إعلان النتائج النهائية للاستشارة الانتخابية مهما كان نوعها مروراً بمختلف المراحل التي يمرّ المسار الانتخابي [3].

إن الحديث عن النظام الانتخابي لنظام سياسي معين، يقودنا مباشرة إلى الفلسفة العامة والتوجهات الكبرى لهذا النظام، لأنه بمثابة الضمانة الرئيسية والقاعدة التي من خلالها يمكن التأسيس لبناء دولة ديمقراطية على أسس دستورية وقانونية، تستجيب للمعايير المعمول بها دوليا[4] .

---

[1] هالة محمود عبد العال ، مرجع سابق ، ص 15.

[2] عبد المؤمن عبد الوهاب ،«النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية ، مقاربة حول المشاركة و المنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري» ، رسالة ماجستير :(جامعة الاخوة منتوري ، كلية الحقوق ، قسنطينة ، الجزائر ، 2006-2007) ،ص 03

[3] المرجع نفسه.

[4] ركاش جهيدة، «تطور النظام الانتخابي في الجزائر»،المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية: (م03 ، ع 05، معهد العلوم القانونية والإدارية ، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، الجزائر ،جوان 2018) ، ص348

بالنسبة للتجربة الجزائرية في هذا الصدد، فقد كانت الغلبة بشكل واضح لتأثير النظام السياسي على النظام الانتخابي[1] في الجزائر ومنذ الاستقلال شهد النظام الانتخابي العديد من التغييرات، كانت مرتبطة أساسا بالظروف السياسية وطبيعة نظام الحكم وشكله من خلال الحزب الواحد ووحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، حتى الانتقال إلى التعددية السياسية التي جاء بها دستور 1989،حيث عرف النظام الانتخابي الجزائري العديد من التعديلات والإصلاحات تماشيا مع طبيعة المرحلة الجديدة من التحولات الديمقراطية والتعديلات الدستورية والحراك السياسي والتنافس الحزبي.[2]

دأبت جميع الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال على وضع قواعد دستورية تحدد نظاما انتخابيا يؤطر كل الاستشارات الانتخابية، ويشجع المواطنين على المشاركة في الانتخابات باعتبارها وسيلة للتعبير عن أهم حق من الحقوق السياسية للمواطنين، ألا وهو الحق في اختيار ممثلي الشعب.

وقد عرفت الجزائر بعد التعديل الدستوري لسنة 1996 نظامين انتخابيين، حيث صدر الأمر رقم 97-01 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات[3]، ثم صدر القانون العضوي رقم 12-01 المؤرخ في 12 جانفي 2012 يتعلق بنظام الانتخابات[4]، تم فيه وضع قواعد جديدة تنظم العملية الانتخابية وتلغي الأحكام المخالفة له. واذا كان الأمر رقم 97-01 هو نتيجة للتعديل الدستوري لسنة 1996 فإن القانون العضوي 12-01 جاء لغرض تعميق المسار الديموقراطي وزيادة وتيرة التطور الديموقراطي للمؤسسات

[1] نهال حاشي ، «علاقة النظام الانتخابي بالنظام السياسي : النموذج الجزائري» ، مجلة الدراسات الحقوقية: (م01 ، ع 02 ،جامعة طاهر مولاي سعيدة ، 2014)، ص ص 137-138

[2] ركاش جهيدة ، مرجع سابق ، ص 349

[3] الأمر رقم 97-01 المؤرخ في 06 مارس 1997، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات ، ج.ر.ر12. صادرة بتاريخ 06-03-1997.

[4] قانون عضوي رقم 12-01 مؤرخ في 12 يناير سنة 2012،يتعلق بنظام الانتخابات، ج.ر.ر01، صادرة بتاريخ 14-01-2014.

السياسية، غير أنه وبعد مرور أربع سنوات على هذا النظام الانتخابي، ظهر تعديل جديد للدستور صدر بتاريخ 06 مارس 2016، الذي جاء استجابة لتطورات مختلفة وتكيفاً مع الظروف والتحديات والتغيرات الطارئة.

وقد ورد في ديباجة التعديل الدستوري لسنة 2006 بأن الدستور:" يكرس التداول الديموقراطي عن طريق انتخابات حرة و نزيهة "، وأنه " يكفل الفصل بين السلطات واستقلال العدالة "، وأكد على أن الديباجة " تشكل جزءً لا يتجزأ من هذا الدستور "

وأضافت المادة 25 منه" :تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية"، وأن المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية، وأن الدولة تشجع الديمقراطية التساهمية على مستوى الجماعات المحلية. مما يبين اهتمام المؤسس الدستوري وتشجيعه للديمقراطية والانتخابات، وتقديم ضمانات لحرية الانتخابات ونزاهتها وحياد الإدارة إزاءها، والتي من أهمها مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال العدالة[1] ،وقد تضمن التعديل الدستوري الجديد في مواد عديدة منه أحكاما تؤثر تأثيرا عميقا ومباشرا على القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات، مما يتطلب إعادة النظر فيه وتكييفه مع التعديل الدستوري الجديد.

الفرع الثاني: النظام الحزبي الجزائري

تتصف الأحزاب السياسية بأنها ظاهرة سياسية مركبة، لذلك يصعب النظر إليها من وجهة نظر واحدة، واعطاؤها من ثم تعريفا شاملاً، فالأحزاب كأغلب الظواهر السياسية، يمكن أن يكون لها مدلولات متعددة، ويمكن لذلك دراستها من جوانب متعددة [2] .

[1] بوسالم رابح ،«النظام الانتخابي الجزائري في إطار التعديل الدستوري لسنة 2016 »، مجلة العلوم الانسانية ،(م ب ، ع 48 ، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة ، ديسمبر 2017)، ص 192

[2] تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، عمان : دار مجدلاوي، 2004 ،ص 209

ويختلف مفهوم الأحزاب السياسية عن المفاهيم ذات العلاقة كجماعات المصالح أو جماعات الضغط والنقابات المهنية والعمالية في كون الأخيرة تعبر عن رغبات واحتياجات قطاعات معينة من السكان وهي هيئات لها اهتمام واحد، وهي تقوم بالتالي بدور الوسيط بين هذه القطاعات وصانع القرار السياسي، في حين تعد الأحزاب بناء متأصل وموجود ضمن نسق سياسي متعدد المشارب. والاهتمامات، وهي تقوم"بوظيفة تجميع وتمثيل جماعات المصالح[1] عندما تعمل الأحزاب بشكل صحيح، فإنها تمثل المجتمع في عملية المنافسة الانتخابية وفي الساحة التشريعية. فالأحزاب تربط المحكومين بالحكومة وتعمل كوسيط بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني[2]. والملاحظ لأداء الأحزاب السياسية في الجزائر يجدها تتميز بثلاثة ملامح هامة[3]:

1- أحزاب تدور في فلك خطاب الرئاسة الذي قوته سلطات كاريزما الرئيس و بالتالي بروز السلطة الكاريزماتية واتضاحها بجلاء على حساب السلطة القانونية والسلطة التقليدية التي مارست السلطة باسم الشرعية السياسية أوالقبلية أو الجهوية، وهذه الأحزاب تضم فئة الكيانات السياسية المشكلة لأحزاب التحالف الرئاسي، الذي يختلف بدوره في نظرة شركائه لطبيعة التحالف بين" الاستراتيجي والتكتيتي" .

2- أحزاب تمارس المعارضة السلبية، المعارضة الأبدية حتى ولو كان ذلك على حساب حقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا، وقد تسمى أحيانا الأحزاب اللائكية، وهنا يبرز دور حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب جبهة القوى الإشتراكية، وبعض من

[1] بوحنية قوي ،« ديناميكية الحراك الحزبي في الدولة المغاربية : دراسة في عجز اداء الاحزاب بالجزائر » ، مجلة دفاتر السياسة و القانون : (عدد خاص ، افريل 2011 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) ص105،

[2] Natasha M. Ezrow, The Importance of Parties and Party System Institutionalization in New Democracies ,) Institute for Democracy & Conflict Resolution, University of Essex , 2011 ,p 02.

[3] بوحنية قوي ،« ديناميكية الحراك الحزبي في الدولة المغاربية : دراسة في عجز اداء الاحزاب بالجزائر» ، مرجع سابق ، ص 110

يدور في هذا الفلك، وهنا نشير إلى علاقة الانتفاع المتبادل الذي تمارسه السلطة والأحزاب التي تتبادل الأدوار وتتبادل الاتهام.

3- رفض الترخيص لأحزاب جديدة بأشخاص قديمة تعتقد أي الأشخاص في نفسها القدرة على خلق طبقة سياسية معارضة تشكل ثقلا مضادا وخطابا سياسيا جديد.

الفرع الثالث: منظمات المجتمع المدني في الجزائر

إن المجتمع المدني عبارة عن مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع والتي تحدث بصورة دينامية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة[1].

بالنسبة للمجتمع الجزائري، يعد المجتمع المدني ظاهرة اجتماعية هامة لها تجلياتها المختلفة باعتباره أسلوب حديث لتنظيم المجتمع، ولارتباطه بالحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للأفراد، كما يربط الكثير من المفكرين ظاهرة المجتمع المدني بعمليات الحراك والتغيير الاجتماعي، ويتخذه البعض مدخلا وتوجها حديثا لدراسة النظم. أن مفهوم المجتمع المدني ليس غريبا على التجربة الجزائرية، لأنه يوجد جذوره في الممارسات التقليدية القديمة لأبناء هذا الوطن، انطلاقا من الممارسات التضامنية والتعاطي الاجتماعي في بلد تعاقبت عليه الحضارات وزادت من ثرائه عبر مر الزمان.

وترجع نشأة المجتمع المدني في الجزائر من خلال الجمعيات المختلفة التي رأت النور منذ الاحتلال العثماني ثم لفترة الاحتلال الفرنسي وصولا الى مرحلة ما بعد الاستقلال، إلى أن عرفت الجزائر تجربة نوعية مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات(تجربة الانفتاح السياسي

[1] Civil society ,U.S. Library of Congress, from : http://countrystudies.us/algeria/138.htm , Consulted on : 15 :18 , at : 13-03-2020

والتعديية)، وتعد هذه التجربة الاولى من نوعها عربيا، ما جعل المجتمع المدني الجزائري من أوائل المجتمعات المدنية العربية التي عاودت الظهور في العقدين الاخيرين من القرن العشرين[1].

وقد غيرت الأزمة السياسية في أواخر الثمانينيات بشكل جذري الديناميكية التي قبل فيها الشعب السيطرة المركزية مقابل الأمن الاقتصادي بتحويل بعض المبادرة بعيداً عن الدولة ونحو المجتمع المدني. تمت المصادقة على "الجمعيات ذات الطابع السياسي" وسمح لها بالتنظيم والتجنيد والتظاهر.

وفي عام 1989 أدى تقنين الأحزاب السياسية إلى ظهور عدد كبير من مجموعات المصالح المستقلة كالأحزاب السياسية، مما يشهد على الطبيعة المنتشرة للحياة النقابية في الثقافة السياسية الجزائرية على الرغم من جهود الحكومة في "عدم التسييس" والإشراف الحكومي المكثف. تم تسهيل انتشار الأحزاب من خلال تخفيف اللوائح الحكومية. أصبح إذن الحكومة ضروريًا فقط لتلك المنظمات التي لها "طابع وطني"، وتم تمديد التقنين إلى أي طرف لا يشكل تهديدًا مباشرًا للسيادة الوطنية. ظهرت المئات من المؤسسات المستقلة في السنوات التالية.[2]

[1] بن مالك محمد الحسن ، «المجتمع المدني بين الاستقلالية و التبعية بعد اقرار التعددية بالجزائر »، المجلة الافريقية للدراسات القانونية و السياسية : (المجلد 02 ، العدد 02 ، جامعة احمد دراية ادرار ، ديسمبر 2018)، ص 238

[2] Civil society ,U.S. Library of Congress, opcit.

المطلب الثالث : صنع القرار داخل النظام السياسي الجزائري

يشمل صنع القرار(making decision)، دراسة الشكل الدستوري والأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية والبيروقراطية ومدى كفاءتها والقيام بوظائفها، فاستقلالية السلطة التشريعية، كمؤسسه رسميه، في ممارسة دور الرسم، إضافة لدور الرقابة والتقييم لعمل السلطة التنفيذية وأجهزتها الإدارية في تنفيذ السياسات العامة، يؤدي إلى أن تكون العملية السياسية داخل النظام السياسي أكثر ديمقراطية، وبالتالي نجاح السياسات العامة وهذا الأمر ينطبق أيضا على دور المؤسسات غير الرسمية ومدى استقلاليتها وتأثيرها في مؤسسات النظام السياسي الرسمية وفق صيغ متفق عليها، حيث أن قدرة تلك المؤسسات في تمرير متطلبات المجتمع إلى المؤسسة التشريعية ومنها تصاغ في إطار قرارات وتشريعات السياسات العامة وتطبيقها من قبل المؤسسة التنفيذية بشكل يكفل تحقيق متطلبات المجتمع.

الفرع الأول: الدستور وصنع القرار في الجزائر

تعتبر العملية السياسية نتاج تفاعل شامل، ومساهمة واسعة من طرف جميع الفواعل السياسية الرسمية منها وغير الرسمية، وتبقى مهمة إقناع الطبقة السياسية بالمشاركة في إنعاش النظام السياسي وديمومته من شأن مؤسساته الرسمية في حد ذاتها، وكذا النصوص الدستورية والقانونية التي عليها أن تكون مواتية للعملية الديمقراطية[1]، وكيفية التوزيع الرشيد للاختصاصات والامتيازات السياسي، بما يصبّ في خانة الصالح العام والحفاظ على النسق السياسي القائم دونما الإضرار بكيان الدولة ومكوناتها الاجتماعية والسياسية.

[1] محمد سنوسي ، النظام السياسي الجزائري ما بين حكم الازمة وضعف المؤسسات، مجلة الحوار، منقول عن :
https://www.elhiwardz.com/national/26896/
بتاريخ : 2020/01/13، الساعة : 16.58

ويضع الدستور* شروط السباق السياسي حيث يسعى الأفراد والجماعات للتأثير في السياسات بالعمل ضمن إطار تلك الأحكام. ففي غياب مجموعة شرعيه من الترتيبات لبلورة القضايا، ودراستها، ومناقشتها، ثم اتخاذ قرار من بين عدد من وجهات النظر، فإن الحكومة قد تنهار، ويعد وجود الدستور علامة بارزه على حداثة الأنظمة السياسية واستقرارية مؤسساتها ذلك أن وجود الدستور يمثل الخطوة الأولى نحو بناء المؤسسات.

تختلف أساليب نشأة الدساتير باختلاف الظروف والأوضاع المحيطة بهذه النشأة وذلك لأن كل دستور يعتبر وليد الظروف الموضوعية المحيطة به، سواء بالنسبة لنشأته أو مضمونه، والجزائر كغيرها من دول العالم أصدرت مجموعة من الدساتير عبر مراحل تاريخية وظروف معينة، كان أولها دستور 1963 بعد الاستقلال، ثم تم إيقاف العمل بالدستور بعد انقلاب بومدين عام 1965 وتلاه صياغة دستور جديد عام 1976، لكن تم تعديل الدستور عام 1989 للسماح بتكوين الأحزاب السياسية، ثم تم إلغاؤه ووضع دستور عام 1996 والذي تم تعديله ثلاث مرات في الاعوام 2002 بإضافة اللغة الامازيغية كلغة رسمية، 2008، ثم في 2016.[1]

تعايش النظام القانوني الجزائري منذ سنة 1962 مع أربعة دساتير، هي دساتير(1963-1976-1998-1996) -مع أن البعض يرى أننا مررنا بثلاثة دساتير وذلك باحتساب دستور 1989 كتعديل تكميلي للتعديل الدستوري لـ1988 ليس إلاّ-، المهم في الأمر هو كيفية تأسيس هذه الدساتير والغاية الأساسية من وجودها، فأدبيات القانون الدستوري تقرّ

* الدستور هو نسق أو جسد المبادئ الأساسية وطبقا له تتشكل وتحكم أمة أو دولة أو نظام سياسي، وهو أيضا مجموعة قواعد متفق عليها تصف تنظيم حكومة بلد ما، وتعتبر مجموعة القواعد تلك، القواعد الأساسية التي تحكم طريقة اتخاذ القرار، وتضع أدوار صنع السياسة وتقسمها إقليميا ووظيفيا وما شابه ذلك.

[1] مفيدة لمزري ، «نشاة الدساتير في منظور التجربة الجزائرية» ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات: (م 03 ،عد 05 ، المركز الجامعي ميلة ، جوان 2017)، ص 685

بأن وجود الدستور هو حماية للحريات العامة، وحقّ المواطن في معرفة نظام الحكم وكيفية ممارسته وشرعية المؤسسات وصلاحياتها، وباعتباره كأسمى وثيقة في النظام القانوني للدولة فهو يؤسس من طرف جمعية تأسيسية مستقلة تباشر صياغة الدستور وفق متطلبات النظام السياسي الحاكم، والمجتمع مع مراعاة العمق الهوياتي والتاريخي للنظام الاجتماعي، وحتى مراعاة الأعراف والعادات والتقاليد السياسية، يكون ضروريا وذلك لإنتاج وثيقة قانونية شاملة، وتتوافق ورغبات جميع الأطياف والتيارات الاجتماعية والسياسية في الدولة[1].

وعليه يعتبر النظام الدستوري الجزائري، نظاما هجينا تأثر تأثيرا مباشرا بالنظام القانوني للمستعمر الفرنسي، ممّا ترك بصمة واضحة على مواده تتعارض في جزء منها مع الصورة النمطية التي يتصورها المجتمع الجزائري بشأن نظامه القيمي والقانوني.

الفرع الثاني: المؤسسات الرسمية الجزائرية

يعتبر النظام السياسي نتاج تفاعل وتجانس بين مختلف مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وتعد الأبنية الحكومية هي العمود الفقري لاستمرارية النظام ناهيك عن عملية التفاعل الدائم مابين النظام وبيئتيه الداخلية في صورة المجتمع والخارجية ومجموع الضغوطات والتدفّق الآلي لمطالب مجتمعية لأبنية النظام ومؤسساته، لكن ما نشهده من تجاذب سياسي داخل مؤسسات الدولة الجزائرية، وعدم وجود توازن وتكافئ من حيث القوة والسلطة من شأنه أن يؤثر على بنية النظم السياسية، والتحول في شكلها وخصائصها، خاصة ما يخصّ شكل الحكم وواقع السلطة السياسية وكيفية ممارستها لمهامها.

1-السلطة التشريعية: تتكون السلطة التشريعية الجزائرية من مجلسين الأول: المجلس الشعبي الوطني و الذي يتكون من 462 نائبا يتم انتخابهم من خلال الاقتراع العام المباشر لمدة 5 سنوات، والثاني مجلس الأمة و المكون من 144 عضوا يتم انتخاب

[1] مفيدة أرمزي، مرجع سابق ، ص.685

الثلثين من خلال الاقتراع المباشر ويتم تعيين الثلث الباقي من قبل رئيس الجمهورية لمدة 6 سنوات، يجدد بالنصف كل 3 سنوات[1].

2-**السلطة التنفيذية:** للسلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري وخاصة رئيس الجمهورية دور مركزي ومحوري، حيث أن له السلطة المهيمنة على السلطة التنفيذية، وهو ما يجعله مستقلا وهو محور النظام السياسي الجزائري، يتم انتخاب الرئيس الجزائري بالأغلبية المطلقة لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ، على الرغم من أن الرئيس بوتفليقة استمر في الحكم حوالي 20 سنة بما أنه تم التجديد له 4 مرات .

3-**السلطة القضائية:** بعد الاستقلال عام 1962، أعيد تنظيم النظام القضائي الجزائري. تم استبدال القضاة الفرنسيين السابقين بالجزائريين وامتد القضاء إلى مناطق من البلاد تم تجاهلها في السابق. يشمل النظام القضائي الآن محاكم مدنية وعسكرية. داخل كل ولاية محكمة ابتدائية للقضايا المدنية وبعض القضايا الجنائية. على رأس النظام المحكمة العليا. ألغيت المحكمة الخاصة لأمن الدولة في عام 1995. ويكفل الدستور استقلال القضاء. ومع ذلك، فقد قيدت قرارات السلطة التنفيذية بعض سلطات القضاء. يتم تعيين القضاة من قبل السلطة التنفيذية دون موافقة تشريعية، ويمكن للحكومة إقالة القضاة متى شاءت. مدة القاضي عشر سنوات.

تستند القوانين الجزائرية الحالية، التي تم تبنيها في عام 1963، إلى قوانين الإسلام ودول شمال إفريقيا والاشتراكية الأخرى، وكذلك على القوانين الفرنسية. وبُذلت جهود لمواءمة القوانين والإجراءات القانونية مع تلك الخاصة بالدول المغاربية. تمت الموافقة على أول خطة لإعادة التنظيم القضائي في عام 1965؛ تبع ذلك في عام 1966 مع بداية الإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق. صدر قانون مدني جديد عام 1975 وقانون عقوبات جديد عام 1982.

[1] Algeria - Judicial system, Encyclopedia of the Nations
From : https://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Algeria-JUDICIAL-SYSTEM.html ,
Consulted on : 22-03-2020 , at :14:02

في المحاكم المدنية، يتم تطبيق الشريعة (القانون الإسلامي) في حل القضايا الاجتماعية. يُمنح المتهمون في المحاكم المدنية مجموعة واسعة من الحماية الإجرائية بما في ذلك المحاكمة العلنية، والحق في الاستعانة بمحام، والحق في مواجهة الشهود، والحق في الاستئناف[1].للمحاكم العسكرية اختصاص في القضايا التي يتورط فيها أفراد عسكريون، وقد نظرت في بعض القضايا التي اتهم فيها مدنيون بجرائم تتعلق بالأمن وجرائم إرهابية.

يراجع المجلس الدستوري دستورية المعاهدات والقوانين والأنظمة. المجلس الدستوري ليس جزءا من السلطة القضائية ولكن له سلطة إلغاء القوانين غير الدستورية. يحظر الدستور التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. يحظر الدستور الاعتقال والاحتجاز التعسفيين. في القضايا الجنائية، يجب توجيه الاتهام إلى المشتبه به أو إطلاق سراحه خلال 48 ساعة من الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي. ومع ذلك، ينص قانون مكافحة الإرهاب لعام 1992 على ما يصل إلى 12 يومًا من الاحتجاز قبل المحاكمة[2].

وعليه يقر القانون الدستوري أنماطا مختلفة للأنظمة السياسية يرجع معيار تصنيفها وفق ما اعتمده غالبية الفقه الدستوري لكيفية تعاملها مع مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقها له،(فإذا رفض النظام السياسي رفضا مطلقا الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات كان نظام حكومة الجمعية، وإذا ما اخذ به وطبقه تطبيقا مرنا كان نظاما برلمانيا، وإن فصل بين السلطات فصلا جامدا كان نظاما رئاسيا أما إذا مزج بين منطلقات النظامين الرئاسي والبرلماني معا عد نظما شبه رئاسي).

[1] Algeria - Judicial system, Encyclopedia of the Nations , op.cit.

[2] ibd

المبحث الثاني: الاجراءات المتبعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

يعد تحرير التجارة الخارجية من أهم العوامل التي تساعد على تنشيط التنمية الاقتصادية، حيث يساعد الانفتاح الاقتصادي للدول النامية على تقليص فجوة الفقر وخلق فرص العمل وجذب الاستثمار الأجنبي، والجزائر من بين الدول التي تبنت سياسة اقتصادية تهدف إلى مزيد من الانفتاح على العالم الخارجي من أجل التخلص من تداعيات الأزمة الاقتصادية التي عصفت بها نهاية الثمانينيات من القرن الماضي.

ساهم الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات في الاتجاه السريع نحو تكامل الاقتصاد الإقليمي من خلال إتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي. وإتفاقية أخرى لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية (GAFTA)، ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال محاولة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

- **المطلب الأول: مسار الجزائر في عملية التفاوض للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**
- **المطلب الثاني: محددات إنضمام الجزائر المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة**
- **المطلب الثالث: النتائج المرتقبة عن إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**

المطلب الأول: مسار الجزائر في عملية التفاوض للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تمر الجزائر بمجموعة من المحطات رغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة نوردها في العناصر اللاحقة.

الفرع الأول: الاجراءات التي اتخذتها الجزائر للتحضير لعملية الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

تصل عضوية الدول في المنظمة العالمية للتجارة إلى ما يفوق 164 عضوا، اعتبارا من ديسمبر 2017، من بين 128 دولة طرفًا في إتفاقية الجات في نهاية عام 1994، تضم منظمة التجارة العالمية أيضًا 24 دولة مراقبة (شكل رقم 24) .

شكل رقم (24): خريطة توضح الدول الأعضاء والمراقبون في المنظمة العالمية للتجارة مارس 2020

Source : world trade organization, Members and Observers, from : https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm ,

consulted on : 20-03-2020 ,at: 18:18

وهذا كله يرجع إلى رغبة الدول وإرادتها السياسية من عدمها في الانضمام إلى طبيعة الشروط التي تطرحها المنظمة من أجل الانضمام وهي[1]:

- **التعريفة الجمركية:** تلتزم الدول الراغبة في الانضمام بالالتزام بتعريفات جمركية محددة في إطار إتفاق مع المنظمة ولا يمكن المساس بها إلا في حالات خاصة تحددها قواعد المنظمة.
- **الخدمات:** على الدول الراغبة في الانضمام أن تلتزم بجدول يتضمن وضع إطار زمني لإزالة القيود المفروضة على نشاطات الخدمات .
- **تطبيق اتفاقات والتزامات المنظمة:** ان كل دولة ترغب في الانضمام عليها ان توق بروتوكولا يشمل تطبيق جميع اتفاقات المنظمة تطبيقا لمبدأ القبول الكلي للنتائج

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب مجموعة من الإجراءات تلعب فيها الدول الأعضاء دورا هاما بحيث يتم تشريح العضو المترشح وتحليل وضعيته الاقتصادية والسياسية والتشريعية ويتم كل ذلك في مراحل تفاوضية[2]، والانضمام كذلك يعني الموازنة بين الحقوق والالتزامات، حيث أن البلد العضو يتمتع بالمزايا التي يمنحها له الأعضاء الآخرون وفي المقابل عليه تقديم الالتزامات بفتح أسواقه والالتزام بالقواعد، هذه الالتزامات هي ثمرة المفاوضات الخاصة بالانضمام[3] .

وغالبا ما يتم الحصول على عضوية هذه المنظمة بعد عدة جولات بسبب عدم وجود معيار محدد للانضمام، وبالنسبة للجزائر فإنه تم لحد الآن 13 جولة من المفاوضات منذ تاريخ طلب الانضمام الذي تم في 30 أفريل1987 ، علما أنه ليس هناك فترة زمنية محددة قابل

[1] عياش قويدر ،ابراهيمي عبد الله ،مرجع سابق ،ص61 .

[2] محفوظ لشعب ، مرجع سابق، ص 42

[3] ناصر دادي عدون ، مرجع سابق، ص101

لانتهاء المفاوضات، وقد تستمر لسنوات لأن الغرض من هذه المفاوضات معرفة مدى مطابقة قوانين الدولة المرشحة لمبادئ واتفاقيات المنظمة[1] .

شكل رقم (25): الخطوات التي مرت بها الجزائر رغبة في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

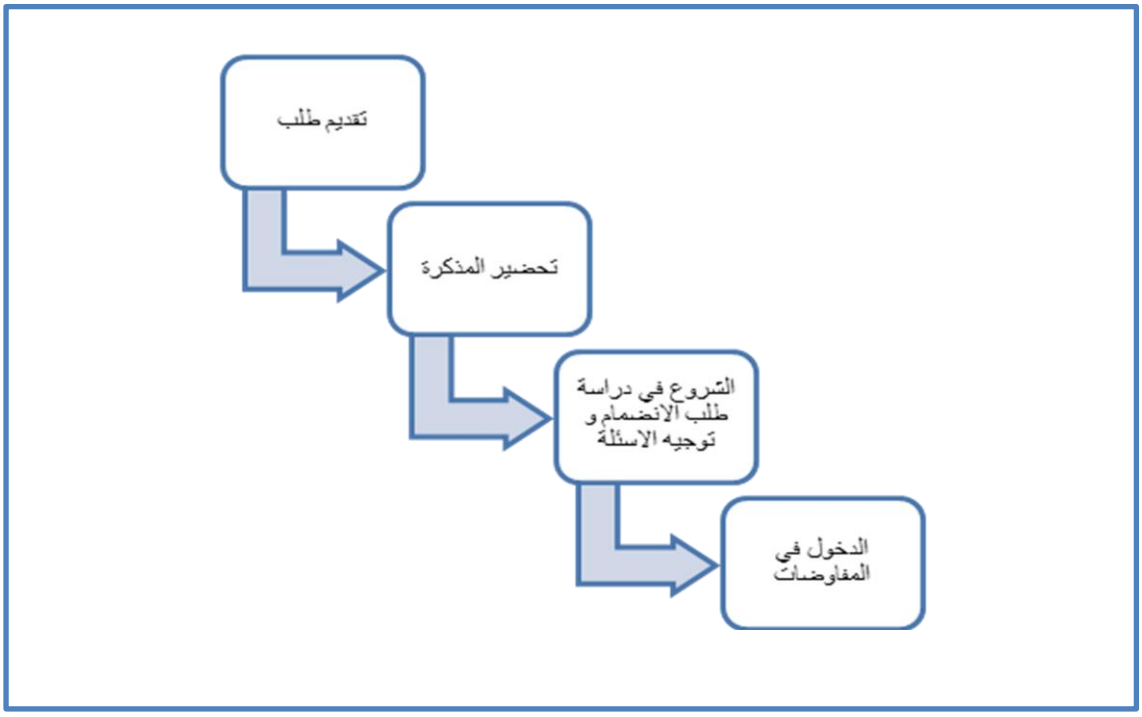

المصدر : من اعداد الطالبة

وفيما يلي نعرض تسلسل زمني للمراحل التي أجرتها الجزائر رغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :

[1] سلامي ميلود ، بوستة جمال ، «المنظمة العالمية للتجارة و تأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام »، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية : ،(مجلد 01 ، العدد 07 ، جامعة حاج لخضر باتنة ، سبتمبر 2007)، ص 249

- 3 جوان 1987: إيداع طلب الانضمام لدى سكرتارية الجات.
- 17جوان 1987: إنشاء مجموعة العمل.
- 1988-1992: تجميد الملف الجزائري[1].
- فيفري 1993: نظمت الجزائر مؤتمرا حول انضمامها المحتمل إلى اتفاقية الجات لكن المشكلة الرئيسية التي تم طرحها تمثلت في أن الجزائر كانت جاهزة وقادرة على الانضمام إلى الجات، لكن الاستجابة لم تكن مواتية لنا. لأن القائمين على العملية من الجات لم يقتنعوا بالضمانات التي قدمتها الجزائر. على الرغم من ارتفاع الأصوات لصالح هذه العضوية بفضل الموقف الاستراتيجي للجزائر[2].
- أفريل 1994: مؤتمر مراكش أسفر عن إنشاء منظمة التجارة العالمية. أصبحت الجزائر عضوا مراقبا بعد مشاركتها في الاتفاق النهائي.
- 7 نوفمبر 1994: أنشأ وزير التجارة الجزائري لجنة دولية جمعت كل الهياكل المعنية بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بهدف صياغة مذكرة مساعدة حول هيكل التجارة الخارجية الجزائرية كانت خطوة مهمة نحو التحرير. منذ تلك اللحظة اتخذت المفاوضات منعطفا جديدا[3].

[1] l'ombre de l'OMC , de : https://www.memoireonline.com/01/13/6653/m_LAlgerie--l-ombre-de-l-OMC.html
le : 22/01/2020 , en : 23.02
[2] mehdi abdelhak, **L'Algérie à l'ombre de l'OMC** , de : https://www.memoireonline.com/01/13/6653/m_LAlgerie--l-ombre-de-l-OMC.html
le :22/01/2020 , en : 23.02
[3] ibid.

- جوان 1996: إيداع طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبالتالي فتح المجال للمفاوضات متعددة الأطراف مع أعضاء منظمة التجارة العالمية [1].في هذا السياق قدمت الجزائر لأول مرَة وثيقة أساسية تسمى مذكرة حول النظام الاقتصادي والتجاري في الجزائر التي تم إعدادها من طرف اللجنة الوزارية التي يشرف عليها وزير التجارة التي شكلت في07 نوفمبر 1994 و تم المصادقة على مذكرة الانضمام من طرف الحكومة الجزائرية في نهاية شهر ماي سنة 1996 ، والتي تضمنت النقاط التالية[2]:

– **الاقتصاد والسياسات الاقتصادية والتجارة الخارجية:** الاقتصاد، والسياسات الاقتصادية، والتجارة الخارجية في السلع والخدمات، والبدايات المحلية للخدمات ومعلومات عن التحركات المالية فيما يتعلق بالمواطنين العاملين في الخارج ومعلومات عن نمو التجارة في السلع والخدمات، في السنوات الأخيرة والتوقعات لسنوات قادمة.

– **إطار لإعداد وتطبيق السياسات التي تؤثر على التجارة الخارجية:** صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، والكيانات الحكومية المسؤولة عن تطوير وتنفيذ سياسة التجارة الخارجية، وتقاسم المسؤوليات بين الحكومة المركزية والمجتمعات المحلية، أي برامج تشريعية أو خطط لتعديل النظام التنظيمي والقوانين والأدوات القانونية، ووصف المحاكم والإجراءات القانونية.

– **تؤثر السياسات على التجارة في السلع:** تنظيم الواردات، تنظيم الصادرات، السياسة المحلية التي تؤثر على التجارة الخارجية في السلع، السياسة التي تؤثر على التجارة في المنتجات الزراعية، السياسة التي تؤثر على التجارة الخارجية في القطاعات الأخرى.

---

[1] قطافي السعيد ،« تحديات و آفاق انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة »،مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي: ، (ع 22 ، جامعة لجزائر 03، ديسمبر 2014) ، ص 53

[2] Khayreddine Belaaze, Rabah Khouni, op.cit

- **النظام التجاري للملكية الفكرية:** معلومات عامة عن الملكية الفكرية والإتاوات والضرائب وتدابير منع إساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية ووسائل إنفاذ الحقوق وقائمة القوانين والمراسيم واللوائح والأدوات القانونية الأخرى

- **الأساس المؤسسي للتجارة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الثالثة:** الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة الخارجية في السلع والتجارة في الخدمات والتكامل الاقتصادي، واتفاقيات الاتحاد الجمركي والتجارة الحرة، واتفاقيات تكامل السوق العمل، والتعاون الاقتصادي متعدد الأطراف، والمشاركة في المنظمات الاقتصادية متعددة الأطراف، وبرامج المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى التي تؤثر على التجارة[1].

- 1998: تميز هذا العام بانتهاء الفترة الأولى من المفاوضات المتعددة الأطراف التي أجابت الجزائر خلالها على سلسلة من 500 سؤال طرحها الدول الأعضاء حول مسائل الخلاف[2].

- نهاية 1999: كان من المتوقع أن تبدأ الجزائر المرحلة الثانية (فترة المفاوضات حسب القطاع) لكن فشل مؤتمر سياتل أراد خلاف ذلك.

- 2000: الجزائر أنشأت مجلسا تنسيقيا يشرف على نشاط اللجان الخاصة للقطاعات والمجلس الوطني.

- 9 أفريل 2001: الاجتماع بين وزير التجارة آنذاك مراد مدلسي مع رئيس منظمة التجارة العالمية السيد مايك مور في جنيف لتنشيط وتعزيز المفاوضات ولكن هذه المفاوضات فشلت.

[1] Khayreddine Belaaze, Rabah Khouni, **op.cit.**
[2] mehdi abdelhak, op.cit.

- جويلية 2001: الجزائر تقرر إعادة صياغة ملف انضمامها فيما يتعلق بالشروط الصادرة عن المنظمة.
- 13 ديسمبر 2001: بدأ خبراء من وزارة التجارة في إعادة صياغة مذكرة العضوية من جديد. يتضمن الأخير بيانات محددة عن نظام التجارة الجزائري والتقويم الموجز المحتمل على مستوى النظام الضريبي والتعريفة الجمركية وتوافقها مع قواعد الدولة[1].
- 19 ديسمبر 2001: التصديق على إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في بروكسل.
- 15جانفي 2002: الحكومة الجزائرية تقدم ملفا بعنوان "عرض الخدمات". أين قدمت الجزائر لأول مرة عروضا أولية فيما يخص السلع الصناعية و التجارية والخدمات.[2]
- 7 فيفري 2002: تم التصديق في جنيف على المرحلة الأخيرة من المفاوضات الخاصة بدمج الجزائر في منظمة التجارة العالمية. خلال هذا التصديق، تؤكد الجزائر على استعدادها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واستعدادها لاتباع مبادئ التجارة الدولية
- 12 نوفمبر-14نوفمبر 2002: تم تنظيم الدورة الرابعة للمفاوضات بين الجزائر ومنظمة التجارة العالمية في جنيف، وخصص هذا الاجتماع لبحث ميزان الشؤون.
- 17 فيفري 2003: عقد اجتماع برئاسة وزير التجارة بحضور خبراء من الوزارة للإعداد للجولات المقبلة من المفاوضات[3].
- 20 ماي 2003: تنظيم الدورة الخامسة للمفاوضات بجنيف بمشاركة الوفد الوطني برئاسة وزير التجارة آنذاك "نور الدين بوخروح" و 32 مسؤول تنفيذي مع فريق العمل

---

[1] mehdi abdelhak , op.cit

[2] بلحارث ليندة ،« تأثير مسألة انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني» ، مجلة معارف:(العدد 17 ،جامعة آكلي امحند اولحاج البويرة ، ديسمبر 2014)، ص 145

[3] mehdi abdelhak,op.cit

المكلف بالملف الجزائري. وخصصت هذه الجلسة لتحليل نظام التجارة الخارجية الجزائري وتطور تقويم التغييرات التشريعية وتطور المفاوضات الثنائية.

- جانفي 2004: تم عقد الجولة السادسة، حيث طالبت المنظمة في هذه الجولة مراجعة كل النصوص القانونية غير المتطابقة مع شروط الانضمام إلى المنظمة الأمر الذي دفع رئيس الدولة الى استعمال حقه الدستوري بإصدار تعديلات دون استشارة النقابة العالمية والمنظمات الاقتصادية الدولية، ودون حتى انتظار فتح دورة البرلمان الخريفية، وتولى السيد بوكروح قيادة الوفد الجزائري في المفاوضات مع المنظمة مباشرة بعد ندوة كانكن المكسيكية، حيث تم عرض أهم الاصلاحات التشريعية والتنظيمية التي قامت بها الحكومة، ومنها التعديلات التي قام بها رئيس الدولة والمتعلقة بتعديل خمسة قوانين أساسية متعلقة بالتجارة وهي : قانون المنافسة العلامة التجارية ، حقوق المؤلف ، الحقوق المجاورة و براءة الاختراع[1].

- 12 أكتوبر 2005: شاركت الجزائر في الجولة التاسعة لمنظمة التجارة العالمية لصياغة التقرير النهائي الذي سيسمح لها بالانضمام في المستقبل القريب خاصة وأن المفاوضات الليبرالية جارية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا ونيوزيلندا وماليزيا. وقالت الجزائر إنها مستعدة للتفاوض مع جميع الأطراف المهتمة لاستكمال عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

- 1 جوان 2006: أسئلة وأجوبة إضافية[2].

[1] [1] بلحارث لبندة ،مرجع سابق،ص 147

[2] mehdi abdelhak, op.cit

- فيفري 2008 : تلقت الجزائر أسئلة جديدة من طرف الدول الاعضاء بالمنظمة التي لم يتم الاتفاق الثنائي معها، على أن يتم الرد على هذه الأسئلة في جوان من نفس السنة، و التي كان يرتقب دائما أن تكون الأخيرة كالعادة .

- أفريل 2013: تم عقد الجولة الثانية عشر بجنيف، لدراسة مشروع التقرير المعدل خلال الجولة الحادية عشر حول النظام التجاري الجزائري، لاسيما نظام رخص الاستيراد والعراقيل التقنية التي تواجهها التجارة و تنفيذ الاجراءات الصحية لاسيما ما تعلق بالصحة النباتية وتطبيق الرسوم الداخلية والمؤسسات العمومية وعمليات الخوصصة، وبعض المسائل المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية التي تمس التجارة مع الاستمرار في إبرام مفاوضات ثنائية و متعددة الأطراف[1].

- 2015 : الجولة الثالثة عشر، حيث كان ينتظر من هذه الجولة أن تكون حاسمة وأنه سيحدد بموجبها تاريخ الانضمام، وذلك بعد التأكيد على أن مسار المفاوضات يعرف تقدما سريعا وملحوظا، أين يتم تحضير الأجوبة للأسئلة التي طرحتها العديد من الدول في إطار اللقاءات الثنائية والمتعددة الأطراف[2].

الفرع الثاني: أسباب بطء الجزائر في الانضمام لـ WTO

تولت منظمة التجارة العالمية مهامها في عام 1996. بعد التصديق على إتفاقيات مراكش في 15 أبريل 1994 ، قررت الدول الأعضاء أن عام 1995 سيكون عام الانتقال من إتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية. كان على الدول أن تنضم طواعية إلى المنظمة الجديدة. فقد أعطيت الفرصة للدول المراقبة أو المنضمة إلى الجات لتصبح أعضاء كاملي العضوية في منظمة التجارة العالمية. بعد انقضاء هذه الفترة ، يجب على أي دولة ترغب في

[1] بلحارث ليندة ،مرجع سابق ،ص 150

[2] المرجع نفسه ، ص 151

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أن تفعل ذلك بموجب المادة الثانية عشرة التي تحكم الانضمام وتفاصيل إجراءات الانضمام التي بدأت في منظمة التجارة العالمية.

لم تنتهز الجزائر المنخرطة في عملية الانضمام إلى الجات منذ جوان 1987 فرصة العام الانتقالي (الانتقال من الجات الى المنظمة). ومنذ ذلك الحين ، شاركت في ما أصبح أطول عملية انضمام إلى منظمة التجارة العالمية. هذا هو السبب في أن الانضمام عملية متعددة الأبعاد تحمل تكاليف التعديل القطاعي والمؤسسي التي يجب على مقدم الطلب تحملها. يجب تحليلها على أنها تكشف عن تناقضات عملية التكامل الدولي لاقتصاد مثل الاقتصاد الجزائري. فالجزائر تواجه مشكلة مزدوجة: (من ناحية ، مشكلة دولة نامية ومن ناحية أخرى ، اقتصاد نفطي غير متنوع للغاية)، كما أن الانضمام يشير لا محالة إلى الاعتبارات التجارية والإنتاجية (استغلال المزايا النسبية ، وتحسين التخصص). وفي الوقت نفسه ، فإنه يحتوي على محتوى قانوني واضح للغاية من حيث أنه ينطوي على تحول في التشريعات الاقتصادية الداخلية وإجراءات التنظيم الاقتصادي وأدوات السياسة التجارية. هذه العناصر تجعله إجراءً في قلب نظام نمو الاقتصاد المفتوح لمقدم الطلب[1].

تواجه الجزائر تحديات كبيرة على مستوى جميع القطاعات وهذا راجع إلى المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري عدم نجاعة جميع الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ السبعينات من القرن الماضي، وتسعى جاهدة من أجل التخلص من هذه الصعوبات والإسراع في عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من أهم هذه التحديات:

1-العراقيل الموجودة على مستوى المنظمة:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة، المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة ومحددة للانضمام إليها، حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وفقا للمادة "12" وبسبب عدم

[1] Mehdi Abbas ,Le processus d'accession à l'OMC : une analyse d'économie politique appliquée à l'Algérie, op.cit , p : 01

احتواء هذه المادة على شروط محددة وواضحة، فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتم الانضمام على أساسها، بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة[1]. دون أن تكون هناك قواعد موضوعية يتم استيفاؤها، إذ أن الدول التي تنضم حاليا إلى هذه المنظمة تتعرض لضغوطات كثيرة، كما تتحمل التزامات تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الأوروغواي.

حيث أنه في الكثير من الحالات تتدخل الدول الرئيسية في المنظمة، لتفرض على الدولة طالبة العضوية قيودا غير منصوص عليها في بنود اتفاقيات المنظمة. وبالتالي فإن الدول التي ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة، لا تملك أية وسيلة ضغط أثناء مفاوضاتها، وعليه فهي مجبرة على قبول الشروط التي تفرضها الأطراف المتفاوضة، والتي غالبا ما تكون قاسية و مبالغ فيها[2]، فالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب التنسيق على جميع مستويات بين مختلف مؤسسات الدولة وهذا لأنها عملية صعبة ومعقدة وطويلة وتمثل مسألة استراتيجية بالنسبة للجزائر.

إن تأخر انطلاق المفاوضات الثانية إلى غاية 2002 راجع إلى الشروط التعجيزية التي فرضتها المفاوضات المتعددة الأطراف والتي يصعب تصنيفها في الوقت الحالي في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر. وبدأت الجزائر بعد جانفي 2002 في تحقيق الشروط اللازمة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

بعد جولة من المفاوضات التي بين الجزائر وممثلي المنظمة العالمية للتجارة في09 أفريل 2001 تلقت الجزائر انتقادات حادة من طرف رئيس المنظمة آنذاك السيد" : مايك موور، وقد

[1] قطافي السعيد ، مرجع سابق ، ص 54.

[2] ناصر دادي عدون ، متناوي محمد ، «انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة : الاهداف و العراقيل» ، مجلة الباحث : (ع 03 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2004) ، ص 75

تعثرت تلك المفاوضات بالرغم من أن الجزائر في نظرها في تلك الفترة قد أجابت على كل الملاحظات المقدمة من قبل شركائها التجاريين. ومن خلال نتائج هذه الجولة نلاحظ أن الجزائر لم ترق بعد في تلك المرحلة إلى المعايير والمقاييس الدولية التي تعتمدها المنظمة العالمية للتجارة[1].

2-العراقيل الموجودة على الاقتصاد الجزائري:

هناك عوامل كثيرة ساهمت في تعثر الملف الجزائري والتي تشكل عائقا في تقدمه ولعل أهمها خصائص الاقتصاد الجزائري التي تعد مصدر لبعض تحديات الانضمام و يظهر هذا فيما يلي:

1.1- **اقتصاد ريعي*** : يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية، وهذا ما جعل الاقتصاد لزائري رهن الايرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية، فالجزائر تعتمد على المحروقات التي تساهم بنسبة 35 % من الناتج الخام وتشكل 64 % من الايرادات العامة للدولة و 98 %من إجمالي الصادرات، وهذه الأرقام إن دلت فإنها تدل على هشاشة الاقتصاد الوطني والذي أصبح رهين التقلبات الدولية لأسعار المحروقات، وهو دليل على عدم التنوع التجاري الأمر الذي يجعل الدولة أكثر عرضة للصدمات الخارجية وهذا مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وتجعله غير قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي[2].

---

[1] قطافي السعيد، مرجع سابق، ص 55

* **إقتصاد ريعي** : هو عبارة عن نظام اقتصادي يعتمد مصدرا واحدا للدخل ، و غالبا ما يكون هذا المصدر طبيعيا ، مثل المعادن و المياه و النفط و الغاز ، ويعرف اقتصاد الريع على انه اعتماد دولة ما في اقتصادها على مصدر طبيعيّ مستخرج من الأرض، ما يؤدي إلى ظهور مُجتمعٍ استهلاكيٍّ مرتبط بالاستيراد.

[2]صالح صاحي ،« الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية و دور الدولة في التأهيل الاقتصادي»، مجلة العلوم الاقتصادية التسيير:(جامعة فرحات عباس سطيف، ع01، 2001)، ص 51.

2.2- وجود اقتصاد موازي: إن وجود اقتصاد موازي *يعرقل الغاية من الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث يعتبر من الأسباب الرئيسية لفشل التنظيم المؤسساتي، فالإختلالات المستمرة لسوق العمل في الجزائر سبب نشوء اقتصاد موازي الذي لا يخضع إلى إجراءات التنظيم الرسمي، لذلك يتعين على الدولة الجزائرية بذل الجهد من أجل القضاء على هذه الظاهرة وذلك من أجل فتح المنافسة المتكافئة، للدخول في الأسواق الخارجية أو على الأقل حماية الأسواق الداخلية من المنافسة غير المشروعة[1].

3.2- **البطء المسجل في تجسيد الاصلاحات والتعهدات المقدمة:** إن هذا التأخير المسجل في تجسيد الاصلاحات قلل من وزن الملف الجزائري، الذي لم يستوعب بعد مجمل التغيرات المسجلة على مستوى المنظومة الاقتصادية الدولية، فهذا يضعف من مصداقية الملف الجزائري ونية الجزائر الفعلية في الانضمام.

3.4- **التحديات التشريعية والتنظيمية:** يعد من أهم التحديات التي تعيق مسألة الإنضمام ذلك لأن الأجهزة والتنظيمات الحكومية لم تكن بالمستوى من الجاهزية لتحقيق الفعالية في النظام التجاري العالمي وذلك بسبب التأخر وضعف اصدار التشريعات والقوانين التي تنسجم وأحكام المنظمة العالمية للتجارة[2].

*__الاقتصاد الموازي__: يسمى أيضا الاقتصاد الخفي، واقتصاد الظل، ويقصد به الاقتصاد غير المدرج في الناتج المحلي والدخل القومي وغير الواقع تحت مظلة الدولة مثل الأعمال الحرفية البسيطة والتي لا تقع تحت مظلة رسمية، أي أنه نتاج من الصفقات التجارية التي لا تكون خاضعة للضرائب.

[1] سلامي ميلود، بوستة جمال، «المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام »،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية : (م 01، ع07، جامعة المسيلة ، سبتمبر 2017)، ص250

[2] المرجع نفسه.

المطلب الثاني: محددات إنضمام الجزائر المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة

يستوجب التطور المستمر للمناخ الاقتصادي الدولي على الدول النامية عام والجزائر خاصة مسايرة التطورات والاندماج في الاقتصاد العالمي، تتواجد الجزائر اليوم ضمن محيط وطني ودولي يتميز بتغير وآليات جديدة تحتم عليها التكيف والمواكبة وليس الانعزال الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس إجباريا على الدول، بل هو خيار تختاره الدولة وذلك حسب وضعيتها الاقتصادية والسياسية، وعليه فطلب الجزائر لعضوية هذه المنظمة كان قناعة منها بأن الإنضمام إليها قد يتيح لها فرصا أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره مما لو بقيت خارج المنظمة، وعليه سارعت الجزائر إلى القيام بجملة من الإصلاحات الضخمة لإدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي وذلك بعد قناعتها بأن الانضمام سيتيح لها فرصا أفضل في إنعاش الاقتصادي الوطني وتطويره.[1]

يتناول هذا الجزء المحددات الرئيسية الوطنية والدولية التي تبرر رغبة الجزائر بالإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: المحددات الداخلية لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

ينتج أي طلب لعضوية منظمة التجارة العالمية عن قرار سيادي لسلطات البلد المرشح، هذا يعني أن حكومة هذا البلد تعتقد أن الفوائد المحتملة من العضوية من حيث الوصول إلى الأسواق الشريكة ستفوق الخسائر المحتملة بسبب الإنفتاح المتبادل لسوقها الداخلية[2]، لم تبد الجزائر نيتها في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلا بعد أن تأكدت أنه لا جدوى من تفاديها والبقاء على الهامش، خاصة بعد أن شرعت في الاصلاحات الاقتصادية و الانتقال إلى

[1] بوخاري أمنة، براهيمي بن حراث حياة، «جدلية مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة دراسة تحليلية حول الآثار المحتملة عن الانضمام »،مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية : (المجلد 5، العدد 12 ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ، نوفمبر 2018) ،ص 129

[2] Fatiha talzhite , philipe barbet, «Enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'algérie à l'omc» , centre d'economie de l'université paris nord : (n° 5 , 2009) , p : 03

اقتصاد السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية، وهو شرط أساسي من شروط الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فالجزائر تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف جراء إنضمامها إلى هذه المنظمة وأهمها :

1- **إنعاش الاقتصاد الوطني** : مع إنضمام الجزائر إلى المنظمة سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، والإمتناع عن استعمال القيود الكمية، مما ينتج زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، فاحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق تحسين المنتجين المحليين منتجاتهم من حيث الجودة الفعالية و الكفاءة والتسيير الجيد من أجل البقاء في السوق[1] .

1-**تحفيز وتشجيع الاستثمارات** :إن تشجيع الاستثمارات وتحفيزها مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، التي انطلقت في أواخر الثمانينات، وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب[2]، حيث أن قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في سنة 1990 تضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات، والإعفاءات الضريبية، إلا أنه لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود، إذ أن من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى سنة 2001 تم تجسيد 10 بالمائة منها فقط .

[1] ناصر دادي عدون ، متناوي محمد ، «انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة : الاهداف و العراقيل»، مرجع سابق، ص 70

[2] المرجع نفسه ،ص 71

بالتالي فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، و التي قد تعود باستثمارات مهمة عليها، خاصة مع الاستفادة من أثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الجهوي والدولي، وما تمثله من وسائل هامة في تبادل السلع والخدمات والتكنولوجيا وفي استغلال الهوامش المتوفرة في الربحية ومرد ودية عوامل الإنتاج بين الدول و التكتلات[1] .

3-الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: شهدت الجزائر في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي أزمة اقتصادية خطيرة، إثر انخفاض أسعار النفط، مما أجبر البلاد على تبني إصلاحات بعيدة المدى من أجل التحرك نحو اقتصاد السوق والتخلي عن نظام الاشتراكية.

ومنذ بداية العملية الطويلة والمعقدة للإصلاحات الاقتصادية التي أجريت في أواخر الثمانينيات، أحرزت الجزائر تقدمًا هائلاً في عملية الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه إلى حد كبير رأس المال العام والاحتكارات الحكومية. الى تحول الدولة نحو اقتصاد السوق حيث سيلعب رأس المال الخاص دورًا محوريًا في التنمية. لكن هذه العملية أبعد ما تكون عن الاستهلاك ، ولو فقط لأن الاقتصاد الجزائري لا يزال يهيمن عليه النفط والغاز ، حيث يكاد يكون رأس المال الوطني الخاص غائبًا[2].

في هذا السياق، اعتبر الحكام الجزائريون الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هدفًا استراتيجيًا منذ بدء الإصلاحات. وهذا أكثر من أي وقت مضى حيث بدأت الجزائر إجراءات

[1] ناصر دادي عدون ، متناوي محمد ، «انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة : الاهداف و العراقيل» ، مرجع سابق ، ص 71

[2] Mohammed A bekhechi, L'accession de l'Algérie à l'Organisation Mondiale du Commerce: Problèmes et perspectives, de : https://www.academia.edu/5113195/Laccession_de_lAlg%C3%A9rie_%C3%A0_lOrganisation_Mondiale_du_Commerce_Probl%C3%A8mes_et_perspectives_Par , Le : 19-03-2020, en: 20:20

خصخصة قطاعات كبيرة من اقتصادها وفتح رؤوس أموال العديد من المؤسسات العامة لرأس المال الخاص من خلال إصلاح متعمق لقطاع التعدين، الطاقة والهيدروكربونات والتمويل والاتصالات، والتي سيكون لها بالتأكيد تأثير كبير على اقتصاد السوق. على الصعيد الدولي ، فإن الانتهاء من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بهدف التوصل إلى إتفاقية شراكة ووضع منطقة اقتصادية مغاربية هما بالتأكيد عمليتان مكملتان لمفاوضات الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية[1].

هذا الهدف الاستراتيجي الذي تسعى إليه الحكومة الجزائرية يأخذ في الاعتبار حقيقة أن النظام التجاري متعدد الأطراف يهدف إلى أن يمتد إلى جميع دول العالم دون استثناء، وأن الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية يصبح ضرورة اقتصادية وسياسية لا مفر منها. بالنسبة للجزائر، كما هو الحال بالنسبة لجميع الدول.[2]

4-**مسايرة التجارة الدولية** :يتميز الإقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج و ذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات، الذي يقدم للخارج أكثر من 95 بالمائة والصادرات الجزائرية، ومن جهته يتميز الجاهز الإنتاجي الجزائري بضعفه وعدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطة والمعدات الإنتاجية التي تستورد في أغلبها وعدم مسايرته للتطورات الحديثة، مما تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج، لذا فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية للحصول على احتياجاتها المختلفة من خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة ، من المواد الغذائية، ومن جهة أخرى فاعتبار الجزائر مستوردا بالدرجة الأولى للموارد الغذائية، والتجارة الخارجية تلعب دورا فعالا في الإقتصاد الوطني، فلا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة .

[1] Mohammed A bekhechi, L'accession de l'Algérie à l'Organisation Mondiale du Commerce: Problèmes et perspectives, op.cit.
[2] Khayreddine Belaaze, Rabah Khouni,op.cit

5-**الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الاعضاء بالمنظمة :** إن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء بها، تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للانضمام إليها، والجزائر تسعى للإنضمام بهدف الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها كعضو من جهة و من جهة ثانية بصفتها كدولة نامية [1].

الفرع الثاني: المحددات الخارجية لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

تتمثل المحددات الخارجية المتحكمة في إمكانية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة في النقاط الأتية الذكر:

1- اتفاقية الشراكة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة تفرض على الجزائر طلب الانضمام

لا يختلف اثنان اليوم بأن العولمة من أهم الاحداث والمظاهر التي تميز حياتنا وقد تجلت في جوانب اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، قانونية، مالية، اعلامية، بيئية[2] . ومع مرور الوقت بدأنا نشهد المزيد من الاندماج للشركات والأسواق، والتحرير لكثير من الاقتصاديات، وتدفقات متنامية للعمالة والتكنولوجيا ورؤوس الأموال والمعلومات والسلع والخدمات، وتراجع السياسات الحمائية، ورفع القيود والحواجز الجمركية أمام هذه التدفقات. وقد دعم هذا التوجه وجود أطر وآليات تساند وتقوي هذه النزعة نحو العولمة، ولعل من أهمها على الاطلاق صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة [3].

[1] ناصر دادي عدون ، متناوي محمد ، «انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة : الاهداف و العراقيل» ، مرجع سابق ، ص71

[2] عياش قويدر ، ابراهيمي عبد الله ، مرجع سابق ، ص 50

[3] عياش قويدر ، ابراهيمي عبد الله ، مرجع سابق، ص50 .

والجزائر باعتبارها واحدة من الدول النامية تسعى لأن تواجه هذا الاتجاه المتنامي للعولمة وتتعامل مع آلياته بما يكفل لها حسن التموقع والتكيف لضمان مصالحها الوطنية، في وقت قل فيه الحديث عن سيادة الدولة القومية بفعل هذه الظاهرة[1].

2- تحرير التجارة

يعد تحرير التجارة الخارجية من أهم العوامل التي تساعد على تنشيط التنمية الاقتصادية حيث يساعد الانفتاح الاقتصادي للدول النامية على تقليص فجوة الفقر وخلق فرص العمل وجذب الاستثمار الأجنبي، والجزائر من بين الدول التي تبنت سياسة اقتصادية تهدف إلى مزيد من الانفتاح على العالم الخارجي من أجل التخلص من تداعيات الأزمة الاقتصادية التي عصفت بها نهاية الثمانينيات من القرن الماضي.

وعليه ساهم الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات في الاتجاه السريع نحو تكامل الاقتصاد الإقليمي من خلال اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي. وإتفاقية أخرى لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية (GAFTA)، ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال محاولة الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

المطلب الثالث: النتائج المرتقبة عن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

تدخل عملية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في إطار الاصلاحات التي باشرتها من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، والهادفة إلى إرساء اقتصاد السوق وإدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي، ويعود هذا الانضمام على الجزائر بالضرورة بعدة آثار –إيجابية كانت أو سلبية– على مختلف القطاعات بصفة عامة.

[1] المرجع نفسه

الفرع الأول : الإيجابيات المحتملة من إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

تضم منظمة التجارة العالمية الآن 160 عضوًا وتغطي جميع التجارة العالمية تقريبًا. مع إنضمام روسيا مؤخرًا في أغسطس 2012، تظل الجزائر واحدة من الدول القليلة التي يتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي100 مليار دولار، إلى جانب إيران والعراق وكازاخستان. وبذلك أصبحت إجراءات انضمام الجزائر هي الأطول في النظام التجاري متعدد الأطراف.

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، قد يمنح لها عدة مزايا نذكرها في النقاط الأساسية التالية[1]:

1- يتعلق البعض بالقدرة التنافسية التجارية مع تحسين شروط التكامل الدولي من خلال زيادة ترشيد الإنتاج والاستغلال الأفضل للمزايا النسبية الحقيقية

2- البعض الآخر أكثر ارتباطًا بالدبلوماسية الاقتصادية مع الاندماج في اللعبة التعاونية المتعددة الأطراف من خلال المشاركة في تطوير قواعد التجارة الدولية والشفافية وسهولة قراءة مؤسسات السياسة التجارية.

3- إدخال التماسك المؤسسي على المستوى الوطني، الذي يقلل من تأثير المصالح الخاصة في تعريف السياسة التجارية، يجعله أكثر قابلية للقراءة لأنه ينظم من خلال نظام من القواعد.

4-الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية، والتي تمس عدة قطاعات، منها قطاع الفلاحة، الذي تصل فيه مدة الإعفاء إلى 10 عشر سنوات، وكذلك تدابير الصحة والصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة، بالإضافة إلى إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، بحيث يؤجل تطبيق إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، وبأحكام ميزان

[1] Le pour et le contre, liberte-algerie, de : https://www.liberte-algerie.com/actualite/le-pour-et-le-contre-198556/pprint/1 , le : 13.03.2020 , en : 13.48

المدفوعات إلى 05 سنوات، ويمكن أن تصل إلى 07 سنوات، وذلك بطلب من البلد المعني.

5-يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية، لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى 08 سنوات، كما أن هناك إجراءات أخرى يمكن للجزائر أن تستفيد منها[1].

وحتى تستفيد الجزائر من هذه المزايا يجب عليها اتباع الخطوات والإجراءات التالية:

- وضع سياسة اقتصادية وتجارية، واعتماد استراتيجية تنموية بعيدة المدى، معتمدة على القدرات الذاتية مع شرط أن لا تكون متعارضة مع شروط الانضمام إلى المنظمة.

- تجديد الطاقة الفكرية البشرية، التي تتحكم في الإدارة الجزائرية، وتكوين المسيرين على الطرق الحديثة للتسيير وإعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين الجزائريين، والعمل على القضاء على المعاملات التمييزية

- تحرير الإدارة الجزائرية من كل أشكال الضغط والمساومة، أي الرشوة والتمييز.

-وضع أكبر عدد ممكن من الشروط الخاصة بالانضمام، بهدف حماية القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية في المدى المتوسط، وهذا يتوقف على مستوى وقدرة فريق الخبراء الجزائريين المفاوضين، لان الشرط الوحيد للجزائر الذي يجب على الوفد الجزائري التمسك به، هو حماية المنتج الوطني .

[1] ناصر دادي عدون ، متناوي محمد ، «انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة : الاهداف و العراقيل» ، مرجع سابق ، ص 71

– التركيز على القطاع الخاص في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، واهتمام القطاع العام بالقطاعات الإستراتيجية الكبرى، مع الاستقلالية في التسيير[1].

الفرع الثاني: السلبيات المرتقبة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

ترتبط مساوئ الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالخضوع لمجموعة من القواعد الملزمة للبلد والتي تشمل، من بين أمور أخرى:

1- تقييد "نطاق الاحتمالات" فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية واستراتيجية التنمية، ولا سيما من حيث أدوات الدعم القطاعي في إطار الاستراتيجية الصناعية.

2- النتيجة الطبيعية هي اشتداد المنافسة بين المنتجين المحليين. ومع ذلك، من خلال البقاء خارج منظمة التجارة العالمية، لا تستفيد الدولة من حماية هذه المؤسسة التي تحظر العديد من الممارسات التجارية غير العادلة. وبالتالي، فإن الأمر يتعلق بالاختيار بين المنافسة المتزايدة التي يمكن التنبؤ بها ولكن المنظمة وخطر الممارسات غير العادلة التي لا يمكن التنبؤ بها[2].

3- قد يكون لتكثيف المنافسة الدولية آثار لا رجعة فيها في الديناميات على النسيج الصناعي الوطني، بسبب وجود عناصر لا رجعة فيها تكنولوجية وإنتاجية، مما يقلل من الإمكانات المستقبلية للتنويع الإنتاجي للجزائر،بينما الهدف المعلن هو التنويع بعيدًا عن الهيدروكربونات.

*للإشارة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحتل في الاقتصاديات الغربية ما يقارب 80 % من السوق، بينما في الجزائر فعددها بلغ حسب الإحصائيات التي قدمتها وزارة القطاع في سنة 2002 ما يقارب 179 ألف مؤسسة، في حين كان ينبغي أن تصل إلى 600 ألف أو800 ألف مؤسسة حسب المعدل العالمي بالنسبة لعدد السكان وهو ما يبين ضعف الاستثمارات في الجزائر.

[1] ناصر دادي عدون ، متناوي محمد ،« انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة : الاهداف و العراقيل» ، مرجع سابق، ص 72

[2] Le pour et le contre, liberte-algerie, .op.cit

المبحث الثالث: أثر الالتزامات الخاصة بالإنضمام إلى المنظمة على تطبيق الحوكمة الرشيدة في الجزائر

الجزائر وكغيرها من الدول النامية مطالبة اليوم بمسايرة مختلف التحولات الاقتصادية والسياسية الإقليمية منها والدولية بغرض تحقيق تنمية شاملة ولا يتحقق هذا إلا في إطار تطبيق مرتكزات الحوكمة الرشيدة، وقد مرت الجزائر بعدة فترات من التغيير السياسي منذ عام 1981 فصاعدًا، وكان التغيير السياسي مصحوبًا أو سابقًا بالتحرير الاقتصادي، إذ تنفذ الجزائر برامج الاصلاح الاقتصادي والسياسي انطلاقا من رؤى اقتصادية حكيمة تهدف إلى نقل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة أكثر عمقا وتنوعا واستدامة وتحقيق الحوكمة الرشيدة على المستويين الاقتصادي والسياسي وكذلك نتيجة لتنفيذ الالتزامات وشروط العضوية إلى المنظمة العالمية للتجارة. في العناصر التالية سيتم شرح واقع الحوكمة الرشيدة في الجزائر على إثر الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي تنفذها :

- **المطلب الأول : واقع الحوكمة الرشيدة في الجزائر في ظل الاصلاحات السياسية.**
- **المطلب الثاني: الآثار السياسية لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.**
- **المطلب الثالث :الأنموذج المأمول لمتطلبات خطط التنمية المستدامة وسياساتها في ظل انضمام الجزائر إلى WTO.**

المطلب الأول : واقع الحوكمة الرشيدة في الجزائر في ظل الاصلاحات السياسية

مرت الجزائر بتحولات هامة، على المستوى السياسي بانتقالها من نظام الأحادية إلى أسلوب التعددية في إدارة الحكم، وكذا على المستوى الاقتصادي بتحولها من نموذج الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وكل هذه التحولات تفترض أن يكون للوحدات المحلية مساهمات حقيقية في مختلف مجالات التنمية المحلية، من خلال تعزيز دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتقلد أدوار جادة مع الإدارة المحلية، في سبيل بناء صرح تشاركي محلي فعال.

الفرع الأول : أسباب ظهور الحوكمة الرشيدة في الجزائر

يعرف المشرع الجزائري الحكم الراشد في القانون رقم 06/06 الصادر سنة 2006، والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة في المادة 02 من الفصل المتعلق بالمبادئ العامة للسياسة المدنية على انه :" المنهج او الآلية التي بموجبها تكون الادارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل لتحقيق المصلحة العامة في اطار الشفافية "[1].

هناك عدة اسباب أدت إلى بروز مفهوم الحوكمة الرشيدة في الجزائر، سواء من الناحية العلمية أو من الناحية النظرية، فالحكم الرشيد ما هو إلا انعكاس لتطورات وتغييرات حديثة، تجلت في التغيير الذي طرأ في طبيعة دور الدولة من جهة، والتطورات المنهجية والاكاديمية من جهة اخرى، إذ طرح المفهوم في سياقات اقتصادية، وسياسية، وثقافية، وتأثر بمعطيات اخرى داخلية ودولية، يمكن بهذا الصدد الاشارة إلى اسباب ظهور الحكم الراشد في الجزائر .

[1] القانون رقم 06/06 المؤرخ في 20 فبراير لسنة 2006 ، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة ، الجريدة الرسمية ، العدد 15 ، الصادر في مارس 2006 ، ص 03 ، الجزء المبادئ العامة

1- الأسباب السياسية:

تتمثل أهم الأسباب السياسية التي أدت إلى ظهور الحوكمة الرشيدة في الجزائر في:

- طبيعة نظام الحكم في الجزائر: يصنف هذا الاخير ضمن نمط الدولة النيوباتريمونيالية (néopatrimonialisme)[1] أي؛ الدولة الغنائمية وتتميز بحالة متقدمة من الاستحواذ على الدولة والحيز العام وغياب الديموقراطية[2]، والتي تقوم على نظام من القيم والعلاقات يعتمدها هذا النظام ليحافظ على نفسه ويجددها، أين تسود فيها جميع الخصائص السلبية التي تشوه نمط الحكم وطريقة إدارة شؤون الدولة، من بين هذه الخصائص انتشار مظاهر الرشوة والعصبوية، والزبونية السياسية والجهوية والمحاباة[3].
- إنتكاسة عملية الانتقال الديمقراطي: ومرد ذلك أن عملية التحول جاءت نتيجة لقرارات فوقية وبمبادرة النخبة الحاكمة، وليس كنتيجة لقناعة سياسية واضحة لدى معظم فعاليات السلطة الحاكمة بالديمقراطية بصفة نهائية واعتمادها كخيار استراتيجي، بل لجأت إلى استغلال مفهوم التحول الديمقراطي كمخرج لأجل تحقيق مصالحها الضيقة وتأمين قدرتها على الاستمرار في السلطة وإعادة إنتاج أنماطها ونقائضها[4].
- ولوج النظام السياسي والمجتمع أزمة ممتدة ومتعددة الجوانب منذ بداية سنوات التسعينيات(انظر جدول 08) .

---

[1] يوسف أزروال ، «آليات ترشيد نظام الحكم في الجزائر :قراءة في الجهود المبذولة »، مجلة العلوم السياسية و القانون : (ع 06 ، م 02، المركز الديموقراطي العربي للدراسات السياسية و الاستراتيجية و الاقتصادية)، ص 73

[2] اديب نعيمة ، الدولة الغنائمية و الربيع العربي ، بيروت : دار الفرابي ، 2014، ص107

[3] يوسف أزروال ، مرجع سابق ،ص 73

[4] المرجع نفسه.

جدول رقم (08): أزمات النظام السياسي الجزائري

أزمة الشرعية	أزمة المشاركة السياسية	أزمة الهوية
عانى النظام السياسي الجزائري من أزمة شرعية، والتي كانت قائمة على الشرعية الثورية حيث لم تتأسس على المشاركة الشعبية الواسعة والفعالة، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن فشل البرامج التنموية والإصلاحية في تحقيق أهدافها، الشيء الذي حتم على الدولة الجزائرية أن تلجأ إلى محاولة التأسيس للشرعية الديموقراطية القائمة على مبدأ التداول السلمي على السلطة وحرية التعبير وفتح المجال أمام الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان ولكن فشلت في النهاية، مما جعل الجزائر تدخل دائرة الفساد والإرهاب والرشوة والأداء السيئ للنظام رغم توفرها على أموال ضخمة لم تشهدها منذ الاستقلال.	إن أزمة المشاركة السياسية في الجزائر تتمثل في عجز مؤسسات الدولة عن التعامل واستيعاب كافة قوى المجتمع المدني، والتعامل بسياسة الإقصاء إزاء العديد من التيرات السياسية في البلاد، فقد كان النمط السائد للمشاركة أقرب إلى مفهوم التعبئة، وبصدور دستور 23 فيفري 1989وضع حد لحالة الاحتقان السياسي المتجذرة في المجتمع.	إن أزمة الهوية *في الجزائر واحدة من أخطر الأزمات التي تهدد كيان ووحدة المجتمع، نظرا لانقسامه إلى عدة اتجاهات؛ اتجاه عروبي، واتجاه إسلامي ،واتجاه ينادي بالهوية الأفريقية البربرية، مما أدى إلى الاختلاف حول رؤية تنزع إلى بناء دولة حديثة تتماشى وتطلعات العصر.

المصدر : يوسف أزروال، «آليات ترشيد نظام الحكم في الجزائر :قراءة في الجهود المبذولة» ، مجلة العلوم السياسية والقانون: (المركز الديموقراطي العربي للدراسات السياسية الاستراتيجية والاقتصادية ع 06 ، م 02)، ص73 .

* **أزمة الهوية** حسب المفكر الأمريكي"صموئيل هنتنجتون "تحدث عندما يصعب انصهار كافة افراد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية الضيقة، و تتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، أين يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معه ".

2- الأسباب الاقتصادية :

من بين أهم الاسباب الاقتصادية لبروز الحوكمة الرشيدة في الجزائر ما يلي:

- الانعكاسات السلبية المختلفة التي خلفتها برامج التصحيح الهيكلي، حيث أثرت سلبا على ارتفاع مؤشر البطالة، واتساع دائرة الفقر وانخفاض معدل الناتج الداخلي الخام.
- انخفاض مستوى الدخل بنسبة 30% بين 1994-1996، ويرجع السبب إلى الغاء الدعم الذي أدى إلى تضاعف أسعار المواد الاستهلاكية، كما كان لإلغاء الدعم لأسعار المواد الغذائية سنة 1996 الأثر الواضح في اتساع دائرة الفقر .
- التدهور التدريجي لقيمة العملة(الدينار الجزائري) نتيجة للازمات الاقتصادية المتتالية التي عرفتها الدولة، وكانت اهم التخفيضات التي جرت في اواسط التسعينات بفعل سياسة التعديل الهيكلي المطبقة والتي تركز على أسلوب المرونات لتعديل ميزان المدفوعات[1].
- الاستشراء المذهل لظاهرة الفساد التي أخذت تنخر دواليب السلطة ومؤسسات الدولة، وتهدد حياة المجتمع، وذلك من خلال بروزها في عدة أشكال، الرشوة والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية وإعادة تدوير المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة واختلاس المال العام، فالمبالغ التي ذهبت إلى جيوب بارونات الفساد ضخمة جدا.

الفرع الثاني : مظاهر اهتمام الجزائر بتطبيق الحكم الراشد.

نظرا للأسباب والظروف التي واجهت النظام السياسي الجزائري في مختلف الميادين الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية، فرض على الدولة الجزائرية أن تعيد النظر في ميكانيزمات التنمية من أجل بناء دولة و مجتمع يواكب رهانات و تحديات التطور العالمي وذلك من خلال:

[1] يوسف أزروال ، مرجع سابق ، ص73

1- عزم الجزائر على التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديموقراطية فالجزائر بحاجة ماسة إلى ديمقراطية ذات قواعد ومؤسسات تلبي مطالب الشعب[1] وتحرك الدولة نحو الديمقراطية يؤدي على الفور إلى تحسين ممارسات الحكم[2]، حيث أن المجتمع السلمي والمنتج يقوم على مؤسسات الدولة الفعالة. والحكم الرشيد في هذا المعنى يعني هياكل فعالة وفاعلة توفر الدعم الأمثل للمواطنين في عيش حياة آمنة ومنتجة تتماشى مع رغباتهم وفرصهم.

بشكل أساسي، يتضمن هذا مزيجًا من الديمقراطية ودولة الرفاهية الاجتماعية وسيادة القانون، ويتجاوز تعزيز الحكم الرشيد هنا القطاع الحكومي ويشمل جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من القطاع الخاص والمجتمع المدني. وذلك بهدف تحقيق التوازن بين المصالح والتركيز على الأهداف المشتركة، ولا سيما الحد من الفقر وتوفير الوصول إلى خدمات الدولة للجميع. ولجعل الهياكل الإدارية تشاركية وفعالة وموجهة نحو الحلول. مع فتح المجال للحريات السياسية وتأسيس الاحزاب السياسية بعد ما كانت تمنع تأسيسها.

وما يؤكد محاولة الجزائر هذه هو التوسع النسبي لهامش المشاركة السياسية واستيعاب الاطياف المجتمعية المتعددة بإصدارها أول دستور (1989) يعترف بالتعددية [3].

2-شهدت الجزائر على غرار الدول الاخرى انتشارا كبيرا لظاهرة الفساد، وبالنظر لآثارها السلبية المختلفة سعى المجتمع الدولي الى مواجهة هذه الظاهرة من خلال عدة جهود من أهمها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي صدقت عليها الجزائر بتحفظ سنة 2004. وعلى إثر ذلك

[1] industriall-union organization , Time for real democracy in Algeria,retrieved from: http://www.industriall-union.org/time-for-real-democracy-in-algeria ,consulted on ,15-08-2020 , at 08:19

[2] daniel stockemer, «Does democracy lead to good governance?» Africa and Latin America ,Journal: (vol 21,n° 02, 2009) ,p :241

[3] بن علي زهيرة ، «تحول النظام السياسي نحو التعددية» ، مجلة القانون : (م 01 ، ع 02 ، المركز الجامعي غيليزان ، جويلية 2010) ، ص 198.

أولى المشرع الجزائري أهمية لمواجهة جرائم الفساد من خلال تنظيمها في قانون خاص بعد أن كان ينظمها في قانون العقوبات حيث جاء هذا القانون بسياسة وقائية وسياسة جنائية موضوعية وإجرائية في مكافحة الفساد[1]، ابتداء بالأمر رقم 156/66 المؤرخ في 08 جوان 1966[2] والنص على الجرائم التي تندرج تحتها وصولا إلى القانون رقم 09/01 المؤرخ في 26 جوان 2001[3].

كما نظم المشرع الجزائري جرائم الفساد في قانون العقوبات ، ثم بقانون خاص 06-01 الصادر في 21 محرم 1427 هـ الموافق ل 20 فبراير عام 2006، والمتعلق بالوقاية بالفساد و مكافحته، والذي ألغى نصوص قانون العقوبات المتعلقة بجرائم الفساد بموجب المادة 71 من قانون مكافحة الفساد وعوضها بمواد أخرى[4] .

3-مساهمة الجزائر بتأسيس مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا" النيباد" ، لقد جاءت هذه المبادرة في سياق الجهود المحلية والاقليمية لمواجهة التحديات التي تواجهها القارة الافريقية، وهي مبادرة تم اقتراحها من قبل رؤساء خمس دول افريقية هم (الرئيس الجزائري، الرئيس النيجيري، الرئيس السنغالي، رئيس جنوب افريقيا، الرئيس المصري)، في 2001، وهي عبارة عن خطة عمل مفصلة للخروج بالقارة الافريقية من الفقر والتهميش، وتعهد من

[1] شنين صالح ، «تقييم سياسة مكافحة الفساد في التشريع الجزائري »، مجلة تحولات: (م 01 ، ع 02 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، جوان 2018) ، ص 08

[2] قانون رقم 01-08 مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 26 يونيو سنة 2001، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية. ، ج.ر.ر الرسمية رقم 34، الصادر في 2001

[3] قانون رقم 01-09 مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 26 يونيو سنة 2001، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات ، ج.ر.ر 34 ، الصادر في 2001

[4] القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق لـ20 فبراير سنة 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ، ج..ر.ر 14 ،الصادر في 2006.

قبل القادة الأفرقة بالالتزام بالحكم الرشيد، الديموقراطية، حقوق الانسان، والعمل على تحقيق السلم والامن[1] .

4-انضمام الجزائر إلى الآلية الإفريقية لتقييم من قبل النظراء* وهي أداة تقييم طوعي ،وقد نشأ عن الاجتماع الأول للجنة التنفيذ لرؤساء دول وحكومات النيباد الذي عقد في 01 أكتوبر 2001 في أبوجا نيجيريا. في هذا الاجتماع، تم الاتفاق على أنه "يجب على القادة الأفارقة وضع معايير للحكم الرشيد لتوجيه أنشطتهم على المستويين السياسي والاقتصادي". وكان القادة الأفارقة قد أكدوا في وقت سابق التزامهم بتعزيز الديمقراطية والحكم السياسي الجيد من خلال إعلان الديمقراطية والسياسة والاقتصاد وإدارة الشركات في قمة منظمة الوحدة الأفريقية في يوليو 2001[2]. ولذلك، فقد اعتبرت لجنة تنفيذ النيباد لرؤساء الدول والحكومات أن اعتماد آلية مناسبة للتقيم من قبل النظراء ومدونة لقواعد السلوك من بين الخطوات التي يتعين عليها اتخاذها من أجل تحسين الحوكمة في أفريقيا.

[1] دالع وهيبة ، «المقاربة التنموية في منطقة الساحل الافريقي :النيباد كآلية للتنمية الشاملة» ، مجلة الدراسات الاستراتيجية : (، عدد 13 ، مركز البصيرة للدراسات والاستشارات التربوية ،2013) ، ص 53

* الغرض الأساسي من **الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء** هو تشجيع الالتزام بالسياسات والمعايير المعتمدة التي تعزز الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي العالي والتنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي دون الإقليمي والقاري المتسارع من خلال تبادل الخبرات وتعزيز أفضل الممارسات. وهذا يشمل تحديد نقاط القوة والضعف وتقييم متطلبات بناء القدرات وكذلك اقتراح مسارات عمل بديلة.

[2] Profile: African Peer Review Mechanism , Institute for ssecurity studies, from : https://issafrica.org/profile-african-peer-review-mechanism-aprm consulted on: 01-06-2020 , at: 15:50.

الفرع الثالث: آليـات تطبيق الحكم الراشد في الجزائـر

تشترك معظم التقارير والدراسات في تقييمها لتجربة الجزائر على مؤشرات/ آليات، في غاية الاهمية السابقة الذكر والمتمثلة في: مؤشر الرأي والمساءلة، ومؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر فعالية الحكومة، مؤشر نوعية الأطر التنظيمية / الجودة التنظيمية، مؤشر سيادة القانون، ومؤشر مكافحة الفساد، تعتبر هذه المؤشرات الدولية من المدخلات الرئيسية في صنع السياسات واتخاذ القرار حيث تعتبر هذه المؤشرات مرجعاً مهماً للدول في تحديد أنسب الدول لتنفيذ أنشطتها في مجال الاستثمار واتخاذ القرار الصحيح ومنح القروض، فهي انطباع عام عن الدولة .

1-مؤشر الرأي والمساءلة (2.5-ضعيف ؛ 2.5 قوي):

مؤشر الرأي والمساءلة يرصد مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، ووسائل الإعلام الحرة، بالنسبة لهذا المؤشر، وعليه نقدم بيانات للجزائر من 1996 إلى 2018[1].**(انظر شكل رقم 26)** .

[1] worldwide governance indicators (WGI), 2018, algeria : voice and accountability index.retrieved from: https://info.worldbank.org/governance/wgi/ ,consulted on :10-01-2019, at: 15.12

شكل رقم (26): مؤشر الصوت والمساءلة في الجزائر (1996-2018)

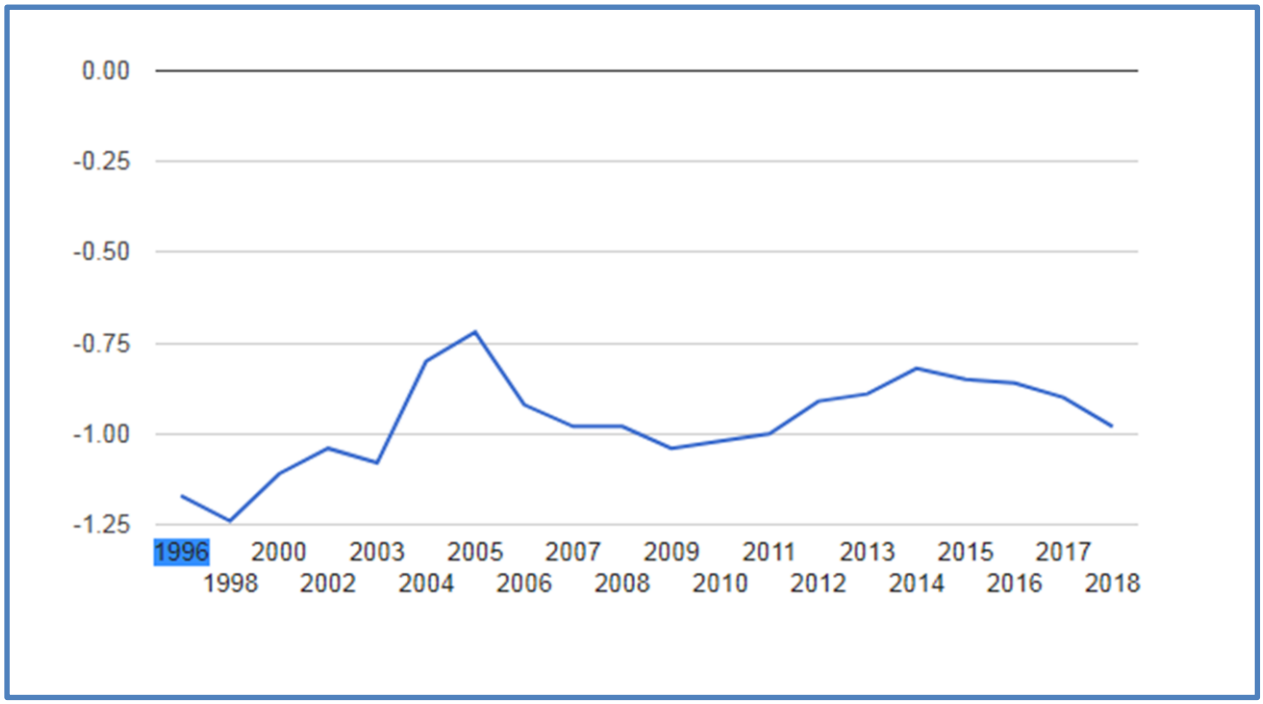

Source: worldwide governance indicators (WGI), 2018, algeria : voice and accountability index.retrieved from: https://info.worldbank.org/governance/wgi/ ,consulted on :10-01-2019, at: 15.12

و قد بلغ متوسط قيمة الجزائر خلال تلك الفترة 0.97- نقطة بحد أدنى 1.24- نقطة عام 1998 وبحد أقصى 0.72- نقطة عام 2005. أحدث قيمة من 2018 هي 098-نقطة.

2-مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر (2.5- ضعيف ؛ 2.5 قوي):

يقيس مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب تصورات احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة[1] ، بما في ذلك العنف والإرهاب بدوافع سياسية، نقدم بيانات عن الجزائر من 1996 إلى 2018(**انظر شكل رقم 27**).

شكل رقم (27): مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر (1996-2018):

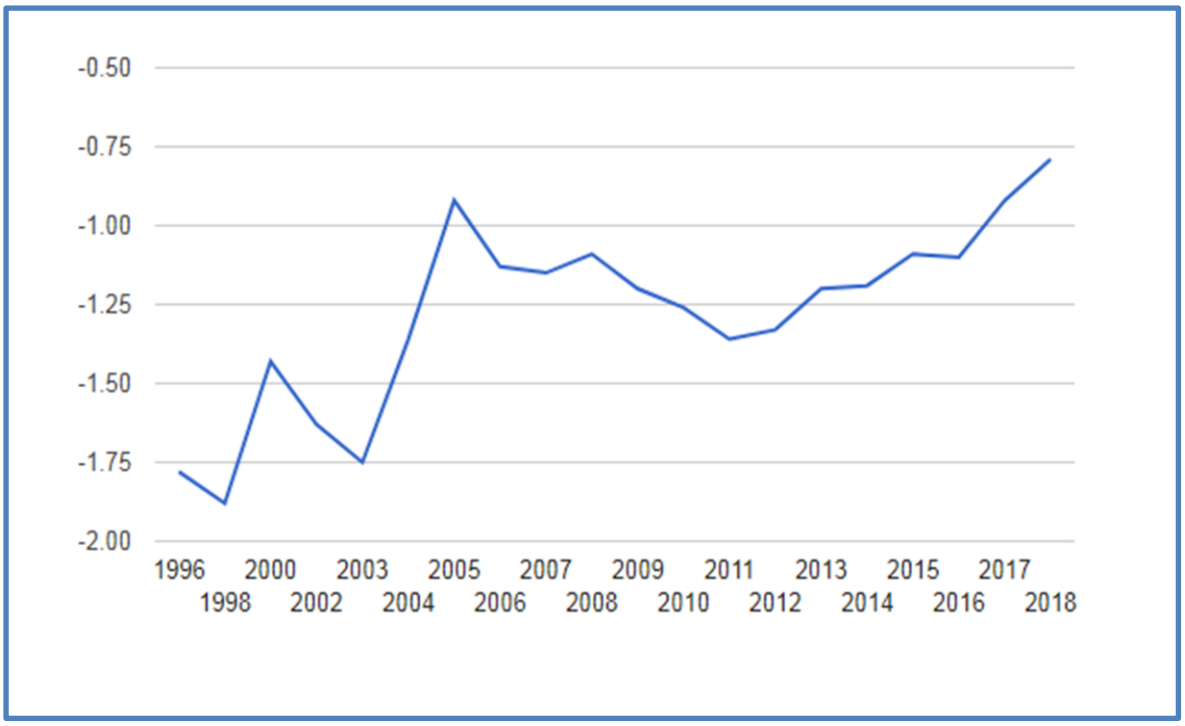

Source:worldwide governance indicators (WGI), 2018, algeria : Political Stability index.retrieved from: https://info.worldbank.org/governance/wgi/ ,consulted on :10-01-2019, at: 15.50

بالنسبة لهذا المؤشر كان متوسط القيمة للجزائر خلال تلك الفترة 1.28 - نقطة بحد أدنى 1.88- نقطة في 1998 وبحد أقصى 0.79 - نقطة في عام 2018. أحدث قيمة من 2018 هي 0.79 - نقطة. للمقارنة، بلغ المتوسط العالمي في 2018 على أساس 195 دولة 0.05- نقطة.

[1] worldwide governance indicators (WGI), 2018, algeria : Political Stability index.retrieved from: https://info.worldbank.org/governance/wgi/ ,consulted on :10-01-2019, at: 15.50

3-مؤشر الجودة التنظيمية (2.5 - ضعيف ؛ 2.5 قوي):

يرصد مؤشر الجودة التنظيمية قدرة تصورات الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بنمية القطاع الخاص وتعزيزه، بالنسبة لهذا المؤشر(**انظر شكل رقم 28**).

شكل رقم (28): مؤشر الجودة التنظيمية في الجزائر (1996-2018):

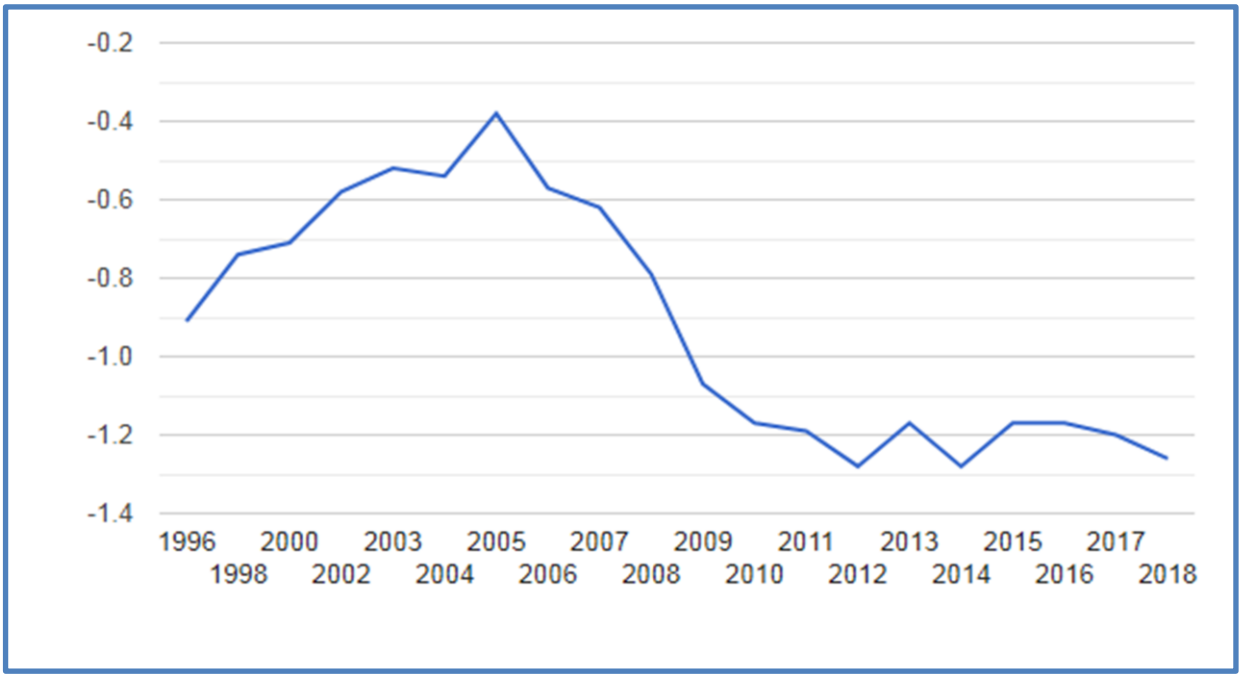

Source: worldwide governance indicators (WGI), 2018, algeria : Regulatory Quality index,retrieved from: https://info.worldbank.org/governance/wgi/ ,consulted on :10-01-2019, at: 16.38

قدم هذا الشكل بيانات عن الجزائر من 1996 إلى 2018 كان متوسط القيمة للجزائر خلال تلك الفترة -0.92 نقطة بحد أدنى -1.28 نقطة في عام 2012 وبحد أقصى 0.38 - نقطة في عام 2005. أحدث قيمة من 2018 هي 1.26 - نقطة[1].

[1] worldwide governance indicators (WGI), 2018, algeria : Regulatory Quality index,retrieved from: https://info.worldbank.org/governance/wgi/ ,consulted on :10-01-2019, at: 16.38

4- مؤشر فعالية الحكومة (2.5- ضعيف ؛ 2.5 قوي) :

مؤشر فعالية الحكومة يجسد التصورات حول جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات، بالنسبة لهذا المؤشر، نقدم بيانات عن الجزائر من 1996 إلى 2018(**انظر شكل رقم 29**).

كان متوسط القيمة للجزائر خلال تلك الفترة 0.6 -نقطة بحد أدنى 1.09 -نقطة في عام 1996 وبحد أقصى 0.44- نقطة في عام 2018. أحدث قيمة من 2018 هي 0.44 - نقطة[1].

شكل رقم (29): مؤشر فاعلية الحكومة في الجزائر (1996-2018):

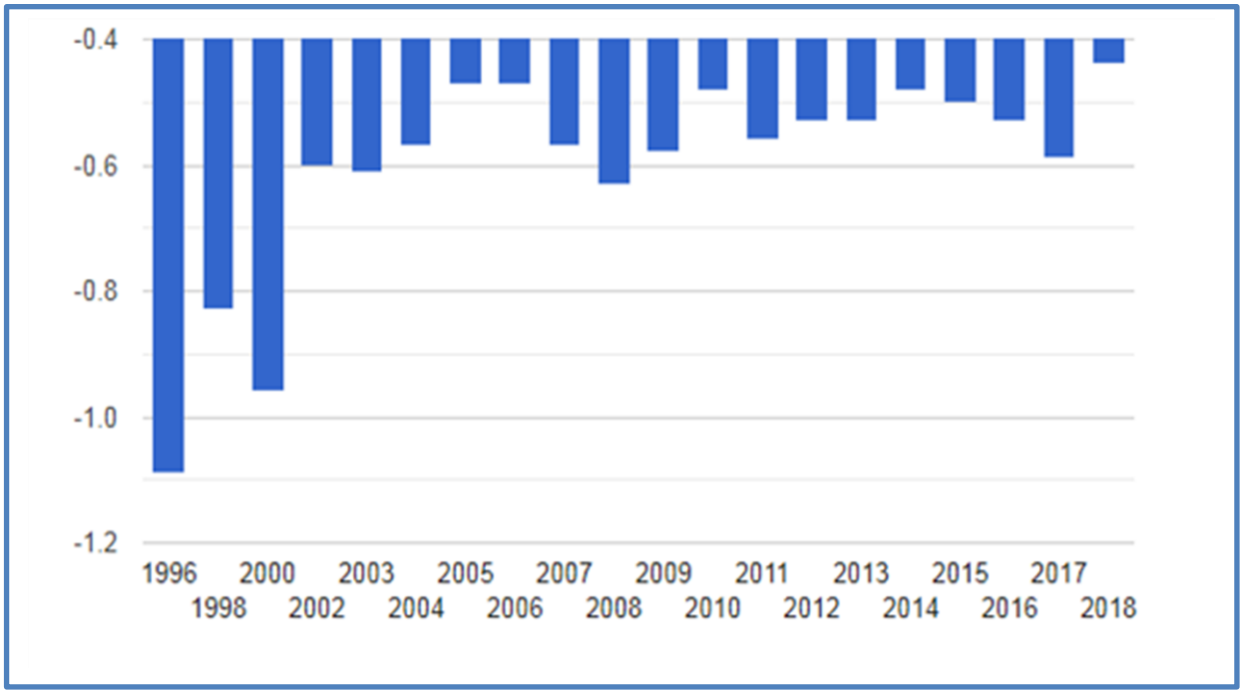

Source: worldwide governance indicators (WGI), 2018, algeria : Government effectiveness index .retrieved from: https://info.worldbank.org/governance/wgi/ ,consulted on :10-01-2019, at: 13.11

[1]: worldwide governance indicators (WGI), 2018, algeria : Government effectiveness index .retrieved from: https://info.worldbank.org/governance/wgi/ ,consulted on :10-01-2019, at: 13.11

تقيم تصنيفات الحقوق السياسية من فريدم هاوس ثلاث فئات: عمل الحكومة وفعاليتها والعملية الانتخابية، والتعددية السياسية والمشاركة. يتراوح المؤشر من (1 حقوق قوية) الى (7 حقوق ضعيفة)، نقدم بيانات عن الجزائر من 1972 إلى 2020 (**انظر شكل رقم30**). كان متوسط القيمة للجزائر خلال تلك الفترة 6 نقاط بحد أدنى 4 نقاط في 1990 وبحد أقصى 7 نقاط في عام 1975. أحدث قيمة من 2020 هي 6 نقاط[1].

شكل رقم (30) : مؤشر الحقوق السياسية في الجزائر (1972-2020):

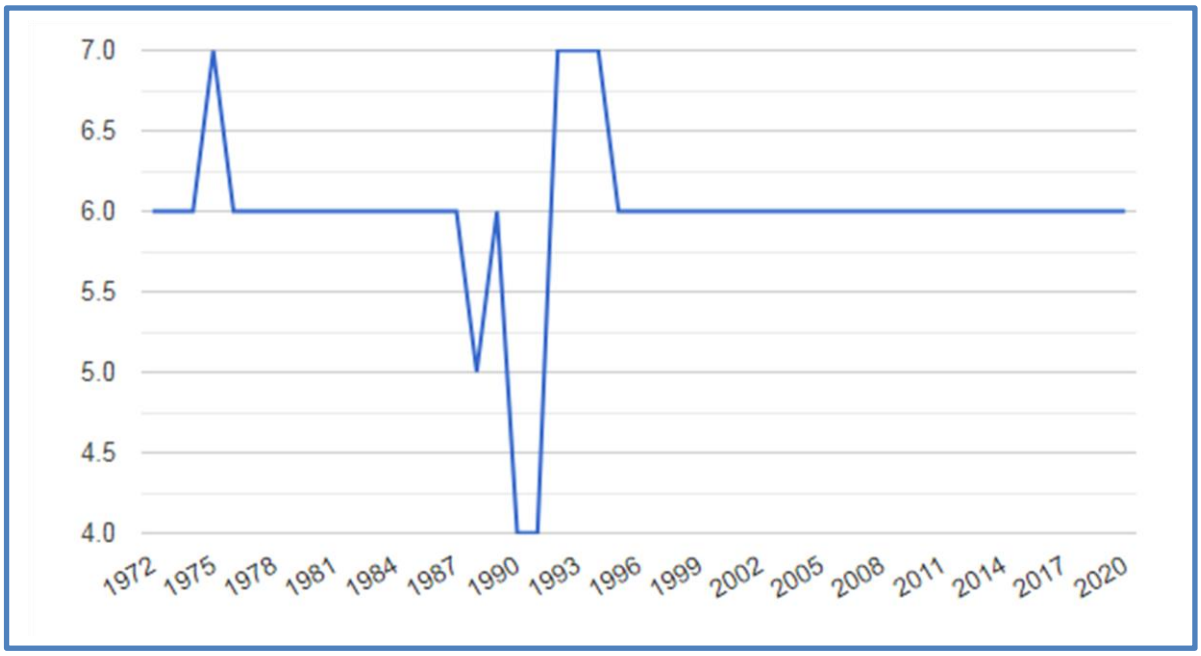

Source : the global economy , Algeria: Political rights ,index ,retrieved from: https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/political_rights/ , consulted on :23-08-2020, at 18:44

4-مؤشر مكافحة الفساد (2.5 - ضعيف ؛ 2.5 قوي):

يرصد مؤشر مكافحة الفساد تصورات عن مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، فضلاً عن سيطرة النخب والمصالح الخاصة على الدولة.

[1]: the global economy , Algeria: Political rights ,index ,retrieved from: https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/political_rights/ , consulted on :23-08-2020, at 18:44

شكل رقم (31): مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر (1996-2018):

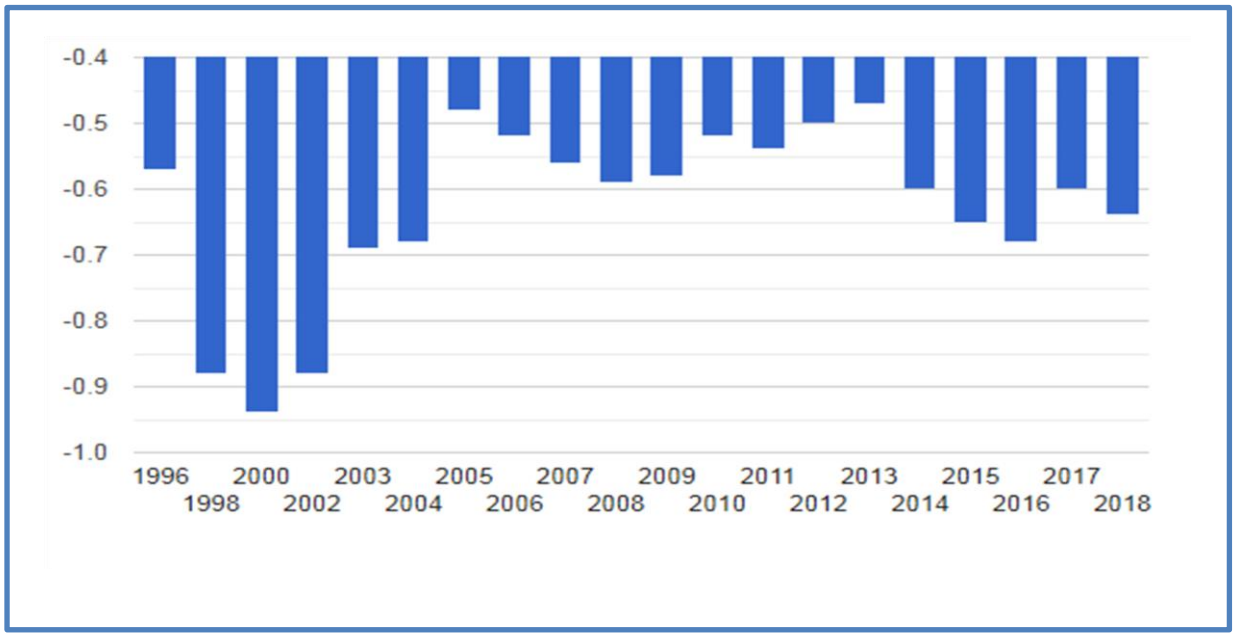

Source: worldwide governance indicators (WGI), 2018, algeria : Control of corruption index .retrieved from: https://info.worldbank.org/governance/wgi/ ,consulted on :10-01-2019, at: 13.50

بالنسبة لهذا المؤشر، قدم لنا بيانات عن الجزائر من عام 1996 إلى 2018. كان متوسط القيمة للجزائر خلال تلك الفترة 0.63- نقطة بحد أدنى 0.94- نقطة في عام 2000 وبحد أقصى 0.47 -نقطة في عام 2013. أحدث قيمة من 2018 هي 0.64 - نقطة.[1]

5-مؤشر سيادة وحكم القانون (2.5 - ضعيف ؛ 2.5 قوي):

يرصد مؤشر سيادة القانون التصورات حول مدى ثقة الوكلاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيما جودة إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلاً عن احتمال الجريمة والعنف.

[1] worldwide governance indicators (WGI), 2018, algeria : Control of corruption index .retrieved from: https://info.worldbank.org/governance/wgi/ ,consulted on :10-01-2019, at: 13.50

شكل رقم (32): مؤشر سيادة وحكم القانون في الجزائر (1996-2018):

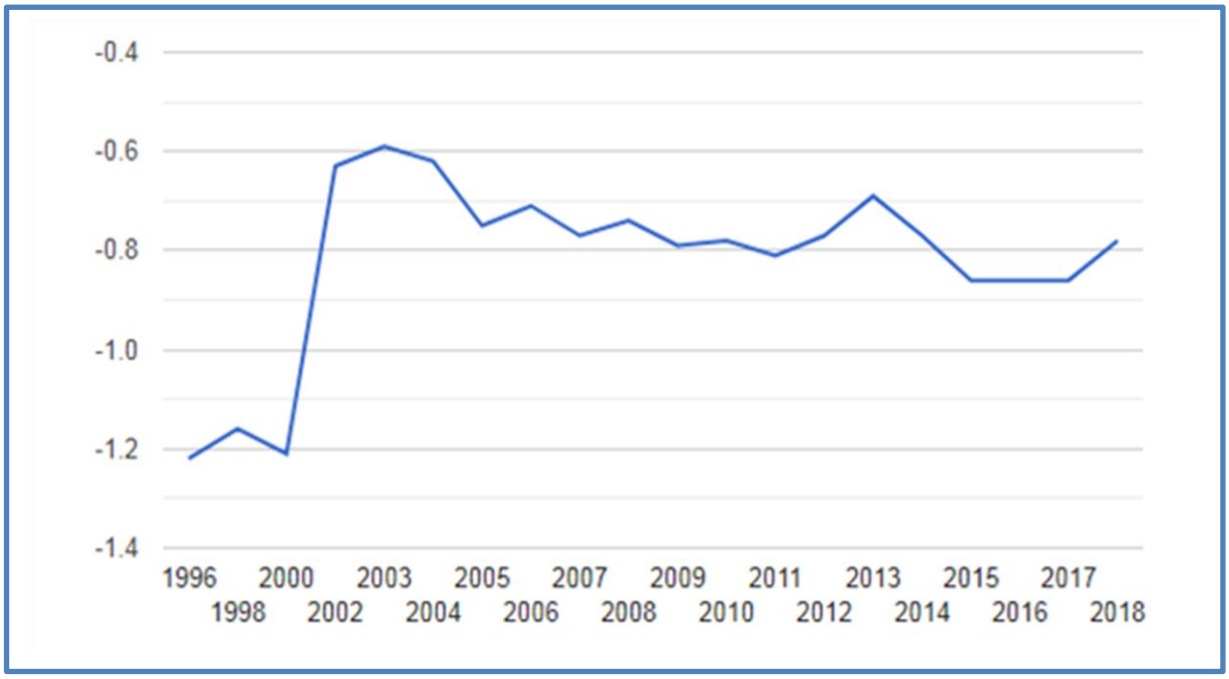

Source: worldwide governance indicators (WGI), 2018, algeria : Rule of law index .retrieved from: https://info.worldbank.org/governance/wgi/ ,consulted on :10-01-2019, at: 13.50

بالنسبة لهذا المؤشر، فقد قدم بيانات عن الجزائر من 1996 إلى 2018 ، كان متوسط القيمة للجزائر خلال تلك الفترة 0.82- نقطة بحد أدنى 1.22 -نقطة في عام 1996 وبحد أقصى 0.59 - نقطة في عام 2003. آخر قيمة من 2018 هي 0.78- نقطة[1].

[1] worldwide governance indicators (WGI), 2018, algeria : Rule of law index .retrieved from: https://info.worldbank.org/governance/wgi/ ,consulted on :10-01-2019, at: 13.50

من خلال دراسة واقع الحكم الرشيد في الجزائر، ومن خلال مراجعة مؤشرات الحوكمة العالمية – حالة الجزائر – يمكننا القول أنه على الرغم من اعتماد الحكومة الجزائرية للعديد من اللوائح التي تهدف إلى تعزيز مبدأ الحكم الرشيد، فإن أداء الجزائر فيما يتعلق بهذه المؤشرات لا يزال منخفضا للغاية، على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية في هذا المجال، لذا فإن التطبيق الحقيقي لهذه اللوائح يجب أن يزيد من فاعلية الحكومة، وتحقيق الجودة التنظيمية، ومحاربة ظاهرة الفساد، حيث يجب تعزيز مشاركة القطاع الخاص والمواطنون في إدارة شؤون الدولة وفي صنع القرار، مما يعزز الصوت والمساءلة.

المطلب الثاني: الآثار السياسية لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

في الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي، جعلت المؤسسات النقدية والمالية الدولية المانحة للمعونة بالإضافة الى المنظمة العالمية للتجارة في إطار اتفاقية التكامل والاتساق بشكل متزايد المساعدة الإنمائية الرسمية مشروطة بالإصلاح الاقتصادي السياسي والإداري في الجزائر. وتتمثل الأهداف المعلنة لهذه الشروط في تحرير التجارة الدولية وخلق مناخ ملائم للاستثمار وتعزيز الإصلاح الديمقراطي وحقوق الإنسان والمساءلة الإدارية.

الفرع الأول: الاصلاحات السياسية في الجزائر قبل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

إن المبادرة بعمليات الاصلاح السياسي وتكريس التحول الديموقراطي والاسراع بها لا يكون مردها إلى عامل بعينه، بل عمليات الاصلاح في الغالب ما تكون مرتبطة بجملة من العوامل، أهمها العامل الداخلي الذي يخلق الحاجة إلى الاصلاح وهو العامل الاساسي، بالإضافة إلى العامل الخارجي الذي لا يقل أهمية لكونه عاملا مساعدا في السير نحو الاصلاح[1].

ونتيجة لما تعرضت له الجزائر من العديد من التحولات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية على الصعيدين الخارجي والداخلي، حدث الانتقال من إشتراكية الدولة إلى اقتصاد أكثر توجهاً نحو السوق وعندها إنهارت أسعار النفط في أكتوبر 1985 وانخفضت عائدات صادرات الغاز والنفط بأكثر من 40 في المائة[2]. وأعقب ذلك أزمة على جبهات متعددة: (علقت السلطات خطط الاستثمار وقلصت البرامج الاجتماعية واسعة النطاق، ارتفعت البطالة وانخفضت الإنتاجية مع إغلاق المصانع).

[1] بوحنية قوي ، بوطيب بن ناصر ،« الاصلاحات السياسية و اشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية :الجزائر نموذجا» ، مرجع سابق ،ص 59

[2] المرجع نفسه.

واعتقادًا من الحكومة أن الأسعار سترتفع مرة أخرى قريبًا، انغمست في احتياطاتها الأجنبية واقترضت من الخارج لتمويل عجز الميزانية بين عامي 1985- 1988، فزادت نسبة الدين إلى الخدمة بأكثر من الضعف، من 35إلى80 في المائة[1]، مهدت هذه الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي أعقبت انهيار أسعار النفط عام 1985 الطريق لأعمال الشغب في أكتوبر 1988، عندما خرج الآلاف إلى الشوارع للاحتجاج على ارتفاع الأسعار والبطالة وإجراءات التقشف. ابتداءً من الجزائر العاصمة وانتشارها إلى أجزاء أخرى من البلاد، وكانت من أخطر أعمال الشغب في الجزائر منذ الاستقلال في عام 1962 آنذاك، التي عجلت بضرورة إصلاحات دستورية عميقة لمحاولة قطع الصلة مع الوضع الذي ساد سابقا، فكان دستور23 فيفري 1989 المرآة العاكسة لتلك الاصلاحات الجذرية لاسيما السياسية والاقتصادية، فقد حاول واضعو هذا الدستور إيجاد الآليات السياسية اللازمة لتغيير كل المفاهيم التي كانت سائدة سابقا سواء على صعيد مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات والتعددية الحزبية والرقابة على دستورية القوانين[2] .

وفي عام 1991، كانت أول انتخابات حرة في البلاد، تلاها انقلاب عسكري أدى إلى اندلاع حرب أهلية خلال ما يسمى بالعشرية السوداء والتي اتسمت بعقد من المذابح المميتة[3].

وفي عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة من عام 1999 فصاعدًا ، تمكنت الجزائر من تجنب تكرار مثل هذا السيناريو. مثّلت فترات حكم بوتفليقة الثلاث الأولى خمسة عشر عامًا من التعافي من الحرب الأهلية، واستعادة الأمن والاستقرار، والازدهار المتزايد. ومن خلال دعوته إلى "الوفاق/ الوئام المدني"، عرض بوتفليقة على الجزائريين عقدًا اجتماعيًا جديدًا عندما انتخب لأول مرة في عام1999 وركز على التنمية الاقتصادية. مستفيدًا من ما يقرب من عقدين من ارتفاع أسعار النفط، نقل سلطته تدريجيًا وجزئيًا بعيدًا عن المؤسسة الراسخة في

[1] Breaking Algeria's Economic Paralysis Middle East and North Africa Report, International Crisis Group : (N°192 , 19 November 2018) , p 14.
[2] Ibid , p :15
[3] Ibid.

البلاد –الجيش– و(دائرة الاستعلام والأمن، جهاز المخابرات)، وجبهة التحرير الوطنية (جبهة التحرير الوطني، الحزب التاريخي الوحيد حتى عام 1989) [1]. وأعاد السيادة إلى الرئاسة التي كانت قد تآكلت في اضطرابات الثمانينيات والتسعينيات، وأسس نظامًا اكتسبت فيه نخبة رجال الأعمال تدريجيًا نوع النفوذ الذي كان مخصصًا في السابق لكبار ضباط الجيش وغيرهم من المسؤولين.

قدمت الانتفاضات العربية عام *2011 أول اختبار حقيقي لهذا النظام الجديد. اعتمدت الحكومة بشدة على الإنفاق العام لتهدئة السخط المحلي. وقد انطوى ذلك على إعانات سخية واستثمارات في البنية التحتية وبرنامج إسكان مجاني طموح ، يتبنى سياسة المساعدات التي وفرت الأمن الاقتصادي للعديد من الجزائريين مقابل استمرار السلام الاجتماعي.

وسارع النظام في الجزائر إلى الاعلان عن مبادرة الاصلاحات السياسية في شهر أفريل 2011 كاستجابة للتحولات المحلية و الاقليمية، اثر هبوب رياح الربيع العربي و تزايد الحركات الاحتجاجية المنادية بتبني اصلاحات جذرية، هذا بالإضافة الى المطالب المتكررة لمختلف الفئات السياسة بضرورة احداث تغيير على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، حيث تم تبني مبادرة الاصلاحات السياسية و بأمر من رئيس الجمهورية آنذاك وذلك في خطابه المتلفز الموجه للامة يوم 15 افريل 2011، وقد مست هذه المبادرة مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والسياسية والاعلامية، وشكل رئيس الجمهورية هيئة مشاورات سياسية تتولى ادارة الحوار مع مختلف الفواعل والقوى السياسية، حول مقترحات العملية الاصلاحية وأسند رئاسة هذه الهيئة الى رئيس مجلس الامة آنذاك عبد القادر بن صالح رفقة مستشارين في رئاسة

[1]Breaking Algeria's Economic Paralysis Middle East and North Africa Report, op.cit.

*الانتفاضة العربية أو الربيع العربي (Arab Spring) :هو اصطلاح شاع استخدامه في وسائل الإعلام منذ مطلع عام 2011م ويعني تلك الثورات والاحتجاجات السلمية التي قامت ضد الفساد والظلم والاستبداد واندلعت لتنادي بإسقاط النظام القائم والتي انطلقت منذ أن أشعلتها نار المواطن التونسي شهيد الكرامة محمد البو عزيزي في جمهورية تونس وأسقطت رئيسها زين العابدين بن علي ، ثم في جمهورية مصر العربية وأسقطت أيضا رئيسها حسني مبارك كما أسقط الليبيون نظام معمر القذافي في ليبيا ، واندلعت كذلك في اليمن وسورية والبحرين وغيرها.

الجمهورية، وقد تم عقد العديد من اللقاءات والنقاشات مع مختلف القوى السياسية وفواعل المجتمع خلال مدة شهر كامل امتد من 21 ماي 2011 الى غاية 21 جوان من نفس السنة، جرت خلالها مناقشات حول التعديل الدستوري المرتقب، وتمت إعادة النظر في جملة من القوانين وثيقة الصلة بالحياة السياسية، حيث تم تعديل القانون المتعلق بالأحزاب السياسية وقانون الانتخاب، قانون الاعلام، قانون الجمعيات ، قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، قانون تنافي العهدة البرلمانية، ويرى النظام السياسي في هذه المبادرة تدخل ضمن استكمال بناء الدولة الجزائرية[1].

بعد المشاورات مع مختلف الاطياف السياسية والشخصيات الوطنية باشر النظام السياسي فعليا عمليات الاصلاحات السياسية بإلغائه حالة الطوارئ وصدور القوانين الست الشهيرة إبتداء من جانفي 2012 وهي[2] :

1- **إلغاء حالة الطوارئ:** من أهم ما صرح به رئيس الجمهورية في تقديمه لمبادرة الاصلاحات السياسية، هو رفع حالة الطوارئ التي فرضت منذ 09 فبراير 1993 في فترة شهدت فيها البلاد انقلاب، وفي ظل المتغيرات الاقليمية تم الغاء حالة الطوارئ و تم الرجوع للعمل بقوانين الاجراءات الجزائية نظرا لتحسن الاوضاع الامنية .

2- **قانون الانتخابات 12-01:** جاء هذا القانون لتأطير لعملية الانتخابية التي تعد ركيزة النظام الديموقراطي، حيث بمقتضى الانتخاب يستطيع المواطن اختيار من يمثله على المستوى المركزي (البرلمان) وعلى مستوى المحلي (المجالس الشعبية المنتخبة) وتهدف نصوص هذا

[1] بوحنية قوي ، بوطيب بن ناصر ، «الاصلاحات السياسية و اشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية الجزائر نموذجا» ، مرجع سابق، ص 65.

[2] المرجع نفسه ، ص ص 66-67.

القانون إلى تحقيق انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وقد تم تبني النظام الانتخابي الذي يتماشى ومتطلبات الواقع، ويكفل إدارة جيدة للمناسبات الانتخابية.

3-**قانون الاحزاب السياسية 12-04:** جاء هذا القانون كمحاولة لرفع التشدد الذي طبع قانون الاحزاب السياسية السابق رقم 97-09 المتعلق بالأحزاب السياسية والذي بمقتضاه تشددت الوزارة في منح الاعتماد للتشكيلات الحزبية الجديدة، فبعد هذا التعديل تم اعتماد الكثير من الأحزاب السياسية الجديدة في فترة وجيزة، ويعد هذا القانون أكثر انفتاحا من سابقه الصادر في فترة انتقالية، فمتطلبات الحياة السياسية منذ الحراك العربي تغير وأفرزت متطلبات تغيير جديدة

4- **قانون تنافي العهدة البرلمانية 12-02** : من مخرجات الممارسة الانتخابية في الجزائر ظهور طبقة جديدة من المنتخبين الذين يسنغلون عهداتهم لتحقيق مآرب ومكاسب شخصية ، وبالرغم من تنصيص قانون الانتخابات على عدد من حالات التنافي إلا أن ذلك لم يكن كافيا، فتم اصدار هذا القانون لتحديد التنافي بدقة وتجعل العهدة الانتخابية مسؤولة ،حيث تم ضبطها والتوسع فيها[1].

5- **قانون الجمعيات 12-06:** حيث جاء هذا القانون لإعادة هيكلة الحركة الجمعوية في الجزائر-المجتمع المدني-، حيث جاء اكثر صرامة وشدة من القانون 90-31 حيث فصل الجمعيات عن باقي فواعل الحياة السياسية، كما حدد مصادر تمويل الجمعيات في المادة 29 منه، وطرائق اعتمادها على المستويات المحلية، الجهوية، ودعا هذا القانون في جوهره إلى إعادة بعث العمل الجمعوي .

6- **قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة 12-03** : نص هذا القانون على كيفيات تمثيل المرأة على مستوى المجالس المنتخبة بنسب تتراوح بين 20 % و 50 % ، و كان ذلك

[1] بوحنية قوي، بوطيب بن ناصر ، «الاصلاحات السياسية و اشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية الجزائر نموذجا» ، مرجع سابق ، ص66.

بوابة الدخول 145 امرأة جزائرية الى سدة البرلمان ، و كان له بالغ الاثر في تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية.

7- **قانون الاعلام 12-05:** جاء القانون العضوي المتعلق بالإعلام و الذي ورد في 132 مادة لتوفير حماية افضل للصحفي على الصعيد الاجتماعي والمهني، مثلما نص ايضا على الغاء احكام السجن المتعلقة بجنح الصحفيين كما يتضمن القانون إنشاء هيئة للضبط تختص بالصحافة المكتوبة[1].

وخلال فترة ولاية عبد العزيز بوتفليقة الرابعة ، من 2014 فصاعدًا، عزز تشكيلته الجديدة للسلطة (لا سيما مع تفكيك دائرة الاستعلام والأمن). لكن تميزت هذه الفترة أيضًا بتزايد عدم اليقين السياسي (خاصة فيما يتعلق بصحة الرئيس وقدرته على الحكم) وتجدد القلق الاقتصادي[2].

ورغم إعتراف الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة بعجزه عن تسيير شؤون الحكم في خطاب رسمي شهير له، إلا أن المجلس الدستوري لم يحرك ساكنا رغم قدرته الدستورية على التصريح بإثبات الشغور تلقائيا، ونتيجة لكل تلك الارهاصات الدستورية والضغط الشعبي المتزايد اتضح المشهد السياسي جليا في السيطرة على مقاليد الحكم لفترة رئاسية اخرى رغم حدة الازمات التي اصبحت تهدد كيان ووحدة الدولة لاسيما السياسية منها، فانفجر الضغط الشعبي في هبة شعبية ذات طابع وطني عرفت بـ" الحراك الشعبي" بتاريخ :22 فبراير 2019 أجهضت وألغت كل تلك النوايا والمحاولات والأهداف غير المشروعة، وما زاد تلك الهبة لحمة وصمودا وقوف المؤسسة العسكرية في تكاتف منقطع النظير معها، فظهرت قوى وطنية خيرة سعت بكل

[1] بوحنية قوي، بوطيب بن ناصر ، «الاصلاحات السياسية و اشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية الجزائر نموذجا» ،مرجع سابق ، ص66

[2] Breaking Algeria's Economic Paralysis Middle East and North Africa Report, op.cit

جهودها إلى تأمين المرحلة الانتقالية وضمان الانتقال السلس والآمن للسلطة في ظل تنظيم انتخابات رئاسية قبل نهاية 2019 ووصول الرئيس الحالي عبد المجيد تبون لسدة الحكم[1] .

كل هذه الاصلاحات السياسية السابقة الذكر التي قامت بها الجزائر قامت بالتوازي مع تطبيق الشروط و الالتزامات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الجزائر و التي دفعتها إلى إجراء هذه السلسلة من التغييرات التي تشمل الخطاب السياسي والبنية التشريعية والسياسات الاقتصادية، مما يؤدي إلى إحداث تنمية اقتصادية تقود نحو تعزيز التطور الديموقراطي والاستقرار السياسي[2].

الفرع الثاني: تحرير التجارة خطوة نحو التحول الديموقراطي في الجزائر

يشمل التغيير الذي قد يصيب النظام السياسي للدول الراغبة في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بشكل عام والجزائر بشكل خاص، طرح واستخدام مفاهيم جديدة ضمن إطار الاصلاح السياسي وهي الحوكمة الرشيدة التي تدفع الى تعزيز الديموقراطية وهو ما أكدت عليه عدة مدارس فكرية في دراسة الديمقراطية التي تدعوا إلى وجود روابط قوية بين "التحرر الاقتصادي والدمقرطة" على إعتبار أن سياسات التجارة المفتوحة تؤدي إلى أداء اقتصادي أفضل.

1- تحديد أزمة الاقتصاد الجزائري (1986-1989)

بعد الاستقلال في 5 يوليو 1962، شرع القادة الجزائريون في برنامج اقتصادي موسع قائم على نظرية التنمية الاقتصادية غير المختبرة نسبيًا والمعروفة باسم استراتيجية الصناعات

[1] قراءة أكاديمية نقدية لمسودة مشروع الدستور ، مساهمة اكاديمية دستورية : (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ،2020، ص 03) ، منقول عن : http://www.univ-oeb.dz/wp-content/uploads/2020/06/conference.pdf
بتاريخ : 07-07-2020، على الساعة : 19:00

[2] رضوان محمود المجالي ، مرجع سابق ، ص 07

التحويلية، وبحلول أواخر الستينيات، تم تأميم جميع البنوك والمناجم والشركات الأجنبية لإنشاء اقتصاد مكتفٍ ذاتيًا*، على نحو فعال[1].

أدت حماية الشركات المحلية الحكومية والخاصة من المنافسة الدولية إلى منتجات وخدمات رديئة الجودة وتثبيط الاستثمار الأجنبي، فلم يتمكن المصنعون الجزائريون من التصدير، وتم اعتماد عائدات العملات الأجنبية بشكل متزايد على صادرات النفط والغاز.

في بداية الثمانينيات، شكلت الهيدروكربونات 90٪ من صادرات الجزائر.و في عام 1986، إنهار سعر النفط، حيث انخفض لفترة وجيزة في السوق الفورية إلى أقل من 10 دولارات للبرميل، من 27 دولارًا في بداية عام 1986، وانهارت الإيرادات تقريبًا. بالإضافة إلى ذلك فإن عائدات النفط كانت عمليًا غير كافية لتغطية الاستثمارات الجديدة وتمويل تنمية القطاعات الصناعية الأخرى.

بحلول عام 1986، كانت جميع مقاييس النمو راكدة. من خلال نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانكماش نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وهكذا، في عام 1986، انخفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ناقص 3.6٪ من ناقص 2.3٪ في عام 1985[2].

وفي عامي 1987و1988، كانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ذات الصلة ناقص 4.4 و 4.1٪ ، تبع الانخفاض في الأداء في عام 1986 بعد بضع سنوات تراجع ثانٍ.

* أدى الازدهار النفطي الذي بدأ في أوائل السبعينيات إلى إتاحة كميات هائلة من العائدات للبلاد ، وسمح هذا الدخل للحكومة بدفع تكاليف الواردات المكلفة والدعم السخي للسلع الاستهلاكية الأساسية أصبحت الجزائر اقتصادًا ريعيًا وأصبحت البلاد تعتمد بشكل متزايد على النفط والغاز لتمويل استثماراتها في الصناعة والرفاهية الاجتماعية للسكان الذين يتزايد عددهم بسرعة.

[1] jhon hogan , «francesco cavatorta , economic liberalization and emocratization : algeria and jordan in comparative prespective in the late 1980s» , Midwest Political Science Association Annual Conference: (Palmer House Hilton, Chicago, USA , april 2013).

[2] jhon hogan ,Ibid.

أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط عام 1986 إلى حدوث اختلالات حادة في الاقتصاد ،انخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني في المتوسط بنسبة 1.5٪ سنويًا خلال الفترة 1986-1991.

وبحلول عام 1986، كانت الإيرادات من النفط توفر نصف إجمالي الدخل الحكومي، ونتيجة لانخفاض أسعار النفط، تركت فجوة كبيرة في مالية الدولة. تبنت الحكومة إجراءات تقشفية تهدف إلى تقليص الدين الخارجي للدولة البالغ 23 مليار دولار. وخلال الفترة 1986-1989 ، نما الدين كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي بأكثر من 15٪. ومع ذلك ، فإن تكلفة خدمة الدين الوطني لم تتجاوز 100٪ من الصادرات.

من أواخر السبعينيات إلى أوائل الثمانينيات، بدأت واردات وصادرات السلع والخدمات في الانخفاض. بعد الانكماش في السوق الدولية للهيدروكربونات، عانى الاقتصاد الجزائري من خسارة تزيد عن 40٪ من عائدات التصدير، مما أوقف الزخم الاقتصادي للدولة تقريبًا. وانخفضت عائدات الصادرات من 13.2 مليار دولار في عام 1985 إلى 8.6 مليار دولار في عام 1987. وقد انعكس هذا في انخفاض الانفتاح التجاري[1] .

أصبحت صلابة وضعف النظام المخطط مركزيًا واضحة عندما تسببت صدمة النفط العكسية لعام 1986 في انخفاض كل من معدلات التجارة الجزائرية وإيرادات الميزانية من النفط والغاز بنحو 50٪" شكل هذا نقطة تحول حيث "وجدت الدولة نفسها فجأة غير قادرة على توفير الاحتياجات الأساسية للشعب". في الوقت نفسه، بدأت استراتيجية التصنيع في البلاد في الانهيار حيث كان هناك القليل من التنوع.

أدى الانهيار الفعلي للاقتصاد وما نتج عنه من تدابير التقشف إلى انفجار الاحتجاجات في أكتوبر 1988. في حين أن الحكومة الاستبدادية قد تكون مقبولة في الأوقات الجيدة ، إلا

[1] jhon hogan ,Ibid

أنها تعني عدم وجود صمام أمان للمعارضة في هذه الحالة. لقد هزت أعمال الشغب النظام إلى أساساته ، وأظهرت "استياءً عامًا واسعًا ، ليس فقط بسبب الاقتصاد المخطط البيروقراطي وغير الفعال ، ولكن أيضًا من المؤسسات السياسية الجامدة" [1]

في خطابه إلى الأمة ، في أعقاب أعمال الشغب ، ركز الرئيس الشاذلي على الحاجة إلى تسريع الإصلاحات وإدخال تغييرات اقتصادية جديدة واسعة النطاق. تم تعيين الليبرالي الاقتصادي قاصدي مرباح رئيسًا للوزراء في تشرين الثاني (نوفمبر) 1988. وكان هذا اعترافًا من الطبقة السياسية بأن البلاد في أزمة.

2- مراحل تحرير التجارة في الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول الغنية بالنفط، وهي من أهم منتجي ومصدري المنتجات الهيدروكربونية (النفط والغاز) في العالم. تمثل صادراتها من هذا القطاع حوالي 98٪ من إجمالي صادراتها، تحاول الجزائر تنويع اقتصادها من خلال تنفيذ عدة برامج في ظل ظروف وطنية ودولية مختلفة، وتعاني كغيرها من الدول النامية =، من ركود الاستثمارات بمختلف أنواعها وهي تبحث عن طرق لتنشيطها .

لذلك تبنت الجزائر في منتصف التسعينيات سياسة الانفتاح الاقتصادي. تهدف هذه السياسة إلى:(تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي، وضع تشريعات للموافقة على الحوافز، جذب التكنولوجيا الحديثة لإنشاء الصناعات وتعزيز النمو الاقتصادي، تحفيز الاستثمار المحلي[2])، كل هذه عناصر أساسية للنمو الاقتصادي، والتنويع خارج قطاع الهيدروكربونات، وتحقيق

[1] jhon hogan ,Ibid
[2] farah ellas elhannani , aboubakr boussalem , «Economic diversification and trade opeenness in algeria empirical investigation », Topics in Middle Eastern and African Economies Proceedings of Middle East Economic Association :(Vol. 20, No. 1, May 2018), p 56

التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك يمكن أن تجذب هذه الخطوات أكبر عدد من الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهم في زيادة انفتاح الاقتصاد الجزائري وقد مر هذا الاخير بعدة مراحل :

- ✓ خضعت التجارة الخارجية في الجزائر لرقابة صارمة من قبل الدولة خلال الفترة من 1970 إلى 1986. بعد هذا التاريخ، والانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، بدأت الدولة الجزائرية تفكر في فتح الاقتصاد على العالم الخارجي.
- ✓ فتحت الدولة سوقها تدريجياً، وقد أدى هذا الانفتاح المقترن بالظروف السياسية التي كانت سائدة في الجزائر في ذلك الوقت إلى عدم استقرار اقتصادي واجتماعي قوي.
- ✓ في عامي 1999 و2000، حاربت الجزائر الفتنة الاجتماعية ونجت من العشرية السوداء التي مرت بها البلاد. وبالتالي، أعادت الحكومة النظر في السياسة التجارية وانفتاح السوق.
- ✓ اتسمت التجارة الخارجية بين عامي 2000 و 2008 بمناطق حرية وتبادل حر.
- ✓ في عام 2009، أعادت الجزائر تقييم الانضمام إلى مناطق التبادل الحر، وعملت على الحد من الواردات كأداة لتعزيز الإنتاج المحلي[1] .

في حين أن الجزائر متأخرة عن جيرانها من الدول– تونس والمغرب–، فقد نفذت عددًا من المبادرات لتحرير التجارة خاصة منذ منتصف التسعينيات. بالقياس إلى إجمالي التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، يواجه الانفتاح التجاري للبلد اتجاهًا متقلبًا على مر السنين. وعلى الرغم من أن مستواها خلال التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين أقل بشكل

[1] farah ellas elhannani , aboubakr boussalem , op.cit ,p : 55

واضح مقارنةً بالسبعينيات، إلا أن هناك اتجاهًا تصاعديًا متواضعًا منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مما أدى إلى ترجمة العديد من الإصلاحات لتحرير التجارة[1].

على الرغم من ذلك، لا تزال تعتبر هذه الإصلاحات غير مرضية من قبل أعضاء منظمة التجارة العالمية، الذين ينصحون بضرورة تسريع الجزائر للتدابير في مجالات مثل ملكية الدولة والخصخصة ونظام الاستثمار ودعم الصادرات وسياسات التسعير وقضايا أخرى مثل الحواجز التقنية أمام التجارة والحكومة.

3-تحرير التجارة في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي:

وفقًا للعديد من المؤيدين، يمكن أن يكون تحرير التجارة المتزايد قناة فعالة للتنويع الاقتصادي، وفي الواقع شرط أساسي لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن قطاع الهيدروكربونات الذي كان حتى الآن المحرك الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (يمثل 37 ٪ من إجمالي الناتج المحلي) (97٪ من دخلها التصديري و70٪ من ضريبة الدخل[2]). هذا التنويع ضروري من أجل تعزيز مرونة الاقتصاد ضد الصدمات الخارجية السلبية وعائدات التصدير المتقلبة الخطرة ، وكذلك مساعدة البلاد على مواجهة تحديات ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض النمو الاقتصادي.

ومن مبررات انتهاج استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر أن الخطط الاقتصادية والبرامج التنموية المتعاقبة في الجزائر قد أكدت على ضرورة عدم الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط

[1] Ghecham, Mahieddine Adnan, Could Trade Liberalization Help Diversification the Algerian Economy? ,
: https://ssrn.com/abstract=2396460
Consulted on : 27/07/2020 , at : 21:52
[2] Ibid.

بصورة رئيسية ووجوب تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي، وذلك لأسباب ومبررات عديدة أهمها[1]:

- ✓ إتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ إعتبار استخراج النفط نوعا من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على ايجاد دخول متدفقة وموارد متجددة.
- ✓ عدم إستقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، الايرادات الحكومية والانفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج الاجمالي.
- ✓ إعاقة تقلبات مستويات الدخل الوطني الناجمة عن تذبذب الايرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار، وفرص العمل، ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج الى ثبات وإستقرار المصادر التمويلية[2].

- ✓ تحتاج الجزائر إلى تحرير تجارتها الدولية من أجل اكتساب القدرة التنافسية الدولية والقدرة على تنويع قطاع الصادرات لديها ، وتجنب بالتالي لعنة "المرض الهولندي"*

[1] محمد كريم قروف ، «التنويع الاقتصادي في الجزائر قياس و مقاربة للقواعد و الدلائل» ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية : دراسات اقتصادية: (عدد 02 ، جامعة زين عاشور الجلفة)، ص 122

[2] محمد كريم قروف، مرجع سابق ، ص122

* **المرض الهولندي او ما يطلق عليه متلازمة هولندا – Dutch Disease** : مصطلح اقتصادي يعبر عن علاقة السببية " السبب والنتيجة" بين ازدهار الموارد وانخفاض التصنيع ، يعبر عن حالة من الكسل و التراخي الوظيفي اصابت الشعب الهولندي ما بين 1900–1950، بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال ، حيث هجع للترف والراحة واستلطف الانفاق الاستهلاكي البذخي، فكان ان دفع ضريبة هذه الحالة و لكن بعد أن افاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فذهبت تسميتها في التاريخ بالمرض الهولندي.

- ✓ أن حماية التجارة في الجزائر من شأنها أن تخفض سعر الصرف الحقيقي* مما سيؤدي بدوره إلى تحسين القدرة التنافسية والحوافز للاستثمار في القطاعات غير النفطية مما يؤدي إلى التنويع[1].

الفرع الثالث: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

1-إعادة الهيكلة وإستقلالية المؤسسات العمومية

عرف الاقتصاد الجزائري ظاهرة التحول بعد تجربة فاشلة في ظل النهج الاشتراكي، حيث بدأت عمليات إعادة الهيكلة من مؤسسة كبرة إلى مؤسسات صغيرة الحجم، بعدما توصلت عمليات التخصيص والحوصلة التي قامت بها وزارة التخطيط للعشرية (1967-1980) إلى التأكيد على حجم المؤسسات أو الشركات الوطنية من جعلها صعبة التسيير في نظر واضعي القرار[2]، وتعتبر هذه النظرية في الواقع وليدة التحولات العالمية السريعة والمتلاحقة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ويعني مصطلح إعادة الهيكلة، إعادة البناء، أو إعادة الهندسة التنظيمية للإدارة، وكل هذه المصطلحات تدل على إعادة البناء وتنظيم المؤسسات على قاعدة الهدم والبداية من جديد، فليس المطلوب تعديلا أو إضافة تحسينا لما هو قائم وإنما العودة وتصميم بنى جديدة ونظم وإجراءات جديدة مبتكرة وخلاقة [3].

---

* **سعر الصرف** هو السعر النسبي لعملة نقدية مقارنة بعملة أخرى، فهو عدد الوحدات من عملة نقدية أجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من العملة الوطنية.

بالنسبة **لسعر الصرف الحقيقي** فهو نوع من انواع "سعر الصرف" ، و يشير ارتفاع مؤشر سعر الصرف في هذا النوع إلى أن السلع المصدرة تعاني من ضعف القدرة التنافسية بالنسبة للأسعار، إلا أنّ انخفاض هذا المؤشر يشير إلى دور إيجابيّ في زيادة قدرة السلع المصدرة على التنافسيّة، وبالتالي يرتفع معدل الصادرات.

[1] farah ellas elhannani , aboubakr boussalem, op.cit , p: 55

[2] منجل جمال الطاهر، الوقاية المهنية، عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، 2016، ص 100

[3] المرجع نفسه، ص 101

تأسست برامج إعادة الهيكلة لمؤسسات القطاع العام قانونيا باستصدار القانون (88/01) والقانون (02 /88)[1] المتعلق بالمؤسسات الاقتصادية وما تبعه من تعديلات مست قوانين أخرى كالقانون التجاري فيما يخص الشركات التجارية ومسألة الافلاس[2]،وعليه اصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية وفقا لقانون (88/01) الذي ينص على أن المؤسسة لها ذمة مالية وآلية قانونية كاملة تحقق من خلالها أكبر قدر من الفعالية الاقتصادية، بمراعات المهام المحددة لها قانونا، وفقا لتخصصها المحدد لها في المنظومة الوطنية للتخطيط، وذلك بالاعتماد على مبادئ، كمبدأ المتاجرة والمشاركة العمالية ومبدأ الاستقلالية باعتباره الركن الأساسي في الاصلاح الاقتصادي الجديد وفقا لاجراءات أخرى تمثلت في عدم التزام الدولة بالإنتاج، بحيث لا تتدخل في الاجراءات التي تقوم بها تلك المؤسسات، وذلك وفقا لما تنص عليه المادة:58 من قانون (01/88)، على أنه لا يجوز لاحد أن يتدخل في إدارة تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الاجهزة المشكلة قانونيا والعاملة في اطار الصلاحيات الخاصة بها[3].

2-التعديل الهيكلي والخوصصة:

تعتمد عملية الاصلاح الاقتصادي التي تقوم بمساندة صندوق النقد والبنك الدوليين والمستندة على مرجعية آراء وأفكار النظرية الاقتصادية التقليدية الجديدة (النيوكلاسيكية)، وتسعى هذه الاجراءات إلى سيادة التوازن الاقتصادي العام في إطار إستحداث وتسريع معدلات النمو الاقتصادي سواء في الجانب المرتبط بالجهاز الانتاجي أم الاجمالي، كما تعتمد هذه

[1] قانون رقم 88/01 ، مؤرخ في 12 جانفي 1988، و قانون رقم 88/02 ،ج.ر.ر ،02 الصادر في 13 جانفي 1988.

[2] بومقرة نعيم بن محمد، الحرية النقابية في الجزائر مقاربة سوسيولوجية لواقع الحركة النقابية في الجزائر، عمان : دار اليازوري، ص 231

[3] المرجع نفسه.

الاصلاحات على وصفات جاهزة تطبق على البلدان التي تطلب اعادة جدولة ديونها، أو التي تطلب المزيد من القروض[1].

والجزائر بدورها لجأت إلى طلب مساعدة من صندوق النقد الدولي، لحماية اقتصادها من الانهيار، حيث وصل إلى وضع متدهور للغاية، وتميز بالاختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية، وركود وانكماش لم تعرفه الجزائر منذ استقلالها، فوصل معدل التضخم إلى 28.3% سنة 1995، بينما معدل البطالة فقد بلغ 27 % سنة 1993 من مجموع اليد العاملة ، وبالنسبة للنشاط الانتاجي فإن نمو معدل القيمة المضافة في القطاع الزراعي كان سالبا **بـ(-4%)** ، كما كان الناتج الخام هو الآخر سالبا بـ (2.5%-) سنة 1994.

وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية، فقد بلغت 25.72 مليار دولار وبلغت الديون 82.2% من مجمل الصادرات الوطنية سنة 1993 لتصل الى 100 %في بداية 1994، وهذا يعني أن الجزائر لم تعد قادرة على استيراد إحتياجاتها .

وبسبب هذه الوضعية الخطيرة التي عرفتها الجزائر، فإنها لم تتردد في قبول شروط صندوق النقد الدولي للقيام ببرامج التعديل الهيكلي، والاصلاحات الاقتصادية المرافقة، فشرعت السلطات في اتخاذ تدابير حازمة وواقعية، بالإضافة الى مراعاتها الهدف الرئيسي من هذه الاصلاحات، وهو الانتقال من اقتصاد موجه اداريا الى اقتصاد موجه بآليات السوق، والمنافسة والانفتاح الاقتصادي، وتتمثل هذه الاصلاحات فيما يلي :

1-برنامج التعديل الهيكلي : إن التعديل الهيكلي يمثل مجموعة من السياسات الاقتصادية الت تهدف الى تحقيق التوازن المالي في العرض والطلب الكليين والتي يتولى إعدادها

[1] علي عبد الكريم ، حسين الجابري ، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر و الاردن ،عمان : دار دجلة للنشر و التوزيع ، ص 197

وتمويلها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وتتكون اجراءات التعديل الهيكلي من العناصر التالية[1]:

- إعادة التوازن في المالية العامة من خلال رفع الموارد العمومية، والعمل على زيادة نسب الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية أو خلق أنواع اخرى من الرسوم مثل الرسم على الثروة، ومن جهة ثانية تخفيض النفقات العمومية عن طريق التخفيض من برنامج الاستثمار العمومي، ونفقات التسيير، وتحسن نوعية الخدمات، ورفع فعالية وكفاءة الانفاق العمومي بالتعاون مع البنك الدولي عادة .
- تعديل القطاع العمومي والخوصصة بمختلف أنواعها والقضاء على حالات الاحتكار وتوسيع القطاع الخاص والتنافس .
- مراجعة سياسة الصرف من خلال إعادة تقييم العملة الوطنية بتخفيضها من أجل تقييم جيد للأسعار على أساس الاسعار الدولية.
- مراقبة الكتلة النقدية عن طريق إعادة تقييم سعر إعادة الخصم، وجعل معدلات الفائدة موجبة، بهدف خفض القرض الاقتصادي وتحفيز الادخار.
- تحرير المبادلات التجارية بتحرير التجارة الخارجية، ويتم ذلك بتخفيض الحقوق الجمركية ، والغاء الحواجز غير الجمركية .

1.1-المرحلة الأولى لبرنامج التعديل الهيكلي (افريل 1994/ مارس 1995): إن تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي يقتضي القيام بجملة من الاجراءات، منها إيقاف تراجع النمو الاقتصادي واحتواء وتيرة التضخم، والتسيير الجيد للطلب المحلي بواسطة سياسات نقدية صارمة، وتعميق الاصلاحات الهيكلية، مع تخفيض خدمات الديون الخارجية.

[1] ناصر دادي عدون ، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة: اسباب الانضمام النتائج المرتقبة و معالجتها ، مرجع سابق ، ص120

تسعى المرحلة الاولى من برنامج التعديل إلى تحقيق مجموعة من الاهداف نلخصها في[1]:

- القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الاقل تخفيضها .
- التقليص من الكتلة النقدية، وهو شرط اساسي للتطور السليم الصحيح.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وذلك عن طريق تخفيض عبئ خدمة الديون الخارجية.
- الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد.

2.1-المرحلة الثانية من برنامج التعديل الهيكلي (أفريل 1995/ مارس 1998):

باشرت السلطات الجزائرية في تنفيذ المرحلة الثانية، التي تمتد من سنة 1995 إلى 1998 من برنامج التعديل الهيكلي. وهو عبارة عن تجسيد للإجراءات المسطرة من أجل انعاش الاقتصاد الوطني، والانتقال إلى اقتصاد السوق، وقد ترتكز اهداف هذه الاصلاحات على انعاش الاقتصاد الوطني واستقراره، مع المحافظة على مستوى تشغيل دائم، بالإضافة إلى مواصلة الاصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية ومواصلة التحرير الاقتصادي. وقد حقق هذا البرنامج مجموعة من الاهداف أهمها[2] :

- ✓ فيما يخص النمو الاقتصادي، فقد بلغ الناتج الداخلي الخام الحقيقي 43%، ويرجع هذا إلى القطاع الزراعي الذي زادت قيمته المضافة بنسبة 21%، بينما القطاع الصناعي، فقد تراجعت قيمته المضافة بـ(-2.4 %)، حيث كان الهدف المرسوم بلوغ معدل 4.8%.

[1] ناصر دادي عدون ، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة: اسباب الانضمام النتائج المرتقبة و معالجتها ، مرجع سابق ، ص121

[2] المرجع نفسه ، ص ص127-128

- ✓ تمكن هذا البرنامج من تحقيق تمويلات استثنائية بلغت 16 مليار دولار، مضاف اليها قروض من صندوق النقد الدولي بقيمة 2.6 مليار دولار لفترة 1994-1998.
- ✓ انخفضت فوائد الديون الخارجية في عام 1995 الى 42% وإلى 29.2%، في عام 1996 و29.8% في عام 1997، بعد ما كانت 100% في بداية 1994.
- ✓ بلغت احتياطات الصرف 8 مليار دولار عام 1997، و8.6 مليار دولار في ماي 1998 مقابل 1 مليار دولار في نهاية 1993.
- ✓ أن فائض الميزانية الاجمالية للخزينة العمومية ، بلغ 3% من المنتوج الداخلي الخام في سنة 1996، مقابل عجز بلغ (-9.1%) في سنة 1993.
- ✓ إنخفض معدل التضخم من 29 % في سنة 1994 الى 5.7 %في 1997 .

2-الخصخصة :

1.2-مفهوم الخصخصة :

منذ منتصف السبعينات أصبح مصطلح الخصخصة* privatization من أهم المصطلحات على الساحة الاقتصادية العالمية بعد تصاعد الدعوة في مختلف أنحاء العالم لنقل ملكية المشروعات التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص، نتيجة حالة الركود الاقتصادي الشديد المصحوب بنسب تضخم مرتفعة، وهي الحالة التي عانت منها الدول الصناعية معاناة شديدة[1].

* كان اول ظهور عملي لفكرة **الخصخصة** عام (1676) عندما سمحت بلدية نيويورك لشركة خاصة بالقيام بأعمال تنظيف الشوارع ، اما التوسع في تطبيق فكرة الخصخصة بناء على سياسة حكومية ذات اهداف محددة فقد بدأ في سبعينات القرن العشرين.

[1] باتر محمد علي وردم ، العولمة و مستقبل الارض (استنزاف الموارد الطبيعية ، تسعير المياه ، الفقر، فقدان التنوع الحيوي ، الامن الغذائي ، تغيير المناخ ، المتاجرة بالنفايات)،عمان : دار الاهلية للنشر و التوزيع ، 2003، ص 28

يشير مصطلح الخصخصة في معناه الضيق إلى عملية التحول في النشاط الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أي تحويل ملكية المؤسسات العامة (عن طريق بيع جزء من الملكية أو كلها)، من الدولة إلى الافراد[1] .

2.2-الخصخصة في الجزائر:

انطلقت فكرة الخصخصة في الجزائر في أواخر الثمانينات، وجاءت مع فكرة التحول إلى اقتصاد السوق، التي تعتبر بمثابة الحل الوحيد بسبب الوضعية المتدنية التي وصل إليها الاقتصاد الجزائري في مختلف الميادين، وتندرج فكرة الخصخصة ضمن الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، خاصة من خلال برنامج التعديل الهيكلي الذي يؤكد على ضرورة الخصخصة في الجزائر، والهدف منها هو تحقيق الفعالية الاقتصادية وعصرنة الاقتصاد الوطني[2].

تعرف الخصخصة حسب القرار 95-22 المؤرخ في 26 اوت 1995 على أنها : " عملية تحويل الملكية، ومعاملة ترمي إلى نقل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص ماديين أو معنويين خواص"، ويعرفها نفس القرار على أنها :" نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص من خلال تحويل مجموع أو جزء من الاصول المادية أو المعنوية، أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية، لصالح اشخاص خواص ماديين كانوا أو معنويين"[3].

يمكن تلخيص الدوافع التي أدت إلى ظهور الخصخصة في الجزائر فيما يلي[4]:

---

[1] ابراهيم بدر شهاب الصبيحات ، قضايا ادارية و اقتصادية معاصرة ،عمان : دار المسيرة للنشر و التوزيع ، 2019، ص 392

[2] ناصر دادي عدون، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة اسباب الانضمام و النتائج المرتقبة و معالجتها، مرجع سابق، ص 128

[3] القرار 95-22، الصادر عن الجريدة الرسمية ، المؤرخ في 26 أوت 1995.

[4] باركر براون، نشايلد سميث، علم الاجتماع الصناعي، تر: محمد علي محمد، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992،ص 110

- حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاع العام والذي أصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلته وميكانيزماته بهدف إنعاشه.
- طبيعة الاتفاقات والالتزامات وكذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات المالية والنقدية الدولية والتي تفرض سياسة الخصخصة في جل برامجها التنموية الموجهة للبلدان النامية.
- القناعة السياسية بأن الخصخصة ظاهرة علمية ليست حكرا على منطقة معينة أو نظام معين.
- فشل الديناميكية الاشتراكية في تطوير علاقاتها الإنتاجية بما يتناسب وتطور قواها.
- إنهيار أسعار النفط في سنة 1880، إلى نصف قيمتها وانهارت من خلالها ايرادات الجزائر الخارجية من المحروقات والتي كان يعتمد عليها الاقتصاد الوطني.

وعليه تسعى الجزائر من خلال الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها في بداية التسعينات، إلى اقامة وتحديد نموذج لنظام اقتصاد السوق المتبع، والتفتح على الاقتصاد العالمي، وهذا ما يطرح مسألة تطبيق القوانين الاقتصادية العالمية[1]. وبهدف مسايرة التطورات الاقتصادية باشرت السلطات الجزائرية في تطبيق عمليات الخصخصة، والتي كانت تهدف من ورائها الى زيادة الفعالية الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة .

[1] طبي حسين، التونسي فائزة ،«واقع الخوصصة في الجزائر دراسة سوسيولوجية» ،مجلة العلوم الاجتماعية: ،(مجلد 7، عدد 28، جامعة الاغواط ،جانفي 2018)، ص144

المطلب الثالث: الأنموذج المأمول لمتطلبات خطط التنمية المستدامة وسياساتها في ظل انضمام الجزائر إلى WTO

إن الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف، كما تجسده منظمة التجارة العالمية، يساعد في تحقيق آفاق التنمية المستدامة الطويلة للبلدان النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من خلال تزويدها بإمكانية الوصول إلى أسواق جديدة وتكنولوجيات جديدة واستثمارات جديدة، مما يجعل تنميتها مستدامة ما يؤدي إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة (**شكل رقم 33**) .

شكل رقم (33): العلاقة بين المنظمة العالمية للتجارة والاهداف الانمائية للألفية والحوكمة الرشيدة

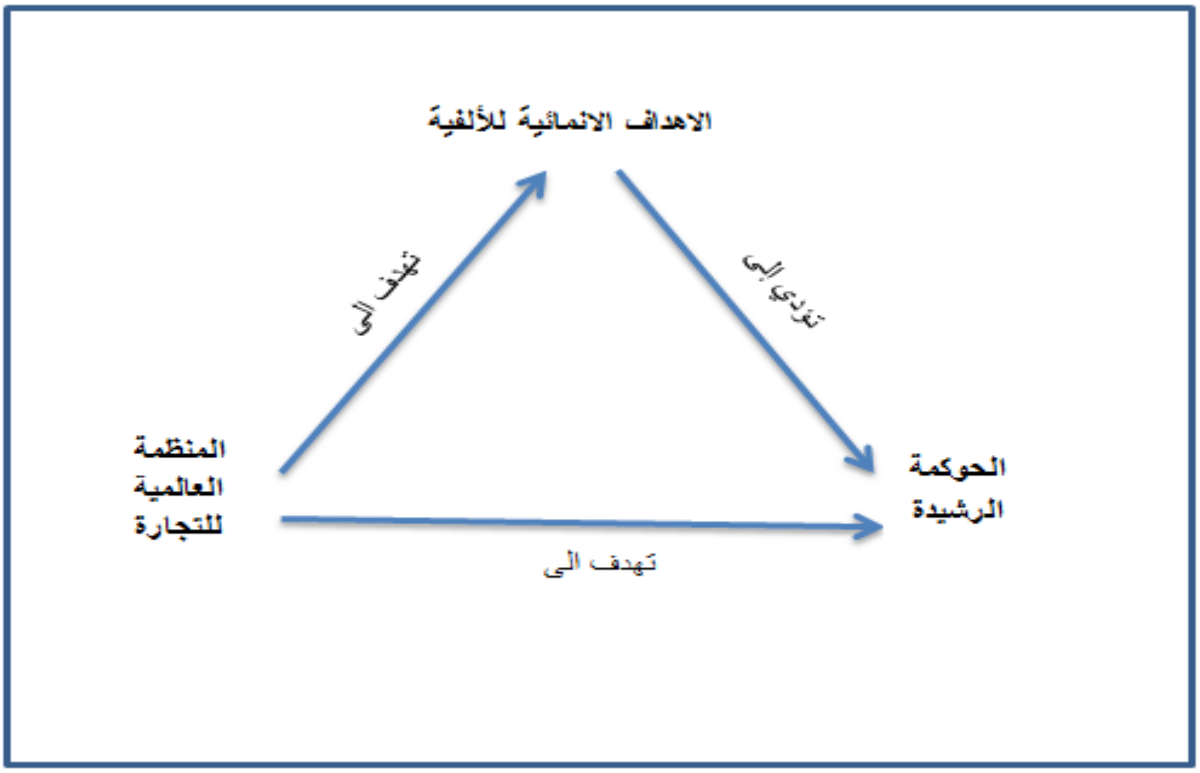

المصدر : من اعداد الطالبة

الفرع الأول :أهمية الحكم الراشد في تطبيق التنمية المستدامة في الجزائر

إن قطع مسافة كسب رهان التنمية الشاملة يبدأ من محطة الحكم الرشيد ولكنه لا يقف عندها، فالتأهيل المكتسب في عملية استيفاء شروط ترشيد الدولة والمجتمع والاقتصاد والبيئة كما يبدو جليا في رؤية الجزائر في آفاق 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية هو من الضروريات الاستباقية لاستكمال شروط الدمقرطة، ومصطلح الحوكمة الرشيدة في الأساس يخص لحظة تمازج بين الحاضر والمستقبل، لأن أي طرف معني بالحوكمة الرشيدة يطمح لرفع سقف الأداء التنموي بما يضمن المهارة في تلبية حاجيات الاجيال الحالية بما يتماشى وتأمين حاجيات الاجيال المستقبلية وحقها في مقومات الاستدامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إذ يشترط تفعيل الحوكمة الرشيدة لحظة أخرى لا يمكن بدونها المضي قدما في نهج الاصلاح الشامل والبناء عليه لتمثل عقلنة الحكم وتوفر مقومات دولة محكومة بالقانون الذي يعتبر أساسا مهما لا يمكن بدونه بناء ركائز الحوكمة الرشيدة[1].

تشارك الجزائر مشاركة كاملة ونشطة في عملية المفاوضات وفي مختلف المشاورات والمبادرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. لقد انضمت بطبيعة الحال إلى الإجماع على اعتماد منصة أهداف التنمية المستدامة مقتنعة بأهميتها لوضع التنمية المستدامة في قلب الرؤية المشتركة للعالم ومستقبل كوكبنا. وتعد هذه العضوية امتدادًا طبيعيًا لالتزام الجزائر بأجندة الألفية للتنمية في عام 2000، حيث تمكنت من تسجيل نتائج مهمة من خلال تكييف سياساتها القطاعية مع متطلبات التنمية المستدامة.

تحقيقا لهذه الغاية، وبمجرد اعتمادها من قبل المجتمع الدولي في سبتمبر 2015، اعتمدت الجزائر خطة عام 2030 ومن أجل تقديم استجابات وطنية قوية تتناسب مع القضايا التي تنقلها والتحديات التي تواجهها، في عام 2016، أنشأت لجنة تنسيق مشتركة بين الوزارات

[1] العنود أحمد آل ثاني ، تجربة الحكم الرشيد في قطر روافع التنمية المستدامة و التمكين المجتمعي (1995-2013) ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2018، 11-12

تحت رعاية وزارة الشؤون الخارجية. يجمع هذا الأخير بين مختلف الوزارات والمؤسسات والمنظمات الوطنية ، مع مهمة مراقبة وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الجزائر[1]

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة في الجزائر

تمثل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر(**شكل رقم 34**)، التي تم اعتمادها في عام 2015كجزء من خطة التنمية المستدامة للعا2030 ، جدول أعمال طموح، ولكي تحقق جميع بلدان العالم هذه الاهداف بحلول العام 2030، سيتطلب هذا جهودا غير مسبوقة من الجميع، حيث سيتطلب سياسات واستثمارات تحويلية، ودعم أكثر الناس فقرا وضعفا وإشراك الجميع في التنفيذ[2].

تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان إحراز التحسين في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مدعومة بالحوكمة الرشيدة والشراكات، وهي تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية(2015 – 2000) .

الغرض من مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المتابعة للمنطقة العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص، هو أن تكون أداة تستخدمها للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتسليط الضوء على الفجوات في كل من التنفيذ والبيانات .يتكون مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام2019. يتكوّن مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام 2019 من 105 مؤشرات، لكل منها درجة مُعيّنة(0–100) ولون من ألوان إشارات المرور الضوئية (أخضر أو أصفر أو برتقالي

[1] Voluntary National Review 2019 :Algeria , from : https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates/algeria Consulted on : 22-08-2020 , at 22:03

[2] اكاديمية الامارات الدبلوماسية ، **تقرير مؤشر و لوحات متابعة اهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية 2019** ، ص138

أو أحمر) للإشارة إلى الأداء المتحقق **(شكل رقم 34)** ، بالإضافة إلى ذلك، تشير الأسهم إلى الاتجاهات الراهنة في تحقيق أهداف المؤشرات التي تتوفر عنها بيانات لعدة سنوات[1].

شكل رقم (34): منظومة رباعية الأسهم لتحديد اتجاهات أهداف التنمية المستدامة

المصدر : أكاديمية الامارات الدبلوماسية ، **تقرير مؤشر و لوحات متابعة اهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية 2019** ، ص138

[1] تقرير مؤشر و لوحات متابعة اهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية 2019 ، اكاديمية الامارات الدبلوماسية ، 201، ص 02

الشكل رقم (35): اهداف التنمية المستدامة: الجزائر الاداء حسب المؤشر (2019)

الهدف 1: القضاء على الفقر	القيمة	التصنيف	الاتجاه
نسبة الفقراء الحاليين بدخل 1,90 دولارًا في اليوم (٪ من السكان)	0.3	●	↑
نسبة الفقراء الحاليين بدخل 3,20 دولارًا في اليوم (٪ من السكان)	2.0	●	↑
الفقراء العاملون مقابل 3,10 دولارات في اليوم بحسب تعادل القوة الشرائية (٪ من إجمالي العمالة)	9.7	●	←
الهدف 2: القضاء التام على الجوع			
انتشار نقص التغذية (٪ من السكان)	4.7	●	↑
انتشار التقزم (تدني الطول مقابل العمر) عند الأطفال دون سن الخامسة (٪)	11.7	●	••
انتشار الهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة (٪)	4.1	●	••
انتشار السمنة، مؤشر كتلة الجسم ≤ 30 (٪ من السكان البالغين)	27.4	●	↓
محصول الحبوب (طن/هكتار)	1.6	●	↓
مؤشر الإدارة المستدامة للنيتروجين	0.8	●	••
مستوى التغذية البشري (الأفضل 2 - 3 الأسوأ)	2.2	●	↑
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه			
معدل وفيات الأمهات (لكل 100,000 مولود حي)	140	●	←
معدل وفيات حديثي الولادة (لكل 1,000 مولود حي)	14.9	●	↑
معدل الوفيات دون سن الخامسة (لكل 1,000 مولود حي)	24.0	●	↑
معدل الإصابة بالسل (لكل 100,000 نسمة)	70.0	●	←
الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز (لكل 1,000)	0.0	●	↑
معدل الوفيات المعياري حسب العمر بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة بين السكان بين 30-70 عامًا (لكل 100,000 نسمة)	14.2	●	↑
المعدل المعياري للوفيات حسب العمر بسبب تلوث الهواء المنزلي وتلوث الهواء المحيط (لكل 100,000 نسمة)	50	●	••
معدل الوفيات المرورية (لكل 100,000 نسمة)	23.7	●	←
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	76.4	●	↖
معدل خصوبة المراهقين (المواليد لكل 1,000 امرأة بين 15-19 عامًا)	10.4	●	↑
الولادات تحت إشراف المختصين الصحيين المهرة (٪)	96.6	●	••
نسبة الرضع الناجين الذين تلقوا لقاحين أوصت بهما منظمة الصحة العالمية (٪)	88	●	↓
مؤشر تتبع التغطية الصحية الشاملة (0-100)	72.3	●	↑
الرفاهية الذاتية (متوسط درجات السلم، 0-10)	5.0	●	↓
انتشار داء السكري (٪ من السكان البالغين 20-79 عامًا)	6.7	●	••
معدلات الانتحار حسب العمر (لكل 100,000 نسمة)	3.3	●	↑

الهدف 4: التعليم الجيد

صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية (٪)	97.5	↑ ●
معدل أمية الأشخاص البالغين من العمر 15-24 عامًا من كلا الجنسين (٪)	93.8	•• ●
معدل إتمام المرحلة الثانوية الدنيا (٪)	79.1	↓ ●
نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم قبل الابتدائي (٪ من الأطفال في سن ما قبل المدرسة)	79	•• ●
نسبة الالتحاق بالمدرسة والتعليم العالي (٪ من الإجمالي)	47.7	↑ ●
درجات الاختبار القياسية	374.1	•• ●

الهدف 5: المساواة بين الجنسين

المطالبة بتنظيم للأسرة مبني على الطرق الحديثة (٪ النساء المتزوجات أو المرتبطات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15-49):	77.2	↑ ●
نسبة متوسط سنوات الدراسة للإناث إلى الذكور في الفئة العمرية 25 سنة فأكبر	88.4	↑ ●
نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة	22.8	← ●
المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (٪)	25.8	↓ ●
نسبة إجمالي الدخل القومي المقدّر للفرد، الإناث/ الذكور (بحسب تعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي لعام 2011)	0.2	↓ ●
النساء بين 20 و24 عامًا اللائي تزوجن أو ارتبطن لأول مرة قبل سن 15 (٪)	0.4	•• ●
نسبة النساء في المناصب الوزارية (٪)	13.3	↑ ●
إجازة الأمومة الإلزامية مدفوعة الأجر (بالأيام)	98	•• ●

الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية

السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل (٪)	93.5	↖ ●
السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل (٪)	87.5	← ●
سحب المياه العذبة، ٪ من إجمالي موارد المياه المتجددة	88.0	•• ●
استنفاد المياه الجوفية المستوردة (متر^3/سنة/فرد)	7.5	•• ●
معالجة المياه المستعملة في الأنشطة البشرية (٪)	46.1	•• ●
درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (٪)	48	•• ●
معدل الوفيات المنسوبة إلى المياه غير الآمنة والصرف الصحي غير الآمن وغياب النظافة (لكل 100,000 نسمة)	1.9	•• ●

الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

الحصول على الكهرباء (٪ من السكان)	100.0	↑ ●
الوصول إلى مصادر الوقود النظيف والتكنولوجيا لأغراض الطهي (٪ من السكان)	100.0	↑ ●
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود / إنتاج الكهرباء (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون / تيراواط/ساعة)	1.1	← ●
إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة (٪ من إجمالي إنتاج الكهرباء)	0.0	← ●
مستوى كثافة الطاقة للطاقة الأولية (ميجاجول/إجمالي الناتج المحلي بحسب تعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي لعام 2011، متوسط 5 سنوات)	10.0	•• ●

	القيمة	التصنيف	الاتجاه
الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد			
النمو المعدل (٪)	-0.6	●	••
البالغون (15 عامًا فأكبر) الذين يمتلكون حسابًا في بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو مع شركة لخدمات الأموال عبر الهاتف المحمول (٪)	82.6	●	↑
معدل البطالة (٪ من إجمالي القوى العاملة)	1.2	●	↑
الحوادث القاتلة المرتبطة بالعمل في الواردات (الوفيات لكل 100,000)	1.2	●	••
درجة حرية العمل	71.1	●	↓
البطالة، إجمالي الشباب (٪ من إجمالي القوى العاملة من الفئة العمرية 15-24 سنة)	5.0	●	↑
درجة سهولة بدء عمل جديد	89.6	●	••
مؤشر تركيز المنتج، الصادرات	0.3	●	↑
الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية			
السكان الذين يستخدمون الإنترنت (٪)	95.9	●	↑
اشتراكات النطاق العريض للأجهزة الجوّالة (لكل 100 نسمة)	146.0	●	↑
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: جودة التجارة والبنية الأساسية المتعلقة بالنقل (من 1=متدنية إلى 5=عالية)	2.7	●	↓
عدد مقالات الدوريات العلمية والتقنية (لكل 1,000 نسمة)	0.1	●	↓
نفقات البحوث والتطوير (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	0.1	●	••
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة التصنيعية (كيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار أمريكي بالسعر الثابت لعام 2010)	0.5	●	←
الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة			
تم تعديل معامل جيني لأعلى دخل (1-100):	NA	●	••
الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة			
المتوسط السنوي لتركيز الجسيمات التي يقل قطرها عن 2,5 ميكرون (PM2.5) (ميكروغرام/م^3)	70.8	●	↓
الرضا عن المواصلات العامة (٪)	72.7	●	↑
الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان			
النفايات الإلكترونية الناتجة (كجم/فرد)	15.5	●	••
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الإنتاج (كجم/فرد)	25.7	●	••
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المستوردة (كجم/فرد)	-1.8	●	••
بصمة إنتاج النيتروجين (كجم/فرد)	21.7	●	••
إجمالي النفايات البلدية الصلبة الناتجة (كغم/سنة/فرد)	668.0	●	••
درجة تحقيق القيمة (مؤشر حوكمة الموارد)	27	●	••
الدعم قبل اقتطاع الضريبة على الوقود الأحفوري (الاستهلاك والإنتاج) للفرد (بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي)	1,326.1	●	••
الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف بشأن النفايات الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية (٪)	77.0	●	••

الهدف 13: العمل المناخي

نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة (طن من ثاني أكسيد الكربون/فرد)	15.9	●	↑
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المستوردة، والمعدّلة حسب التكنولوجيا (طن من ثاني أكسيد الكربون/فرد)	-2.4	●	••
الأشخاص المتأثرون بالكوارث المرتبطة بالمناخ (لكل 100,000 نسمة)	NA	●	••
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتضمنة في صادرات الوقود الأحفوري (كجم/فرد)	15,853.7	●	••

الهدف 14: الحياة تحت الماء

متوسط المساحة المحمية في المواقع البحرية المهمة للتنوع البيولوجي (٪)	36.6	●	←
هدف مؤشر صحة المحيطات - المياه النظيفة (0-100)	63.5	●	↑
هدف مؤشر سلامة المحيطات - مصايد الأسماك (0-100)	34.6	●	←
الأسماك المصيدة بشباك الجر (٪)	11.7	●	↖

الهدف 15: الحياة في البر

متوسط المساحة المحمية في المواقع البرية المهمة للتنوع البيولوجي (٪)	27.5	●	←
مؤشر القائمة الحمراء لبقاء الأنواع (0-1)	0.8	●	↓
تهديدات التنوع البيولوجي المستوردة (التهديدات لكل مليون نسمة)	5.7	●	••

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية

جرائم القتل (لكل 100,000 نسمة)	0.5	●	↑
نسبة المحتجزين بغير أحكام	0.3	●	••
نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند المشي بمفردهم ليلًا في المدينة أو المنطقة التي يعيشون بها (٪)	59.9	●	••
حقوق الملكية (1-7)	5.3	●	↑
تسجيل المواليد لدى السلطة المدنية، الأطفال دون 5 سنوات (٪)	NA	●	••
مؤشر مدركات الفساد (0-100)	36	●	↓
الأطفال بين 5 و14 عامًا المشاركون في عمالة الأطفال (٪)	4.6	●	••
مؤشر حرية الصحافة (الأفضل 0 - 100 الأسوأ)	60.9	●	↓
الوفيات المرتبطة بالمعارك (لكل 100,000 نسمة، متوسط 5 سنوات)	NA	●	••
عدد السجناء (لكل 100,000 شخص)	233.4	●	↑
واردات الأسلحة التقليدية الرئيسية (تقييم مؤشر الاتجاه بالمليون دولار أمريكي بحسب السعر الثابت للدولار لعام 1990 لكل 100,000 نسمة، متوسط 5 سنوات)	1.8	●	••
صادرات الأسلحة التقليدية الرئيسية (تقييم مؤشر الاتجاه بالمليون دولار أمريكي بحسب السعر الثابت للدولار لعام 1990 لكل 100,000 نسمة، متوسط 5 سنوات)	0.0 *	●	••
وضع المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان	9	●	••
الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب	-0.9	●	↓

الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	6.1	●	••
درجة الملاذ الضريبي (الأفضل 0-5 الأسوأ)	1	●	••
درجة القدرة الإحصائية	NA	●	••

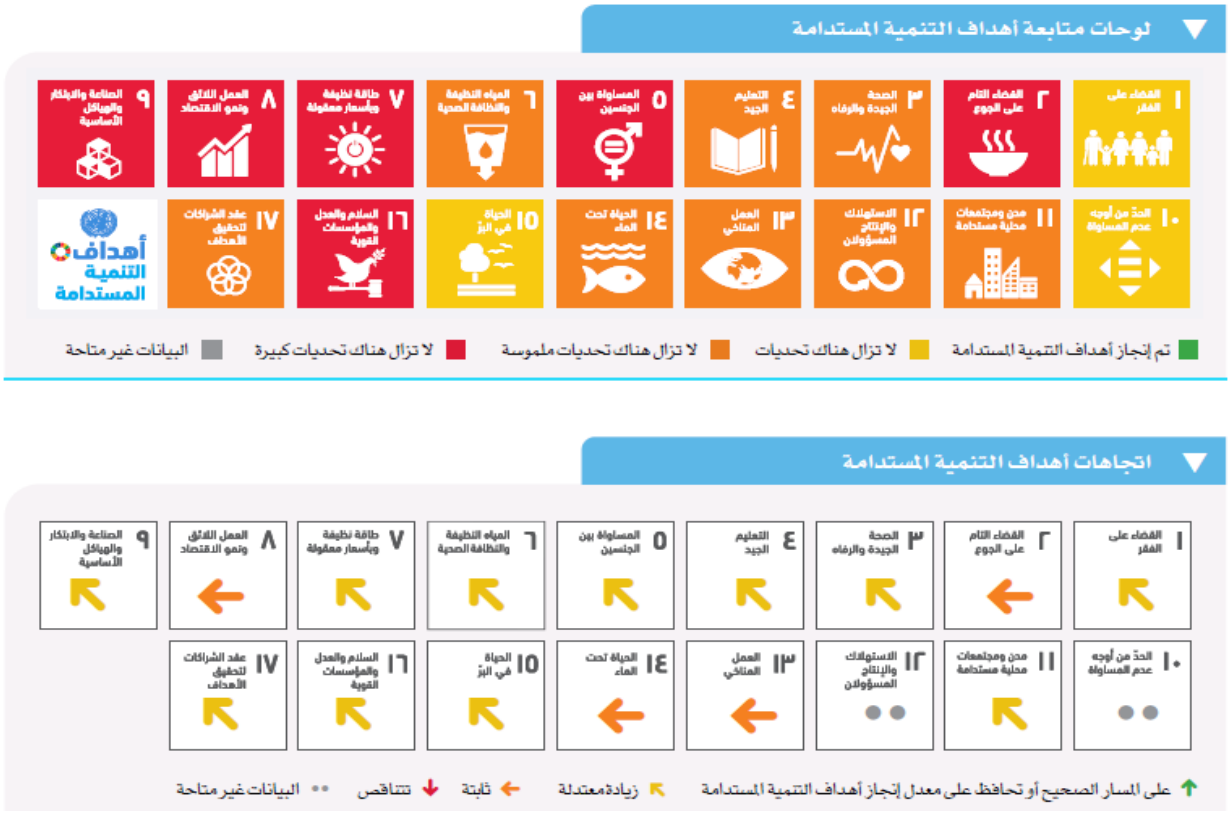

المصدر : **اكاديمية الامارات الدبلوماسية ، تقرير مؤشر و لوحات متابعة اهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية 2019** ، ص 50-51

وعليه يتضح هنا أن أهدف التنمية المستدامة الثلاثة الاكثر تحديا للجزائر هي:

1- الهدف رقم 02: (القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة).

2-- الهدف رقم 05: (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات).

3- الهدف رقم 08 :(تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع) [1] .

سجلت الجزائر في الهدف رقم 02 من أهداف التنمية المستدامة درجات حمراء على مؤشر السمنة، بالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة على مؤشرات الزراعة المستدامة

[1] تقرير مؤشر و لوحات متابعة اهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية 2019 ، مرجع سابق ، ص 16

(إدارة النيتروجين). وفي الهدف رقم 05: من اهداف التنمية المستدامة حصلت الجزائر على درجة حمراء في نسبة مشاركة الاناث إلى الذكور في القوة العاملة والدخل، وتشمل التحديات الاخرى: مشاركة المرأة في المستويات العليا من صنع القرار (نسبة المناصب الوزارية)[1].

الفرع الثالث : الأنموذج المقترح للجزائر لتحقيق متطلبات خطط التنمية المستدامة .

نحاول في هذا الجزء الأخير من الدراسة رسم إطار لمعالم استراتيجية ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة –من خلال تطبيق شروط والتزامات الانضمام الاقتصادية والسياسية– معتمدين في ذلك على رؤى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

هناك مجموعة من المشاكل التي تعيق الجزائر للسير في هذا المسار وتتبع معظمها من إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر وإخراجه من مصيدة التبعية للعائدات النفطية أساسا من الطابع غير المتجدد لهذا المورد الطبيعي، وعدم استقرار الوضعية الاقتصادية نتيجة لتقلبات أسعاره على المستوى العالمي و تتمثل هذه المشاكل في :

1–مشكل الدعم:

أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى بلوغ تكلفة الدعم حوالي 14 %من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 ،وهذا الدعم غير عادل في معظمه، فعلى سبيل المثال تنفق أغنى 20 %من الأسر على منتجات الوقود المدعمة أكثر مما تنفقه أفقر 20 %من الأسر، بالإضافة إلى ذلك، يشجع الدعم الاستهلاك المفرط، ويمكن جعل النظام أكثر عدالة مع خفض تكلفته من

[1] تقرير مؤشر و لوحات متابعة اهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية 2019 ، مرجع سابق ، ص 16

خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعمم وإبداله بنظام للتحويلات النقدية يوجه بدقة إلى أقل الأسر دخلا[1].

2-الاعتماد على النفط وغياب استراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد:

ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة النمو المستدام، والسبب في ذلك الاعتماد التام على عوائد النفط وغياب استراتيجية للتنويع الاقتصادي[2].

3-مشكل التمويل

تمثل المشكلة التمويلية قصور الادخار عن معدلات الاستثمار والأسباب في ذلك متعددة منها: انخفاض مستويات الدخل في البلدان المختلفة خاصة في ظل معدلات التضخم المرتفعة التي تتناسب عكسيا الدخل الحقيقي ويشمل التضخم قطاع الانتاج ،الاستهلاك وتصاعد الضرائب بسبب عجز الميزانية باعتبارها الممول الرئيسي للاستثمارات مما يؤدي إلى الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمي، وتمويل الاستثمار طويل الأجل بالائتمان قصير الأجل[3]. وفي هذا الصدد وجب على الجزائر القيام بمجموعة من الاجراءات لحل هذه المشاكل وتتمثل في:

---

[1] صندوق النقد الدولي، النشرة الالكترونية، الجزائر يسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الايرادات النفطية ،19 ماي 2016، ص03

[2] بالعما اسماء ، بن عبد الفتاح دحمان ، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد 07، العدد 01،2018، ص 340.

[3] عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2014، ص38

- ✓ تغيير نموذج النمو: حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة، والمعتمدة على الهيدروكربونات الى نموذج اكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص.
- ✓ إجراء الضبط المالي: من خلال تعبئة المزيد من الايرادات الهيدروكربونية، لاسيما بتخفيض الاعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الانفاق الجاري، والحد من الاستثمار العام مع احداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته وتقوية اطار الميزانية [1].
- ✓ التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني: بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكم من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الانتاج في عدد معتبر من المنتجات، كما يمكن ايضا تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات اخرى كالزراعة الغذائية والهندسة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال والسياحة المحلية
- ✓ تحسين بيئة الأعمال: حسب احصائيات البنك الدولي، إحتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016، بعدما كانت تحتل المرتبة 161 سنة 2015 فيما يخص بيئة ممارسة الاعمال على المستور الدولي من أصل 189 اقتصاد، إلا انها تراجعت سنة 2017 الى المرتبة 156، في هذه الحالة يجب على الحكومة ايجاد سبيل لتعزيز بيئة الاعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة، وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية، وأخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول الاعمال لتنويع الاقتصاد[2].

[1] بالعما اسماء ، بن عبد الفتاح دحمان ، مرجع سابق، ص 341

[2] بالعما اسماء ، بن عبد الفتاح دحمان ، مرجع سابق، ص 341

وبناء على ما تقدم نخلص إلى اقتراح معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري وفق للآتي :

جدول رقم (09) اقتراحات مستقبلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر

محاور الاستراتيجية	آليات تنفيذ الاستراتيجية
وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي	التخفيض من التمويل الريعي تدريجيا 2121 إلى غاية 2131 ،وذلك من خلال الخوض في إصلاح جبائي يسمح بالتوجه نحو جدول طبيعي للتمويل الريعي.
بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع	تنفيذ سياسة صناعية جديدة؛ التركيز على القطاعات التصديرية؛ تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية.
تغيير بشكل أساسي إطار الحكومة الاقتصادية	القضاء على الرشوة والفساد الإداري؛ تحسين الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان، فيما يتعلق بالرقابة على المال العام
استثمار أموال صندوق ضبط الإيرادات	إعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق؛ الاستثمار ضمن مجموعة من الخيارات؛ كالاستثمار وفق الصيغ الاستثمارية الإسلامية
دعم القطاع الخاص للدخول في قطاعات جديدة	تقديم الحوافز الضريبية الداعمة للصادرات؛ تسهيل الدعم التمويلي من طرف بنوك التنمية وهيئات تشجيع الصادرات؛ الرقابة المستمرة على أداء المؤسسات وتوجيهها إلى القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد
تبني مقاربة جديدة لسياسات التشغيل والسوق غير الرسمية	اصلاح سياسات سوق العمل لتشجيع التشغيل الرسمي وادماج الشباب؛ وضع استراتيجية وطنية تحفيزية لضبط التشغيل غير الرسمي والدعم التحفيزي لإدخال المؤسسات غير الرسمية للدورة الاقتصادية.
تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية	تبسيط الهياكل الضريبية؛ إعادة النظر في قاعدة 20/61؛ خلق وسطاء ترويج الاستثمار ؛ إصلاح القطاع المصرفي والمالي.
ترشيد الانفاق العام	الاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات؛ إحداث توازن بين الاستثمار في أرس المال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل القيمة المضافة للاقتصاد.
الشراكة بين القطاعين العام و الخاص	احداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة؛ تقليص دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص
الاهتمام بالموارد البشرية	تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو

	المرتفع، فقد حققت الجزائر فيما يخص الموارد البشرية، حيث سجلت سنة تقدما 2014 رصيد 0.736 في ما يعرف بدليل التنمية ، لتحتل بذلك المرتبة 83 من بين 187 دولة، حسب تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP للتنمية البشرية، بعدما كانت تحتل المرتبة 93 سنة 2012 ؛ ولعل سبب تحقيق هذه المراتب يعود إلى تخصيص الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2014 غلاف مالي قدره 154 مليار دولار لتنمية الموارد البشرية

المصدر : بالعما اسماء ، بن عبد الفتاح دحمان ، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد 07، العدد 01،2018، ص 343- 344

وعليه نستنتج أنه على الجزائر القيام بمجموعة من الخطوات المهمة والجادة لحل المشاكل والمعيقات المذكورة أعلاه لتحقيق التنمية المستدامة إقتصاديا من خلال- التنويع اقتصادي- وعلى الصعيد السياسي من خلال – تفعيل الحوكمة رشيدة الحقة – وبالتالي القدرة على الانضمام الرسمي والفعلي للمنظمة العالمية للتجارة .

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل نستنتج الآتي:

- ✓ هناك علاقة وثيقة بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي، والنظام الاجتماعي في أي مجتمع، فلا يمكن دراسة النظام السياسي بمعزل عن دراسة النظم المجتمعية الاخرى، ولا يمكن معرفة أسباب تنمية المجتمع وتخلفه إلا من خلال التعرف على تركيبته التي يتشكل منها(النظام السياسي والنظام الاقتصادي والنظام الثقافي والنظام الاجتماعي)
- ✓ أن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب مجموعة من الإجراءات تلعب فيها الدول الأعضاء دورا هاما بحيث يتم تحليل وضعيتها الاقتصادية والسياسية والتشريعية .
- ✓ تواجه الجزائر تواجه مشكلة مزدوجة:(من ناحية، مشكلة دولة نامية ومن ناحية أخرى، اقتصاد نفطي غير متنوع للغاية)، كما أن الانضمام يشير لا محالة إلى الاعتبارات التجارية والإنتاجية (استغلال المزايا النسبية، وتحسين التخصص). وفي الوقت نفسه، فإنه يحتوي على محتوى قانوني واضح للغاية من حيث أنه ينطوي على تحول في التشريعات الاقتصادية الداخلية وإجراءات التنظيم الاقتصادي وأدوات السياسة التجارية. هذه العناصر تجعله إجراءً في قلب نظام نمو الاقتصاد المفتوح لمقدم الطلب.
- ✓ أن انضمام الجزائر يعني الموازنة بين الحقوق والالتزامات، حيث أنها تتمتع بالمزايا التي يمنحها لها الأعضاء الآخرون وفي المقابل عليها تقديم الالتزامات بفتح أسواقها والالتزام بالقواعد، هذه الالتزامات هي ثمرة المفاوضات الخاصة بالانضمام والجزائر، المنخرطة في عملية الانضمام إلى الجات منذ جوان 1987 ولم تنتهز فرصة العام الانتقالي – الانتقال من الجات الى المنظمة–. ومنذ ذلك الحين، شاركت في ما أصبح أطول عملية انضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهذا راجع إلى المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري عدم نجاعة جميع الإصلاحات التي تقوم بها الجزائر.

خـاتمة

تشكلت المنظمة العالمية للتجارة من الأحداث المهمة الدولية بعد الحرب الباردة، فكانت الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة لعام 1947 الاطار القانوني لها، حيث تم إنشاؤها ضمن سلسلة من الجولات التفاوضية بين الدول، كان أشهرها جولة الأورجواي (1986-1994) التي تمخض عنها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وفق اتفاقية مراكش لعام 1994 وإعتبارها من أبرز العوامل الخارجية المؤثرة في النظم السياسية للدول.

تشير عضوية المنظمة العالمية للتجارة على مدى السنوات العشرين الماضية إلى أن "التكلفة الإجمالية للاستبعاد" من المنظمة تفوق "تكلفة الانضمام". وأثبتت "بروتوكولات انضمام" الأعضاء الجدد، التي توضح شروط عضويتهم والتزاماتهم تجاه المنظمة أهميتها ليس فقط لتعزيز قواعد التجارة متعددة الأطراف، ولكن أيضًا لمساعدة الحكومات المُنضمة على إجراء إصلاحات محلية والدفع بها إلى تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة .

الجزائر اليوم، تتواجد ضمن محيط وطني ودولي يتميز بتغير وآليات جديدة تحتم عليها التكيف والمواكبة وليس الانعزال، وطلب الجزائر لعضوية المنظمة العالمية للتجارة، كان قناعة منها بأن الانضمام إليها قد يتيح لها فرصا أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره مما لو بقيت خارج المنظمة.

- **اختبار فرضيات الدراسة:**

بعد عرض هذه الدراسة ومحاولة الإحاطة ببعض جوانبها يمكننا إجراء اختبار لفرضياتها بالشكل الآتي:

- فيما يخص الفرضية الأولى فقد تم التأكد من صحتها على اعتبار أنه كلما التزمت الدول بشروط العضوية والالتزامات(الاقتصادية والسياسية) التي تفرضها المنظمة على الدول قبل وبعد وأثناء الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة كلما وفرت بيئة محلية تتسم بالحوكمة الرشيدة تتوافق تشريعاتها وممارساتها المحلية مع قواعد المنظمة.

- أما الفرضية الثانية فتأكدت صحتها بحكم أنه في حال انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سيتوجب عليها توفير بيئة محلية محوكمة واقتصاد متنوع بعيدا عن اقتصاد الريع وتحرر تجارتها وتنفتح مبادلتها التجارية على العالم ما يفتح باب الاستثمارات الاجنبية نتيجة التزامها بالشروط التي فرضتها المنظمة عليها، وفي غياب كل هذا سيبقى ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في رفوف الانتظار إلى حين توفر هذه الشروط.

- **نتائج الدراسة:**

من خلال دراسة الدور التي تقوم به المنظمة العالمية في إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة في دول العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ، توصلنا للنتائج التالية:

1-تعتبر المنظمة العالمية للتجارة من أبرز العوامل التي تساهم في الدفع نحو تحقيق التنمية، والتي تشكل مطلبا ضروريا لتحسين مؤشرات الحكم الرشيد وزيادة فعاليته؛ إذ يصعب وجود حوكمة رشيدة إذا كان هناك غيابا في النمو الاقتصادي الحقيقي للدولة، مقترنا ذلك بدرجات من التغيير في البنية السياسية والتشريعية والاقتصادية والإدارية

2-يعتمد تأثير المنظمة العالمية للتجارة على الدول الأعضاء في مجموعة من المعايير تتجسد في مدى الاستفادة المحتملة من الانضمام، ومدى تأثر سيادة الدولة العضو بتدخلات المنظمة في سيادتها الداخلية والخارجية، ودرجة التطور الاقتصادي للدولة.

3-يؤدي إنضمام الدول للمنظمة العالمية للتجارة لإحداث تغييرات في البنية السياسية والتشريعية والقانونية، فأثناء مفاوضات الانضمام يُطلب من الاقتصادات التي تتفاوض على شروط العضوية أن تقيم إلى أي مدى تتوافق تشريعاتها وممارساتها المحلية المتعلقة بالتجارة مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

4-تعزز اتفاقية الشراكة والاتساق بين مؤسسات بريتون وودز الثلاث الإصلاحات الاقتصادية التي تلتزم بها الدول من خلال برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، والتي

يمكنها أن تخلق تغييرات سياسية؛ حيث يحاول القادة السياسيين للدول النامية إزالة الحواجز أمام المزيد من الإصلاحات الاقتصادية لتهيئة مناخ استثماري مناسب يشمل الحماية القانونية لحقوق الملكية والبيروقراطية الايجابية.

5-إن الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف، كما تجسده المنظمة، يزود الدول النامية بإمكانية الوصول إلى أسواق جديدة وتكنولوجيات جديدة واستثمارات جديدة، مما يساعد الدول على ترشيد الحكم ويجعل تنميتها مستدامة. وعليه، ستواصل المنظمة لعب دور رئيسي في تحقيق الهدف رقم (01) من أهداف التنمية المستدامة بشأن إنهاء الفقر بالإضافة إلى العديد من الأهداف الأخرى في خطة 2030.

6- تظهر الدراسة بأن التأثير السياسي لمنظمة التجارة العالمية في الدول الأعضاء بشكل عام و الدول في طور الانضمام مثل الجزائر تكون على صورتين :

- **الصورة الأولى:** تأثير مباشر يحدث قبل انضمام الدول، من خلال تطبيقاتها لمجموعة من الشروط التشريعية والاقتصادية والادارية ، تمتد آثارها في الجانب السياسي، سواء من خلال: مراحل الاستعداد والمفاوضات متعددة الاطراف، والالتزامات القانونية والمشروطية السياسية .
- **الصورة الثانية** : تأثير غير مباشر يحدث بعد الانضمام الرسمي للمنظمة، تظهر على شكل مجموعة من الآثار على الحياة السياسية والاقتصادية التشريعية تؤثر في زيادة أو تقليص حدة التطور الديموقراطي والاستقرار السياسي للدول الاعضاء.

وتظهر الآثار السياسية غير المباشرة للمنظمة على الدول الاعضاء في عدة صور:

- حجم التغيير في الخطاب السياسي: في سياق طرح مجموعة من المفاهيم الجديدة (الحكم الرشيد، الاصلاح والتنمية، الشفافية، المساءلة، ومكافحة الفساد)
- حجم تأثر السيادة الوطنية: سواء في اصدار القوانين والتشريعات، واتخاذ القرارات والاجراءات، وزيادة الالتزامات الدولية المفروضة .

- مدى التغير في السياسة الاقتصادية: في اتجاه الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتقليل الدعم الحكومي ،توسيع دائرة عملية صنع القرار الاقتصادي وتطوير مضامين و اهداف السياسات الاقتصادية الكلية و الفرعية.

7-أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب مجموعة من الإجراءات تلعب فيها الدول الأعضاء دورا هاما بحيث يتم تشريح العضو المترشح وتحليل وضعيته الاقتصادية والسياسية والتشريعية ويتم كل ذلك في مراحل تفاوضية، والانضمام كذلك يعني الموازنة بين الحقوق والالتزامات، حيث أن البلد العضو يتمتع بالمزايا التي يمنحها له الأعضاء الآخرون وفي المقابل عليه تقديم الالتزامات بفتح أسواقه والالتزام بالقواعد، هذه الالتزامات هي ثمرة المفاوضات الخاصة بالانضمام والجزائر، المنخرطة في عملية الانضمام إلى الجات منذ جوان 1987، لم تنتهز فرصة العام الانتقالي (الانتقال من الجات الى المنظمة). ومنذ ذلك الحين، شاركت في ما أصبح أطول عملية انضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهذا راجع إلى المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري عدم نجاعة جميع الإصلاحات التي تقوم بها الجزائر.

- **التوصيات والاقتراحات:**

بعد تحديد أبرز النتائج المستخلصة من الدراسة نقترح بعض التوصيات والاقتراحات التي كانت اتبعتها معظم الدول الناجحة -المنضمة في المنظمة العالمية للتجارة-، ونعتقد أن الجزائر بحاجة لمحاولة تتبعها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة وتحقيق الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة من جهة أخرى. بما يتناسب والتطورات الجارية في الظرف الراهن وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

1-يجب على الجزائر أن تطبق مجموعة من الالتزامات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة بغية الانضمام إليها والتي تتضمن إعادة النظر في السياسية الاقتصادية، واصدار التشريعات والقوانين والانظمة الادارية التي تتوافق مع قواعد و مبادئ المنظمة.

وبالتالي البعد عن حالة عدم التوازن والتهميش، زيادة حجم علاقاتها الاقتصادية والسياسية الخارجية، والرغبة في الحصول على امتيازات وفوائد العضوية في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية القائمة، ومحددات البيئة الداخلية.

2-يجب على الجزائر إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة الحقة من مشاركة وشفافية وحكم القانون، مساواة، كفاءة وفاعلية، لامركزية ومكافحة الفساد والبيروقراطية الإدارية السلبية.

3-بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط –تنويع اقتصادي–مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.

4-تنمية اقتصادية متوازية إقليميا وإجتماعيا.

5-تحقيق الإستقرار للموازنة العامة، ذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى.

6-تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية و بيئية اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

الملاحـــق

ملحق رقم (01): اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة

إن الأطراف في هذا الاتفاق :

تدرك أن علاقاتهم، في مجال التجارة والجهود الاقتصادية ينبغي أن تتم بهدف رفع مستويات المعيشة، وضمان العمالة الكاملة، وحجم كبير ومتزايد من الدخل الحقيقي والطلب الفعال، وتوسيع إنتاج السلع والتجارة فيها. والخدمات ، مع السماح بالاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقًا لهدف التنمية المستدامة، والسعي إلى حماية البيئة والحفاظ عليها وتعزيز وسائل القيام بذلك بطريقة تتفق مع احتياجاتها واهتماماتها في مختلف مستويات التنمية الاقتصادية،

تدرك كذلك ما تدعو اليه الحاجة من بذل جهود إيجابية تهدف إلى ضمان حصول البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا من بينها ، على نصيب في نمو التجارة الدولية يتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية ،

ورغبة منها في المساهمة في تحقيق هذه الأهداف من خلال الدخول في ترتيبات متبادلة ومفيدة للطرفين موجهة نحو التخفيض الكبير في التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز أمام التجارة وإلغاء المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية ،

وإذ تعتزم لذلك إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف، متكامل ، وأكثر قابلية للاستمرار يشتمل الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة الجات ، ونتائج جهود تحرير التجارة السابقة ، وجميع نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ،

وتصميما منها على صون المبادئ الأساسية، وتعزيز الأهداف التي بني عليها هذا النظام التجاري المتعدد الأطراف،

تفق على ما يأتي :

المادة الأولى: إنشاء المنظمة

يتم إنشاء منظمة التجارة العالمية (المشار إليها فيما يلي باسم "منظمة التجارة العالمية").

المادة الثانية: نطاق منظمة التجارة العالمية

1. توفر منظمة التجارة العالمية الإطار المؤسسي المشترك لإدارة العلاقات التجارية بين أعضائها في الأمور المتعلقة بالاتفاقيات والصكوك القانونية المرتبطة بها المدرجة في ملاحق هذه الاتفاقية.

2. الاتفاقات والصكوك القانونية المرتبطة بها المدرجة في الملاحق 1 و 2 و 3 (المشار إليها فيما يلي باسم "اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف") هي جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وملزمة لجميع الأعضاء.

3. الاتفاقات والصكوك القانونية المرتبطة بها المدرجة في الملحق 4 (المشار إليها فيما يلي باسم "اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف") هي أيضًا جزء من هذه الاتفاقية بالنسبة للأعضاء الذين قبلوها ، وهي ملزمة لتلك الأعضاء. اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف لا تنشئ أي التزامات أو حقوق للأعضاء الذين لم يقبلوها.

4. إن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لعام 1994 على النحو المحدد في الملحق 1 أ (المشار إليها فيما يلي باسم "الجات 1994") منفصلة قانونًا عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ، المؤرخة 30 أكتوبر 1947 ، والمرفقة بالوثيقة النهائية المعتمدة في اختتام الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمالة ، على النحو الذي تم تعديله أو تعديله أو تعديله لاحقًا (يشار إليه فيما بعد باسم "الجات 1947").

المادة الثالثة: مهام منظمة التجارة العالمية

1. تسهل منظمة التجارة العالمية تنفيذ وإدارة وتشغيل ، وتعزيز أهداف هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف ، كما توفر الإطار اللازم لتنفيذ وإدارة وتشغيل الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف.

2. توفر منظمة التجارة العالمية منتدى للمفاوضات بين أعضائها فيما يتعلق بعلاقاتهم التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تتناولها الاتفاقات الواردة في ملاحق هذه الاتفاقية. قد توفر منظمة التجارة العالمية أيضًا منتدى لمزيد من المفاوضات بين أعضائها فيما يتعلق بعلاقاتهم التجارية متعددة الأطراف ، وإطارًا لتنفيذ نتائج هذه المفاوضات ، على النحو الذي قد يقرره المؤتمر الوزاري.

3. تدير منظمة التجارة العالمية التفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات (يشار إليها فيما بعد باسم "تفاهم تسوية المنازعات" أو "تفاهم تسوية المنازعات") في الملحق 2 من هذه الاتفاقية.

4. تدير منظمة التجارة العالمية آلية مراجعة السياسة التجارية (المشار إليها فيما يلي باسم "TPRM") المنصوص عليها في الملحق 3 من هذه الاتفاقية.

5. بغية تحقيق قدر أكبر من الاتساق في صنع السياسة الاقتصادية العالمية ، تتعاون منظمة التجارة العالمية ، حسب الاقتضاء ، مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة له.

المادة الرابعة: هيكل منظمة التجارة العالمية

1. ينشأ مؤتمر وزاري يتألف من ممثلين عن جميع الأعضاء ، ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل. يضطلع المؤتمر الوزاري بوظائف منظمة التجارة العالمية ويتخذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض. يكون للمؤتمر الوزاري سلطة اتخاذ القرارات بشأن جميع المسائل في إطار أي من اتفاقات التجارة متعددة الأطراف ، إذا طلب أحد الأعضاء ذلك ، وفقًا للمتطلبات المحددة لاتخاذ القرار في هذا الاتفاق وفي اتفاقية التجارة متعددة الأطراف ذات الصلة.

2. يجب أن يكون هناك مجلس عام يتكون من ممثلين عن جميع الأعضاء ، ويجتمع حسب الاقتضاء. في الفترات الفاصلة بين اجتماعات المؤتمر الوزاري ، يتولى المجلس العام مهامه. يقوم المجلس العام أيضًا بتنفيذ المهام الموكلة إليه بموجب هذه الاتفاقية. يتعين على المجلس العام وضع نظامه الداخلي والموافقة على النظام الداخلي للجان المنصوص عليها في الفقرة .7

3. يجتمع المجلس العام حسب الاقتضاء للاضطلاع بمسؤوليات هيئة تسوية المنازعات المنصوص عليها في تفاهم تسوية المنازعات. يجوز أن يكون لهيئة تسوية المنازعات رئيسها الخاص ويجب أن تضع القواعد الإجرائية التي تراها ضرورية للوفاء بهذه المسؤوليات.

4. يجتمع المجلس العام حسب الاقتضاء للاضطلاع بمسؤوليات هيئة مراجعة السياسة التجارية المنصوص عليها في TPRM. قد يكون لهيئة مراجعة السياسة التجارية رئيسها الخاص ويجب أن تضع القواعد الإجرائية التي تراها ضرورية للوفاء بهذه المسؤوليات.

5. يجب أن يكون هناك مجلس للتجارة في السلع ، ومجلس للتجارة في الخدمات ، ومجلس للجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (يشار إليه فيما يلي باسم "مجلس تريبس") ، يعمل بموجب التوجيه العام المجلس العام. يشرف مجلس التجارة في السلع على عمل اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف الواردة في الملحق 1 أ. يشرف مجلس التجارة في الخدمات على عمل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (المشار إليها فيما يلي باسم "الجاتس"). يتولى مجلس تريبس الإشراف على عمل اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (المشار إليها فيما بعد باسم "اتفاقية تريبس"). يتعين على هذه المجالس

تنفيذ المهام المسندة إليها بموجب اتفاقيات كل منها والمجلس العام. يجب عليهم وضع قواعد الإجراءات الخاصة بهم رهنا بموافقة المجلس العام. العضوية في هذه المجالس مفتوحة لممثلي جميع الأعضاء. تجتمع هذه المجالس حسب الضرورة لأداء مهامها.

6. ينشئ مجلس التجارة في السلع ومجلس التجارة في الخدمات ومجلس تريبس هيئات فرعية حسب الاقتضاء. تضع هذه الهيئات الفرعية النظام الداخلي الخاص بها رهناً بموافقة مجالسها.

7- ينشئ المؤتمر الوزاري لجنة للتجارة والتنمية ، ولجنة معنية بقيود ميزان المدفوعات ، ولجنة للميزانية والمالية والإدارة ، وتضطلع بالمهام الموكلة إليها بموجب هذا الاتفاق والتجارة متعددة الأطراف. الاتفاقات ، وأية وظائف إضافية يكلفها بها المجلس العام ، ويجوز إنشاء لجان إضافية مع مثل هذه الوظائف التي قد تراه مناسبا. تقوم لجنة التجارة والتنمية ، كجزء من وظائفها ، بمراجعة دورية للأحكام الخاصة الواردة في اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف لصالح الدول الأعضاء الأقل نموًا وتقدم تقريرًا إلى المجلس العام لاتخاذ الإجراء المناسب. العضوية في هذه اللجان مفتوحة لممثلي جميع الأعضاء.

8. تنفذ الهيئات المنصوص عليها في اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف الوظائف الموكلة إليها بموجب تلك الاتفاقات وتعمل ضمن الإطار المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية. يجب على هذه الهيئات إبقاء المجلس العام على علم بأنشطتها على أساس منتظم.

المادة الخامسة: العلاقات مع المنظمات الأخرى

1. يتخذ المجلس العام الترتيبات المناسبة للتعاون الفعال مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى التي لديها مسؤوليات تتعلق بمسؤوليات منظمة التجارة العالمية.

2. يجوز للمجلس العام اتخاذ الترتيبات المناسبة للتشاور والتعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالمسائل ذات الصلة بتلك الخاصة بمنظمة التجارة العالمية.

المادة السادسة: الأمانة

1. تكون هناك أمانة لمنظمة التجارة العالمية (يشار إليها فيما يلي باسم "الأمانة") يرأسها مدير عام.

2. يعين المؤتمر الوزاري المدير العام ويقر اللوائح التي تحدد صلاحيات المدير العام وواجباته وشروط خدمته ومدة خدمته.

3. يعين المدير العام موظفي الأمانة العامة ويحدد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقاً للوائح التي يعتمدها المؤتمر الوزاري.

4. تكون مسؤوليات المدير العام وموظفي الأمانة ذات طابع دولي حصري. في أداء واجباتهم ، لا يجوز للمدير العام وموظفي الأمانة العامة طلب أو قبول تعليمات من أي حكومة أو أي سلطة أخرى خارج منظمة التجارة العالمية. وعليهم الامتناع عن أي عمل قد ينعكس سلباً على موقعهم كمسؤولين دوليين. يحترم أعضاء منظمة التجارة العالمية الصفة الدولية لمسؤوليات المدير العام وموظفي الأمانة ولا يسعون إلى التأثير عليهم في أداء واجباتهم.

المادة السابعة: الميزانية والاشتراكات

1 – يقدم المدير العام إلى لجنة الميزانية والمالية والإدارة تقدير الميزانية السنوية والبيان المالي لمنظمة التجارة العالمية. تقوم لجنة الميزانية والشؤون المالية والإدارة بمراجعة تقديرات الميزانية السنوية والبيان المالي المقدم من قبل المدير العام وتقديم توصيات بشأنها إلى المجلس العام. يجب أن يخضع تقدير الميزانية السنوية لموافقة المجلس العام.

2. تقترح لجنة الميزانية والمالية والإدارة على المجلس العام لائحة مالية تتضمن أحكامًا تحدد:

(أ) جدول الاشتراكات الذي يقسم نفقات منظمة التجارة العالمية على أعضائها ؛ و

(ب) التدابير الواجب اتخاذها فيما يتعلق بالأعضاء الذين لديهم متأخرات.

يجب أن تستند اللوائح المالية ، بقدر الإمكان ، إلى لوائح وممارسات اتفاقية الجات لعام 1947.

3. يعتمد المجلس العام اللوائح المالية وتقديرات الميزانية السنوية بأغلبية الثلثين التي تضم أكثر من نصف أعضاء منظمة التجارة العالمية.

4. يجب على كل عضو المساهمة على وجه السرعة في منظمة التجارة العالمية حصته في نفقات منظمة التجارة العالمية وفقا للوائح المالية المعتمدة من قبل المجلس العام.

المادة الثامنة: وضع منظمة التجارة العالمية

1. تتمتع منظمة التجارة العالمية بالشخصية الاعتبارية ، ويمنحها كل عضو من أعضائها الصفة القانونية التي قد تكون ضرورية لممارسة وظائفها.

2. يمنح كل عضو من أعضائها منظمة التجارة العالمية الامتيازات والحصانات اللازمة لممارسة وظائفها.

3. يمنح مسؤولو منظمة التجارة العالمية وممثلو الأعضاء بالمثل من قبل كل عضو من أعضائها الامتيازات والحصانات اللازمة لممارسة وظائفهم بشكل مستقل فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية.

4. تكون الامتيازات والحصانات التي يمنحها العضو لمنظمة التجارة العالمية ومسؤوليها وممثلي أعضائها مماثلة للامتيازات والحصانات المنصوص عليها في اتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها ، والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 نوفمبر 1947.

5. يجوز لمنظمة التجارة العالمية إبرام اتفاق مقر.

المادة التاسعة: اتخاذ القرار

1. تواصل منظمة التجارة العالمية ممارسة اتخاذ القرار بتوافق الآراء المتبع في اتفاقية الجات لعام 1947. ما لم ينص على خلاف ذلك ، حيث لا يمكن التوصل إلى قرار بالإجماع ، يتم البت في المسألة المعنية بالتصويت. في اجتماعات المؤتمر الوزاري والمجلس العام ، يكون لكل عضو في منظمة التجارة العالمية صوت واحد. عندما تمارس المجموعات الأوروبية حقها في التصويت ، يجب أن يكون لها عدد من الأصوات مساوٍ لعدد دولها الأعضاء التي هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية. تتخذ قرارات المؤتمر الوزاري والمجلس العام بأغلبية الأصوات المدلى بها ، ما لم ينص على خلاف ذلك في هذه الاتفاقية أو في اتفاقية التجارة متعددة الأطراف ذات الصلة.

2. يكون للمؤتمر الوزاري والمجلس العام السلطة الحصرية لاعتماد تفسيرات هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف. في حالة تفسير اتفاقية التجارة متعددة الأطراف في الملحق 1 ، يجب عليهم ممارسة سلطتهم على أساس توصية من المجلس الذي يشرف على سير العمل في هذا الاتفاق. يتخذ قرار اعتماد تفسير ما بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء. لا يجوز استخدام هذه الفقرة بطريقة تقوض أحكام التعديل في المادة العاشرة.

3. في ظروف استثنائية ، يجوز للمؤتمر الوزاري أن يقرر التنازل عن التزام مفروض على عضو بموجب هذا الاتفاق أو أي من الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف ، بشرط أن يتخذ أي قرار من هذا القبيل ثلاثة أرباع (4) الأعضاء ما لم ينص على خلاف ذلك في هذه الفقرة.

(أ) يقدم طلب التنازل فيما يتعلق بهذا الاتفاق إلى المؤتمر الوزاري للنظر فيه عملاً بممارسة صنع القرار بتوافق الآراء. ويحدد المؤتمر الوزاري فترة زمنية لا تتجاوز 90 يوما للنظر في الطلب. إذا لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء خلال الفترة الزمنية ، فإن أي قرار لمنح تنازل يجب أن يتخذ من قبل ثلاثة أرباع الأعضاء.

(ب) يجب تقديم طلب الإعفاء المتعلق باتفاقيات التجارة متعددة الأطراف الواردة في الملحقات 1 أ أو 1 ب أو 1 ج ومرفقاتها في البداية إلى مجلس التجارة في السلع أو مجلس التجارة في الخدمات أو مجلس تريبس ، على التوالي ، من أجل مقابل خلال فترة زمنية لا تتجاوز 90 يومًا. في نهاية الفترة الزمنية ، يقدم المجلس المختص تقريراً إلى المؤتمر الوزاري.

4. يجب أن ينص قرار المؤتمر الوزاري بمنح التنازل على الظروف الاستثنائية التي تبرر القرار ، والأحكام والشروط التي تحكم تطبيق التنازل ، وتاريخ انتهاء الإعفاء. يقوم المؤتمر الوزاري بمراجعة أي تنازل يتم منحه لمدة تزيد عن سنة واحدة في موعد لا يتجاوز سنة واحدة بعد منحه ، وبعد ذلك سنويًا حتى انتهاء الإعفاء. في كل مراجعة ، يجب على المؤتمر الوزاري فحص ما إذا كانت الظروف الاستثنائية التي تبرر التنازل لا تزال قائمة وما إذا كانت الشروط والأحكام المرفقة بالتنازل قد تم الوفاء بها. يجوز للمؤتمر الوزاري ، على أساس الاستعراض السنوي ، تمديد الإعفاء أو تعديله أو إنهائه.

5. تخضع القرارات الصادرة بموجب اتفاقية التجارة متعددة الأطراف ، بما في ذلك أي قرارات بشأن التفسيرات والتنازلات ، لأحكام تلك الاتفاقية.

المادة العاشرة: التعديلات

1. يجوز لأي عضو في منظمة التجارة العالمية أن يبادر باقتراح لتعديل أحكام هذه الاتفاقية أو اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف في الملحق 1 بتقديم هذا الاقتراح إلى المؤتمر الوزاري. كما يجوز للمجالس المدرجة في الفقرة 5 من المادة الرابعة أن تقدم إلى المؤتمر الوزاري مقترحات لتعديل أحكام اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف المناظرة في الملحق 1 التي تشرف عليها. ما لم يقرر المؤتمر الوزاري فترة أطول ، ولمدة 90 يومًا

بعد طرح الاقتراح رسميًا في المؤتمر الوزاري ، يُتخذ أي قرار يتخذه المؤتمر الوزاري بتقديم التعديل المقترح إلى الأعضاء للموافقة عليه بالإجماع. ما لم يتم تطبيق أحكام الفقرات 2 أو 5 أو 6 ، يجب أن يحدد هذا القرار ما إذا كانت أحكام الفقرتين 3 أو 4 ستطبق. إذا تم التوصل إلى توافق في الآراء ، يقدم المؤتمر الوزاري على الفور التعديل المقترح إلى الأعضاء للموافقة عليه. إذا لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء في اجتماع المؤتمر الوزاري خلال الفترة المحددة ، يقرر المؤتمر الوزاري بأغلبية ثلثي الأعضاء ما إذا كان سيعرض التعديل المقترح على الأعضاء للموافقة عليه. باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرات 2 و 5 و 6 ، تسري أحكام الفقرة 3 على التعديل المقترح ، ما لم يقرر المؤتمر الوزاري بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء تطبيق أحكام الفقرة .4

2 – لا تسري التعديلات المدخلة على أحكام هذه المادة وعلى أحكام المواد التالية إلا بعد قبول جميع الأعضاء: المادة التاسعة من هذه الاتفاقية ، المادتان الأولى والثانية من اتفاقية الجات 1994 ،المادة الثانية: 1 من الجاتس ، المادة 4 من اتفاق تريبس.

3. التعديلات على أحكام هذا الاتفاق ، أو على الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف في المرفقين 1 ألف و 1 جيم ، بخلاف تلك المدرجة في الفقرتين 2 و 6 ، والتي من شأنها أن تغير حقوق والتزامات الأعضاء ، تدخل حيز التنفيذ بالنسبة لـ الأعضاء الذين قبلوها عند قبول ثلثي الأعضاء وبعد ذلك لكل عضو آخر عند قبولها. يجوز للمؤتمر الوزاري أن يقرر بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء أن أي تعديل يتم إجراؤه بموجب هذه الفقرة يكون ذا طبيعة بحيث يكون لأي عضو لم يوافق عليه خلال فترة يحددها المؤتمر الوزاري في كل حالة أن يكون حراً في الانسحاب من منظمة التجارة العالمية أو البقاء عضوا بموافقة المؤتمر الوزاري.

4 – التعديلات على أحكام هذا الاتفاق أو الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف في المرفقين 1 ألف و 1 جيم ، بخلاف تلك المدرجة في الفقرتين 2 و 6 ، والتي لا تغير حقوق والتزامات الأعضاء ، تسري على الجميع. الأعضاء عند قبول ثلثي الأعضاء.

5. باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة 2 أعلاه ، تسري التعديلات على الأجزاء الأول والثاني والثالث من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والمرفقات ذات الصلة بالنسبة للأعضاء الذين قبلوها عند قبول ثلثي الأعضاء وبعد ذلك بالنسبة لكل عضو عند قبولها من قبل عليه. يجوز للمؤتمر الوزاري أن يقرر بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء أن أي تعديل يتم إجراؤه بموجب الحكم السابق يكون ذا طبيعة بحيث يكون أي عضو لم يقبله خلال فترة يحددها المؤتمر الوزاري في كل حالة حراً. الانسحاب من منظمة التجارة العالمية

أو البقاء عضوا بموافقة المؤتمر الوزاري. تسري التعديلات على الأجزاء الرابع والخامس والسادس من الجاتس والمرفقات ذات الصلة بالنسبة لجميع الأعضاء بمجرد قبول ثلثي الأعضاء.

6. بصرف النظر عن الأحكام الأخرى لهذه المادة ، يجوز أن يعتمد المؤتمر الوزاري التعديلات على اتفاقية تريبس التي تفي بمتطلبات الفقرة 2 من المادة 71 من دون عملية قبول رسمية أخرى.

7. على أي عضو يقبل تعديلاً على هذه الاتفاقية أو على اتفاقية التجارة متعددة الأطراف في الملحق 1 أن يودع وثيقة قبول لدى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية خلال فترة القبول التي يحددها المؤتمر الوزاري.

8. يجوز لأي عضو في منظمة التجارة العالمية أن يبادر باقتراح لتعديل أحكام اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف في الملحقين 2 و 3 بتقديم هذا الاقتراح إلى المؤتمر الوزاري. يُتخذ قرار الموافقة على تعديلات اتفاق التجارة متعدد الأطراف في الملحق 2 بتوافق الآراء وتدخل هذه التعديلات حيز التنفيذ بالنسبة لجميع الأعضاء بمجرد موافقة المؤتمر الوزاري. تسري قرارات الموافقة على تعديلات اتفاق التجارة متعدد الأطراف في الملحق 3 بالنسبة لجميع الأعضاء بمجرد موافقة المؤتمر الوزاري.

9. يجوز للمؤتمر الوزاري ، بناءً على طلب الأعضاء الأطراف في اتفاق تجاري ، أن يقرر حصريًا بتوافق الآراء إضافة تلك الاتفاقية إلى الملحق 4. يجوز للمؤتمر الوزاري ، بناءً على طلب الأعضاء الأطراف في اتفاق التجارة متعدد الأطراف ، أن يقرر لحذف تلك الاتفاقية من الملحق .4

10. تخضع التعديلات على اتفاقية التجارة متعددة الأطراف لأحكام تلك الاتفاقية.

المادة الحادية عشرة: العضوية الأصلية

1- الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات لعام 1947 اعتبارًا من تاريخ بدء نفاذ هذا الاتفاق ، والجماعات الأوروبية التي تقبل هذا الاتفاق والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف والتي تم إرفاق جداول الامتيازات والالتزامات الخاصة بها باتفاقية الجات لعام 1994 والتي تصبح جداول الالتزامات المحددة المرفقة بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات أعضاء أصليين في منظمة التجارة العالمية.

2 – لن يُطلب من أقل البلدان نموا المعترف بها من قبل الأمم المتحدة على هذا النحو أن تتعهد بالتزامات وامتيازات إلا بالقدر الذي يتفق مع تنميتها الفردية واحتياجاتها المالية والتجارية أو قدراتها الإدارية والمؤسسية.

المادة الثانية عشرة: الانضمام

1 – يجوز لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل يتمتع باستقلالية كاملة في تسيير علاقاته التجارية الخارجية والمسائل الأخرى المنصوص عليها في هذا الاتفاق والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف الانضمام إلى هذا الاتفاق ، بشروط يتم الاتفاق عليها بينها وبين منظمة التجارة العالمية. . يسري هذا الانضمام على هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف الملحقة بها.

2. يتخذ المؤتمر الوزاري قرارات الانضمام. يوافق المؤتمر الوزاري على الاتفاق على شروط الانضمام بأغلبية ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية.

3. يخضع الانضمام إلى اتفاقية التجارة متعددة الأطراف لأحكام تلك الاتفاقية.

المادة الثالثة عشرة: عدم تطبيق الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف بين أعضاء معينين

1. لا تسري هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف الواردة في الملحقين 1 و 2 بين أي عضو وأي عضو آخر إذا لم يوافق أي من الأعضاء ، في الوقت الذي يصبح فيه أي منهما عضوًا ، على هذا الطلب.

2. يجوز الاحتجاج بالفقرة 1 بين الأعضاء الأصليين في منظمة التجارة العالمية الذين كانوا أطرافًا متعاقدة في اتفاقية الجات لعام 1947 فقط عندما تم الاستشهاد بالمادة الخامسة والثلاثين من ذلك الاتفاق في وقت سابق وكانت سارية بين تلك الأطراف المتعاقدة وقت دخولها حيز النفاذ بالنسبة لها. الاتفاق.

3. تنطبق الفقرة 1 بين عضو وعضو آخر انضم إلى المادة الثانية عشرة فقط إذا قام العضو الذي لم يوافق على الطلب بإخطار المؤتمر الوزاري بذلك قبل الموافقة على الاتفاق على شروط الانضمام من قبل المؤتمر الوزاري.

4. يجوز للمؤتمر الوزاري أن يراجع تطبيق هذه المادة في حالات معينة بناءً على طلب أي عضو وأن يقدم التوصيات المناسبة.

5. يخضع عدم تطبيق اتفاقية التجارة متعددة الأطراف بين أطراف هذا الاتفاق لأحكام تلك الاتفاقية.

المادة الرابعة عشرة: القبول والنفاذ والإيداع

1. يجب أن تكون هذه الاتفاقية مفتوحة للقبول ، بالتوقيع أو غير ذلك ، من قبل الأطراف المتعاقدة في الجات 1947 ، والجماعات الأوروبية ، المؤهلة لأن تصبح أعضاء أصليين في منظمة التجارة العالمية وفقًا للمادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية. يسري هذا القبول على هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف المرفقة بها. تدخل هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف المرفقة بها حيز التنفيذ في التاريخ الذي يحدده الوزراء وفقًا للفقرة 3 من الوثيقة النهائية التي تتضمن نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وتظل مفتوحة للقبول لمدة عامين. السنوات التالية لذلك التاريخ ما لم يقرر الوزراء خلاف ذلك. القبول بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ يدخل حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين من تاريخ هذا القبول.

2 – يجب على العضو الذي يقبل هذا الاتفاق بعد دخوله حيز النفاذ أن ينفذ تلك التنازلات والالتزامات الواردة في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف التي يتعين تنفيذها على مدى فترة زمنية تبدأ من دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ كما لو كان قد قبل هذا الاتفاق. في تاريخ دخولها حيز التنفيذ.

3. حتى دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ ، يودع نص هذا الاتفاق والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف لدى المدير العام لدى الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات لعام 1947. ويقدم المدير العام على الفور نسخة طبق الأصل مصدقة من ذلك. الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف ، وإخطار بكل قبول لها ، إلى كل حكومة والمجتمعات الأوروبية التي قبلت هذه الاتفاقية. تودع هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف وأي تعديلات عليها ، عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ، لدى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

4. يخضع قبول ودخول اتفاقية التجارة متعددة الأطراف حيز التنفيذ لأحكام تلك الاتفاقية. تودع هذه الاتفاقيات لدى المدير العام لدى الأطراف المتعاقدة لاتفاقية الجات لعام 1947. عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ، تودع هذه الاتفاقيات لدى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

المادة الخامسة عشرة: الانسحاب

1. يجوز لأي عضو الانسحاب من هذه الاتفاقية. وينطبق هذا الانسحاب على كل من هذه الاتفاقية واتفاقيات التجارة متعددة الأطراف ، ويسري عند انقضاء ستة أشهر من تاريخ استلام المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إشعارًا مكتوبًا بالانسحاب.

2. يخضع الانسحاب من اتفاقية التجارة متعددة الأطراف لأحكام تلك الاتفاقية.

المادة السادسة عشرة: أحكام متفرقة

1- باستثناء ما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية أو اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف ، تسترشد منظمة التجارة العالمية بالقرارات والإجراءات والممارسات العرفية التي تتبعها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية جات 1947 والهيئات المنشأة في إطار اتفاقية الجات لعام .1947

2. إلى الحد الممكن عمليًا ، تصبح أمانة اتفاقية الجات لعام 1947 هي أمانة منظمة التجارة العالمية ، والمدير العام للأطراف المتعاقدة في الغات 1947 ، حتى يحين الوقت الذي يعين فيه المؤتمر الوزاري مديرًا عامًا وفقًا للفقرة 2 من المادة السادسة من هذه الاتفاقية ، كمدير عام لمنظمة التجارة العالمية.

3. في حالة وجود تعارض بين أحد أحكام هذه الاتفاقية وأحد أحكام أي من اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف ، تسود أحكام هذه الاتفاقية إلى حد التعارض.

4. على كل دولة عضو التأكد من تطابق قوانينها وأنظمتها وإجراءاتها الإدارية مع التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقيات الملحقة.

5. لا يجوز إبداء تحفظات فيما يتعلق بأي حكم من أحكام هذه الاتفاقية. لا يجوز إبداء تحفظات فيما يتعلق بأي من أحكام الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف إلا بالقدر المنصوص عليه في تلك الاتفاقات. تخضع التحفظات المتعلقة بأحكام اتفاقية التجارة متعددة الأطراف لأحكام تلك الاتفاقية.

6. تسجل هذه الاتفاقية وفقا لأحكام المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

حررت في مراكش في اليوم الخامس عشر من أبريل عام ألف وتسعمائة وأربعة وتسعين ، من نسخة واحدة باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية ، وكل نص أصيل.

ملحق رقم(02) :الأعضاء الحاليين للمنظمة العالمية للتجارة وتواريخ انضمامهم

ألبانيا	8/9/2000
أنغولا	23/11/1996
أنتيغوا وباربودا	1/1/1995
الأرجنتين	1/1/1995
أرمينيا	5/2/2003
أستراليا	1/1/1995
النمسا	1/1/1995
البحرين	1/1/1995
بنغلاديش	1/1/1995
باربادوس	1/1/1995
بلجيكا	1/1/1995
بليز	1/1/1995
بنين	22/2/1996
بوليفيا	12/9/1995
بوتسوانا	31/5/1995
البرازيل	1/1/1995
بروناي	1/1/1995
بلغاريا	1/12/1996
بوركينا فاسو	3/6/1995
بوروندي	23/7/1995
كمبوديا	13/10/2004
الكاميرون	13/12/1995
كندا	1/1/1995
الرأس الأخضر	23/7/2008
جمهورية أفريقيا الوسطى	31/5/1995
تشاد	19/10/1996
تشيلي	1/1/1995
الصين	11/12/2001

كولومبيا	30/4/1995
الكونغو	27/3/1997
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1/1/1997
كوستاريكا	1/1/1995
ساحل العاج	1/1/1995
كرواتيا	30/11/2000
كوبا	20/4/1995
قبرص	30/7/1995
جمهورية التشيك	1/1/1995
الدنمارك	1/1/1995
جيبوتي	31/5/1995
دومينيكا	1/1/1995
جمهورية الدومينيكان	9/3/1995
الإكوادور	21/1/1996
مصر	30/6/1995
السلفادور	7/5/1995
إستونيا	13/11/1999
الاتحاد الأوروبي	1/1/1995
فيجي	14/1/1996
فنلندا	1/1/1995
فرنسا	1/1/1995
الغابون	1/1/1995
غامبيا	23/10/1996
جورجيا	14/6/2000
ألمانيا	1/1/1995
غانا	1/1/1995
اليونان	1/1/1995
غرينادا	22/2/1996

غواتيمالا	21/7/1995
غينيا	25/10/1995
غينيا بيساو	31/5/1995
غيانا	1/1/1995
هايتي	30/1/1996
هندوراس	1/1/1995
هونغ كونغ	1/1/1995
المجر	1/1/1995
آيسلندا	1/1/1995
الهند	1/1/1995
إندونيسيا	1/1/1995
أيرلندا	1/1/1995
إسرائيل	21/4/1995
إيطاليا	1/1/1995

جامايكا	9/3/1995
اليابان	1/1/1995
الأردن	11/4/2000
كينيا	1/1/1995
كوريا الجنوبية	1/1/1995
الكويت	1/1/1995
قيرغيزستان	20/12/1998
لاوس	2/2/2013
لاتفيا	10/2/1999
ليسوتو	31/5/1995
ليختنشتاين	1/9/1995
ليتوانيا	31/5/2001
لوكسمبورغ	1/1/1995
ماكاو، الصين	1/1/1995

مقدونيا	4/4/2003	بورما	1/1/1995
مدغشقر	17/11/1995	ناميبيا	1/1/1995
ملاوي	31/5/1955	نيبال	23/4/2004
ماليزيا	1/1/1995	هولندا	1/1/1995
جزر المالديف	31/5/1995	نيوزيلندا	1/1/1995
مالي	31/5/1995	نيكاراغوا	3/9/1995
مالطا	1/1/1995	النيجر	13/12/1996
موريتانيا	31/5/1995	نيجيريا	1/1/1995
موريشيوس	1/1/1995	النرويج	1/1/1995
المكسيك	1/1/1995	عُمان	9/11/2000
مولدافيا	26/7/2001	باكستان	1/1/1995
منغوليا	29/1/1997	بنما	6/9/1997
الجبل الأسود	29/4/2012	بابوا غينيا الجديدة	9/6/1996
المغرب	1/1/1995	باراغواي	1/1/1995
موزمبيق	26/8/1995	البيرو	1/1/1995

الفلبين	1/1/1995
بولندا	1/6/1995
البرتغال	1/1/1995
قطر	13/1/1996
رومانيا	1/1/1995
روسيا	22/8/2012
رواندا	22/5/1996
سانت كيتس ونيفيس	21/2/1996
سانت لوسيا	1/1/1995
سانت فينسنت والغرينادين	1/1/1995
ساموا	10/5/2012
السعودية	11/12/2005
السنغال	1/1/1995
سيشل	26/4/2015

سيراليون	23/7/1995
سنغافورة	1/1/1995
سلوفاكيا	1/1/1995
سلوفينيا	30/7/1995
جزر سليمان	26/7/1996
جنوب أفريقيا	1/1/1995
إسبانيا	1/1/1995
سريلانكا	1/1/1995
سورينام	1/1/1995
سوازيلاند	1/1/1995
السويد	1/1/1995
سويسرا	1/1/1995
تايون	1/1/2002
طاجيكستان	2/3/2013

تنزانيا	1/1/1995
تايلند	1/1/1995
توغو	31/5/1995
تونغا	27/7/2007
ترينيداد وتوباغو	1/3/1995
تونس	29/3/1995
تركيا	26/3/1995
أوغندا	1/1/1995
أوكرانيا	26/5/2008
الإمارات العربية المتحدة	10/4/1996
المملكة المتحدة	1/1/1995
الولايات المتحدة	1/1/1995
لأوروغواي	1/1/1995
فانواتو	24/8/2012
فنزويلا	1/1/1995
فيتنام	11/1/2007
اليمن	26/6/2014
زامبيا	1/1/1995
زيمبابوي	5/3/1995

ملحق رقم (03): قائمة الدول المراقبة في WTO

البلد	تاريخ استمارة العضوية
أفغانستان	21نوفمبر 2004
الجزائر	3يونيو 1987
أندورا	4يوليو 1997
أذربيجان	30يونيو 1997
باهاماس	10مايو 2001
بيلاروس	23سبتمبر 1993

1سبتمبر 1999	بوتان
11مايو 1999	البوسنة والهرسك
22فبراير 2007	جزر القمر
19فبراير 2007	غينيا الاستوائية
13يناير 2003	إثيوبيا
19يوليو 1996	إيران
30سبتمبر 2004	العراق
29يناير 1996	كازاخستان
30يناير 1999	لبنان
13يونيو 2007	ليبيريا
10يونيو 2004	ليبيا
14يناير 2005	ساو تومي وبرينسيب
23ديسمبر 2004	صربيا
11أكتوبر 1994	السودان
10أكتوبر 2001	سوريا
8ديسمبر 1994	أوزبكستان

ملحق رقم (04): البيانات الرئيسة لدولة الجزائر

العلم	
العاصمة	الجزائر
العملة	دينار جزائري (DZD)
اللغات	العربية (الرسمية) ، الأمازيغية (الرسمية) ؛ الفرنسية(الرسمية).
الأديان	مسلمون (رسميون ، غالبيتهم من السنة) 99٪ ، آخرون (يشملون المسيحيين واليهود) <1٪
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	11,759 دولار $ (2018)
القيادة السياسية	الرئيس عبد المجيد تبون منذ ديسمبر 2019

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- **المصادر**

1- القرآن الكريم

2- أنيس إبراهيم ، عبد الحليم منتصر، المعجم الوسيط : معجم اللغة العربية ، باب الحاء ،مادة حكم، ط -04، القاهرة : مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية، 2004 .

- **الكتب**

1- أبو أحمد رضا صاحب ، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي ، عمان : دار مجدلاوي ، 2006 .

2- أبو نصر مدحت محمود، الحوكمة الرشيدة: فن ادارة المؤسسات عالية الجودة ،القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2015.

3- الأشهب نوال عبد الكريم ، التجارة الخارجية، عمان: دار أمجد للنشر و التوزيع، 2015.

4- البايلي نبيل ، الحكم الرشيد الأبعاد و المعايير و المتطلبات ، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2018 .

5- الهاشم هاشم منصور ، الجمارك الأردنية دراسة توثيقية ، عمان : دار الخليج للنشر والتوزيع ،2019.

6- الزبون عطا الله ، التجارة الخارجية ، عمان: دار اليازوري ، 2016 .

7 -الحاجي محمد عمر ، حقيقة الجات GATT، دمشق : دار المكتبي ، 2010،

8-الحامد محمود ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، القاهرة : دار حميثرا للنشر و الترجمة ، 2017

9-الطاهر منجل جمال ، الوقاية المهنية ، عمان : مركز الكتاب الاكاديمي ، 2016 .

10-الطويل رواء زكي ، الامن و استراتيجيات التغيير و الاصلاح ،عمان : دار اسامة للنشر و التوزيع ، 2011 .

11-المجالي رضوان محمد ، الآثار السياسية المترتبة على انضمام الدول لمنظمة التجارة العالمية (2000-2008)،عمان : دار جليس الزمان ، 2013

12-المقبلي محمد علي ، سياسات برامج الاصلاحات الاقتصادية و آثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، عمان : دار غيداء للنشر و التوزيع ، 2012 .

13-العامري سعود جايد، المالية الدولية نظرية وتطبيق، عمان: دار زهران .

14-العبودي عثمان سلمان غيلان ، الإشكالات الدستورية و القانونية في تنظيم الاختصاصات المالية الاتحادية،القاهرة: المركز العربي للنشر و التوزيع ، .2018

15-العفوري عبدالواحد ، العولمة و الجات التحديات و الفرص، القاهرة : مكتبة مدبولي ،2000.

العروسي كمال ، التجارة الموازية و التهريب في الفضاء الحدودي التونسي الليبي (1988-2012) تشخيص و آفاق في ظل عولمة متخفية ، بيروت : المركز العربي للأبحاث و الدراسات ، 2018 .

16-العذاري عدنان داوود محمد ،الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية ، عمان : دار غيداء للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2016 .

17-الفتلاوي سهيل حسين، منظمة التجارة العالمية ، عمان : دار الثقافة للنشر و التوزيع، .2009

18-الفياض عباس كاظم جياد ، الامامي صباح قاسم ، الخصخصة و تأثيرها على الاقتصاد الوطني ، عمان :مركز الكتاب الاكاديمي ،.2015

19-الصبيحات ابراهيم بدر شهاب ، قضايا ادارية و اقتصادية معاصرة ،عمان : دار المسيرة للنشر و التوزيع ، .2019

20-القرالة عصمت سليم ، الحكمانية في الاداء الوظيفي ، عمان : دار جليس الزمان ،2011.

بوزيدي عبد المجيد: تسعينات الاقتصاد الجزائري ، الجزائر : موفم للنشر والتوزيع، 1999، ص

بوحوش عمار ، التاريخ السياسي الجزائري من البداية ولغاية 1962،بيروت : دار الغرب الاسلامي 1997.،

19- بومقرة نعيم بن محمد ، الحرية النقابية في الجزائر مقاربة سوسيولوجية لواقع الحركة النقابية في الجزائر ، عمان : دار اليازوري

20- بكري كامل ، الاقتصاد الدولي التجارة و التمويل ،الإسكندرية: الدار الجامعية ،2003.

21- بيت ريتشارد ، الثالوث غير المقدس : صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، منظمة التجارة العالمية ، تر : شوكت يوسف، دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2007 .

22- بن أحمد الحاج ، قانون التجارة الدولية ، عمان : مركز الكتاب الأكاديمي ، 2016 .

21-براون باركر ، سميث نشايلد ، علم الاجتماع الصناعي، تر : محمد علي محمد، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، .1992

22-وردم باتر محمد علي ، العولمة و مستقبل الارض (استنزاف الموارد الطبيعية ، تسعير المياه ، الفقر، فقدان التنوع الحيوي ، الامن الغذائي ، تغيير المناخ ، المتاجرة بالنفايات)،عمان : دار الاهلية للنشر و التوزيع ، 2003.

23-حسين عوض الله زينب ، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية ولنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص بالأعمال ،اتفاقيات التجارة العالمية، الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة.

24-حسن صالح ياسر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الابستمولوجيا ، الانطولوجيا ، الاكسولوجيا ، بغداد : دار الرواد المزدهرة للطباعة والتوزيع ، 2006 .

25-حرب عثمان ، الاقتصاد الدولي ،عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع ، .2008

26-طبي حسين ، التونسي فائزة ،«واقع الخوصصة في الجزائر دراسة سوسيولوجية» ،مجلة العلوم الاجتماعية : ، (مجلد 7 ، عدد 28 ، جامعة الاغواط ،جانفي 2018).

27-كافي مصطفى يوسف ،التنمية المستدامة ، عمان: دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، 2017

28-لال داس بهاجير، مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، تر: أحمد يوسف الشحات ، الرياض :دار المريخ للنشر 2006.

29-لشعب محفوظ ،المنظمة العالمية للتجارة ، ط2 ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجزائرية ،2010.

30-لخضاري منصور، السياسة الامنية الجزائرية المحددات- الميادين – التحديات، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015 .

31-محيي خلف أحمد ،المحددات الاجتماعية و الاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي دراسة تحليلية ميدانية لدول هولندا – استراليا – إندونيسيا- تنزانيا – مصر)، دار التعليم الجامعي.

32- مصيطفى عبد اللطيف ، بن سانية عبد الرحمن ، دراسات في التنمية الاقتصادية ،لبنان : مكتبة حسن العصرية للنشر و التوزيع، 2014 .

34-مصطفى عبد اللطيف ، محمد بن بوزيان، أساسيات النظام المالي و أساسيات الأسواق المالية ، بيروت :مكتبة حسن العصرية ،2015.

35-مختار رنان ، علاقة التجارة الدولية بالفقر و توزيع الدخل ، الجزائر : منشورات دار الامل ،.2011

36-نعيمة اديب ، الدولة الغنائمية و الربيع العربي ، بيروت : دار الفرابي ، .2014

37-سحاري مصطفى ، السيادة الوطنية في ظل التدفق الإعلامي الدولي: الجزائر أنموذجا ،عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع ، 2017.

38-سليمان آدم أحمد ، التجارة الدولية ، القاهرة : دار زهران للنشر و التوزيع ، 1996

39-سعود يحيى ياسين ،حقوق الانسان بين سيادة الدولة و الحماية الدولية ،القاهرة : المركز القومي للاصدارات القانونية ، .2016

40-عبد الحميد عبد المطلب ، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي وحتى الدوحة، الإسكندرية: الدار الجامعية، .2005

41-عبد الكريم علي ، الجابري حسين ، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر و الاردن ،عمان : دار دجلة للنشر و التوزيع .

42-عبد العزيز سمير ، التجارة العالمية و جات 94، الإسكندرية : مكتبة الإشعاع للنشر و التوزيع ، 1998.

43-عبد الرحمن ماضي عبد الرحيم عنتر ،التنظيم القانوني للملكية الفكرية دراسة مقارنة ، القاهرة : مركز الدراسات العربية للنشر و التوزيع ، .2015

44-عودة جهاد ، علم الادارة الدولية البناء التحتي للعلاقات الدولية ، القاهرة: المكتب العربي للمعارف ، 2014.

45-عيدون ناصر دادي ، شعيب شنوف، الحركة الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي و العولمة الغربية ،الجزائر : دار المحمدية العامة ، 2003 .

46-على السيد معروف رمضان ، التجارة الإلكترونية في اليابان و مدى استفادة مصر منها، القاهرة : مكتبة جزيرة الورود ، 2018 .

47-عمارة رانيا محمود عبد العزيز ، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2007.

48- صارم سمير ، معركة سياتل : حرب من أجل الهيمنة ، دمشق : دار الفكر ، 2000.

49- صيام شحاتة ، الدولة و اعادة انتاج الفقر ، الاسكندرية : رامتان للنشر و التوزيع ، 1995 .

50-صقر أحمد محيي خلف، المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي دراسة تحليلية ميدانية لدول(هولاندا، استراليا، اندونيسيا، تنزانيا) ، الإسكندرية : دار التعليم الجامعي،2019 .

51-قابل محمد صفوت ، منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2009

52-ربيع محمد عبد العزيز ، التنمية المجتمعية المستدامة نظرية في التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة ، عمان : دار اليازوري ،2018.

53-شاهين محمد عبد الله محمد ، التجارة الدولية و أثرها على التجارة الخارجية للدول العربية،القاهرة : دار حميثرا للنشر والتوزيع والترجمة،2018.

54-شيحة محمد رشيد ، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة ،(دراسة للمعالم و المفاهيم الرئيسية الواردة بالاتفاقيات المنظمة للتجارة العالمية مع إشارة خاصة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و ما طرأ عنها من تطورات) ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، .2004

55-شمروخ مرفت جمال الدين ، الحوكمة و منظمات المجتمع المدني،الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2015.

56- شعبان توق محي الدين ، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد :من منظور اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد،عمان :دار الشروق للنشر و التوزيع ، 2014 .

57-تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، عمان : دار مجدلاوي، 2004.

58-خنفوسي عبد العزيز ، مبادئ حول النظام الاقتصادي الدولي المعولم ، عمان : مركز الكتاب الاكاديمي ، 2017.

59-غوردو عبد العزيز ، الحكامة الجيدة في النظام الدستوري المغربي ، لندن : إصدارات أي-كتب ، 2005.

- تقارير

1-اكاديمية الامارات الدبلوماسية ، تقرير مؤشر و لوحات متابعة اهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية، 2019 .

2-الامم المتحدة ، الاونتكاد في عامه 50 تاريخ موجز ،نيويورك و جينيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، 2014.

3-الامم المتحدة ، الدورة الاستثنائية الرابعة و العشرون للجمعية العامة : (30يونيو 2000 نيويورك)

4-الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID -19)في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 27ماي 2020.

5-التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020،بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، 2020

6-باكيتا مارك ، زدينكدرابيك ، آثار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بشأن صنع السياسات في الولايات المتحدة ، دروس أولية من تجربة البلدان الحديثة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ، منظمة التجارة العالمية ، 2002 .

7-دور التجارة الدولية في خطة التنمية لما بعد عام 2015 ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية : (مجلس التجارة والتنمية لجنة التجارة والتنمية ، الدورة السادسة جنيف، 5-9 مايو 2014) .

8-دور الخدمة العامة كعنصر اساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الانسان و حمايتها ، تقرير مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان :(الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلس حقوق الانسان ،23 ديسمبر 2013).

9-دور التجارة الدولية في خطة التنمية لما بعد عام 2015 ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية : (مجلس التجارة والتنمية لجنة التجارة والتنمية ، الدورة السادسة جنيف، 5-9 مايو 2014) .

10-دور الخدمة العامة كعنصر اساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الانسان و حمايتها ، تقرير مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان :(الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلس حقوق الانسان ،23 ديسمبر 2013).

11-لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ،التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020،بيروت ، 2020 .

12-قواعد تيسير التجارة تعامل لتمكين التجارة ز الخيارات و المتطلبات ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، جينيف ، 31جوان 2014 .

13-تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2004، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاقتصادية و الاستراتيجية ، 2004 .

14-تقرير مؤشر و لوحات متابعة اهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية 2019 ، اكاديمية الامارات الدبلوماسية ، 2019.

- **الدوريات**

1-أزروال يوسف ، آليات ترشيد نظام الحكم في الجزائر :قراءة في الجهود المبذولة ، مجلة العلوم السياسية و القانون: (م 02، ع 06 ، المركز الديموقراطي العربي للدراسات السياسية و الاستراتيجية و الاقتصادية).

2-أحمد سيران طه ، «منظمات المجتمع المدني و دورها في تعزيز الحكم الرشيد : دور المنظمات النسوية نموذجا »، مجلة جامعة التنمية البشرية :(م03، ع01 ،جامعة التنمية البشرية العراق ، 2017).

3-الحسن بن مالك محمد ، «المجتمع المدني بين الاستقلالية و التبعية بعد اقرار التعددية بالجزائر »، المجلة الافريقية للدراسات القانونية و السياسية : (م 02 ، ع 02 ، جامعة احمد دراية ادرار ، ديسمبر 2018).

4-المشيداني مؤيد محمود حمد ، سموان رشيد رمضان ،« أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830 »، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية : (م 05 ، ع 16 ، 2013).

5-السرحان حسين احمد ، «الاطار التشريعي للحكم الرشيد و الحق في التنمية مع اشارة الى العراق بعد 2003»، مجلة الكوفة للعلوم السياسية و القانونية : (م 01 ، ع 36 ،جامعة الكوفة كلية الحقوق ، 2018)

6-الفهداوي فهمي خليفة ، «الحكم الصالح : الخيار الاستراتيجي للإدارة نحو بناء المجتمع»، مجلة النهضة: (م 08، ع 03،جامعة القاهرة ،2007) .

7-الربيعي رشيد مجيد ، « الجوانب التنظيمية في الاتفاقية المنشأة لمنظمة التجارة العالمية : دراسة تحليلية للنظام القانوني للمنظمة »، مجلة دراسات علوم الشريعة و القانون: (م 34، ع02، الجامعة الاردنية ، 2007).

8-أقموم فاطمة ، «مؤشرات قياس الحكم الراشد حالة الجزائر» ، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية : (م 5 ،ع11،الجزائر، ماي 2018).

9-بالعما اسماء ، بن عبد الفتاح دحمان ، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية: (م 07، ع 2018)

10-بوجحفة رشيدة ، «الحكم الراشد و دوره في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة الجزائر» ، مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية: (م 02 ، ع 04، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم) .

11-بوحلوفة محمد الأمين ، إبراهيم بن عمار، «قراءة في أسس الحكم الراشد في دولة الأمير عبد القادر» ، مجلة الحقيقة : (م15 ،ع 37 ، جامعة محمد دراية أدرار ،2017) .

12-بوحنية قوي ،« ديناميكية الحراك الحزبي في الدولة المغاربية : دراسة في عجز اداء الاحزاب بالجزائر » ، مجلة دفاتر السياسة و القانون : (ع خاص ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة افريل 2011)

13-بوسالم رابح ،«النظام الانتخابي الجزائري في إطار التعديل الدستوري لسنة 2016 »، مجلة العلوم الانسانية ،(م ب ، ع 48 ، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة ، ديسمبر 2017).

14-بوتين جيمس ،«هل هناك اتفاق بريتونوودز جديد ؟ »، مجلة التمويل و التنمية: (م 46، ع01، صندوق النقد الدولي ، مارس 2009) .

15-بوخاري أمنة، براهيمي بن حراث حياة، «جدلية مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة دراسة تحليلية حول الآثار المحتملة عن الانضمام »،مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية : (م 5، ع 12 ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، نوفمبر 2018).

16-بلحارث ليندة ،« تأثير مسألة انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني» ، مجلة معارف:(ع 17 ،جامعة آكلي امحند اولحاج البويرة ، ديسمبر 2014).

17-بن مالك محمد الحسن ، «المجتمع المدني بين الاستقلالية و التبعية بعد اقرار التعددية بالجزائر »، المجلة الافريقية للدراسات القانونية و السياسية : (م 02 ، ع 02 ، جامعة احمد دراية ادرار ، ديسمبر 2018)، ص 238

18-بن علي زهيرة ، «تحول النظام السياسي نحو التعددية» ، مجلة القانون :(م 01 ، ع 02 ، المركز الجامعي غيليزان ، جويلية 2010) .

19-دالع وهيبة ، «المقاربة التنموية في منطقة الساحل الافريقي :النيباد كآلية للتنمية الشاملة» ، مجلة الدراسات الاستراتيجية : (، ع 13 ، مركز البصيرة للدراسات والاستشارات التربوية ،2013) .

20- حاشي نهال ، «علاقة النظام الانتخابي بالنظام السياسي : النموذج الجزائري» ، مجلة الدراسات الحقوقية: (م01 ، ع 02 ،جامعة طاهر مولاي سعيدة ، 2014).

21-حميطوش يوسف ،« اشكالية المجتمع المدني في الجزائر »، مجلة المفكر: (م 10 ، 12ع ، جامعة محمد خيضر بسكرة) .

22-طبي حسين ، التونسي فائزة ،«واقع الخوصصة في الجزائر دراسة سوسيولوجية» ،مجلة العلوم الاجتماعية : ، (م 7 ، ع28 ، جامعة الاغواط ،جانفي 2018).

23-لمزري مفيدة ، «نشاة الدساتير في منظور التجربة الجزائرية» ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات: (م 03 ،ع05 ، المركز الجامعي ميلة ، جوان 2017).

24-ميلود سلامي ، بوستة جمال ، «المنظمة العالمية للتجارة و تأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام »، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية : ،(م01 ، ع 07 ، جامعة حاج لخضر باتنة ، سبتمبر 2007).

25-مشعل زكية أحمد ،« أثر برامج التثبيت و الاصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي على الاقتصاد الكلي : بينة من الاردن» ، المجلة الاردنية الاقتصادية: (م 6، ع 1 ، 2019).

26-نعيم معتز ، «أثر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية» ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية : (م 23، ع 02، 2017) .

27-عبد اللطيف سامر مؤيد ، حمد جاسم محمد و آخرون،«المقترب الرقمي للحكم الرشيد»، مجلة الباحث:(م 19، ع 24، كلية التربية و العلوم الانسانية جامعة كربلاء ، 2017) .

28-عبد اللاوي خديجة ، «آلية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية» ، مجلة الفقه والقانون :(ع 16 ، المغرب 2014) .

29-عبد القادر خليل ، عامر حبيبة ، «دور النظام التجاري متعدد الاطراف في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها البيئي» المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية : (ع 02 ، سبتمبر 2014)

30-فلاحي صلاح عمر ، التنمية المستدامة بين تراكم راس المال في الشمال و اتساع الفقر في الجنوب ، مجلة العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير : (مد 03 ، ع 03 جامعة فرحات عباس سطيف، 2004) .

31-قويدر عياش ، إبراهيمي عبد الله ، « آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التشاؤم و التفاؤل» ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: (م 02 ،ع 02 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف) .

32-قوي بوحنية ، بوطيب ناصر،«الإصلاحات السياسية إشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية:الجزائر أنموذجا»، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية :(م 01 ،ع 04، جامعة حاج لخضر باتنة، ديسمبر 2014).

33-قطافي السعيد ،« تحديات و آفاق انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة »،مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي: ، (ع 22 ، جامعة لجزائر 03، ديسمبر 2014) .

34-قروف محمد كريم ، «التنويع الاقتصادي في الجزائر قياس و مقاربة للقواعد و الدلائل» ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية : دراسات اقتصادية: (ع 02 ، جامعة زيان عاشور الجلفة)

35-رابحي لخضر ، عبد المجيد بن يكن ،« الحكم الراشد و دوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر»، مجلة العلوم القانونية و السياسية: (م 09 ، ع 17، جامعة حمة لخضر الوادي ، جانفي 2018).

36-ركاش جهيدة، «تطور النظام الانتخابي في الجزائر»، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية: (م03 ، ع 05، معهد العلوم القانونية والإدارية ، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، الجزائر ،جوان 2018) .

37-شنين صالح ، «تقييم سياسة مكافحة الفساد في التشريع الجزائري »، مجلة تحولات: (م 01 ، ع 02 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، جوان 2018) .

- **النصوص التشريعية**

1- قانون رقم 88/01 ، مؤرخ في 12 جانفي 1988، و قانون رقم 88/02 ، ج .ر.ر 02 الصادر في 13 جانفي 1988.

2- الأمر رقم 97-01 المؤرخ في 06 مارس 1997، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات ، ج.ر.ر12 ،صادرة بتاريخ 06-03-1997.

3- قانون عضوي رقم 12-01 مؤرخ في 12 يناير سنة 2012،يتعلق بنظام الانتخابات، ج.ر.ر01، صادرة بتاريخ 14-01-2014.

4- القانون رقم 06/06 المؤرخ في 20 فبراير لسنة 2006 ، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة ، الجريدة الرسمية ، العدد 15 ، الصادر في مارس 2006 ، ص 03 ، الجزء المبادئ العامة

5- القانون رقم 01-08 مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 26 يونيو سنة 2001، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية. ، ج.ر.ر الرسمية رقم 34، الصادر في 2001

6- القانون رقم 01-09 مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 26 يونيو سنة 2001، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات ، ج.ر.ر 34 ، الصادر في 2001

7- القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل20 فبراير سنة 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ، ج..ر.ر 14 ،الصادر في 2006

8- القرار 95-22 المؤرخ في 26 اوت 1995.

- **الرسائل العلمية**

1- أبو حسن مصطفى موسى، معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية ، رسالة ماجستير: (البرنامج المشترك للدراسات العليا بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى ، 2017)

2- بسكري رفيقة ، «النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية و إشكالية الانضمام لها»، أطروحة دكتوراه:(جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق 2015)

3- بقاط حنان ، «نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994 » ،رسالة ماجستير: (كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2007/2006)

4- مكيو ياسين ، «تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية في القطاع الزراعي دراسة حالة بعض البلدان الناشئة (الهند البرازيل) »، أطروحة دكتوراه: (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015)

5- سبعروث محمد أمقران ، «السيادة الاقتصادي للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة» ، رسالة ماجستير: (جامعة موولود معمري تيزي وزو ، كلية الحقوق ، قسم القانون العام ، 2010) .

6- عبد الوهاب عبد المؤمن ،«النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية ، مقاربة حول المشاركة و المنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري» ، رسالة ماجستير :(جامعة الاخوة منتوري ، كلية الحقوق ، قسنطينة ، الجزائر ، 2006-2007)

7- خراز راضية اسمهان ،« دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة : دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012» ، رسالة ماجستير :(كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير ، مدرسة دكتوراه ادارة الاعمال و التنمية المستدامة ، جامعة سطيف 1 ، 2011-2012)

- **المؤتمرات**

1-المهاني محمد خالد ، " المشاكل و الصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمية" ، المؤتمر العربي الثالث :(منظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات جولة الدوحة، الانضمام- الإجراءات –المفاوضات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق، 2008).

2-العاني قتيبة عبد الرحمن ، "حاكمية البنك المركزي في تطبيق المعايير الدولية للرقابة التحويطية" ، المؤتمر العلمي المحكم : (الحاكمية والفساد الإداري و المالي، عالم الكتاب الحديث، 2014 ،عمان).

3-الغول تمام ،" الإطار المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية" ، المؤتمر العربي الرابع: (مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل المنظمة العالمية للتجارة ، الفرص والتحديات أمام الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، اليمن، 2009).

4-حاتم سامي عفيفي ، "التحولات الاقتصادية المصاحبة لميلاد وحياة كل من الجات و منظمة التجارة الدولية " ، المؤتمر الدولي حول: (الجوانب القانونية و الاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، كلية الشريعة و القانون ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، أبوظبي ، 2004) .

- **المواقع الكترونية**

1- العكيلي دلال ،الحمائية التجارية : مذهب اقتصادي لحماية الصناعة الوطنية ، شبكة نبأ المعلوماتية ، منقول عن : https://annabaa.org/arabic/economicreports/9099

بتاريخ : 13-08-2020 ، الساعة : 15:47.

2- محمد سنوسي ، النظام السياسي الجزائري ما بين حكم الازمة وضعف المؤسسات، مجلة الحوار، منقول عن: https://www.elhiwardz.com/national/26896/

بتاريخ : 2020/01/13، الساعة : 16.58

3- قراءة أكاديمية نقدية لمسودة مشروع الدستور ، مساهمة اكاديمية دستورية : (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ،2020، ص 03) ، منقول عن : http://www.univ-oeb.dz/wp-content/uploads/2020/06/conference.pdf

بتاريخ : 07-07-2020، على الساعة : 19:00.

المراجع باللغة الاجنبية

- **Books :**

1- Agreement establishing the WTO , the WTO agreements series , world trade organization , Geneva , 1998

2- Bulls graphics , concepts matter : delineating democracy , governance and human rights , international institute for democracy and electoral assistance , sweeden 2009 .

3- Brian Hindley and Patrick Messerlin, Antidumping Industrial Policy : Legalized Protectionism in The WTO and What to Do About it , Washington: 1996 .

4- Juneyoung Lee, Nora Neufeld, «Promoting Good Governance: From Encouraging a Principle to Taking Concrete Action – Examples from WTO Accession Protocols and the WTO Trade Facilitation Agreement», (trade multilateralism in the twenty first century : building the upper floors of the

trading system throght WTO Accessions , world trade organization), University of Cambridge , 2017 .

5- James McGee, Evaluating Long Term Political Consequences of Economic Restructuring Programs , University of Rhode Island , 2008 ,

6- Kal Raustiala , David G. Victor, The Implementation and Effectiveness of International Environmental Commitments Theory and Practice, Cambridge press , 1998 .

7- Micheal P.Toldar, Economic development , admission wesly longman , london , 2003 .

8- Natasha M. Ezrow, The Importance of Parties and Party System Institutionalization in New Democracies ,) Institute for Democracy & Conflict Resolution, University of Essex , 2011 .

9- Oliver kask, sur les notions de bonne governance et de bonne administration ,commission européenne pour la démocratie par le droit (commission de venise), Strasbourg, 9 mars 2011 .

10-Peter Self ,Government by the Market ?: The Politics of Public Choice ,Londo : 1993.

11-Sophie richard, thierryrieu ,une approchehistorique de la gouvernance pour éclairer la gouvernance pour éclairer lagestion concertée de l'eau en France , agroparistech , France .

12-Sarah joseph , blame it on the wto ?: a human rights critique, Oxford Scholarship Online, September 2011 .

13-Todd Landman ,Concepts Matter: DelineatingDemocracy, Governance and Human Rights, International Institute forDemocracy and Electoral AssistanceIDEA,Stockholm Swede, 2009

- **Reports :**

1- Bulls graphics , «concepts matter : delineating democracy , governance and human rights », international institute for democracy and electoral assistance , sweeden 2009 .

2- Constantine Michalopoulos,« WTO Accession for Countries in Transition», world bank ,june 1998 .

3- Drabek, Zdenek , Sam Laird, «The New Liberalism: Trade Policy Developments in Emerging Markets» , world trade organization , Geneva, 1997.

4- Juneyounglee ,noraneuffld, «promoting good governance : fromencouraging a principle to takingconcrete action – examplesfrom WTO accession protocols and WTO trade facilitation agreement», International Monetary Fund Institute, Washington ,2017.

5- International fund for agiculturaldevelopementIFAD «good governance» :an overview ,rome : 1999.

6- Gary Clyde Hufbauer , Barbara Kotschwar,« The Future Course of Trade Liberalization», Paper for The World Bank :(Challenges for the Twenty-First Century , Peterson Institute for International Economics , 1 October, 1998).

7- Marc auboin , «fulfiling the marrakesh mandate on coherence : ten years of cooperation between the WTO,IMF,and world bank , consellor trade and finace and trade facilitaion division », world trage organization , discussion paper :(no 13 , Geneva, Switzerland , 2007).

8- Marc baccheta ,zdenekdrabek , «Effects of wto accession on policy-making in sovereing states : preliminarylessonsfrom the recentexperience of transition countries », world tradeorganization , development and economicresearch division , april, 2002 .

9- Nicole maldonado «,the world bank'sevolving concept of good governance and its impac to nhuman rights» , doctoral workshop on developme nt and international organizations , stockholm , Sweden, 2010

10-pauline Grosjean , claudia senik ,« democracy , market liberalization and political preferences» , review of economics and staristics , massachusetts institute of technology press , 2011.

11-Piritta Sorsa ,« Algeria-The Real Exchange Rate, Export Diversification, and Trade Protection », INTERNATIONAL MONETARY FUND ,Policy Development and Review Department , April 1999 .

12-Petrra beslac , «Strengthening Transparency in the Multilateral Trading System: The Contribution of the WTO Accession Process» ,world trade organizaation : WTO accessions , expanding world trade and strenghtening WTO rules, 2015.

13-Rick rowden ,« the increased coordination of the international monetary fund (FMI) , world bank , and world trade orginazation (WTO) trade liberalization policies» , IMF-WB-WTO synthesus report: (washington DC , october 2001) .

14-Susan ariel aaronson **, «**Seeping in slowly: how human rights concerns are penetrating the WTO«, world trade review , united kingdom , 2007.

15-standers and development in center america , policy research working paper : (no :2576, the world bank , washington DC, march 2001)

16-WTO accessions , expanding world trade and strenghtening WTO rules, world trade organizaation .

16- world trade organization ,trade policy review bulgaria, report by the secretariat ,

17-world trade organization, mainstreaming trade to attain the sustainable development goals ,2018.

18-WTO accessions , expanding world trade and strenghtening WTO rules, world trade organization

19-Yonov Frederick Agah , «The Aid-for-Trade initiative» , Development Co-operation Report :(Making Partnerships Effective Coalitions for Action OECD, 2015).

- **Scientific journals:**

1- Andrew D. Mitchell ,Elizabeth Sheargold, «Global Governance: The World Trade Organization's Contribution» , SSRN Electronic Journal: January 2010 .

2- Breaking Algeria's Economic Paralysis Middle East and North Africa Report, International Crisis Group **: (**N°192 , 19 November 2018).

3- Daniel C. Esty**, «**Good Governance at the World Trade Organization: Building a Foundation of Administrative Law», Journal of International Economic Law: (Oxford University Press, vol. 10(3), September.2007).

4- daniel stockemer, «Does democracy lead to good governance?» Africa and Latin America ,Journal: (vol 21,n° 02, 2009).

5- Fatiha talzhite , philipe barbet, «Enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'algérie à l'omc» , centre d'economie de l'université paris nord : (n° 5 , 2009).

6- farah ellas elhannani , aboubakr boussalem , «Economic diversification and trade opeenness in algeria empirical investigation », *Topics in Middle Eastern and African Economies Proceedings of Middle East Economic Association :(Vol. 20,* No. 1, May 2018).

7- Jeroendenkres ,Nicolajagres , »the world tradeorganization and human right : the role of prinicipales of good governance» , Potchefstroom Electronic Law Journal (p.e.l) :(vol 11 , no 2,University of South Africa, 2008) .

8- Jenik Radon,« Sovereignty: A Political Emotion, Not a Concept», stanford journal of international law : (vol : 40 , no : 02 ,2004).

9- Joshua meltzer, state sovereignty and the legitimacy of the wto , Journal of International Law: (vol: 26 , no: 04 , University of Pennsylvania ,2005), 10- Jorgen zattler,« the effects of structural programmes intereconomics» , Verlag Weltarchiv journal : (vol 24 , no 06, hamburg ,november/december 1989)

10-Isabelle lacoix ,pierolivier starnaud,«lagouvernance :tenter une définition » ,cahier de recherche en politiqueappliquée :(vol 18 , n° 03), 2012.

11 -Kal Raustiala, «Rethinking the Sovereignty Debate In International Economic Law » ,*Journal of International Economic Law*: (Vol:06, no:04, December 2003).

12-Leah belsky , reidar lie , aditya matto , «the general agreement on trade in services : implications for health policymakers », health affairs : (vol 23 , no 3).

13-Mahammed torki bani salameh , azzam ali anazah , «the impact of economic reform on political reform : jordan as a model» **,** american journal of industrial and business management : (vol :08 , no :06, may 2016).

14-Paul hoebink, «EuropeanDonors and Good Governance: Condition orGoal ?»european journal of developmentresearch :, (Vol.18, No.1 ,France, March 2006).

15-Razeen Sally ,«developing country trade policy refom and the WTO»,Cato Journal :(Vol. 19, No. 3 ,london , Winter 2000).

16-Susan Ariel Aaronson ,Rodwan Abouharb« ,Doesthe WTO help member states improve governance?», World Trade Review · July 2013.

17--Susan Ariel Aaronson ,«Dose the WTO help member states to clean up ? » Elliott School of International Affairs, George Washington University ,September 4, 2011.

18-Sae-Jung Kim, «political consequences of economics of globalization under the WTO system »,asian prespective journal :(vol 23 , no 03 , 1999) .

19-Samiratou dipama , Emel parlar dal **, «**The Effectiveness of Political Conditionality as an Instrument of Democracy Promotion by the EU: Case Studies of Zimbabwe, Ivory Coast and Niger» , PERCEPTIONS journal : (vol 20, no 01, Spring 2015.

- **Scientific conferences :**

1- jhon hogan , «francesco cavatorta , economic liberalization and emocratization : algeria and jordan in comparative prespective in the late 1980s» , Midwest Political Science Association Annual Conference: (Palmer House Hilton, Chicago, USA , april 2013).

2- Mehdi Abbas , «le processus d'accession à l'OMC : une analyse d'économie politique appliqueé à l'Algérie» ,la journée d'études internationale : (Regards croisés sur l'accession de l'Algérie à l'OMC , constantine , 22 novembre 2008) .

3- Tomas Dam ,«good governance in the Multilateraldevelopment system ,« the multi- conference :(centerof development and environment ,universty of oslo ,18-19 january 2001)

- **Websites :**

1- Algeria: Statistics, globalEDGE **,**from : https://globaledge.msu.edu/countries/algeria/statistics Consulted on :03-12-2019 , at :12.20

2- Algeria ,global EDGE ,from : https://globaledge.msu.edu/countries/algeria Consulted on :03-12-2019 , at :12.20

3- Algeria :history ,globalEDGE ,from : https://globaledge.msu.edu/countries/algeria/history , Consulted on : 03-12-2019 , at : 12 :20

4- Adapted from UNCTAD and WTO accession documents WTO organization chart,world tradeorganization ,from : https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org2_e.htmcons ulted on : 29-02-2020 , at : 18:22

5- Armagan vurdu , global governance and world tradeorganization Global challenge foundation ,whatis global governance ?,from : https://globalchallenges.org/global-governance/Consulted on : 18-01-2020, at : 22 :12

6- the global economy , **Algeria:** Civil Liberties index , .retrieved from: https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/political_rights/ , consulted on :23-08-2020, at 18.5

7- worldwide governance indicators (WGI), 2018, algeria : Rule of law index .retrieved from: https://info.worldbank.org/governance/wgi/ ,consulted on :10-01-2019, at: 13.50

8- worldwide governance indicators (WGI), 2018, algeria : Control of corruption index .retrieved from: https://info.worldbank.org/governance/wgi/ ,consulted on :10-01-2019, at: 13.50

9- the global economy , Algeria: Political rights ,index ,retrieved from: https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/political_rights/ , consulted on :23-08-2020, at 18:44

10-worldwide governance indicators (WGI), 2018, algeria : Government effectiveness index .retrieved from: https://info.worldbank.org/governance/wgi/ ,consulted on :10-01-2019, at: 13.11

11-worldwide governance indicators (WGI), 2018, algeria : Regulatory Quality index.retrieved from: https://info.worldbank.org/governance/wgi/ ,consulted on :10-01-2019, at: 16.38

12-worldwide governance indicators (WGI), 2018, algeria : Political Stability index.retrieved from: https://info.worldbank.org/governance/wgi/ ,consulted on :10-01-2019, at: 15.50

13-worldwide governance indicators (WGI), 2018, algeria : voice and accountability index.retrieved from: https://info.worldbank.org/governance/wgi/ ,consulted on :10-01-2019, at: 15.12

14-world trade organization, Members and Observers, from : https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm , consulted on : 20-03-2020 ,at: 18:18

15-reamheakl,whatis international trade ? , inverstopedia, january 2018, from : https://www.investopedia.com/insights/what-is-international-trade/ , consulted on : 29-11-2018 , at : 3.84

16-Will kinton ,General Agreement On Tariffs And Trade , investopedia , from :https://www.investopedia.com/terms/g/general-agreement-on-tariffs-and-trade-gaat.asp consulted on : 30-05-2020 , at : 17:18.

17-WTO Ministerial Conferences , world trade organisation , from : https://www.cambridge.org/core/books/wto-ministerial conferences/F9283DF1DDFD9864D939F3B1AAF916C0 consulted on : 13-03-2020 ,at : 20 :59

18- World tradeorganization ,agreement establishing the world tradeorganization, from : https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/04-wto.pdf , Consulted on : 25-09-2020 ,at : 17.06

19- Hans-Henrik Holm, Georg Sorensen, Whose World Order ?: Uneven Globalization And The End Of The Cold War, Cambridge University Press, 02 September 2013, from : https://www.cambridge.org/core/journals/american-political-science-review/ Consulted on : 12-12-2019 , at :12 :6

20- World trade organization , Trade Policy Review, September24 ,1996 , from : https://www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/tp46_e.htm consulted on : 15-07-2019 , at : 12 :20

21- The WTO and other organizations , world trade organisation , from : https://www.wto.org/english/thewto_e/coher_e/coher_e.htm consulted on : 28-06-2020 , at : 15 :27.

22-United nation , What is good Governance? , United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific , July 10,

2009, from : https://www.unescap.org/resources/what-good-governance Consulted on : 12-12-2019 , at :15 :41

23- Rima younes el khatib , how cant rade agreements push for good governance ? , arab developments portal ,15 juin 2016, from : https://www.arabdevelopmentportal.com/blog/how-can-trade-agreements-push-good-governance , consulted on , 17-01-2017 , at :13.56

24-Principles of the trading system, World trade organisation ,from : https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/fact2_e.htm consulted on : 17-02-2020, at 15:25

25-Oxford learner's dictionaries , Definition of *reform* **,** from : https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/reform_2consulted on : 03-01-2020 , at 13 :37

26-WTO and World Bank sign cooperation agreement , World trade organization , from : https://www.wto.org/english/news_e/pres97_e/pr72_e.htm consulted on : 13-12-2019at : 13:07

27-TRAVAUX AVEC D'AUTRES ORGANISATIONS L'OMC et la banque mondiale, Organisation mondiale du commerce , de: https://www.wto.org/french/thewto_f/coher_f/wto_wb_f.htmle: 15-12-2019 , en :15 :28

28-IMF and the world trade organization , international monetary fund , from: https://www.imf.org/en/About/Factsheets/The-IMF , consulted on :14-01-2020 , at :018:05 le FMI et l'organisation mondiale du cpmmerce , fonds monétaire international , de : http://imf.org/external/np/exr/fact/fre/imfwtof.htm le: 12-12-2019 , en: 14:58

29-Eric toussaint , le trio FMI-banque mondiale -OMC, de : http://www.cadtm.org/spip.php?page=imprimer&id_article=1918 le 15-01-2020 , en: 21:42

30- the WTO and the sustainable development goals , world trade organization, from: https://www.wto.org/english/thewto_e/coher_e/sdgs_e/sdgs_e.htm ,consulted on : 10-05-2020 , at : 16 :50

31- mainstreaming trade to attain the sustainable development goals , world trade organization, Switzerland

32-THE POTENTAIL IMPACT OF THE AID FOR TRADE INITIATIVE,from : https://www.odi.org/publications/4192-potential-impact-aid-trade-initiative , consulted on : 19- 08-2020, at :22 :11

33- frans lammersen , william hynes , «how trade and aid can help deliver sustainable development goals» , turkish policy quarterly , 2019

34- poverty , The world bank ,from : https://www.worldbank.org/en/topic/poverty Consulted on : 22-06-2020 , at :17 :24

35- CAROLINE FREUND , ROBERT KOOPMAN , Poverty reduction depends on trade , from : https://www.project-syndicate.org/commentary/open-trade-accelerates-poverty , consulted on 22-06-2020, at : 18:00

36-covid-19, the world bank , from : https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview , Consulted on : 13-10-2020 , at :13.01

37-Vinecent ferraro , ana cristina santos , julie ginocchio , the global trading system , from : https://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/intrel/bush/tradepaper.htm Consulted on : 12-05-2020 , at :14 :40

38-Meekita srivasava , good governance- concept , meaning and features , from : https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1528449 consulted on : 13-12-2019, at 15 :15

39- what is good governance , United nation, from : http://www.ohchr.org/arg/ar/issues/development/goodgovernance/pages/goodgovernanceindex.aspx Consulted on : 12-12-2019 , at 15.12

40-the report algeria 2017 ,oxford business group, from : https://oxfordbusinessgroup.com/algeria-2017 , consulted on :10-01-2020 , at 16:43

41- Algeria: Statistics, globalEDGE , from : https://globaledge.msu.edu/countries/algeria/statistics Civil society ,U.S. Library of Congress, from : http://countrystudies.us/algeria/138.htm , Consulted on : 15 :18 , at : 13-03-2020

42- Algeria - Judicial system, Encyclopedia of the Nations From : https://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Algeria-JUDICIAL-SYSTEM.html , Consulted on : 22-03-2020 , at :14:02

43- l'ombre de l'OMC , de : https://www.memoireonline.com/01/13/6653/m_LAlgerie--l-ombre de-l-OMC.html le : 22/01/2020 , en : 23.02

43-mehdi abdelhak, **L'Algérie à l'ombre de l'OMC** , de : https://www.memoireonline.com/01/13/6653/m_LAlgerie--l-ombre-de-l-OMC.html

le :22/01/2020 , en : 23.02

44- Mohammed A bekhechi, L'accession de l'Algérie à l'Organisation Mondiale du Commerce: Problèmes et perspectives, de : https://www.academia.edu/5113195/Laccession_de_lAlg%C3%A9rie_%C3%A0_lOrganisation_Mondiale_du_Commerce_Probl%C3%A8mes_et_perspectives_Par , Le : 19-03-2020, en: 20:20

45- Le pour et le contre, liberte-algerie, de : https://www.liberte-algerie.com/actualite/le-pour-et-le-contre-198556/pprint/1 , le : 13.03.2020 , en : 13.48

46-industriall-union organization , Time for real democracy in Algeria,retrieved from: http://www.industriall-union.org/time-for-real-democracy-in-algeria ,consulted on ,15-08-2020 , at 08:19

47-Profile: African Peer Review Mechanism , Institute for ssecurity studies, from : https://issafrica.org/profile-african-peer-review-mechanism-aprm consulted on: 01-06-2020 , at: 15:50

48-Ghecham, Mahieddine Adnan, Could Trade Liberalization Help Diversification the Algerian Economy? , : https://ssrn.com/abstract=2396460 Consulted on : 27/07/2020 , at : 21:52

49-Voluntary National Review 2019 :Algeria , from :
https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates/algeria
Consulted on : 22-08-2020 , at 22:03

50- Oxford learner's dictionaries , Definition of *reform* **,** from :
https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/reform_2 consulted on : 03-01-2020 , at 13 :37

الفهرس

فهرس المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
خطة الدراسة	
مقدمة	أ–ط
الفصل الأول: المنظمة العالمية للتجارة منتدى دوليا لتعزيز الحوكمة الرشيدة	02
المبحث الأول: التجارة الدولية: بين الحرية والحماية.	03
المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية	03
الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية	03
الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية	06
الفرع الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية	07
المطلب الثاني: خيارات السياسات التجارية بين الحماية و التحرير	08
الفرع الأول: السياسة الحمائية	08
الفرع الثاني: سياسة حرية التجارة	12
المطلب الثالث: نظريات التجارة الدولية	15
الفرع الأول: نظرية الميزة المطلقة : آدم سميث	15
الفرع الثاني: نظرية الميزة النسبية : ديفيد ريكاردو	16
الفرع الثالث: نظرية الميزة النسبية في عناصر الإنتاج : هكشر– أوهلين	18

المبحث الثاني: النظام التجاري متعدد الأطراف: من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة.	19
المطلب الاول: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (GATT)	19
الفرع الاول: ظروف عقد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)	20
الفرع الثاني: أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)	22
الفرع الثالث: المبادئ الرئيسية للاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (GATT)	23
الفرع الرابع: جولات مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (GATT)	26
المطلب الثاني: ضوابط و أحكام المنظمة العالمية للتجارة	30
الفرع الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة	30
الفرع الثاني: الأهداف والمبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية	31
الفرع الثالث: الهيئات الإدارة في المنظمة العالمية للتجارة	35
المطلب الثالث: العضوية في المنظمة العالمية للتجارة	41
الفرع الأول: نظام العضوية في المنظمة العالمية للتجارة	41
الفرع الثاني: فوائد العضوية في المنظمة العالمية للتجارة	43
الفرع الثالث: عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمي	45
المبحث الثالث: الحوكمة الرشيدة في بروتوكولات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	52
المطلب الأول: الحوكمة الرشيدة: مقاربة مفاهيمية	52
الفرع الأول: دراسة إبستيمولوجية لأصل مفهوم الحوكمة الرشيدة	52
الفرع الثاني: الأبعاد الرئيسية للحوكمة الرشيدة	64

الفرع الثالث: مكونات الحوكمة الرشيدة	64
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الحوكمة الرشيدة	67
الفرع الأول: معايير الحكم الراشد	67
الفرع الثاني: مؤشرات قياس الحكم الراشد	70
الفرع الثالث: منظمة التجارة العالمية والحوكمة العالمية	71
المطلب الثالث: مبادئ الحكم الرشيد في المنظمة العالمية للتجارة	73
الفرع الأول: العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والمنظمة العالمية للتجارة	74
الفرع الثاني: مبادئ الحكم الرشيد داخل المنظمة العالمية للتجارة	77
الفصل الثاني: جهود المنظمة العالمية للتجارة وآلياتها للدفع بالحوكمة الرشيدة	82
المبحث الأول: أثر إلتزامات وشروط العضوية لـWTO على ترشيد الحوكمة للدول .	83
المطلب الأول: الآثار السياسية للعولمة الاقتصادية في ظل تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف	84
الفرع الأول : العلاقة بين النظام التجاري متعدد الاطراف والعولمة الاقتصادية	84
الفرع الثاني: النظام التجاري متعدد الأطراف وإضفاء الطابع المؤسسي	86
الفرع الثالث : تأثير النظام التجارة متعدد الأطراف على السياسة المحلية للدول	88
المطلب الثاني : تأثير عضوية المنظمة العالمية للتجارة على بنية النظام السياسي للدول	89
الفرع الأول: التغييرات التي تصيب النظام السياسي	89
الفرع الثاني: الاصلاحات والتغييرات الوطنية بما يتناسب مع أهداف المنظمة	90

الفرع الثالث: تأثيرات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على طبيعة السياسة الخارجية للدول الاعضاء	92
المطلب الثالث : تأثير العضوية في المنظمة العالمية للتجارة على تغيير السلوك السياسي للدول	94
الفرع الأول: عضوية منظمة التجارة العالمية وآثارها على سيادة الدول	94
الفرع الثاني : إلتزامات العضوية لمنظمة التجارة العالمية والحوكمة الرشيدة	99
الفرع الثالث: تأثير العضوية في المنظمة العالمية للتجارة على تغيير السلوك السياسي للدول	104
المبحث الثاني: إسهامات إتفاقيات التعاون بين مؤسسات بريتون وودز في تصميم إستراتيجيات الإصلاح الاقتصادي والسياسي للدول الراغبة في الانضمام لـ WTO .	109
المطلب الأول: مؤسسات بريتون وودز: من برامج الاصلاح الاقتصادي إلى استراتيجيات الحد من الفقر	110
الفرع الأول : مؤسسات بريتوون وودز	110
الفرع الثاني: أشكال وبرامج تدخل المؤسسات النقدية والمالية في الدول	114
الفرع الثالث: آثار برامج الاصلاح الاقتصادي على التنمية السياسية	126
المطلب الثاني: إتفاقيات التعاون والإتساق بين WTO وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي	132
الفرع الأول: الإطار العام للعلاقة الثلاثية بين مؤسسات بريتون وودز في ظل إتفاقيات التعاون والاتساق	132
الفرع الثاني : مجالات البحث والتعاون المشترك بين المؤسسات الثلاث	137
المطلب الثالث : العلاقة بين قروض البنك وصندوق النقد الدوليين ومتطلبات العضوية في	141

المنظمة العالمية للتجارة	
الفرع الأول : جهود البنك وصندوق النقد الدوليين لتيسير انضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية	141
الفرع الثاني : تحرير التجارة و الخصخصة كمبررات لخطط التكييف التكيف الهيكلي	142
المبحث الثالث: دور المنظمة العالمية للتجارة في إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة كوسيلة لدعم الأهداف الإنمائية للألفية	145
المطلب الأول : أهداف التنمية المستدامة	146
الفرع الأول : ماهية التنمية المستدامة	146
الفرع الثاني : الأهداف الانمائية للألفية	148
المطلب الثاني: اِسهامات المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	149
الفرع الأول: التجارة كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الرئيسية	150
الفرع الثاني: البعد الاقتصادي للتجارة في أهداف التنمية المستدامة	153
الفرع الثالث: البعد الاجتماعي للتجارة في أهداف التنمية المستدامة	158
الفرع الرابع: البعد البيئي للتجارة في أهداف التنمية المستدامة	163
المطلب الثالث: جدلية العلاقة بين المنظمة العالمية للتجارة وحقوق الانسان والحوكمة الرشيدة	164
الفرع الأول: الارتباط بين حقوق الانسان والحوكمة والتنمية	164
الفرع الثاني: العلاقة المعيارية بين حقوق الإنسان والمنظمة العالمية للتجارة	172
الفصل الثالث: الآثار السياسية المترتبة على انضمام الجزائر المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة	177
المبحث الأول : بنية النظام السياسي الجزائري.	178

المطلب الأول : الأسس السياسية للنظام السياسي الجزائري	179
الفرع الأول: البيئة التاريخية للنظام السياسي الجزائري	179
الفرع الثاني: البيئة الجغرافية للنظام السياسي الجزائري	183
الفرع الثالث: البيئة الاقتصادية والاجتماعية للنظام السياسي الجزائري	186
المطلب الثاني: الديناميات السياسية للنظام السياسي الجزائري	188
الفرع الأول: النظام الانتخابي الجزائري	188
الفرع الثاني: النظام الحزبي الجزائري	191
الفرع الثالث: منظمات المجتمع المدني في الجزائر	193
المطلب الثالث : صنع القرار داخل النظام السياسي الجزائري	195
الفرع الأول : الدستور وصنع القرار في الجزائر	195
الفرع الثاني : المؤسسات الرسمية الجزائرية	197
المبحث الثاني: الاجراءات المتبعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	200
المطلب الأول: مسار الجزائر في عملية التفاوض للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	201
الفرع الأول: الاجراءات التي اتخذتها الجزائر للتحضير لعملية الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة	201
الفرع الثاني : أسباب بطء الجزائر في الانضمام لـ WTO	209
المطلب الثاني: محددات إنضمام الجزائر المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة	214
الفرع الأول: المحددات الداخلية لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	214
الفرع الثاني : المحددات الخارجية لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	218

المطلب الثالث: النتائج المرتقبة عن إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	219
الفرع الأول: الايجابيات المحتملة من إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	220
الفرع الثاني: السلبيات المرتقبة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	222
المبحث الثالث: أثر الالتزامات الخاصة بالإنضمام إلى المنظمة على تطبيق الحوكمة الرشيدة في الجزائر	223
المطلب الأول: واقع الحوكمة الرشيدة في الجزائر في ظل الاصلاحات السياسية	224
الفرع الأول: أسباب ظهور الحوكمة الرشيدة في الجزائر	224
الفرع الثاني: مظاهر اهتمام الجزائر بتطبيق الحكم الراشد	227
الفرع الثالث: آليات تطبيق الحكم الراشد في الجزائر	231
المطلب الثاني: الآثار السياسية لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	239
الفرع الأول : الاصلاحات السياسية في الجزائر قبل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة	239
الفرع الثاني: تحرير التجارة خطوة نحو التحول الديموقراطي في الجزائر	245
الفرع الثالث: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر قبل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة	252
المطلب الثالث: الأنموذج المأمول لمتطلبات خطط التنمية المستدامة وسياساتها في ظل انضمام الجزائر إلى WTO	260
الفرع الأول :أهمية الحكم الراشد في تطبيق التنمية المستدامة في الجزائر	261
الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة في الجزائر	262
الفرع الثالث: الأنموذج المقترح للجزائر لتحقيق متطلبات خطط التنمية المستدامة	269
خاتمة	276
الملاحق	282
قائمة المراجع	303

الفهرس	329
الملخص	

فهرس الأشكال	الصفحة
شكل رقم(01): شبكة المنظمة العالمية للتجارة	02
شكل رقم(02): السياسات التجارية الحمائية	10
شكل رقم(03): التجارة الدولية بين حجج المؤيدين والرافضين	13
شكل رقم(04): الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	35
شكل رقم(05) :عرض تخطيطي لمختلف خطوات عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية	50
شكل رقم(06) : مكونات الحوكمة الرشيدة	65
شكل رقم(07): معايير الحوكمة الرشيدة حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	69
شكل رقم(08) : تحديد العلاقة بين WTO والتنمية والحوكمة	75
شكل رقم(09): أثر البيئة الخارجية على النظام السياسي للدول	82
شكل رقم(10): كيف يمكن ترشيد الحوكمة للدول من خلال إلتزامات العضوية لمنظمة التجارة العالمية ؟	83
شكل رقم(11):خريطة العضوية في منظمة التجارة العالمية(اعتبارًا من 24 سبتمبر 2015)	95
الشكل رقم(12): تأثير عضوية منظمة التجارة العالمية على الإصلاحات المحلية والحكم الرشيد	100
شكل رقم(13): الترابط بين مؤسسات بريتون وودز يهدف للوصول الى حوكمة رشيدة	109
شكل رقم (14) : العلاقة بين التنمية الاقتصادية و التطور السياسي.	130

شكل رقم(15): جدلية العلاقة بين WTO والحوكمة والأهداف الانمائية للألفية	145
شكل رقم(16): الأهداف الانمائية للألفية	148
شكل رقم(18): كيف تساهم اتفاقية تيسير التجارة في الوصول إلى أهداف التنمية	157
شكل رقم (19): تأثير البيئة الخارجية على بنية النظام السياسي الجزائري	177
شكل رقم(20): العناصر الأساسية التي تشكل النظام السياسي	178
شكل رقم(21): خط زمني يوضح أبرز المحطات التي مر بها النظام السياسي الجزائري من الاحتلال الفرنسي 1980 إلى سنة 2019	181
شكل رقم(22): حدود الدولة الجزائرية	184
شكل رقم(23) : النمو السكاني في الجزائر 1960-2017	185
شكل رقم(24): خريطة توضح الدول الأعضاء والمراقبون في المنظمة العالمية للتجارة مارس 2020	201
شكل رقم(25): الخطوات التي مرت بها الجزائر رغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	203
شكل رقم(26): مؤشر الصوت والمساءلة في الجزائر (1996-2018)	232
شكل رقم(27): مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر (1996-2018)	233
شكل رقم(28): مؤشر الجودة التنظيمية في الجزائر (1996-2018)	234
شكل رقم(29) :مؤشر فاعلية الحكومة في الجزائر (1996-2018)	235
شكل رقم(30): مؤشر الحقوق السياسية في الجزائر (1972-2020)	236
شكل رقم(31): مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر (1996-2018)	237

شكل رقم(32): مؤشر سيادة وحكم القانون في الجزائر (1996-2018)	238
شكل رقم(33): العلاقة بين المنظمة العالمية للتجارة والأهداف الانمائية للألفية والحوكمة الرشيدة	260
شكل رقم(34): منظومة رباعية الأسهم لتحديد اتجاهات أهداف التنمية المستدامة	263
الشكل(35): أهداف التنمية المستدامة: الجزائر الاداء حسب المؤشر (2019)	264

فهرس الجداول	الصفحة
جدول رقم(01): المجموعات التي أسفرت عنها جولة طوكيو 1973-1979.	28
جدول رقم(02) : تعريف بعض الدول الاوروبية المانحة للحوكمة الجيدة	61
جدول رقم (03): معايير الحوكمة الرشيدة	67
جدول رقم(04): مؤشرات البنك الدولي لقياس الحوكمة الرشيدة.	70
جدول رقم(05): كيف تؤثر معايير الجات/ منظمة التجارة العالمية على سلوك صانعي السياسات و كيف ينتقل هذا الامر الى النظام السياسي ككل	107
جدول رقم(06): مساهمة المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	150
جدول رقم(07): الصكوك الدولية لحقوق الانسان	165
جدول رقم(08): أزمات النظام السياسي الجزائري	226
جدول رقم(09): اقتراحات مستقبلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر	272

ملخص:

تؤول الزيادة المطردة في عضوية منظمة التجارة العالمية، إلى أن التكلفة الإجمالية للاستبعاد من المنظمة تفوق تكلفة الانضمام بها. وهو ما أثبتته بروتوكولات انضمام الأعضاء الجدد، التي توضح شروط عضويتهم والتزاماتهم تجاه المنظمة أهميتها ليس فقط لتعزيز قواعد التجارة متعددة الأطراف ولكن أيضًا لمساعدة الحكومات المنضمة والراغبة في الانضمام على إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية محلية وصولا إلى ترشيد الحكم. ما أدى بالجزائر إلى محاولة الانضمام إلى هذا المنتدى الدولي لضمان سوق تجارية نزيهة وبيئة محلية شفافة. فإلى أي مدى تستطيع إلتزامات وشروط عضوية هذه المنظمة إحداث تغييرات سياسية واقتصادية لتعزيز الحوكمة الرشيدة والتطور الديموقراطي على النظم السياسية للدول بشكل عام والجزائر بشكل خاص ؟

في هذا الصدد؛ اعتمدت هذه الدراسة على منهجين أساسيين: المنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة بحثا في الدور الذي تلعبه المنظمة العالمية للتجارة في تعزيز الحوكمة الرشيدة. وهو ما جعلنا نستنتج الآتي:

- أن الآثار السياسية المترتبة على انضمام الدول لمنظمة التجارة العالمية، تؤدي إلى إحداث تغيير جذري في بنية النظام السياسي للدولة وعلاقاتها الخارجية .
- أن شروط الانضمام تدفع الدول إلى إجراء سلسلة من التغييرات الاقتصادية، السياسية والبنية التشريعية ، مما يؤدي إلى تعزيز التطور الديموقراطي والاستقرار السياسي.
- أن انضمام الجزائر المرتقب لمنظمة التجارة العالمية متبوع بمشروطية سياسية مرتبطة بتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة .

الكلمات المفتاحية: المنظمة العالمية للتجارة / الالتزامات / الحوكمة الرشيدة / الجزائر.

Abstract :

The cost of excluding countries from the WTO is higher than the cost of joining it. Through this, the accession protocols to the new members of the organization have proven their importance not only in strengthening the multilateral trade rules, but also in helping the governments that join in implementing domestic economic and political reforms to achieve good governance. This led Algeria to try to join this international forum. From here, we can ask the following question: To what extent are the obligations and conditions for membership of the World Trade Organization capable of bringing about political and economic changes to promote good governance and democratic development in the political systems of countries in general and Algeria in particular?

This study adopted two main approaches: the analytical approach and the case study to study the role played by the World Trade Organization in promoting good governance, which led us to the following conclusion:

- The political implications of countries' accession to the World Trade Organization lead to a fundamental change in the structure of the state's political system and foreign relations.
- The terms of accession push the countries to make a series of economic changes, political and legislative structures, and thus promote democratic development and political stability.
- Algeria's expected accession to the World Trade Organization will be followed by political conditionality linked to the application of good governance standards

Key words: World Trade Organization / Commitments / Good Governance / Algeria..